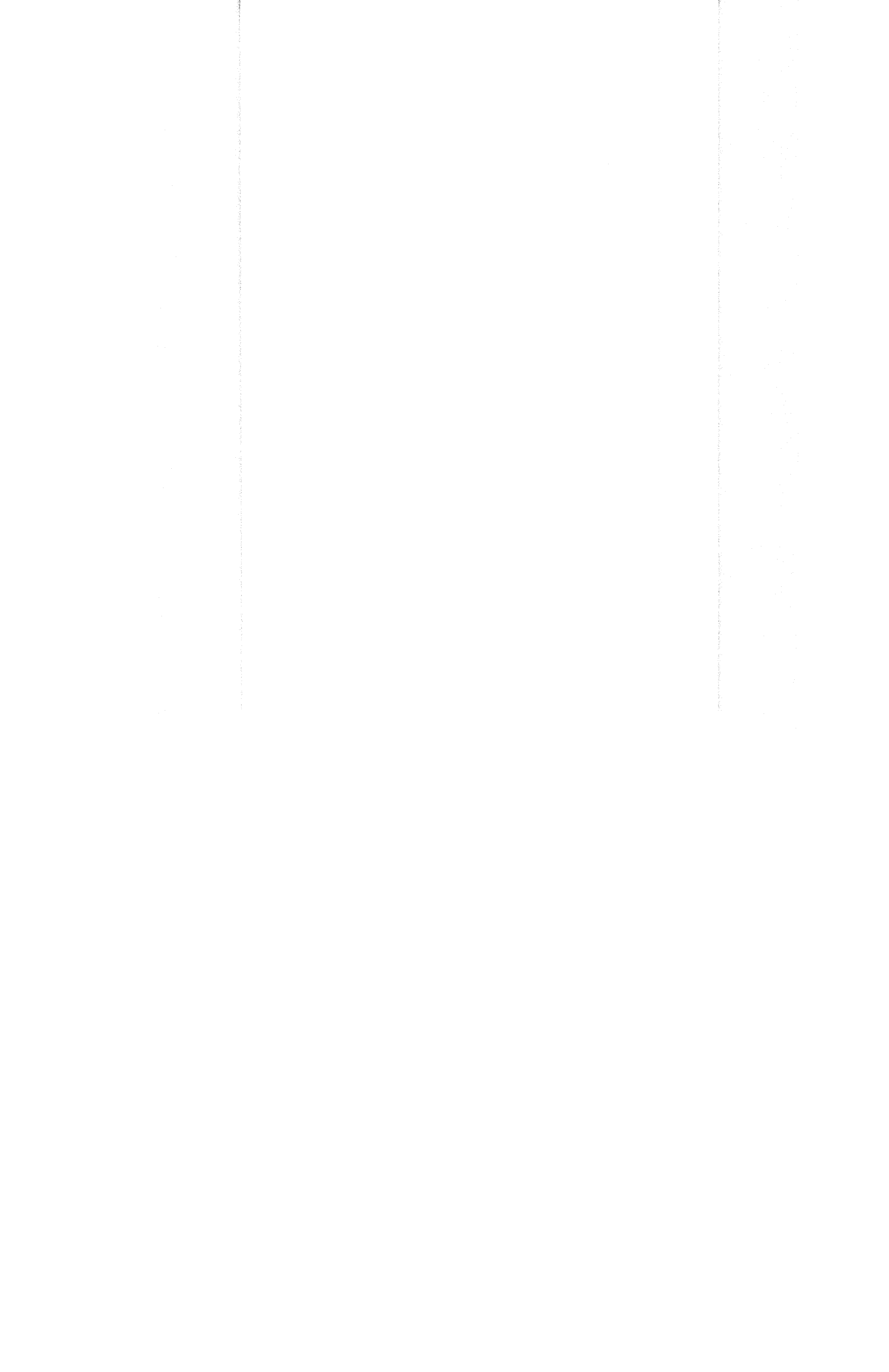
# الوجـــيز
# في مبادئ الاقتصاد السياسى


دكـــتور
خالد سعد زغلول حلمي
أستاذ ورئيس قسم القانون العام
كلية الحقوق جامعة الكويت

دكـــتور
صفوت عبد السلام عوض الله
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
كلية الحقوق جامعة الكويت



الطبعة الأولى
١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م



بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل ربي زدني علما[1] »

صدق الله العظيم

---

(١) «سورة طه الآية ١١٤».



# مقدمة

علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية ذات الأهمية الكبيرة فى حياة الأفراد والمجتمعات، فالمشكلة الاقتصادية التى يهتم بها هذا العلم ويعمل على حلها ومعالجتها أصبحت من أهم المشاكل التى تواجه الفرد والمجتمع، فهذه المشكلة تحتل - فى الوقت الراهن - مكان الصدارة من اهتمامات الرأى العام، سواء بالنسبة لمجموعة الدول النامية، أو حتى بالنسبة للدول المتقدمة، مما يجعل المعرفة بطبيعة هذه المشكلة وأبعادها المختلفة ضرورة حيوية لجميع المهتمين بالدراسات الاقتصادية[١].

ويهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الانسانى فى محاولته اشباع حاجاته ورغباته الكثيرة المتنوعة والمتزايدة. وهو يختص أساسا بدراسة العوامل التى تؤثر فى محاولة الانسان القيام بتنظيم وادارة أعماله لتحقيق أهدافه المادية فى الحياة على ضوء الأفكار والمعتقدات والتقاليد السائدة فى المجتمع الذى يعيش فيه، فضلا عن القيم الدينية والاجتماعية والثقافية التى يعتنقها المجتمع.

وبصفة عامة نستطيع أن نؤكد أن الموضوعات التى يهتم بها علم الاقتصاد ويعمل على معالجتها، تشغل اهتمامات الفرد فى حياته اليومية، وكذلك المجتمع فى سعيه الدائم والدؤوب نحو تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأفراده[٢].

وهكذا ينصب اهتمام علم الاقتصاد على بعض الموضوعات الحيوية التى تهم أى فرد فى إطار سعيه الدائم ومجهوداته المستمرة من أجل الحصول على الدخل، مثل أنواع فرص العمل المتاحة، طبيعة العمل فى كل منها، والدخل الذى يمكن اكتسابه من كل منها.

واذا ما حصل الفرد فعلا على دخله فان علم الاقتصاد يهتم بالطريقة التى ينفق بها هذا الدخل. بمعنى كيفية توزيع هذا الدخل بين الانفاق على اشباع الحاجات الاستهلاكية، وبين الادخار، أى ابقاء جزء من الدخل فى صورة مدخرات لمواجهة بعض الاحتياجات المستقبلية

---

(١) انظر د. رفعت المحجوب، مبادىء الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٠ - ٦١.

(٢) راجع د. محمد على الليثى ، د. عبد الرحمن يسرى أحمد، مقدمة فى علم الاقتصاد، الأسكندرية، ١٩٨٦، ص ٥ - ٦.

أو لزيادة الدخل باستثمار هذه المدخرات. وفى حدود ذلك الجزء من الدخل الذى يقرر الفرد انفاقه على الاستهلاك، سواء كان يمثل نسبة من(أو كل) الدخل، يختص علم الاقتصاد ببعض المسائل مثل كيفية توزيع الانفاق بين السلع المختلفة، وفى حالة تغير سعر احدى السلع الاستهلاكية يهتم علم الاقتصاد ببيان الكيفية التى يتصرف بها الفرد ازاء هذا التغير، سواء كان هذا التغير بالزيادة أم بالنقصان. فكافة هذه المسائل والقضايا تشكل محور اهتمام علم الاقتصاد الذى يعمل على ايجاد الحلول لها من أجل زيادة رفاهية الفرد والمجتمع.

كما أن هناك أموراً أخرى يهتم بها علم الاقتصاد وتهم المجتمع ككل مثل نوع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية التى تتبعها الحكومة من أجل مكافحة البطالة وزيادة الانتاج أو من أجل الحد من التضخم وارتفاع مستوى الأسعار.

وفضلا عما تقدم يهتم علم الاقتصاد بعدد من المشاكل القومية الهامة والخطيرة التى يواجهها المجتمع ويسعى للبحث عن حلول حاسمة وسريعة لها، ومنها على سبيل المثال مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية، والتى تتلخص فى كيفية رفع مستوى الدخل الحقيقى للفرد بصفة مطردة ومستمرة وبطريقة تضمن تضييق الفجوة الكبيرة بين مستويات المعيشة فى هذه الدول النامية ومستويات المعيشة فى الدول المتقدمة.

ويتركز اهتمام علم الاقتصاد فى هذا المجال حول البحث عن أكفأ الطرق والأساليب والنماذج لاحداث التنمية الاقتصادية المستدامة Sustainable Development، والبحث عن أسباب المشكلة السكانية التى تعانى منها معظم الدول النامية، وإلى أى مدى يمكن القول أن هذه المشكلة تمثل العقبة الأساسية فى طريق تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتتطلب الدراسة العلمية لموضوعات علم الاقتصاد ضرورة التصدى لكافة المشكلات المتعلقة بالأنشطة الانتاجية والاستهلاكية والتوزيعية التى تقوم بها المجتمعات، من أجل الوصول الى حلول مثلى لهذه المشكلات على ضوء الاستفادة من الخبرات المكتسبة عبر تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة[١].

وهكذا تتميز دراسة علم الاقتصاد بأنها متعددة ومتشعبة الجوانب. فهناك الجانب النظرى الذى يحاول استخلاص مجموعة من القوانين أو النظريات التى تصلح لتفسير الواقع

(١) أنظر د. مصطفى رشدى شيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨٩، ص ١٤- ١٥.

أو التنبؤ به. وفى كل فرع من فروع علم الاقتصاد يتم صياغة عدداً من النظريات التى تحدد القوانين التى تحكم هذا الجانب أو ذاك من جوانب الظاهرة الاقتصادية، وتساعد هذه القوانين على فهم وتفسير حركة النظام الاقتصادي فى جوانبه المختلفة.

وهناك الدراسات الاقتصادية التاريخية، التى تهتم بدراسة تاريخ الفكر والنظريات الاقتصادية من ناحية، وتاريخ الوقائع الاقتصادية او ما يعرف بالتاريخ الاقتصادي من ناحية أخرى. ولاشك أن المعرفة الكاملة بالمشكلات الاقتصادية تقتضى التعرض لهذه الدراسات التاريخية.

وهناك أيضا الدراسات التطبيقية التى لا تقتصر على دراسة الأصول النظرية للمشكلات الاقتصادية، وانما تتجاوز ذلك إلى العمل على اتخاذ سياسات محددة ازاء مشكلات اقتصادية معينة، ومن أجل تحقيق أهداف محددة. وتعتمد هذه الدراسات التطبيقية على النظريات الاقتصادية، كما أنها تتطلب المعرفة الكاملة بالظروف الواقعية بما فى ذلك التطور التاريخى.

وغنى عن البيان أن هذه الجوانب المختلفة والمتعددة للدراسات الاقتصادية ليست منفصلة بعضها عن البعض الآخر. فالدراسات النظرية ليست منفصلة عن الدراسات التاريخية، بل أن هناك تفاعل وتأثير متبادل بينهما. كما أن الدراسات التطبيقية لا تتم فى معزل عن المعرفة العلمية وعن التطور التاريخى، هذا فضلا عن أن نتائج التجربة التطبيقية تعود من جديد فتثرى النظرية الاقتصادية، وتعدل فى النظريات القائمة.

وتهدف دراستنا من خلال هذا المؤلف إلى التركيز على بعض الجوانب النظرية فى علم الاقتصاد بصفة أساسية، ولكن ذلك لا يمنع من التعرض لدراسة بعض الجوانب التطبيقية كلما أقتضى الأمر ذلك، لاسيما وأن الربط بين النظرية والواقع ضرورة أساسية، والعلاقة بينهما تكاملية وتفسيرية.

وقد حرصنا على بساطة العرض والوضوح فى التعبير قدر الإمكان، حتى تصل المعلومة بسهولة ووضوح لذهن القارئ، ونأمل أن يساعد هذا المؤلف القارئ المبتدئ على فهم بعض جوانب النظرية الاقتصادية والأفكار والاتجاهات المرتبطة بها، والسياسات التى ساهمت فى صنعها، فالنظرية الاقتصادية ليس مجموعة من الحلول القابلة للتطبيق مباشرة فحسب، ولكنها أداة عقلية وخطة بحث، وطريقة تفكير، تساعد الباحث على استخلاص النتائج المنطقية والحلول السليمة.

## خطة الدراسة :

تحقيقا للهدف المنشود من الدراسة، وجدنا من المناسب تقسيم دراستنا لهذا المؤلف فى مبادىء النظرية الاقتصادية على النحو التالى:

**الباب الأول :** مقدمة فى علم الاقتصاد.

**الباب الثانى :** تطور النظم الاقتصادية.

**الباب الثالث:** نظرية الثمن.

**الباب الرابع :** نظرية الاستهلاك.

**الباب الخامس:** نظرية الانتاج.

**الباب السادس:** نظرية الأسواق.

**الباب السابع:** النقود والبنوك.

**الباب الثامن :** التجارة الدولية.

والله هو الموفق والمستعان، وهو يهدى السبيل.

**المؤلفان**

# الباب الأول (*)

# مقدمه فى علم الاقتصاد

سوف نتناول بالدراسة فى هذا الباب الأول بعض الموضوعات الأولية والتى تعتبر ضرورية لدراسي النظرية الاقتصادية، وهى تهدف إلى اعطاء فكرة عامة عن علم الاقتصاد لا غنى عنها قبل البدء فى دراسة أى فرع من فروع هذا العلم.

وسوف نخصص لكل موضوع من هذه الموضوعات فصلا مستقلا، وذلك على النحو التالى :

**الفصل الأول : مفهوم علم الاقتصاد وموضوعه.**

**الفصل الثانى : منهج البحث فى علم الاقتصاد.**

**الفصل الثالث: طرق وأدوات التحليل الاقتصادي.**

**الفصل الرابع : عناصر المشكلة الاقتصادية.**

---

(*) من الباب الأول حتى نهاية الباب السادس للدكتور/ صفوت عبدالسلام.

# الفصل الأول
# مفهوم علم الاقتصاد وموضوعه

نبدأ دراستنا لعلم الاقتصاد بتعريف هذا العلم، ثم نوضح بعد ذلك طبيعة علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

وعلى ذلك فسوف نقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

**المبحث الأول : مفهوم علم الاقتصاد وتعريفه.**

**المبحث الثانى: عناصر النشاط الاقتصادي.**

**المبحث الثالث : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى.**

## المبحث الأول
## مفهوم علم الاقتصاد وتعريفه

### مصطلح الاقتصاد السياسى : Political Economy

يرجع الأصل اللغوى لاصطلاح الاقتصاد السياسى Political Economy إلى الاغريق حين استخدموا الكلمات (Oikos) والتى تعنى منزلا و (Politikos) وتعنى قانونا. كما ترجع كلمة الاقتصاد تاريخيا إلى ارسطو، والذى قصد باستعمالها "علم قوانين الاقتصاد المنزلى" أو "علم مبادىء ادارة المنزل"، أى العلم الذى ينشغل بالشئون المالية للمنزل. أما اصطلاح الاقتصاد السياسى فلم يستعمل الا فى بداية القرن السابع عشر. وكان ذلك بفضل الكاتب الفرنسى انطوان دى مونكرتيان Antoine de Montchretien حينما نشر كتابا له فى عام ١٦١٥ بعنوان "بحث فى الاقتصاد السياسى".[(١)].

وتشير صفة "السياسى" الى أن المؤلف كان يريد اسداء النصح إلى الأمير أو الحاكم فى ذلك الوقت فى ادارة الاموال العامة، وهو ما يدخل فى نطاق دراسة علم المالية العامة بصفة

---

(١) Antoine de Montcheretein, Traité d'économie Politique. Paris, 1615

خاصة أو يتصل بالسياسة الاقتصادية بوجه عام، لأن مونكرتيان كان مهتما بمالية الدولة فى الأساس. وهو ما يستفاد منه أسبقية نشأة السياسة الاقتصادية على نشأة علم الاقتصاد نفسه. وانتشر بعد ذلك استعمال اصطلاح "الاقتصاد السياسى" انتشارا واسعا فانتقل من فرنسا الى انجلترا حيث استخدمه وليم بتى W. Petty (١) فى كتاباته وإن لم يكن قد عنون أيا من كتبه، وكان جيمس ستيوارت أول كاتب انجليزى يستخدم هذا التعبير فى عنونة كتابه الذى ظهر فى عام ١٧٦٧ بعنوان "بحث فى مبادىء الاقتصاد السياسى (٢) للتعبير على فرع للمعرفة النظرية لم يتوقف عن التطور منذ ذلك الوقت. ويعرف هذا الفرع حاليا فى بلاد العالم الانجلوسكوسنى "بالاقتصاد" Economics.

وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر بدأت بوادر الاقتصاد كعلم فى الظهور على يد الفزيوكرات، ثم تبلورت موضوعاته على يد التقليديين الانجليز. حيث عمل هؤلاء الاقتصاديون على تأكيد استقلال الاقتصاد وعدم خلطه بالسياسات. ولم يتحقق ذلك الا بعد ظهور كتاب آدم سميث عن ثروة الأمم فى عام ١٧٧٦، حيث أصبح لعلم الاقتصاد دلالة بالمعنى الموضوعى بعيدا عن السياسة بالمفهوم العام، باعتباره العلم الذى يبحث فى الثروات.

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ومع نشأة الاتجاه التجريدى فى التحليل تخلى الكثير من الكتاب عن استخدام تعبير "الاقتصاد السياسى" واستخدموا بدلا منه تعبير علم الاقتصاد أو الاقتصاد Economics.

وكان الفريد مارشال (١٨٤٣ - ١٩٢٤) وهو اقتصادى انجليزى أول من أصدر مؤلفا بعنوان "مبادىء علم الاقتصاد" فى عام ١٨٩٠(٣).

وبعد ذلك أخذ اصطلاح علم الاقتصاد Economics ينتشر على نطاق واسع بين الكتاب خاصة فى الكتابات الانجلوسكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسى الذى كان ما يزال مستعملا حتى وليم ستانلى جيفونس W.S. Jevons (٤) الذى عنون كتابه «بنظرية الاقتصاد السياسى» والذى نشر فى عام ١٨٧١. وعلى الرغم من قوة هذا الاتجاه إلا أن

---

(١) W. Petty (1623- 1687

(٢) وقد استعمل كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) نفس الاصطلاح فى كتاباته، ويستعمله الاقتصاديون الماركسيون حتى الآن.

(٣) Alfred Marshall, Principles of Economics, 1890

(٤) وهو اقتصادى انجليزى (١٨٣٥ - ١٨٨٢).

المؤلفات عادت من جديد تضيف الى عنوانها كلمة السياسى، وهكذا أصبح تعبير الاقتصاد السياسى شائعا مع زيادة تدخل الدولة واتخاذها للعديد من الاجراءات والقوانين التى تمارس تأثيرها فى كافة جوانب الحياة الاقتصادية فى المجتمع(1). وبذلك فقد استمر استخدام تعبير الاقتصاد السياسى حتى اليوم، بل أنه اكتسب قوة نتيجة لاتساع الهوة بين الاقتصاد التجريدى والاقتصاد التطبيقى، وكذلك مع ازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية.

## تعريف علم الاقتصاد :

يهدف تعريف علم الاقتصاد إلى تمييزه بدرجة واضحة عن سائر العلوم الأخرى وذلك عن طريق بيان ماهية علم الاقتصاد وطبيعته ونطاقه. فمن الأمور الهامة والتى كثيرا ما يهتم بها الدارس المبتدئ لعلم الاقتصاد هى وضع تعريف محدد لعلم الاقتصاد. ولكن هذه المسألة ليست بالسهولة التى قد يتصورها البعض. فعلم الاقتصاد يهتم بالعديد من المسائل التى تهم الفرد والمجتمع والتى تتسم بالتعقيد. ثم أن الاقتصاديين كثيرا ما اختلفوا فى نظرتهم الى هذه المشاكل وترتيبها من حيث أهميتها وأولوياتها، ومن هنا فقد تعددت التعاريف التى وضعها الاقتصاديون لعلم الاقتصاد والتى تحددت عادة بوجهة نظرهم حول نطاق المشاكل التى يتناولها علم الاقتصاد.

وسوف نعرض فيمايلى لأهم التعريفات التى أعطيت لعلم الاقتصاد.

### أ - الاقتصاد هو علم الثروة :

تنصرف أقدم التعريفات لعلم الاقتصاد بأنه "علم الثروة". ففى خلال المرحلة الأولى للثورة الصناعية التى سادت أوربا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر شاع تعريف لعلم الاقتصاد يدور حول انتاج الثروة. وطبقا لهذا التعريف يكون موضوع علم الاقتصاد هو البحث عن الوسائل التى تمكن من تجميع الثروة. ففى مؤلفه عن ثروة الأمم عرف آدم سميث(2) (١٧٢٣ - ١٧٩٠) علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يبحث فى اسباب الثروة عند الأمم.

ولم يتفق أنصار هذا التعريف على تحديد مفهوم الثروة، وثار بينهم خلاف كبير حول اعتبار الخدمات الشخصية ضمن الثروة، وأتجه غالبية هؤلاء الى رفض وجوه الثروة غير

---

(١) أنظر د. محمد حامد دويدار ، وآخرين ، الاقتصاد السياسى ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ١٢-١٣.

(٢) Smith Adam: An Inquiry into the Natureand Causes of the Weath of Nations, London 1776

المادية، أى إلى عدم اعتبار الخدمات جزءاً من الثروة. ولذلك فقد عرف هذا الفريق علم الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية. وهذا هو الاتجاه المادى الضيق الذى يربط الاقتصاد بأسباب الرفاهية المادية، وقد لاقى هذا الاتجاه رواجا بصفة خاصة فى بلاد الانجلوسكسون، حيث كانت الرفاهية المادية عنصرا مشتركا بين تعريفات كثير من الكتاب.

وعلى العكس من ذلك عرف البعض الثروة بأنها كل ما يرغب فيه الانسان لنفعه وبهجته، بحيث أن كل ما ينفع الانسان ويدخل عليه البهجة والسرور يعتبر من قبيل الثروة.[١] وهذا هو الاتجاه الموسع الذى كان من شأنه اعتبار كافة المنافع المتحققة من الأنشطة الثقافية والاخلاقية والدينية والسياسية والفنية (مثل أعمال الغناء والرقص والتمثيل والموسيقى.... الخ) من قبيل الثروة.

ويؤخذ على كلا الاتجاهين السابقين المغالاة فى تحديد المفهوم الاقتصادي للثروة. فالاتجاه الأول (المضيق) الذى عرف الاقتصاد بعنصر الثروة المادية يضيق من نطاق هذا العلم، لأنه يخرج منه موضوعات أستقر الرأى على اعطائها الصفة الاقتصادية وهى الخدمات لأنها لا تتخذ الشكل المادى على الرغم من استقرار اعتبارها من قبيل النشاط الاقتصادي.

أما الاتجاه الثانى (الموسع) فهو يتوسع فى تحديد مفهوم علم الاقتصاد من خلال اعتباره كافة الاعمال التى تحقق نفعا للانسان هى من قبيل الثروة مع أن بعضها قد يكون الباعث فيه ليس له علاقة بالنشاط الاقتصادي على الاطلاق كبواعث الشرف والمجد والكرامة والدين والاخلاق والانسانية.

ولذلك فقد اتجه بعض الشراح إنقاذاً للاتجاه الأول (المضيق) إلى ادخال الوسائل غير المادية فى نطاق علم الاقتصاد اذا كان من شأنها أن تساعد على تحقيق الرفاهية المادية. وهكذا فقد ظلت الرفاهية المادية حتى فى ظل هذا التوسع هى التى تحدد نطاق علم الاقتصاد.

**ويؤخذ على التعريف السابق لعلم الاقتصاد** : أنه غير كامل لأنه يقتصر على جانب واحد فقط من الأنشطة الاقتصادية، وهو اكتساب الثروة وانفاقها، مع أن مجال علم الاقتصاد يشمل موضوعات متعددة الى جانب ذلك. كما أن الانتاج لا ينصرف الى خلق السلع المادية فقط بل الى خلق المنافع (أو زيادتها).

---

(١) أنظر د. زين العابدين ناصر ، أصول الاقتصاد، دار الثقافة الجامعية ، القاهرة ، ٩٢/١٩٩٣ ، ص ٩.

### ب - الاقتصاد هو علم المبادلة :

طبقا لهذا التعريف فان علم الاقتصاد يكون هو ذلك العلم الذى يهتم بدراسة نوع من السلوك الاجتماعى وعلى وجه التحديد، السلوك الذى يأخذ شكل المبادلة والتى يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو فى حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه من أموال وخدمات، وأن عمليات التبادل هذه هى التى تسمح بقيام صلة بين انتاج الأموال والخدمات واشباع الحاجات.[١] وأشترط البعض من هؤلاء الكتاب أن تكون المبادلة التى تتم بين الفرد وغيره تأخذ الصورة النقدية، بحيث اصبح علم الاقتصاد يعنى عند هؤلاء الكتاب بدراسة الأثمان.

وعلى الرغم مما يتميز به هذا التعريف من إظهار أهمية المبادلات فى اضفاء الطابع الاجتماعى على النشاط الاقتصادي للأفراد، إلا أنه يؤخذ عليه قصوره عن شمول كافة التصرفات والنظم الاقتصادية[٢].

فالأخذ بفكرة المبادلة كمعيار للظاهرة الاقتصادية يخرج كثير من التصرفات التى تعتبر جزءا من النشاط الاقتصادي من نطاق دراسة الاقتصاد، وذلك لمجرد أنها لا تأخذ شكل المبادلة.

كما يؤدى الاخذ بهذا الاتجاه فى تعريف علم الاقتصاد الى استبعاد بعض مظاهر الاقتصاد القبلى والاقتصاد العائلى والاقتصاد الاقطاعى من نطاق علم الاقتصاد. وكذلك يستبعد هذا التعريف بعض مجالات نشاط الاقتصاد العام. ومن ناحية أخرى، يرى البعض أن هذا التعريف الذى يعتمد على معيار المبادلة يعجز عن تفسير قيمة الأشياء أو ما تعرف بظاهرة القيمة.

### ج - الاقتصاد هو علم الندرة :

يرى بعض الاقتصاديين[٣]أن الاقتصاد هو علم "الندرة والاختيار" وذلك بالنظر الى

---

(١) G. Pirou: Introduction de l'Economie Politique, Paris, 1946, P.P. 91 - 93

(٢) أنظر د. زكريا أحمد نصر، تطور النظام الاقتصادى، الطبعة الثانية، ١٩٦٥، دار النهضة العربية، القاهرة ، ص ١٧.

(٣) من أهم الاقتصاديين الذين قالوا بهذا التعريف كاسل وروبنز .أنظر :

Gustave Cassel, Traité d'E conomie Politique, traduit en Francais, Paris, 1929, PP. 17-19.

الغايات والوسائل معا. فالندرة النسبية، طبقا لهذا التعريف، هى أساس الظاهرة الاقتصادية وبالتالى علم الاقتصاد(١).

ويعتمد هذا التعريف على الربط بين الحاجات الانسانية المتعددة أى الأهداف التى يسعى الفرد إلى تحقيقها، وبين الموارد الاقتصادية النادرة التى تصلح لاشباع تلك الحاجات. ويدرس علم الاقتصاد الكيفية التى يتم بواسطتها اشباع الحاجات الانسانية المتعددة بموارد اقتصادية محدودة ونادرة. وبذلك يكون الموضوع الرئيسى لعلم الاقتصاد هو ندرة الموارد اللازمة لاشباع الحاجات الانسانية، ومن الأمثلة على تلك الموارد الغذاء والملابس والسكن.... الخ.

وتؤدى ندرة الموارد الاقتصادية على هذا النحو إلى ظهور مشكلة الاختيار. فهذه المشكلة تظهر بسبب ندرة الموارد. وبالتالى فحيث تتوافر الموارد بوفرة كبيرة كما هى الحال بالنسبة للماء والهواء والشمس فلا تثور مشكلة الاختيار بالنسبة لها لأن هذه الموارد توجد بكميات وفيرة وبالتالى تكون خارج نطاق اهتمام علم الاقتصاد حيث لا توجد بالنسبة لها مشكلة اقتصادية أصلا.

### د - الاقتصاد هو علم زيادة الرفاهية :

عرف "بيجو" علم الاقتصاد بأن العلم الذى يعمل على زيادة الرفاهية الانسانية. وطبقا لهذا التعريف يقتصر علم الاقتصاد على دراسة الأنشطة الانسانية التى يمكن أن تقاس قيمتها بالنقود سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وبذلك فان علم الاقتصاد يدرس الأنشطة الاقتصادية التى تؤدى الى زيادة الرفاهية الانسانية(٢).

ويتميز هذا التعريف بتأكيده على فكرة الرفاهية كهدف أساسى للأنشطة الاقتصادية التى يهتم بها علم الاقتصاد. كما يمتاز هذا التعريف بأنه أكثر عمومية وأكثر اتساعا فى مفهومه من التعريفات السابقة، وهو يتلافى الغموض الذى شاب بعض هذه التعريفات.

وبعد أن انتهينا من استعراض مجموعة مختلفة من التعاريف لعلم الاقتصاد يتضح لنا مدى صعوبة وضع تعريف شامل لعلم الاقتصاد، نظرا لتشعب هذا العلم وتعقد موضوعاته. فكل

---

(١) Lionel Robbins : An Essay On The Nature and Significance of EconomicScience, Londn, Mc Millan, 1949, P. 16.

(٢) أنظر د. محمد على الليثى، د. عبد الرحمن يسرى، مقدمة فى علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الأسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٢.

من التعاريف السابقة لعلم الاقتصاد يركز على جانب أو أكثر من جوانب المشكلة الاقتصادية التى يعمل علم الاقتصاد على حلها. هذه المشكلة التى تزداد صعوبة وتعقد بدرجة كبيرة على مر العصور والأزمنة، بحيث أصبح مفهوم علم الاقتصاد بالمعنى المحدد والمجازى ينصرف أساسا الى النظرية الاقتصادية بشكل عام.

ويمكننا أن نعرف علم الاقتصاد «بأنه ذلك العلم الذى يهتم بدراسة وتفسير السلوك الانسانى عند قيامه باستخدام الموارد المتاحة المحدودة والنادرة لاشباع حاجاته المتعددة واللانهائية، بحيث يتم وضع تلك الموارد فى أفضل استخداماتها الممكنة ليتم الانتاج طبقا لأولويات التفضيل الجماعى، مع العمل بصفة مستمرة على زيادة هذه الموارد كما وتحسينها نوعا حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية».

## موضوع علم الاقتصاد :

من التعريفات السابقة لعلم الاقتصاد يتضح لنا أن موضوع علم الاقتصاد يتركز حول المشكلة الاقتصادية والعمل على حلها ومعالجتها. وتنشأ هذه المشكلة - كما رأينا - لأن حاجات الانسان متعددة ولا نهائية فى حين أن موارده محدودة ونادرة، وأن هذا الأمر يقتضى منا اختيارا. ويساعدنا علم الاقتصاد فى اتخاذ قراراتنا المتعلقة بالاختيار، ومن ثم فى حل المشكلة الاقتصادية التى تواجهنا[١].

وسنحاول الآن أن نعدد أهم الموضوعات التى تصادفنا خلال مواجهتنا للمشكلة الاقتصادية، والتى تشكل موضوع علم الاقتصاد، وهى تتمثل أساسا فيمايلى :

### ١ - تخصيص أو توزيع الموارد [٢]:

فالموضوع الأول الذى يهتم به علم الاقتصاد هو تحديد ماذا ينتج من السلع والخدمات وبأية كمية من كل منها. وهذا هو ما يطلق عليه عملية توزيع أو تخصيص الموارد[٣]. ويتعلق هذا الموضوع باختيار الحاجات الأولى بالاشباع من غيرها، ومن ثم بيان كيفية استخدام الموارد المتاحة وتوزيعها على مختلف الاستخدامات الممكنة. وقد كان هذا الموضوع يمثل أهم موضوعات النظرية الاقتصادية، لأن معظم الاقتصاديين السابقين على كينز كانوا يفترضون

---

(١) راجع د. مصطفى رشدى شيحه ، علم الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ١١.

(٢) The Allocation of Resources

(٣) نظر د. حازم الببلاوى ، أصول الاقتصاد السياسى ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، ص ٣٥- ٣٦.

التشغيل الكامل لكافة الموارد الاقتصادية. وقد أدت دراسة الاقتصاديين لهذا الموضوع إلى بناء هيكل ساعد على حل كثير من المشاكل الاقتصادية الأخرى.

وكما سنرى فان تخصيص أو توزيع الموارد يتم فى النظام الرأسمالى تلقائيا من خلال قوى السوق وطبقا لنظام الأثمان. أما فى الاقتصاد الاشتراكى فان هذا التخصيص يتم بأسلوب التخطيط من خلال الخطة الاقتصادية والأثمان الادارية.

**٢ - الانتـــاج :**

الموضوع الثانى الذى يدرسه علم الاقتصاد هو الانتاج. فلا يكفى تحديد ماذا ينتج وبأية كمية، وانما لابد من بيان الوسائل الفنية التى يتم بها انتاج السلع والخدمات التى تحددت مع دراسة الموضوع الأول. ويدرس هذا الموضوع عادة فى اطار نظريات الانتاج. ويعرف الانتاج بأنه عملية التحويل المستمر لقوى الطبيعة المادية غير المؤهلة للاشباع المباشر للحاجات الانسانية، والتى يحولها العمل الانسانى إلى سلع وخدمات قابلة لاشباع الحاجات الانسانية[١].

**٣ - التوزيـع :**

يتناول الاقتصاد كذلك دراسة كيفية توزيع ما تم انتاجه من سلع وخدمات على الافراد. ويتعلق هذا الموضوع بما يعرف باسم "مشكلة التوزيع". ويقصد بالتوزيع العلاقات التى تقوم بين افراد المجتمع الذين يشتركون معا فى عملية الانتاج، وما يترتب على هذه المشاركة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل، وتوزيع الناتج الاجتماعى على كافة العناصر المشاركة فى النشاط الاقتصادي، وكيفية استخدام الفائض الاقتصادي فى عملية اعادة التوزيع. وقد أحتلت مشكلة التوزيع مكانا هاما عند ريكاردو، حيث كان يرى أنها تمثل جوهر النظرية الاقتصادية[٢].

**٤ - الاستهلاك :**

يهتم الاقتصاد كذلك بدراسة الاستهلاك، أى عملية تخصيص الموارد للاستهلاك الفردى أو الجماعى واشباع الحاجات الانسانية، والدوافع والعوامل التى تكمن وراء طلب المستهلكين للسلع والخدمات المختلفة وزيادة الانفاق الاستهلاكى.

---

(١) وصف البعض من أنصار "المدرسة الحدية" الانتاج بأنه عملية خلق المنفعة.

(٢) Ricardo. David : "Preface, Principles of Political Economy and Taxation

### ٥ - اقتصاديات الرفاهية : Welfare Economies

وفضلا عما تقدم يتناول الاقتصاد موضوع استخدام الفائض لتحقيق استمرارية وزيادة الانتاج وما يترتب على ذلك من مشاكل تتعلق بتحديد ما اذا كانت الموارد الاقتصادية يتم استخدامها بأقصى كفاءة اقتصادية ممكنة أم لا. وهل يتمكن الاقتصاد من استخدام كافة موارده على النحو الأمثل. ويعرف هذا النوع من دراسة الاقتصاد باسم اقتصاديات الرفاهية Welfare Economies. ولا يقتصر هذا الفرع على دراسة ما هو قائم فحسب، بل ينطوى على دراسة ما ينبغى أن يكون عليه الاقتصاد القومى.

### ٦ - نظريات التنمية والنمو الاقتصادي :

ويهتم الاقتصاد أيضا بدراسة أسباب النمو الاقتصادي ومحدداته وما يترتب على ذلك من مشكلات التخلف والتنمية والتقدم والنمو الاقتصادي، وارتباط النشاط الاقتصادي بعنصر الزمن، وهذا هو ما يعرف باسم نظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[١].

والفـارق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هو أن النمو الاقتصادي Economic Growth يشير الى الزيادة السنوية التى تتحقق فى الدخل القومى للدولة، أما التنمية الاقتصادية فهى لا تقتصر على مجرد زيادة الكميات الاقتصادية الموجودة فى الدولة، وانما تتطلب بوجه خاص تعديلا فى الهيكل الاقتصادي القائم. فالنمو الاقتصادي وهو زيادة فى أحد أو بعض الكميات الاقتصادية يشير الى نوع من التغيير الكمى اساسا، فى حين أن التنمية الاقتصادية Economic Development لا تتوقف عند هذا التغيير الكمى، وانما تقتضى تعديلا كيفيا وهيكليا فى طبيعة الاقتصاد، ولذلك فان النمو يشير الى ظروف الدول المتقدمة، فى حين أن التنمية الاقتصادية تتعرض لظروف الدول النامية.

ويعتبر هذا الموضوع من أهم الموضوعات فى الاقتصاد المعاصر، سواء تعلق الأمر بالبلاد المتخلفة والتى تسعى إلى تحسين ظروف المعيشة، وزيادة دخلها القومى، والخروج من حلقة الفقر والتخلف التكنولوجى، أو بالبلاد المتقدمة والتى أصبحت تواجه المشاكل الناجمة عن التقدم الاقتصادي مثل التضخم والبطالة وتوزيع الناتج الاجتماعى والتلوث.... الخ.

---

(١) أنظر د. مصطفى رشدى شيحه، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى، المرجع السابق، ص ١٨- ١٩ .

## المبحث الثانى

## علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى

يعتبر علم الاقتصاد علما اجتماعيا، حيث أنه يعنى بدراسة المشكلة الاقتصادية كما تعرض للأفراد فى علاقاتهم الاجتماعية. وهناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى وتجد هذه العلاقة أساسها فى وحدة الموضوع الذى تدرسه هذه العلوم، وهو العلاقات الانسانية التى تسود بين الافراد فى المجتمع الذى يعيشون فيه. ويختص كل فرع من العلوم الاجتماعية بالبحث فى جانب من جوانب نشاط الأفراد فى حياتهم الاجتماعية.

ولهذا فانه لا يمكن، فى حقيقة الأمر، فصل هذا العلم أو عزله عن سائر العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع والتاريخ والقانون وعلم السياسة وعلم السكان وغيرها. ذلك أن السلوك الانسانى فى المجتمع انما يكون وحدة واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات أو الوجوه، والاقتصاد ليس سوى وجها واحداً، وليس قطاعا منعزلاً من هذا السلوك، وبالتالى فانه لا يمكن للاقتصادى أن يتجاهل تماما الوجوه غير الاقتصادية للمشكلات التى يدرسها.

واذا كان من المناسب تقسيم السلوك الانسانى الاجتماعى باعتباره مجالا واسعا إلى عدد من الجوانب المتميزة بغرض تسهيل دراسته، يختص بكل جانب منها علم اجتماعى معين ينصرف إلى بحث ودراسة موضوع بذاته من موضوعات السلوك الانسانى، فأن هذا لا يعنى على الاطلاق امكان وضع حدود فاصلة تماما ما بين العلوم الاجتماعية وبعضها[١].

والاقتصاد كفرع من العلوم الاجتماعية يعرف كافة مشاكل هذه العلوم. فالنتائج التى تنتهى اليها النظرية الاقتصادية لا يمكن التحقق منها عن طريق التجربة لأنه من غير الممكن القيام بالعزل فى العلاقات الاجتماعية. ولذلك فان الملاحظة ودراسة البيانات دراسة احصائية يكون هو الأسلوب الأمثل لاختبار نتائج النظرية الاقتصادية. ومن هنا نجد الارتباط الوثيق بين النظرية الاقتصادية وبين علم الاحصاء مما أدى الى ظهور فرع من الدراسة الاقتصادية الذى يهتم بمحاولات القياس واختبار النتائج وهو ما يعرف بالاقتصاد القياسي Econometrics.

فمشكلة مثل مشكلة التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقدم لنا

---

(١) أنظر د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، التحليل الاقتصادى الجزئى، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٧-٨.

عددا من الجوانب المختلفة التى يختص بدراسة كل منها علم معين من العلوم الاجتماعية. فعلم الاقتصاد، على سبيل المثال، يختص ببحث الأسباب والعوامل الاقتصادية التى تقف وراء التخلف، وبالتالى وضع الحلول الاقتصادية لهذه المشكلة. والعلوم الاجتماعية الأخرى مثل علم السياسة تبحث فى مدى مسئولية السلطات الحاكمة والاحزاب السياسية عن قيامها بالدور القيادى للقضاء على التخلف، ودورها فى الرقابة والتنظيم لكافة أوجه النشاط فى المجتمع. ويختص علم التاريخ بالبحث فى تاريخ الشعوب والمجتمعات ومدى صلة التخلف بأسباب تاريخية موروثة. أما علم النفس فيختص ببحث ودراسة العوامل النفسية التى تقف وراء عدم قيام الافراد بواجبهم فى تنمية مجتمعهم وهكذا.

وهكذا يتضح لنا انه لا يمكن عزل الاقتصاد كلية عن سائر العلوم الاجتماعية الأخرى مثل التاريخ والسياسة والفلسفة والقانون، بل لابد من تكاتف كل العلوم الاجتماعية فى سبيل تفسير وفهم أى مشكلة من المشاكل مثل مشكلة التخلف الاقتصادي وغيرها من المشكلات[1]. ولذلك فان الاتجاهات المعاصرة فى تفسير التخلف الاقتصادي لا ترجعه إلى عوامل اقتصادية محضة، بل الى مجموعة متشابكة من العوامل والأسباب.

## المطلب الأول
## العلاقة بين علم الاقتصاد والقانون

من المعروف أن القانون هو مجموعة القواعد التى تحكم العلاقات بين الأفراد بعضهم وبعض، وتعمل على ضبط سلوك أفراد المجتمع ومجموعاته فى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية. ويسعى القانون إلى تحقيق ذلك من خلال بلورة قواعد للسلوك والتى يكون من الواجب احترامها، من أجل حماية حقوق الأفراد وحرياتهم. كما يحرص القانون على وضع الأسس والقواعد القانونية الملزمة لتنظيم كافة أنواع المعاملات بين الأفراد، والتى تحد من تصرفاتهم اذا ما كان فى تلك التصرفات مساسا أو اضرارا بمصالح وحقوق الغير.

وتتضح طبيعة العلاقة بين علمى الاقتصاد والقانون من خلال النظام القانونى السائد فى

---

(١) راجع د. مصطفى رشدى شيحه، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى، المرجع السابق، ص ٢٢-٣٠.

المجتمع والذى يسعى الى تنظيم كافة الأنشطة الاجتماعية بما فيها النشاط الاقتصادي. واذا كان علم الاقتصاد السياسى هو العلم الذى يسعى الى دراسة النشاط الاقتصادي والتعرف على طبيعته وكيفية تغيره وحركته عبر الزمن فى ظل الأشكال التاريخية المختلفة للتنظيم الاجتماعى، فيكون من الطبيعى أن تكون العلاقة وطيدة بين علم الاقتصاد السياسى والقانون، وتتبدى هذه العلاقة فيمايلى(١) :

**أولا:** أن المشرع عندما يضع قاعدة قانونية معينة لتنظيم بعض صور النشاط الاقتصادي بوصفه يمثل أحد الأنشطة الاجتماعية التى يسعى النظام القانونى الى تنظيمها، يتعين عليه أن يراعى وقائع الحياة الاقتصادية، عن طريق التعرف على الظاهرة الاقتصادية المراد تنظيمها قانونا حتى يقوم التنظيم القانونى للظواهر الاقتصادية على فهم لطبيعتها والقوانين الموضوعية التى تحكمها وتحكم حركتها عبر الزمن وإلا جاءت القاعدة القانونية مفرغة من مضمونها وأدت إلى الاضرار بالنشاط الاقتصادي.

**ثانيا :** واذا كان المشرع يراعى الظواهر الاقتصادية عندما يضع القواعد القانونية، فهو يستطيع أيضا أن يؤثر فى تلك الظواهر الاقتصادية بما يملك من سلطة الجبر والالزام. ففرض ضريبة على سلعة معينة يؤدى إلى رفع ثمنها بمقدار الضريبة المفروضة مما قد يدفع الافراد الى إحلال سلعة أخرى محلها فى الاشباع ومن ثم تخفيض طلبهم على السلعة الأولى التى فرضت عليها الضريبة، وفرض حماية جمركية قد يؤدى الى قيام صناعات ما كانت لتقوم بغير تلك الحماية، ومنح اعفاءات ضريبية لبعض الأنشطة الاقتصادية يشجع الافراد والمشروعات على الاستثمار فيها وهكذا.

**ثالثا :** كما تتضح طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والقانون فى أن النظام القانونى يؤثر تأثيرا كبيرا فى تطور النظام الاقتصادي وتنميته. فاذا كانت القواعد القانونية مطبقة بشكل يحمى حقوق الافراد وملكياتهم وثرواتهم، كان من شأن ذلك تشجيع المبادرات الفردية، وحفز الأفراد الى بذل المزيد من الجهود لتحقيق المزيد من الثروات والأرباح. والعكس صحيح، فلو كان النظام القانونى السائد ضعيفا وغير قادر على حماية حقوق الأفراد وملكياتهم وثرواتهم فان ذلك يؤدى إلى تثبيط همم الأفراد عن العمل والانتاج.

---

(١) أنظر د. محمد دويدار ، د. عادل أحمد حشيش وآخرين ، الاقتصاد السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٥١ ومابعدها ، وراجع أيضا . سعيد النجار، مبادىء الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦١/١٩٦٢ ، ص ١٩-٢٠.

والخلاصة هى أنه توجد صلة وثيقة بين علمى الاقتصاد والقانون، ويترتب على ذلك أن الاقتصاد السياسى الذى يهتم بالواقع الاقتصادي فى حركته التاريخية يتعين أن يدرس، رغم ذاتيته، فى نطاق ارتباطه الوثيق بغيره من فروع العلوم الاجتماعية.

## المطلب الثانى
## العلاقة بين علمي الاقتصاد والتاريخ

توجد علاقة وثيقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية بصفة عامة. فهذه العلوم هى بشكل ما علوم تاريخية. ولا يمكن معرفة القوانين التى تحكم العلاقات الاجتماعية معرفة كاملة اذا لم نعرف تطورها التاريخى. ويصدق ذلك بصفة خاصة على الاقتصاد[١].

فالمشكلة الاقتصادية واجهت الانسان منذ بداية التاريخ، واذا كانت المشكلة الاقتصادية لم تتغير فى جوهرها وطبيعتها، إلا أن عناصر هذه المشكلة قد تغيرت أشكالها. فالموارد الاقتصادية فى زيادة مستمرة نتيجة لزيادة المعرفة المتراكمة، والحاجات فى نمو وتطور مستمر ايضا. كذلك فان الاطار العام للعلاقات الاجتماعية - الذى يتم داخله طرح المشكلة الاقتصادية وكيفية حلها - هذا الاطار فى تطور مستمر.

والدراسة التاريخية فى الاقتصاد تتناول أمورا مختلفة. فالواقع الاقتصادي الذى نعيش فيه وما يرتبط به من ظروف الانتاج ومن موارد متاحة ودرجة معينة من المعرفة الفنية وشكل علاقات الانتاج والتوزيع وما يرتبط بهما من علاقات قانونية ونظم ومؤسسات، هذا الواقع لا يظل ثابتا بل أنه فى تغير وتطور مستمر. ولاشك أن دراسة تاريخ هذا الواقع الاقتصادي ومدى تغيره وطريقة هذا التغير يساعد كثيرا فى فهم الحقائق الاقتصادية[٢].

وتبدو أهمية التاريخ الاقتصادي بالنسبة لكل مجتمع فى أنه يشير إلى ظروف الانتاج الخاصة به ومدى تطورها. ومن الطبيعى أن يختلف التاريخ الاقتصادي من دولة إلى أخرى - ومع ذلك فان هذا التميز والتفرد فى التاريخ الاقتصادي لكل دولة لا يحول دون وجود اتجاهات عامة للتطور الاقتصادي بصفة عامة.

---

(١) راجع د. حازم الببلاوى ، أصول الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، ص ٦٦- ٧٠.

(٢) وهذا هو موضوع التاريخ الاقتصادى . أنظر د. محمد على الليثى، د. عبد الرحمن يسرى، مقدمه فى علم الاقتصاد، الأسكندرية ، ١٩٨٦، ص ٧-١٠.

وإلى جانب هذا التاريخ الاقتصادي هناك دراسة تاريخ علم الاقتصاد، وهو البحث فى تطور النظريات الاقتصادية سواء من حيث ظهور أفكار جديدة أو تطور أفكار قائمة أو من حيث تطور منهج الدراســة او مــن حيث تطور الوسائل المتاحة للتحقق من صحة هذه النظرية واختبارها.

وهناك أخيرا تاريخ الفكر الاقتصادي، وهو يتعلق بتاريخ الأفكار والفلسفات التى عرضت للانسان فى أمور حياته الاقتصادية.

## المطلب الثالث

## العلاقة بين علمى الاقتصاد والمالية العامة

تتضح طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والمالية العامة من خلال موضوع كل منهما. واذا كان موضوع علم الاقتصاد هو دراسة المشكلة الاقتصادية والعمل على حلها عن طريق ادارة الموارد النادرة لتحقيق أكبر قدر من الاشباع للحاجات الفردية المتعددة، فهذه المشكلة كما أنها توجد على المستوى الفردى فهى موجودة أيضا على المستوى الجماعى المتعلق باشباع الحاجات العامة. ذلك أن وظيفة الدولة تتمثل فى اشباع حاجات مواطنيها، وبالتالى فان الموضوعات التى تتضمنها المالية العامة تعتبر فى الأساس جزءاً من الاقتصاد. وموضوع علم المالية العامة هو دراسة النشاط الاقتصادي والمالى للدولة ولسائر السلطات العامة وآثار هذا النشاط على مختلف ميادين الحياة العامة[١].

وهكذا فانه يوجد تقارب بين علم الاقتصاد وعلم المالية العامة من حيث وحدة الهدف الذى يسعى كل منهما الى تحقيقه[٢].

فعلم الاقتصاد يبحث عن أفضل الوسائل لحل المشكلة الاقتصادية والتى تنشأ عن تعدد الحاجات الانسانية وندرة الموارد الاقتصادية التى تصلح لاشباع تلك الحاجات، أما علم المالية العامة فيهتم بدراسة أفضل الوسائل لاشباع الحاجات العامة والجماعية عن طريق الموارد المالية المحدودة المتاحة للدولة. كما تبدو الصلة وثيقة بين علمى الاقتصاد والمالية العامة فى

(١) أنظر د. باهر عتلم، المالية العامة ومبادىء الاقتصاد المالى، مطبعة المعرفة، القاهرة، ص ١٧.

(٢) نتيجة لهذا التقارب بين موضوعى علم الاقتصاد والمالية العامة فان طرق البحث والتحليل فى الاقتصاد، سواء فى ذلك المنهج الاستنباطى أو المنهج الاستقرائى أو أسلوب التحليل الاحصائى، أو اسلوب التحليل الرياضى، تستخدم أيضا عند دراسة المالية العامة، ومن ثم فان الصلة وثيقة بين الاقتصاد والمالية العامة.

أن المالية تدرس ليس فقط كيفية اشباع الحاجات العامة بشكل جماعى بواسطة الحكومة، ولكنها تدرس أيضا تأثير ذلك على مشكلات أشباع الحاجات الفردية والتى يتكفل بها علم الاقتصاد.

كما أن الظروف الاقتصادية تؤثر على المالية العامة، فمثلا نجد أن الايرادات العامة تتأثر إلى حد كبير بالأحوال الاقتصادية السائدة فى الدولة. فإمكانيات فرض ضرائب جديدة أو رفع اسعار الضرائب القائمة أو عقد بعض القروض العامة، كل ذلك يتوقف على الأوضاع الاقتصادية السائدة فى الدولة فى وقت معين. بل أن حصيلة بعض أنواع الضرائب - لاسيما الضرائب غير المباشرة - تتوقف إلى حد كبير على الأحوال الاقتصادية السائدة فى الدولة وما اذا كانت الدولة تمر بفترات رواج وانتعاش أو ركود وانكماش. كما تختلف النفقات العامة من حيث الكمية والتنوع بحسب الظروف الاقتصادية التى تمر بها الدولة ايضا، وبحسب ما اذا كانت الدولة متقدمة أم متخلفة اقتصاديا. ففى أوقات الكساد والركود تعمل البلاد المتقدمة على زيادة حجم النفقات العامة وأنواعها من أجل زيادة الطلب الكلى الفعلى ومن ثم إنقاذ الاقتصاد القومى من حالة الركود والبطالة. كما تبين الدراسات الاقتصادية المبادىء والقواعد التى يمكن الاسترشاد بها عند وضع وتطبيق النظم المالية المختلفة.

ومن ناحية أخرى فأن الظروف المالية تؤثر على اقتصاديات الدول، فالدول تلجأ إلى استخدام الوسائل المالية كأداة للتوجيه الاقتصادي بغرض تشجيع فرع أو أكثر من فروع الانتاج، أو بهدف محاربة التضخم، أو لتحقيق العمالة الكاملة، أو للتأثير على حركة الصادرات والواردات.

وقد ازدادت فى السنوات الأخيرة قوة العلاقة الوثيقة بين علم الاقتصاد والمالية العامة، حتى أصبحت المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالايرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة هى التى تطغى على الكثير من كتاب علم المالية العامة فى الوقت الحالى، إلى الدرجة التى ذهب معها البعض إلى اعتبار هذه الدراسة تمثل جزءا مستقلا فى نطاق علم المالية العامة يطلق عليه اقتصاديات المالية العامة أو الاقتصاد المالى[١].

---

(١) كان أول من استخدم هذا الأصطلاح ، الذى يعد اصطلاحاً موفقا إلى ابعد الحدود هو بارير فى مؤلفه عن الاقتصاد المالى . Barriére A."Institutions Financieres, Dalloz, 1972, P. 7. بل أن الأهمية التى أصبحت تعطى للأغراض الاقتصادية التى تهدف اليها السياسة المالية الحديثة قد دفعت البعض من رجال القانون إلى ترك دراسة مبادىء المالية العامة للاقتصاديين فقط ، مما أدى بهم الى ادخال المالية العامة ضمن الاقتصاد المالى .

# المطلب الرابع
# العلاقة بين علمى الاقتصاد والاجتماع

يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه "علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانسانى". فموضوع علم الاجتماع يتعلق اذن بالظواهر الاجتماعية بوصفها هذه، وذلك فى حركتها الكلية. أما الفروع الاخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هى أولا اجتماعية، ولكنها تمثل بعد ذلك مجموعة من الظواهر الاجتماعية : ظواهر اقتصادية فى حالة علم الاقتصاد، ظواهر تتعلق بسلوك الأفراد فى حالة علم النفس.. وهكذا

فبينما يهتم علم الاقتصاد بطبيعة وتطور مجموعة معينة من الظواهر الاجتماعية، وهى الظواهر الاقتصادية التى تكون الأساس الاقتصادي للمجتمع، ممثلا بذلك علما اجتماعيا يتعلق بهذا الجانب من حياة المجتمع، يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعى فى حركته.ومن ثم تتحدد أهمية أحدهما بالنسبة للآخر من ناحية الحيز الذى يشغله النشاط الاقتصاد فى مجموع النشاط الاجتماعى، ومن ثم بتأثير الأساس الاقتصادي فى تحديد الكل الاجتماعى. ومن ناحية أخرى بتأثير حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي للمجتمع[١].

وتظهر العلاقة بين علمي الاقتصاد والاجتماع أوضح ما تكون فى علم الاجتماع الاقتصادي Sociologie Economique، وهو فرع خاص من علم الاجتماع. فاذا كان التحليل الاقتصادي ينصب على معرفة الكيفية التى يسلك بها الأفراد فى كل لحظة وموقف والآثار التى تترتب على هذا السلوك، فان علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الأجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد الى اختيار نوع معين من السلوك على النحو الذى سلكوه. ومن هنا فان علم الاجتماع الاقتصادي يمدنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعى الذى يمارس فى ظله النشاط الاقتصادي. وعليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التى تعمل فى ظلها مختلف القوانين الاقتصادية، وهو ما يعطى علم الاقتصاد فعالية وقدرة أكبر على التصرف.

---

(١) د. زينب حسين عوض الله ، مبادىء علم الاقتصاد ، الجزء الأول ، القاهرة، ١٩٩٤ ، ص٧١.

## المطلب الخامس

## العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السكان (الديموجرافيا)

الديموجرافيا فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان من ناحية حالتها وحركتها عبر الزمن. ويستخدم هذا العلم فى البحث الديموجرافى كل السبل التى يتبعها العقل فى استخلاص المعرفة، وبصفة خاصة الطريقة الاحصائية والتى تلعب دورا له أهمية خاصة فى هذا العلم[1]. أما بالنسبة لموضوع علم الاقتصاد، فمن المعروف أن الانسان يعتبر هو الفاعل الرئيسى فى النشاط الاقتصادي، اذ يمثل ما يقوم به من عمل محور عملية الانتاج فى المجتمع، ومن هنا يتضح لنا أن العوامل الديموجرافية تؤثر دون شك على النشاط الاقتصادي، فهى تحدد له شروطه الأساسية، أى القوة العاملة كما وكيفا، وكذلك مدى الحاجات التى يمثل اشباعها الهدف النهائى للنشاط الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا عميقا على كيفية توزيع السكان كميا وكيفيا توزيعا جغرافيا، وعلى الكثافة السكانية، وعلى أشكال التجمع الانسانى. وهى تؤثر كذلك على الموقف من الانجاب. كما تؤثر العوامل الاقتصادية، عن طريق تحديدها للشروط المادية للحياة، على المواليد والوفيات ومتوسط العمر....الخ.

وتجدر الاشارة إلى أن النظرية السكانية كانت تمثل فى البداية (من وليم بتى الى مالتس) بابا أساسيا فى مؤلفات الاقتصاديين، ثم ترك بعد ذلك الأهتمام بالدراسات السكانية للإحصائيين[2].

---

(٢) راجع د. فوزى منصور، محاضرات فى مبادىء علم الاقتصاد السياسى للبلدان النامية، الجزء الأول ، القضايا والمنهج ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٣/١٩٧٤، ص ١١٠- ١١٢.

(١) د. محمد دويدار وآخرون ، الاقتصاد السياسى ، الأسكندرية ، ١٩٩٧ ، س ٤٨.

# الفصل الثانى

# منهج علم الاقتصاد

يقصد بمنهج علم الاقتصاد طرق البحث والتحليل والدراسة التى يستخدمها هذا العلم من أجل اكتشاف وصياغة النظريات والمبادىء والتعميمات، أو باختصار القوانين الاقتصادية التى يتوصل اليها. وعلم الاقتصاد هو أحد فروع المعرفة التى تستخدم الطريقة العلمية لتحليل صنف معين من المشكلات التى تثور فى المجتمع، ولذلك فقد كان طبيعيا أن يتأثر البحث فى علم الاقتصاد بالبحث العلمى بصفة عامة، وذلك لسببين[1] : أولهما : أن البحث العلمى فى العلوم الأخرى كان سابقا على نشأة علم الاقتصاد، وأنه سجل تقدما ساعد على الأخذ به فى علم الاقتصاد. وثانيهما: أن الاقتصاديين نشأوا فى ميادين معرفة مختلفة، وشارك أوائلهم فى الأبحاث الفلسفية والمنطقية بالذات، فحملوا معهم إلى مجال الاقتصاد ما عرفته الميادين الأخرى من مناهج البحث.

واذا كان يمتنع على الباحث فى مجال علم الاقتصاد أن يستخدم طريقة التجربة العلمية كمنهج لعلمه، فقد توصل الى تنمية عدد من طرق وأدوات البحث والدراسة والتحليل بغرض اكتشاف وصياغة النظريات والمبادىء التى تلائم طبيعة علم الاقتصاد.

وهناك طريقتان أساسيتان يستخدمها الباحث الاقتصادي وهما: الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية، ويتوصل الباحث الاقتصادي من خلال الاعتماد على هاتين الطريقتين الى اكتشاف القوانين الاقتصادية التى تحكم العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية.

وفيمايلى سوف نوضح المقصود بالطريقة الاستناطية والاستقرائية والقوانين الاقتصادية.

## الطريقة الاستنباطية : أو المنهج التجريدى : Deductive Method

وتعد هذه الطريقة الاستنباطية من أقدم مناهج البحث والمعرفة، فقد أقام الاقتصاديون الأوائل بعد آدم سميث علم الاقتصاد فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على المنهج الاستنباطى. وهكذا فقد أعتمدت المدرسة التقليدية فى تحليلها على المنطق الاستنباطى وحده، حيث قامت ببناء أنظمة فكرية منطقية لا تكاد تستند إلى أية دراسة واقعية. فالدراسة

---

(١) د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠.

الاقتصادية بدأت بشكل منطقى واعتمدت على استخلاص بعض النتائج من مقدمات منطقية دون أن تعنى كثيرا بمحاولة التحقق من هذه النتائج فى ضوء الواقع(١).

ويقصد بهذا المنهج، والذى يسود فى علوم المنطق والرياضيات بصفة خاصة، أعمال حركة الفكر أو العقل لكى نستنتج من مبادىء عامة كلية قواعد معينة تطبق على حالات خاصة، من خلال الانتقال من مقدمة أو أكثر الى نتيجة تعتبر لازمة بالضرورة لهذه المقدمة، وذلك باعمال قواعد ذهنية بحتة، تدور كلها فى العقل بعيدا عن الواقع، ودون الاعتماد على التجربة، وفى هذه الطريقة يقوم الباحث بوضع عدد من الفروض والمقدمات التى يفترض أنها منطقية وصحيحة، ثم يستنتج منها عن طريق التفكير المنطقى كافة النتائج التى تؤدى اليها.

ويعرف هذا المنهج من الناحية الفنية باسلوب بناء أو تركيب النماذج والنموذج الاقتصادي(٢) هو عبارة عن بناء نظرى يمثل وجوها معينة للنظام الاقتصادي أو لجانب معين منه، وهو اشتقاق من الواقع، ويعتمد على تبسيط الواقع الحقيقى من أجل دراسة الظواهر الاقتصادية المتداخلة والمعقدة دون الدخول فى تفاصيل العوامل الكثيرة التى قد يكون لها بعض الأثر على الظاهرة الاقتصادية(٣).

**ويشترط لنجاح المنهج الاستنباطى فى تحقيق النتائج المرجوة منه توافر ثلاثة شروط هى :**

١ - سلامة مجرى التفكير العقلى المنطقى.

٢ - صحة المقدمات الأصلية ومنطقيتها.

٣ - درجة اتباع الانسان نفسه للمنطق العقلى وهو يتصرف فى واقع الأمر فى المجال محل البحث.

وتجدر الاشارة الى أن الجانب الأكبر من التنظير فى علم الاقتصاد يستند إلى المنهج الاستنباطى وأسلوب النماذج الاقتصادية.

---

(١) د. حازم الببلاوى، اصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢) راجع : John B. Taylor : Economics, Boston, Toronto, Op. Cit., P.P. 18-20.

(٣) أنظر د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، التحليل الاقتصادى الجزئى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٤.

## الطريقة الاستقرائية : Inductive Method

الاستقراء هو عبارة عن عملية عقلية تنصرف إلى الاستدلال، عن طريق الملاحظة والتجربة، من الخاص إلى العام، أو من قضايا فردية أو خاصة، وتسمى "المستقرأة"، إلى قضية أو عدة قضايا أعم. فهو بمثابة "استدلال صاعد"، لأنه عبارة عن انتقال الفكر من الحكم المنطقى على عدد من الحالات التى تكون الظاهرة موضوع البحث إلى الحكم على القضايا الكلية التى تدخل تحتها هذه الحالات، ومن ثم الوصول إلى القوانين. وبمعنى آخر، فالاستقراء هو عبارة عن العملية المنطقية التى ننتقل بواسطتها من الواقع إلى القوانين.

وفى هذه الطريقة يكون اعتماد الاقتصادي بصفة اساسية على الوقائع التاريخية والبيانات الاحصائية، وليس على التفكير العقلى المجرد فقط، وهو يحاول التوصل إلى نتائج وتعميمات عن طريق التحليل المنتظم للوقائع المعروفة والملموسة فى الحياة الواقعية. وعلى ذلك فهو منهج واقعى، لأنه يبدأ من الواقع، ويعتمد على المعرفة التجريبية، ومنهج استقرائى لأنه يستقرىء جزيئات هذا الواقع ويجعلها تنطق به، وتفصح عما يتضمنه من إطراد وقوانين عامة[1].

وتوجد أمثلة كثيرة على هذا المنهج من واقع البيانات الاحصائية الخاصة بالعلاقة بين الثمن والكميات المطلوبة من السلعة، وبين دخل الفرد والكميات المشتراة من السلعة، والعلاقة بين حجم الانتاج والنفقة.

ووفقا لهذه الطريقة الاستقرائية فان المنهج العلمى يتم على ثلاث مراحل تبحث المرحلة الأولى فى الوقائع ذات الدلالة، وفى المرحلة الثانية نضع بعض الفروض التى يمكن أن تفسر هذه الوقائع، وأخيرا فى المرحلة الثالثة نستخلص من هذه الفروض النتائج التى تساعدنا على التنبؤ والتى يمكن اختبارها مع الواقع.

ويتضح من استعراض هاتين الطريقتين أن الاستنباط والاستقراء طريقتين متكاملتين وليسا متعارضتين تستبعد كل منهما الأخرى، ولا يوجد بينهما تعارض أو تناقض، بل وتستلزم كل

---

(١) وقد كان هذا المنهج الاستقرائى حتى القرن الثامن عشر منهج العلوم الطبيعية وحدها، ولم يكن يستخدم فى العلوم الاجتماعية حتى هذا الوقت. ويعتبر الفيلسوف الانجليزى بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦) أهم من أعطى لهذا المنهج وزنه وأهميته . وقد أدى هذا المنهج إلى ازدهار العلوم التجريبية فاصبح الالتجاء الى الواقع وملاحظته أمراً ضروريا فى كل بحث علمى، مما أدى الى انتقال البحوث بعيداً عن اللاهوت والمضاربات العقلية .
أنظر د. حازم الببلاوى ، المرجع السابق ، ص ٤٩.

منهما الأخرى فى كثير من الأحيان. فكل من الاستنباط والاستقراء يمدنا بتعميمات ومبادىء معينة، ولكن هذه النتائج وتلك التعميمات التى نصل اليها باستخدام احدى الطريقتين لابد وأن تختبر باستخدام الطريقة الأخرى وذلك لتحديد مدى صحتها، ومن هنا كان ارتباط المنهجين ولزوم كل منهما للآخر.

ومن أوضح مظاهر التكامل بين الطريقتين أن الطريقة الاستنباطية تساعد فى اختيار البيانات المناسبة للدراسة فى الطريقة الاستقرائية، كما أن الاستقراء يعتمد على الاستنباط. لأن استقراء الجزيئات لا يكفى للاستدلال منه على المبدأ العام، بل يكون من الضرورى التحقق من صدق المبدأ العام بتطبيقه على جزيئات جديدة، وهذا هو الاستنباط. والواقع أن كلا من الطريقتين توصل إلى عدد من التعميمات أو المبادىء العامة، لكنه يتعين اختبار مدى صحة التعميمات التى تنتهى اليها كل طريقة منهما. وتعد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الغاية هى استخدام الطريقة الأخرى فى تحليل الظاهرة نفسها التى سبق وأن أخضعت للطريقة الأولى.

وعلى ذلك فإنه يلزم – من ناحية – أن نختبر صحة النظريات التى يتم التوصل اليها بواسطة التفكير العقلى المجرد وذلك عن طريق الدراسات الاحصائية التى تعتمد على الواقع والتجربة. ومن ناحية أخرى، فانه يلزم بعد التأكد بواسطة المنهج الاستقرائى من وجود رابطة ما بين عدد من الظواهر والوقائع، أن نحدد بواسطة المنهج الاستنباطى العقلى طبيعة هذه الرابطة أو العلاقة.

## القوانين الاقتصادية :

يهدف كل علم من العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء إلى اكتشاف القوانين التى تحكم العلاقات بين الظواهر موضوع الدراسة. فالقانون العلمى هو العلاقة الثابتة والمستمرة بين ظواهر معينة. وعلى ذلك فهو يتضمن فكرة انتظام وتجدد بعض الظواهر عند تحقق ظروف معينة. فاذا قامت علاقات ثابتة ومستمرة بين ظواهر معينة فانه يطلق على هذه العلاقات أسم القوانين الطبيعية أو العلمية. فالقانون العلمى أو الطبيعى يعبر عن ارتباط عام وضرورى وثابت بين الظواهر الطبيعية كقانون الجاذبية، وقانون الطفو وقانون غليان الماء عند ارتفاع درجة الحرارة إلى مائة درجة مئوية... الخ.

وقد ثار التساؤل حول ما اذا كانت الحياة الاقتصادية تعرف هذا النوع من العلاقات

الدائمة والمستمرة بين الظواهر الاقتصادية على النحو السائد بين الظواهر الطبيعية. كما ثار البحث أيضا حول ما اذا كانت القوانين الاقتصادية عند الذين يعتقدون فى وجودها، من طبيعة مماثلة للقوانين الطبيعية، بمعنى أنها تنطبق فى جميع الحالات، أم توجد استثناءات على هذه القوانين. وقد أنقسم الفكر الاقتصادي فى هذا المجال الى عدة اتجاهات مختلفة ومتشعبة[1].

فمن ناحية أعتقد الفزيوكرات Physiocrats فى وجود نظام طبيعى تحكمه قوانين طبيعية ولا يمكن للجماعات الانسانية الابتعاد عن هذه القوانين دون الاضرار بمصالحها الحقيقية. فالجماعات الانسانية تحكمها – فى نظرهم – قوانين طبيعية كتلك التى تحكم العالم المادى، وهى قوانين إلهية لا يمكن مقاومتها، بمعنى أن أى تدخل خارجى يعارضها لابد وأن يفشل. وكذلك أتجه التقليديون الى الاعتقاد فى وجود قوانين طبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية، وأنها قوانين عامة ومطلقة تحكم الظواهر الاقتصادية فى كل زمان ومكان. وقدموا لها أساسا علميا، حيث جعلوا أساس بحثهم هو سلوك الانسان الذى يتحرك طبقا لمبدأ المصلحة الشخصية. فالقوانين الاقتصادية – فى نظرهم – قوانين عامة بمعنى أنها تنطبق فى كل زمان ومكان، وعلى ذلك فان السياسة التى تصدر عنها لابد وأن تكون عامة هى الأخرى.

ومن ناحية أخرى، أنكر أغلب كتاب المدرسة التاريخية وجود قوانين من هذا النوع الطبيعى تحكم الظواهر الاقتصادية، فعلم الاقتصاد عندهم هو علم قوانين التطور الاقتصادي فى مختلف البلدان. وبذلك تكون المدرسة التاريخية قد جردت القوانين الاقتصادية من صفة الاطلاق والعمومية التى قيل بها عند الطبيعيين والتقليديين، وأحلت النسبية محلها. وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك حين أنكروا أيضا قوانين التطور الاقتصادي، فعند كينز الاقتصاد هو مجرد دراسة لتاريخ الفكر الاقتصادي فى العصور المختلفة مقترنا بالتطور التاريخى للشعوب. أما المدرسة التاريخية الحديثة فلم تذهب مذهب المدرسة القديمة، وبالتالى فهى لم تنكر القوانين الطبيعية بل انكرت إمكان انطباقها بالطرق التقليدية فحسب.

ويمكن القول بصفة عامة أن القوانين الاقتصادية هى نوع من أنواع القوانين الاجتماعية يعنى أساسا بدراسة جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية، وهو الجانب المتصل بالانتاج والتوزيع. وهى مثل سائر القوانين الاجتماعية يصدق عليها ما يصدق على القوانين العلمية

---

(١) أنظر د. زين العابدين ناصر ، أصول الاقتصاد ، ١٩٩٣/٩٢ ، ص ١٣ ، د. السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد ، دار الفكر العربى، القاهرة ، ١٩٧٧، ص ١٩– ٢٣.

من حيث كونها تعبيراً عن ارتباطات عامة ضرورية ومستقرة، تنشأ وتجرى بصفة مستقلة عن ارادة الانسان وعن أماكن اكتشافها أو نشأتها. وهذه القوانين الاقتصادية لا تعتبر ذات قيمة نظرية فحسب بل لها أهمية عملية أيضا، ولذلك فهى تتعدد وتتفاوت فى الأهمية كما أنها تتميز بخصائص معينة.

## أهمية القوانين الاقتصادية:

تتبدى أهمية القوانين الاقتصادية من ناحيتين [١]، فهى تستخدم كأداة للتنبؤ بما يحتمل حدوثه فى المستقبل من الوقائع الاقتصادية. ومثال على ذلك قانون الطلب فهذا القانون يشير إلى أنه فى حالة ارتفاع سعر سعلة معينة مع بقاء اسعار السلع الأخرى التى يمكن أن تحل محلها ثابتة على حالها فمن المتوقع أن ينخفض الطلب على السلعة الأولى التى أرتفع ثمنها لانصراف المستهلكين عنها إلى السلع الأخرى البديلة عنها وهكذا.

ومن ناحية أخرى فان هذه القوانين تساعدنا على فهم حركة النظام الاقتصادي على نحو أفضل. وفضلا عن هذا فان هذه القوانين تمدنا بالوسائل الضرورية التى يمكن بواسطتها اقتراح الحلول الملائمة للمشكلات الاقتصادية التى تعرض فى المجتمع، ومن ثم وضع سياسات وبرامج جديدة لمواجهة هذه المشكلات.

وفى داخل النظام الاقتصادي الواحد تتفاوت القوانين الاقتصادية فى أهميتها. فمنها ما هو رئيسى ومنها ما هو ثانوى. والقانون الرئيسى هو الذى يتصدى لتفسير العلاقات الأساسية التى تعبر عن جوهر النظام الاقتصادي وتميزه عن غيره. أما القانون الثانوى، فهو الذى يقتصر على تفسير جانب محدود من جوانب العلاقات الاقتصادية التى يتكون منها هذا النظام.

(١) أنظر د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى، الجزء الأول، المرجع السابق، ص ٢٨- ٢٩.

# الفصل الثالث

# عناصر المشكلة الاقتصادية

أوضحنا فيماسبق أن المشكلة الاقتصادية تكمن فى تعدد الحاجات الانسانية وندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لانتاج السلع والخدمات الكفيلة باشباع الحاجات المتعددة. وفى ضوء هذا التعريف، نستطيع أن نقرر وجود ثلاثة عناصر رئيسية للمشكلـة الاقتصادية. العنصر الأول هو الحاجات، والعنصر الثاني هو الأموال أو الموارد الاقتصادية، والعنصر الثالث هو عناصر الانتاج.

وسوف نتناول بالشرح ما يعينه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة بالتفصيل، وذلك على النحو التالى.

## المبحث الأول

## الحاجـات

### ماهية الحاجات الاقتصادية [١]:

يشعر الانسان بحاجته إلى العديد من السلع والخدمات لاشباع رغباته، وبالتالى وقف الاحساس بالألم الذى تسببه هذه الحاجات. فهو حينما يتعرض للجوع أو العطش مثلا يشعر بالألم ويسعى الى اشباع هذه الحاجات عن طريق ما يتوصل الى انتاجه من سلع غذائية. غير أن الاحساس بألم الجوع والعش ليس هو الاحساس الوحيد، فهناك الاحساس بألم البرد والحر مما يدعوه الى البحث عن الملبس والمسكن أو المـأوى، وهـذه تكون الحاجات الأولية اللازمة لحفظ وجود الانسان وحياته. ومع استمرار التقدم والتطور تزداد رغبات الفرد وتتنوع حاجاته، وبالتالى يزداد احساسه بأنواع الآلام المختلفة التى ترتبط بعدم اشباع هذه الحاجات. لذا نجده يسعى جاهدا الى تخفيف هذه الآلام، بل وازالتها - أن أمكن - عن طريق انتاج العديد من السلع والخدمات المتنوعة.

وفى ضوء ما تقدم يمكن تعريف الحاجة[٢] بأنها الرغبة فى الحصول على وسيلة يكون

---

(٢) راجع د. محمد على الليثى ، د. عبد الرحمن يسرى، مقدمة فى علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٢٣-٢٤.

(٢) ساد هذا التعريف بصفة خاصة عند الاقتصاديين الايطاليين .

من شأنها أن توقف أحساسا بالألم أو أن تمنع حدوثه، أو يكون من شأنها أن تؤدى إلى الاحتفاظ بشعور بالراحة أو تنشئه أو تؤدى إلى زيادته.

ويتضح مما تقدم أن الحاجة هى أساسا حالة نفسية، فهى احساس بالألم، وقد يرجع منشأ هذا الأحساس بالألم إلى عوامل داخلية متعلقة بطبيعة الانسان البيولوجية كما هى الحال فى حالة الأحساس بألم الجوع أو العطش، وقد يرجع إلى عوامل خارجية مكتسبة نتيجة للتطور الحضارى للانسان كما هو الحال فى حالة الاحساس بألم الرغبة فى قراءة كتاب أو الاستماع الى مقطوعة موسيقية. إلا أن مجرد الاحساس بالألم أيا كان مصدره لا يكفى لاثاره اهتمام الاقتصاديين بهذه الحاجة، بل لابد من توافر عناصر أخرى أهمها أن تكون وسيلة اشباع هذه الحاجة ذات طابع اقتصادى. بمعنى أن الحصول على هذه الوسيلة، سواء أكانت سلعة او خدمة انما يتم باستخدام موارد نادرة. واذا لم يكن موضوع الحاجة مالا اقتصاديا كانت الحاجة غير اقتصادية. فالحاجة الى التنفس مثلا تخلق احساسا بالألم، ومن المعروف أن الهواء يصلح كوسيلة لازالة هذا الأحساس، ومع ذلك فان الحاجة الى استنشاق الهواء تعتبر حاجة غير اقتصادية لأن وسيلة إشباعها وهو الهواء لا يعد موردا نادرا، وبالتالى فإن هذه الحاجة لا تثير اهتمام الاقتصاديين.

وقد تكون الحاجة التى يشعر بها الفرد ليس لها مدلول مادى، كالحاجة الى الراحة أو الاستجمام بعد مشقة أو عناء يوم عمل مثلا، وتعرف الحاجة فى هذه الحالة بالحاجة المعنوية. ومع ذلك فالتفرقة بين الحاجات الى حاجات مادية وحاجات معنوية ليس لها أهمية كبيرة فى علم الاقتصاد.

فهذا العلم يهتم بالحاجات جميعها، سواء كانت مادية أو معنوية، ولكنه يعنى بها من ناحية ارتباط اشباعها بالحصول على الوسائل المادية اللازمة لهذا الاشباع أو التى تستخدم فى هذا الاشباع.

## أقسام الحاجات :

تنقسم الحاجات إلى أنواع عدة بحسب وجهة النظر التى يمكن أن تتخذ اساسا للتقسيم[1]. فهناك **أولا : تقسيم الحاجات الاقتصادية الى حاجات ضرورية وحاجات كمالية**، وقد يضاف اليها قسم ثالث هو الحاجات الترفية. فالحاجات الضرورية هى التى

(١) أنظر د.زين العابدين ناصر ، اصول الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ٣٣-٣٤.

يتوقف على إشباعها حياة الانسان أو صحته وقدرته على البقاء والعمل والمحافظة على النوع. ومثال ذلك المأكل والمشرب والملبس والمسكن فى نطاق الحدود الضرورية، كحاجة الانسان مثلا إلى عدد معين من السعرات الحرارية يوميا كحد أدنى لازم لاستمرار حياته وصحته وقدرته على العمل، بحيث يؤدى عدم اشباع تلك الحاجة الى تعرض الانسان للخطر أو المرض، وكذلك الحال بالنسبة للأغذية الضرورية كالخضروات الطازجة والبروتينات والنشويات... الخ. أما الحاجات الكمالية فهى تلك التى تزيد من فرص الاستمتاع بالحياة بعد أشباع الحاجات الضرورية. ومثال ذلك الغذاء الفاخر والملابس المستوردة والازياء الحديثة والعطور والأجهزة الكهربائية كأجهزة التبريد والتكييف، والسيارة الخاصة... الخ.

وجدير بالذكر أن هذا التقسيم للحاجات إلى حاجات ضرورية وأخرى كمالية هو تقسيم نسبى، بمعنى أنه يتوقف على ظروف كل شخص، كما أنه يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان. فالطعام مثلاً يشبع حاجة ضرورية لدى الغنى والفقير على السواء، ولكن الشخص الغنى تعتبر حاجته إلى الطعام أكثر تعدداً من الشخص الفقير، كما أنه قد يشبع هذه الحاجة عن طريق تناول أنواع من الطعام، يمثل كل منها حاجة محددة لديه، ولكنها تعتبر جميعا من الكماليات بالنسبة الفقير. والتدخين قد يشبع حاجة ضرورية لدى شخص ما، ولا يشبع أية حاجة - بل ينظر اليه كضرر محض - عند شخص آخر وهكذا.

كما يختلف وصف الحاجات بحسب ظروف الزمان والمكان، فما كان بالأمس من الحاجات الكمالية ربما أصبح - مع التطور - من الحاجات الضرورية. فمع التقدم والمدنية تظهر حاجات جديدة وتتزايد أهميتها بالنسبة للحاجات الأولية. فالحاجة الى اقتناء كثير من الأجهزة الكهربائية كالثلاجة والغسالة والتليفزيون تعتبر فى الوقت الحاضر من الحاجات الضرورية، وكانت تعد منذ فترة من الوقت حاجات كمالية وهكذا.

**ثانيا : وتنقسم الحاجات من ناحية أخرى إلى حاجات فردية أو خاصة وحاجات جماعية أو عامة :** فالحاجات الفردية هى التى يمكن إشباعها بشكل فردى، بحيث يقتصر نفعها على فرد واحد وتتعلق بوجه أو بآخر من وجوه حياته الخاصة ولا يفيد منها فرد آخر. فالحاجة الى الغذاء أو الملبس أو المسكن أو العلاج، هى من قبيل الحاجات الفردية، بحيث أن الفرد هو الذى يتولى فى كافة هذه الوجوه اشباع حاجته بنفسه مستخدما فى ذلك وسيلة الاشباع الخاصة به والتى لا يفيد منها غيره. أما الحاجات الجماعية فهى الحاجات التى لا يمكن اشباعها الا بشكل جماعى، بحيث أنه لا يمكن قصر منفعتها على فرد واحد، وبمجرد أن

تؤدى الخدمة التى تشبع فردا، فأن الآخرين يشبعون حاجتهم فى نفس الوقت.

ومن الأمثلة على الحاجات الجماعية، الحاجة إلى الأمن والعدالة[1] والتعليم العام، والنقل العام والعلاج الحكومى، والنظافة العامة وتجميل المدن.... الخ، وهناك العديد من الحاجات الجماعية التى لا تقتصر منفعتها على فرد واحد. ويلاحظ على هذا التقسيم أنه تقسيم نسبى أيضا فى حدود معينة، ذلك أن العبرة فى فردية إشباع الحاجات أو جماعية هذا الاشباع ليست بانفراد شخص أو اشتراك الجماعة فى عملية الاشباع هذه، ولكن بتنظيم الدولة لهذا الاشباع أو عدم تنظيمها له وهو ما يتوقف على ظروف كل دولة وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسى السائد فيها.

**ثالثا : وهناك أيضا تقسيم للحاجات الى حاجات حاضرة وحاجات مستقبلة :** فالحاجات الحاضرة هى التى يمكن إشباعها فى الحال بمجرد الحصول على الخدمة أو السلعة التى تشبع تلك الحاجة. ومثال ذلك الحاجة إلى الغذاء أو الملبس أو المسكن.... الخ فكافة هذه الحاجات تعتبر حاجات حاضرة يتم اشباعها وقت الحصول على السلعة أو الخدمة اللازمة لهذا الاشباع. أما الحاجات المستقبلة فهى التى لا يتسنى اشباعها فى الحال وأنما لابد من الانتظار لفترة معينة - قد تطول أو تقصر - حتى يتحقق هذا الاشباع. وهو ما قد يستوجب تضحية معينة من افراد المجتمع فى الأجل القصير انتظاراً أو أملاً فى إشباع الحاجات المستقبلة على المدى البعيد أو الطويل.

ومن الأمثلة على الحاجات المستقبلة الحاجة إلى استصلاح الأراضى الصحراوية وزراعتها، أو اقامة المجتمعات والمدن العمرانية الجديدة طبقا لخطة اقتصادية تحقق طموحات أفراد المجتمع واشباع حاجاته على درجة أفضل فى الأجل الطويل. وتعتبر الحاجة الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم الحاجات المستقبلة أيضا، والتى تستوجب تضحية من أفراد المجتمع أملاً فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المستقبل.

---

(١) فوجود جيش قوى يحمى الدولة من الاعتداءات الخارجية، ووجود جهاز شرطة فعال وكفء يحمى الأمن الداخلى وقضاء عادل يعيد الحقوق المسلوبة لأصحابها ويفصل بين الناس بالحق... كل ذلك يشبع الحاجة إلى الأمن والعدالة لجميع أفراد المجتمع وليس لفرد واحد دون غيره. أنظر د. حازم الببلاوى ، اصول الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، ص ٢٥-٢٦.

## خصائص الحاجات :

تتميز الحاجات بعدد من الخصائص يترتب عليها بعض النتائج الاقتصادية، وأهم هذه الخصائص هى مايأتى [1]:

### أولا : قابلية الحاجة للاشباع :

وتتضح هذه الخاصية فى أن الحاجة التى لا يقوم الفرد باشباعها تسبب له إحساسا بالضيق والألم، وهو ما يدفعه إلى التفكير فى التغلب على صعوبة عدم الاشباع حتى يصل إلى هدفه. وهو حين يبدأ فى الاشباع عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية المناسبة فيؤدى ذلك تدريجيا إلى زوال الشعور بالضيق والألم مع شعوره بزيادة فى الانتفاع أى يؤدى إلى إشباع الحاجة بصفة تدريجية. وتعنى قابلية الحاجة للاشباع أن قدراً محدوداً من الأموال يكفى لأشباعها، وأنها تقل حدة كلما تلقت قدراً من الاشباع. ومن هنا فاننا نصل إلى نتيجة ترتبط بهذه الفكرة وهى أن استمرار الفرد فى استهلاك دخله أو ماله من أجل اشباع حاجته، سوف يؤدى بعد مرحلة معينة أو نقطة معينة إلى ضرر لانفع، ومن ثم فانه يدرك أهمية تحديد نقطة التوقف.

وتعتبر هذه الخاصية للحاجات من الأسس الأولية التى يقوم عليها علم الاقتصاد، ويرتبط بها ظاهرة هامة جدا وهى ما تعرف "بظاهرة تناقص المنفعة الحدية" . فمعنى قابلية الحاجة للاشباع هو أن استخدام الموارد المناسبة يؤدى إلى تناقص الشعور بالألم أو بالحرمان. ومن ثم فان المنفعة التى يحصل عليها الفرد تتناقص تدريجيا مع زيادة الوحدات المستخدمة من المورد المناسب لاشباع الحاجة.

فالحاجة إلى المأكل والحاجة إلى المشرب تكون قابلة للاشباع بعد حد معين أو مرحلة معينة من تناول الوحدات التى تصلح لاشباع تلك الحاجات، ومن ثم فان المنفعة التى يحصل عليها الشخص من هذه الوحدات تتناقص تدريجيا مع تزايد الاشباع الذى يحصل عليه الشخص. حقيقة أن الحاجة إلى المأكل أو الحاجة إلى المشرب قد تتجدد بعد فترة، ولكنها فى كل مرة تكون قابلة للاشباع أيضا. وما يصدق على الحاجات التى ترجع الى طبيعة الانسان الفسيولوجية يصدق أيضا على الحاجات التى تعكس ظروف مجتمعه. فالحاجة الى الاستماع

---

(١) أنظر فى هذا المجال د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص ٦٦-٧٠، د. السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٧-٩ ، د. زين العابدين ناصر، أصول الاقتصاد ، المرجع السابق، ص ٣٥-٣٧.

الى مقطوعة موسيقية والحاجة الى القراءة والحاجة الى التنزه فى الحدائق تعـد كـل منها على حدة قابلة للاشباع. فليس من المعقول أن يستمر الانسان فى الاستماع الى الموسيقى أو القراءة أو التنزه إلى ما لانهاية.

### ثانيا : نسبية الحاجات :

يقصد بنسبية الحاجات أن الحاجة تعبر عن الوضع الاجتماعـى للانسان محكوما بظروف الزمان والمكان. فحاجات افراد المجتمعات البدائية فى الماضى تختلف عن حاجات افراد المجتمعات المعاصرة، وهذه الأخيرة تختف عن حاجات الاجيال المستقبلة. كذلك تعنى خاصية النسبية للحاجات أختلاف الحاجات الانسانية باختلاف الظروف والبيئة الاجتماعية للانسان. فحاجة العامل فى المصنع تختلف عن حاجة المزارع فى الريف، وهذه وتلك تختلف عن حاجة الموظف أو رجل الأعمال وهكذا.

### ثالثا : قابلية الحاجة للقياس :

هناك بعض الظواهر التى وان كان لا يمكن قياسها كميا إلا أنه يمكن مقارنتها ببعضها وترتيبها تنازليا أو تصاعديا. فظاهرة كالجمال مثلا لا يمكن قياسها كميا ولكن يمكن القول أن هذا المنظر أجمل من ذلك، واذا تعددت اللوحات أو الصور الزيتية فيمكن ترتيبها على حسب درجة جمال كل منها.

ويصدق هذا الوصف المتقدم على الظواهر الاقتصادية ومنها ظاهرة الحاجة. فالحاجة لا يمكن قياسها كميا لعدم وجود وحدات قياس خاصة بالحاجة ولكن يمكن ترتيبها من حيث حدتها. وهكذا فانه يقصد بقابلية الحاجة إلى القياس قدرة الأفراد على المفاضلة بين الحاجات عن طريق اجراء ترتيب وتفضيل للحاجات المختلفة. فيكفى أن يكون الأفراد قادرين على ترتيب الحاجات ترتيبا تفضيليا. فالحاجة لا تقاس إلا قياسا شخصيا[1]، فقد تقاس الحاجة فى وقت ما بنسبتها إلى الحاجة نفسها فى وقت آخر. كأن تقاس الحاجة إلى الطعام اليوم بالحاجة اليه بالأمس. وقد تقاس الحاجة بنسبتها الى حاجة أخرى. ومثال ذلك أن تقاس

---

(١) أنظر د. زينب حسين عوض الله، مبادىء علم الاقتصاد، الجزء الأول، الأسكندرية، ١٩٩٤، ص ٢٠-٢١ ، د. زين العابدين ناصر، أصول الاقتصاد ، المرجع السابق، ص ٣٥-٣٦.

الحاجة إلى الطعام بالحاجة إلى الملبس مثلاً.

وتجدر الاشارة إلى أن جزءاً هاما من النظرية الاقتصادية يستند إلى الفرض القائل بامكان المفاضلة والترتيب بين الحاجات.

رابعا: قابلية الحاجات للاحلال أو التكامل :

هناك من الحاجات ما يحل بعضها محل البعض الآخر. فالحاجة إلى الذهاب إلى السينما قد تحل محل الحاجة إلى الذهاب إلى المسرح أو محل الحاجة إلى مشاهدة التليفزيون أو محل الحاجة إلى التنزه فى حديقة. كما أن هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض الآخر. فالحاجة إلى تناول الشاى أو القهوة يكملها الحاجة إلى السكر. كذلك فانة هناك قدر من التكامل بين الحاجات الأساسية للانسان. فالحاجة إلى الغذاء تعد مكملة للحاجة إلى السكن وللحاجة الى الملبس، والحاجة إلى وسائل الترفيه والتسلية تعد مكملة للحاجة الى العمل والانتاج....الخ.

**خامسا : لا نهائية الحاجات[1] :**

وتتميز الحاجات أخيراً بتنوعها وقابليتها للزيادة المستمرة. فحاجة الفرد الى سلعة معينة أو خدمة معينة تتجه للاشباع مع زيادة الاستهلاك. غير أن حاجات الفرد فى مجموعها تتزايد باستمرار، فهناك دائما حاجات جديدة تظهر للفرد. وكلما نجح الفرد فى إشباع عدد معين من الحاجات ظهرت له حاجات جديدة يسعى إلى اشباعها. فهناك دائما حاجات متعددة وغير متناهية للأفراد. وبقدر ما ينجح مجتمع معين فى إشباع عدد معين من الحاجات بقدر ما يخلق حاجات جديدة غير مشبعة. وهكذا نجد أن الانسان فى سعى دائم ومستمر نحو هدف متحرك يبعد عنه باستمرار، وذلك نظراً لارتباط هذا الهدف بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، والتى هى بطبيعتها متحركة وغير ثابتة.

وتعكس لانهائية الحاجات الانسانية على هذا النحو قدراً كبيرا من طبيعة الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية للفرد. كما تعكس كذلك طبيعة النظام الاقتصادي السائد فى الدولة، وشكل المرحلة التى يمر بها هذا النظام وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض.

---

(١) راجع د. محمد خليل برعى، مبادىء الاقتصاد، المرجع السابق، ص ١٥.

# المبحث الثانى
# الأموال والخدمات

## الأموال الحرة والأموال الاقتصادية :

تعتبر الأموال من أهم الوسائل التى تستخدم فى اشباع الحاجات الأنسانية. والمال بالمعنى العام هو كل شيىء نافع للانسان، بمعنى كل شيىء قابل، بطريق مباشر أو غير مباشر، لاشباع الحاجات الانسانية أو لتحقيق الرغبات، وبحيث يكون متاحا لكى يتم استخدامه فى هذا الأشباع[١].

والأموال أو الموارد بهذا الشكل تكون متعددة ومتنوعة. فالهواء يكون مالا لأنه يشبع حاجة الانسان إلى التنفس، والشمس مال لأن اشعتها وحرارتها وضوئها، كل ذلك ضرورى لحياة الانسان، كذلك فان الأرض الزراعية والمصانع وأدوات العمل والمواد الخام، فهذه أيضا تعتبر كلها أموالا لأنها تشبع حاجات الانسان الى الغذاء والملبس، وهكذا تتعدد الأموال.

**وتنقسم الأموال بالمعنى العام الى قسمين هى الأموال الحرة والأموال الاقتصادية.** ويستند معيار التفرقة بينهما لا إلى طبيعة المال، ولا حتى إلى أهميته وضرورته بالنسبة للانسان، بل إلى العلاقة بين الكمية الموجودة منه والحاجة اليه. فشرط اعتبار المال أقتصاديا هو أن تكون الكمية المتاحة منه والموجودة تحت تصرف الانسان أقل من الكمية المطلوبة منه والمرغوب فيها. وهذا هو شرط الندرة النسبية، أى شرط كون المال محدوداً بالنسبة للحاجات. فالمال النادر لا يكون بالضرورة قليل، كما لا يعنى المال الحر أنه موجوداً بكميات غير محدودة. وانما المقصود بالندرة هى الندرة النسبية، بمعنى أن يوجد المال بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات التى يصلح لاشباعها. فالهواء مثلا عنصر محدود على الكرة الأرضية، وهو ضرورى لكل صور الحياة، ولكنه يوجد بكميات أكبر من الحاجة اليه، ولا يضطر الانسان إلى بذل الجهد أو دفع نفقة للحصول عليه، ومن ثم يعتبر مالاً حراً. وهذه التفرقة ليست ذات طبيعة جامدة وثابتة، اذ تختلف من ظروف إلى أخرى، ومن زمان إلى آخر، ومن مكان إلى آخر[٢].

---

(١) وللمال شروطا ثلاثة لازمة لوجوده ، أى لازمة حتى يصبح الشيىء نافعا، وهذه الشروط هى: ١ - وجود حاجة انسانية . ٢ - وجود شيىء يصلح لاشباع تلك الحاجة.٣ - وجود هذا الشىء تحت التصرف .

(٢) وعلى سبيل المثال فالماء بالنسبة للشخص الظمآن الذى يسير بجوار النهر ليس مالاً أقتصاديا لأنه يستطيع أن يغترف منه كما يشاء دون جهد يذكر من جانبه، لكنه رغم وفرته فى الطبيعة يصبح مالاً أقتصاديا حين ينقل عبر أنابيب المياه إلى المنازل فى المدن والقرى، نظرا لما يتطلبه مد الانابيب وضخ المياه فيها من جهد انسانى .

فالأموال الحرة هى التى توجد بكميات وفيرة الى درجة لا تدعو معها الحاجة الى القيام بأى مجهود للحصول عليها أو للاقتصاد فى استعمالها، فهى تكفى لاشباع حاجة كافة الأفراد منها مهما بلغت هذه الحاجات. ومثال ذلك الهواء فى ظروف الحياة العادية، وأشعة الشمس. ولا يعنى علم الاقتصاد بدراسة هذه الأموال الحرة ولا يوجد ثمن لها فى السوق، لأنها وان كانت مفيدة، بل وحيوية لحياة الانسان وتصلح لاشباع حاجاته، إلا أنها غير محدودة الكمية أو نادرة بالنسبة الى هذه الحاجات، أى أنها لا تتصف بالندرة النسبية، ومن ثم فهى لا تمثل مشكلة أقتصادية بالنسبة إلى الانسان. أما الأموال الاقتصادية، فهى تلك التى تتميز بأن الكميات المتاحة منها محدودة ونادرة بالنسبة إلى الحاجات التى تصلح لاشباعها، وتدعو الحاجة أذن إلى بذل الجهد أو دفع نفقة فى سبيل الحصول عليها وبالتالى يكون من الضرورى الاقتصاد فى إستعمال هذه الأموال. وهذه الاموال هى وحدها التى يعنى علم الاقتصاد بدراستها، ويوجد ثمن لها فى السوق لأنها مفيدة وتصلح لاشباع حاجات الانسان، ولأنها فوق ذلك نادرة بالنسبة إلى الحاجات الانسانية التى تصلح لاشباعها، أى أنها تتصف بالندرة النسبية، وبالتالى يكون من الضرورى بذل الجهد فى سبيل الحصول عليها، ومن ثم تمثل هذه الأموال مشكلة اقتصادية بالنسبة الى الانسان

## خصائص الأموال الاقتصادية :

تتصف الأموال الاقتصادية بعدد من الخصائص التى تميزها عن غيرها من الأموال، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيمايلى[1]:

**الخاصية الأولى للأموال الاقتصادية والأكثر أهمية على الاطلاق، هى أنها تتصف بالندرة النسبية.** فالأموال الاقتصادية محدودة الكمية وذلك بالنسبة للحاجات الانسانية، ومن ثم فهى لا تكفى لانتاج كافة ما يحتاجه الأفراد من السلع والخدمات فى مجتمع ما. فالندرة النسبية اذن هى الصفة الاساسية التى تميز بين الأموال الحرة ذات الكمية غير المحدودة بالنسبة للحاجات الانسانية، والأموال الاقتصادية محددة الكمية التى يعنى بها علم الاقتصاد.

(١) أنظر د. احمد جامع ، النظرية الاقتصادية، المرجع السابق ، ص ٢٥-٢٦، د. محمد خليل برعى ، مبادىء الاقتصاد، المرجع السابق، ص ١٦-١٧.

**والخاصية الثانية للأموال هى المنفعة.** فالمنفعة هى خاصية فى المال تجعله صالحا لازالة الأحساس بالألم، أو توليد الاحساس باللذة والارتياح، أو تخلق ظروف تساعد على حدوث هذه النتائج. وهى بتعبير آخر، قدرة المال على إشباع حاجة انسانية معينة. ويلاحظ أن هذه المنفعة لا تتضمن أى حكم قيمى فى صالحها، فهى ليست خاصية مادية ولكنها علاقة بين المال والحاجة(١).

**والخاصية الثالثة للأموال الاقتصادية** أنها تصلح عادة لاستخدامات متعددة تشبع حاجات مختلفة. فالأرض قد تزرع وقد يقام عليها مصنع أو مدرسة. وقد تزرع قمحاً أو قطنا أو أرزا، وهكذا. وتؤكد هذه الخاصية مشكلة الاختيار Choice التى سبق أن أشرنا اليها فيما يتعلق بالمشكلة الاقتصادية. فحتمية الاختيار وضرورة تحديد الوجه المحدد من وجوه الاستخدام الذى يوجه اليه كل مال من الأموال الأدخارية، وكذلك تحديد مدى هذا التوجيه، أى أختيار أنواع المنتجات وكمياتها التى ستخصص هذه الأموال لانتاجها، فكل ذلك هو من صميم المشكلة الاقتصادية. أما اذا لم يكن للمورد سوى استخدام محدد فانه لن تقوم أية مشكلة وينبغى استخدامه فى هذا الوجه. فالذى يخلق المشكلة الاقتصادية هو صلاحية الموارد لاستخدامات متعددة ينبغى الاختيار بينها.

**والخاصية الرابعة للأموال الاقتصادية** هى وجود علاقات تكامل فيما بينها. أذ قلما يكون لمال معين منفعة فى ذاته مستقلة عن الأموال الأخرى. وقد يكون مثل هذا التكامل أفقيا مثال ذلك سلعتا الشاى والسكر، وسلعتا السيارة والبنزين، وأجهزة الكمبيوتر وبرامجها، وأجهزة الفيديو وأشرطتها. كما قد يكون هذا التكامل رأسيا، بمعنى أن مالا معينا يسهم فى إيجاد أموالا أخرى كالقطن فى الغزل والغزل فى المنسوجات.

**والخاصية الخامسة للأموال الاقتصادية** هى قابليتها عادة، وفى حدود معينة، للاحلال محل بعضها البعض فى الاشباع. فهى تنافس بعضها البعض إلى حد كبير سواء بالنسبة لطلب المستهلكين أو طلب المنتجين. فالأموال الاستهلاكية مع تعددها وتنوعها، تتنافس فيما بينها على أشباع طلب المستهلك. كذلك فالأموال الانتاجية قد تحل محل بعضها البعض احلالاً كاملاً أو احلالاً جزئيا فى اشباع طلب المنتجين عليها.

---

(١) فالتدخين مثلا قد يحقق منفعة كبيرة لشخص مدخن نظراً لاشباع حاجته الى التدخين، فى حين أنه لا يمثل أى نفع على الاطلاق، بل قد يحدث ضرراً بالنسبة لشخص آخر غير مدخن. وهكذا بالنسبة لكثير من الأموال الاقتصادية الأخرى.

## تقسيمات الأموال الاقتصادية[1]:

يمكننا أن نميز فى نطاق الأموال الاقتصادية بالمعنى المتقدم بين أنواع مختلفة، لكل نوع منها أهميته واستخداماته فى واقع الحياة الاقتصادية للمجتمع.

### ١ - تقسيم الأموال الى أموال مادية (سلع) وأموال غيرمادية (الخدمات):

ويقصد بالأموال المادية أو السلع الأشياء المادية الملموسة والتى يكون لها كيان مادى محسوس مثل الغذاء أو الشراب و سلعة الملبس أو المسكن وغيرها. أما الأموال غير المادية أو الخدمات فهى الأشياء التى ليس لها كيان مادى ملموس وذلك مثل خدمة الطبيب التى يقدمها للمريض، أو خدمة المهندس أو المحامى أو الفنان أو المخرج والملحن وغيرها.

وقد ثار تساؤل منذ قديم الزمن حول مفهوم الثروة وهل يقتصر مفهومها على الأموال المادية فقط أم يتسع ليشمل الخدمات أيضا ؟

ويذهب غالبية الاقتصاديين المعاصرين إلى ادخال الوسائل غير المادية، ومنها الخدمات فى دائرة النشاط المنتج، ومن ثم فى نطاق علم الاقتصاد، اذا كان من شانها المساهمة فى تحقيق معنى الرفاهية بالمفهوم المادى.

### ٢ - أموال الاستهلاك وأموال الانتاج :

يقصد بأموال الاستهلاك تلك الأموال التى تصلح لاشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة، أى الأموال التى تعطى الانسان منفعة مباشرة. ومثال ذلك المواد الغذائية والملابس والأدوية والثلاجة والسيارة الخاصة. أما الأموال الانتاجية فيقصد بها تلك التى لا تصلح لاشباع الحاجات الانسانية بطريقة مباشرة، لكنها تستخدم فى انتاج الأموال والخدمات الاستهلاكية التى تصلح وحدها لأداء هذا الغرض. ومثال ذلك الأرض والآلات والمعدات والأجهزة الانتاجية والمواد الخام والوقود... الخ. وتسمى أموال الانتاج بأموال الاستثمار أو بالسلع الوسيطة.

---

(١) أنظر د. محمد خليل برعى، مبادىء الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ٣٥-٤٠ ، د. زين العابدين ناصر ، أصول الاقتصاد، المرجع السابق ، ص ٣٩-٤١.

وهذا التقسيم للأموال إلى أموال انتاج وأموال استهلاك، مثل العديد من التقسيمات الاقتصادية، تقسيم نسبى. صحيح أن هناك من الأموال ما لا يمكن أن يكون الا من أموال الاستهلاك مثل الطعام، والشراب والملبس، ومنها ما لا يمكن أن يكون إلا من أموال الانتاج مثل الآلات والمعدات والمعادن الخام، وماكينات الرى والحرث...الخ. ولكن منها ما يصلح أن يكون هذا وذاك وفقا للاستعمال الذى يستخدم فيه. فالسيارة تعتبر مال استهلاكى عندما يستخدمها صاحبها فى شئونه الخاصة، بينما تعتبر مال انتاجى عندما تستخدم لنقل العمال والموظفين الى جهات عملهم. وهى قد تكون مالا استهلاكيا ومالا انتاجيا عندما تستخدم للغرضين معا.

**وتنقسم أموال الاستهلاك بدورها الى عدة تقسيمات أهمها مايلى:**

١ - **أموال الاستهلاك المعمرة وأموال الاستهلاك غير المعمرة**، أو ما تعرف بأموال الاستهلاك الفورى وأموال الاستهلاك المستمر. ويقصد بالأموال غير المعمرة تلك الأموال التى تعطى منفعتها مرة واحدة بافناء أو باستهلاك المال، بحيث ينتهى الانتفاع بها باستخدامها مرة واحدة، ومثال ذلك الطعام والشراب. أما الأموال المعمرة، فهى تلك الأموال التى تستمر منفعتها للانسان خلال فترة ممتدة من الزمن، بحيث أنها لا تفنى مع أول استخدام لها، وانما يستمر الانتفاع بها فترة طويلة نسبيا من الزمن، ومثال ذلك المنازل والسيارات والثلاجات والتليفزيونات، والملابس وغيرها.

٢ - **أموال الاستهلاك الضرورى وأموال الاستهلاك الكمالى**: وتتميز التفرقة بين هذين النوعين من الأموال بدقتها وصعوبتها، وتتوقف هذه التفرقة على مدى حدة او درجة الحاح الحاجة التى يستخدم المال فى إشباعها. فالأموال الضرورية هى تلك التى تشبع الحاجات الأساسية والملحة، كالحاجة إلى الغذاء والملبس والمسكن. أما الأموال الكمالية Luxurious goods، فهى تلك الأموال التى تشبع حاجات أقل إلحاحا وأقل حدة من النوع الأول. والتفرقة بالطبع بين نوعى الأموال هى اساسا مسألة نسبية. فما يعد مالاً كماليا فى وقت معين أو مكان محدد، أو بالنسبة لشخص معين، قد يعتبر مالا ضروريا فى وقت أخر أو فى مكان آخر، أو بالنسبة لشخص آخر، والعكس صحيح.

٣ - **أموال الاستهلاك المتنافسة وأموال الاستهلاك المتكاملة** : ويقصد بالأموال المتنافسة تلك الأموال التى لها بديل، أى التى يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر لاشباع

نفس الحاجة. فالأقمشة الصوفية والأقمشة القطنية تعد أموالا متنافسة، لأن احداهما يمكن أن يحل محل الآخر لاشباع الحاجة الى نوع معين من الملبس.

أما الأموال المتكاملة Complementary goods فهى تلك الأموال التى يلزم استهلاكها معا لاشباع نفس الحاجة. فالشاى والسكر سلعتان متكاملتان، لأن استهلاك إحداهما يتطلب استهلاك الأخرى لاشباع الحاجة إلى مشروب من الشاى. وهكذا الأمر بالنسبة لسلع أخرى كثيرة مثل أجهزة الفيديو وشرائطه وأجهزة الكمبيوتر وبرامجه....الخ. وطبقا للتعريف المتقدم للأموال المتكاملة فان زيادة استهلاك احدى السلعتين المتكاملتين يعنى زيادة استهلاك السلعة الأخرى المتكاملة معها. وتتوقف درجة قوة هذه العلاقة التكاملية على مدى ضرورة الأموال المتكاملة لاشباع نفس الحاجة[١].

(١) فعلاقة التكامل بين السيارة والبنزين أو بين أجهزة الكمبيوتر وبرامجه، هى علاقة تكامل كاملة فلابد وأن تستخدم الوحدتين معا، بينما لا تعد علاقة التكامل بين الشاى والسكر بنفس القوة أو الدرجة من الكمال ، أذ يمكن فى حالة ارتفاع ثمن السكر استخدامه مع الشاى بنسبة أقل مما أعتاد عليه الفرد .

# المبحث الثالث

# عناصر الانتاج

الانتاج هو ذلك النشاط الذى يقوم به الانسان لكى يحصل على الأموال الاقتصادية أو السلع والخدمات التى تشبع حاجاته. فالانتاج أذن هو نشاط يقوم به الانسان ويوظف من خلاله الموارد الاقتصادية أو الوسائل المادية المستحدثة من هذه الموارد لاشباع حاجاته، أى يحولها الى أموال اقتصادية صالحة بشكل مباشر (أو غير مباشر) لاشباع هذه الحاجات. فالانتاج أذن هو تفاعل بين الانسان والطبيعة يحصل الانسان من خلاله، بواسطة الجهد الذى يبذله على السلع والخدمات التى يستخدمها فى اشباع حاجاته. وتعرف الموارد الاقتصادية التى يعتمد عليها الانسان فى القيام بالعمليات الانتاجية اللازمة لانتاج السلع والخدمات المختلفة بعناصر الأنتاج.

وعناصر الانتاج أربعة هى الأرض أو الموارد الطبيعية، العمل، رأس المال، والتنظيم[1]. وهذه العناصر الأربعة لازمة للقيام بأية عملية انتاجية، وان كان هناك تفاوت فى النسب التى يستخدم بها كل عنصر من هذه العناصر فى كل عملية انتاجية، وهو ما يتوقف على طبيعة دالة الانتاج المستخدمة. فقد تعتمد عملية انتاجية معينة على استخدام عنصر رأس المال بكثافة كبيرة، وعلى عنصر العمل بنسبة اقل، وقد تحتاج عملية انتاجية أخرى إلى استخدام عنصر العمل بكثافة أكبر وعنصر رأس المال بنسبة أقل.

وتحدد طبيعة العملية الانتاجية النسب التى يتم استخدامها من عناصر الانتاج المختلفة. أو بمعنى آخر شكل دالة الانتاج التى يتم الاعتماد عليها فى انتاج السلعة. كما أن الأمر يتوقف أيضا على مدى وفرة عناصر الانتاج داخل المجتمع، فعندما يتمتع مجتمع معين بوفرة نسبية فى عنصر من عناصر الانتاج، وندرة فى عرض عناصر الانتاج الأخرى، فانه يحاول أن يعوض النقص فى عناصر الانتاج الأخرى عن طريق الاعتماد على العنصر الوفير بكثافة أكبر من العناصر الأخرى النادرة.

وسوف نتناول بالدراسة فيمايلى كل عنصر من هذه العناصر الأربعة وذلك من خلال المطالب الأربعة التالية.

---

(١) وتجدر الاشارة إلى أن ما يستخدم فى انتاج السلع والخدمات ليس هو الكيان المادى نفسه لعناصر الانتاج ، ولكن بالأحرى الخدمات التى تقدمها هذه العناصر الانتاجية. وبالرغم من هذا فإنه من الشائع القول بأن الانتاج يتم عن طريق التأليف ما بين عناصر الانتاج ، لا ما بين خدماتها.

# المطلب الأول

# الأرض أو الموارد الطبيعية

يقصد بالأرض أو الموارد الطبيعية كعنصر من عناصر الانتاج كافة العناصر التى وهبتها الطبيعة للانسان والتى لم يوجدها عمل انسانى سابق ولا حاضر، والتى يعتمد عليها الانسان فى انتاج السلع والخدمات التى يحتاجها لاشباع حاجاته المختلفة، وذلك كالأرض أو التربة، والمناجم والمحاجر، ومساقط المياه، والغابات، والموارد المعدنية كالبترول، والفحم وخام الحديد....الخ.

**ويشترط لكى تعتبر الموارد الطبيعية من قبيل الموارد الاقتصادية أو عناصر الانتاج توافر مايلى[١] :**

١ - أن تساهم، أو من الممكن أن تساهم فى انتاج مختلف السلع والخدمات.

٢ - أن يكون لها ثمن فى السوق. وعلى ذلك فأن اشعة الشمس أو الهواء أو المطر أو غير ذلك من مظاهر الطبيعة التى تساعد الانسان فى الانتاج لا تدخل فى مفهوم الموارد الطبيعية كأحد عناصر الانتاج، وذلك نظرا لوفرتها، ولأنها لا تخضع لملكية أى انسان، ولا يمكن السيطرة عليها، ولا يوجد ثمن لها فى السوق، وبالتالى فلا يمكن الاقتصاد فى استعمالها.

كذلك فانه يخرج من نطاق الموارد الطبيعية، باعتبارها من عناصر الانتاج، كافة الظواهر الطبيعية التى لا تساهم فى الانتاج، مثل الزلازل، أو الأعاصير أو البراكين وغيرها، فكافة هذه الظواهر لا تعد من قبيل الموارد الطبيعية كعنصر انتاج، لأنها لا تساهم فى الانتاج بل على العكس قد تضره.

وتعتبر الأرض أو الموارد الطبيعية من العناصر الأساسية للانتاج. فلا يتصور وجود انتاج دون وجود مكان ليتم فيه. فضلا عن أن أية سلعة ينتجها الانسان لابد وأن تحتوى على مادة خام زراعية، أو مادة أولية معدنية، وهى ما ترجع فى النهاية الى عنصر الأرض بمعناه الواسع.

ويلاحظ أن الموارد الطبيعية نادراً ما يتم استخدامها فى النشاط الانتاجى بحالتها التى أوجدتها عليها الطبيعة، دون أى تغيير أو تحسين فيها بواسطة الانسان حتى تصبح أكثر قدرة

(١) أنظر د. محمد على الليثى، د. عبد الرحمن يسرى، مقدمة فى علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٣٠-٣٢.

وقابلية لانتاج ما يحتاجه من سلع وخدمات مختلفة. فالأرض الزراعية مثلا أدخلت عليها تحسينات عديدة على مر العصور من مشروعات رى وصرف إلى استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية فى تحسين التربة....الخ، بحيث أنه لا يمكن اعتبار كل الطاقة الانتاجية للأرض من الموارد الطبيعية، بل أن قدرا من هذه الطاقة، قل أو كثر، يرجع إلى عمل الانسان ورأس المال.

ومن الصعوبة بمكان أن نميز فى داخل العائد أو الناتج الذى تعطيه الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية، بين ما يرجع إلى الخصائص الانتاجية الطبيعية اللصيقة بالأرض من جهة، وما يرجع إلى الخصائص الانتاجية الإضافية التى تسبب فيها عمل الانسان المباشر وغير المباشر من جهة أخرى. ومن الناحية النظرية البحت فان الخصائص الأولى وحدها هى التى تعتبر موارد طبيعية، فى حين أن الخصائص الثانية ان هى الا نتاج للعمل ولراس المال[1].

وبسبب هذه الصعوبات العملية فى اجراء هذا التمييز، يلجا الاقتصاديون إلى قدر من التجاوز واعتبار مثل هذه الموارد اما جزءاً من الأرض أو جزءا من رأس المال. ولقد جرت العادة على اعتبار الأرض الزراعية، على الرغم من التحسينات التى أدخلت عليها جزءا من عنصر الأرض، واعتبار كتل خام الحديد التى يتم اقتطاعها من الجبال جزءا من رأس المال.

## المطلب الثانى

## العمـــل

يعتبر العمل الانسانى من أهم عناصر الانتاج، حيث يمثل العمل، الى جانب الموارد الطبيعية، العنصر الاساسى والجوهرى فى ممارسة النشاط الانتاجى، والمحرك الايجابى لكافة عناصر الانتاج الاخرى. بل ان رأس المال الذى يساعد فى دفع التنمية الاقتصادية وانطلاقها، ليس الا نتيجة لعمل الانسان مستخدما فى ذلك الموارد الطبيعية. اضف الى ذلك ما يعنيه العمل من حقائق وقيم اجتماعية وفكرية ودينية وسياسية، فالانسان لا يستطيع أن يشعر بكيانه و آدميته الا اذا عمل، كما يحقق ذاته من خلال عمله، ولذلك حثت جميع الأديان السماوية على العمل[1].

(١) راجع د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ٣٨-٣٩.

(٢) ومن ذلك قوله تعالى "وقل أعملوا فسيرى الله عملكُم ورسوله والمؤمنون". سورة التوبة الآية رقم (١٠٥).

وقد أشارت الكتابات الاقتصادية من قديم الزمن إلى أهمية العمل كعامل رئيسى فى الانتاج، وفى ذلك يقول آدم سميث - رائد علم الاقتصاد ومؤسس المدرسة التقليدية - فى مستهل كتابه عن ثروة الأمم فى عام ١٧٧٦ "إن ما تقوم به كل أمة من عمل إنسانى خلال فترة السنة انما يمثل الأساس بالنسبة لما تحصل عليه من سلع ضرورية وكمالية تستهلكها خلال هذه السنة".

ويقصد بالعمل - كأحد عناصر الانتاج - كل مجهود انسانى يبذل فى سبيل انتاج السلع والخدمات مقابل الحصول على أجر معين. ولمزيد من الايضاح حول المقصود بالعمل فى نطاق علم الاقتصاد تجدر الاشارة إلى مايلى(١):

١ - لا يقتصر معنى العمل، كعنصر للانتاج، على العمل اليدوى أو غير الماهر، بل يشمل كل جهد سواء أكان جهدا عضليا أو عقليا، أو جهداً فنيا يقتضى مهارة معينة، أو جهداً لا يقتضى مهارة ما أو يقتضى قدراً ضئيل من المهارة. فعمل الطبيب والمهندس والمحامى... الخ يعتبر من قبيل العمل كعنصر من عناصر الانتاج، شأنه فى ذلك شأن عمل الفلاح فى زراعة الأرض والعامل فى المصنع.

٢ - أن قصر العمل على المجهود الذى يبذل فى العملية الانتاجية أنما يعنى استبعاد أى مجهود يبذل ولا ينتج عنه خلق لمنفعة أو زيادة لها مثل ممارسة الأنشطة الرياضية والهوايات الأخرى.

٣ - وأخيراً فلابد وأن يتم العمل فى مقابل الحصول على أجر معين، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن معيار الحكم على العمل المنتج هو وجود ثمن لناتج هذا العمل. ولا يشترط فى الأجر أن يكون نقديا، كما لا يشترط فيه أن يكون عادلا، ومن ثم يخرج من نطاق العمل بالمعنى الاقتصادي الخدمات التى تقدمها ربات البيوت فى تربية الأطفال أو فى اعداد الطعام لأفراد الأسرة، وكذلك أعمال المتبرعين لأداء الخدمات الاجتماعية فى الجمعيات والهيئات الخيرية المختلفة، لأن مثل هذه الأعمال لا تتم بقصد الحصول على أجر معين(٢).

---

(١) أنظر د. محمد خليل برعى، مبادىء الأقتصادى، المرجع السابق، ص ٤٧-٤٨، د. مصطفى كامل السعيد، د. أحمد رشاد موسى، مبادىء علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٨٤-٨٦.

(٢) وان كان البعض يعترض على هذا الاتجاه.

## العوامل التى تحدد حجم قوة العمل :

### أولا : عدد السكان :

يتوقف حجم قوة العمل فى أية دولة على عدد السكان الذين هم فى سن العمل إلى مجموع السكان. فكلما كان هذا العدد كبيرا، كان عدد العمال، وهم جزء هام من تكوين التركيب السكانى فى أية دولة، كبيرا بالتالى، مما يساعد على الاستفادة على نحو أفضل بقوة عنصر العمل. ولا يمكن فصل الدراسة الاقتصادية للعمل عن الدراسة السكانية أو الديموجرافية[١] للمجتمع. وهكذا تحتل دراسة موضوع السكان، باعتباره المصدر الطبيعى لعنصر العمل أهمية خاصة لكونها توضح العناصر الجوهرية التى تحدد حجم القوة العاملة ومستوى قدرتها الانتاجية، إلا أن هذا لا يعنى أن حجم السكان هو العامل الوحيد لتحديد حجم قوة العمل، بحيث أنه يكفى أن نعرف كم عدد سكان بلد من البلاد للتعرف على حجم قوة العمل لديه، فقد تتغير كمية العمل دون أن يتغير عدد السكان، بسبب تغير أحد العوامل الآتية :

#### أ - هيكل السكان :

يقصد بهيكل السكان نسبة الفئات المختلفة إلى مجموع السكان مثال ذلك نسبة الأطفال والشباب والشيوخ إلى المجموع الكلى للسكان، أو نسبة الرجال والنساء، أو نسبة الأميين والمتعلمين.... الخ إلى هذا المجموع الكلى. فمما لاشك فيه أن تغيير هذه النسب، أى تغيير الهيكل السكانى من شأنه أن يؤثر على حجم قوة العمل، حتى ولو لم يحدث أى تغيير فى الحجم الكلى للسكان.

#### ب - ساعات العمل :

من العوامل الهامة التى تؤثر على حجم قوة العمل فى الدولة هى عدد ساعات العمل، حيث لا يتوقف حجم قوة العمل على عدد من يعملون بالفعل، أو عدد من يمكن أن يعمل، بل يتوقف أيضا على عدد الساعات التى يعملها كل فرد من أفراد القوة العاملة[٢].

---

(١) الديموجرافيا Demography هو ذلك العلم الذى يبحث فى النواحى السكانية من حيث حجم السكان ونوعيتهم وتوزيعاتهم حسب فئات العمر ومعدلات المواليد ومعدلات الوفيات، وبالتالى معدلات الزيادة السكانية، ومعدلات الزواج والطلاق ... الخ.

(٢) وعلى سبيل المثال ، فقد بلغت ساعات العمل الأسبوعية فى أوربا فى خلال القرن التاسع عشر حوالى ٦٠ ساعة وأحيانا ٦٦ ساعة . ومنذ ذلك الوقت بدأت ساعات العمل الأسبوعية فى الانخفاض ، حتى وصلت الى ٤٤ ساعة وأحيانا إلى ٤٠

### ج - عادات العمل :

تؤثر العادات المحيطة بالعمل فى أى مجتمع على حجم قوة العمل فيه. فقد تجرى العادة فى مجتمع معين على عدم مشاركة المرأة على نطاق واسع فى غير الأعمال المنزلية، وقد يكون العكس هو الصحيح. كما قد تكون عادات العمل فى مجتمع معين أن يعتزل الأفراد العمل عند سن الستين، بينما تكون عادات العمل فى مجتمع آخر أن يعتزل الافراد عند سن فوق الستين. فاذا افترضنا وجود مجتمعين متماثلين فى عدد السكان وفى هيكل هؤلاء السكان وغير ذلك من العوامل، ولكنهما مختلفان فقط من حيث العادات المتقدمة للعمل، فلاشك أن حجم قوة العمل لن تتساوى فى كلا المجتمعين بفعل اختلاف عادات العمل وتقاليده فى كل منهما، اذ لابد وأن تؤدى العادات والمتغيرات السابقة إلى التأثير على كمية العمل، حتى ولو بقى عدد السكان وهيكلهم والعوامل الأخرى ثابتة.

## تقسيم العمل : Division of Labour

يعتبر تقسيم العمل علامة هامة من علامات الانتاج الحديث، فلا تكاد توجد وحدة انتاجية معاصرة إلا ويتم الانتاج بها على أساس من تقسيم العمل، وكلما ازدادت درجة التقدم كلا ازداد مستوى تقسيم العمل[١].

وقد اشار الى هذه الظاهرة آدم سميث، حيث أكد على الأهمية البالغة لتقسيم العمل، بمعنى تخصص القوة العاملة فى المجتمع فى القيام بأعمال أو بأنشطة محددة تحديدا دقيقا، وذلك فى مؤلفه "ثروة الأمم" عام ١٧٧٦، وذكر مثالا شهيراً خاصا بضاعة الدبابيس، وأوضح فيه أن عاملا واحداً لن يستطيع أن ينتج عدداً يذكر من الدبابيس فى يوم واحد اذا ما قام بنفسه بكل ما يتعلق بهذا الانتاج، فى حين أن تقسيم عملية انتاج الدبوس الى ثمانى عشرة مهمة أو عملية صغيرة، يقوم بكل منها عامل متخصص فيها قد مكن مصنعا صغيرا يشتغل فيه عشرة عمال من انتاج ٤٨٫٠٠٠ دبوس يوميا بواقع ٤٨٠٠ دبوس لكل عامل.

ولقد مر تقسيم العمل بمراحل متعددة حتى وصل الى المدى المعروف فى المجتمعات الصناعية المتقدمة، وفى كل مرحلة كان يتسع نطاقه.

(١) مر تقسيم العمل والتخصص فيه بمراحل متعددة حتى وصل الى المدى المعروف، كما أخذ صورا مستحدثة. راجع د. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسى، الأسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٠، ص ٤٣٢-٤٣٥.

## أنواع تقسيم العمل :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع أو درجات لتقسيم العمل وهى مايلى(١):

### أولا: التخصص المهنى أو الاجتماعى :

وهذا ما يطلق عليه تقسيم العمل البسيط، وهو أقدم اشكال تقسيم العمل وأدناها درجة، ويقصد به تولى الشخص القيام بنشاط انتاجى معين يختلف عن غيره من وجوه النشاط الانتاجى مثل الرعى أو الزراعة، أو أحد وجوه النشاط الانتاجى الصناعى الأساسية مثل مهنة الحدادة أو النجارة أو صناعة الملابس....الخ.

### ثالثا: تجزئة النشاط الانتاجى :

وهو شكل أكثر تقدما من الشكل الأول لتقسيم العمل ودرجة أعلى من درجاته، ويتمثل فى تخصص كل فرد فى القيام بجانب معين من جوانب النشاط الانتاجى المتابعة مثل صهر الحديد أو طرقه فى صناعة الحدادة، والغزل أو النسج فى صناعة الملابس. واذا كان التخصــص المهنــى يتـم على المستوى الأفقى للنشاط الانتاجى، فان تجزئة النشاط الانتاجى تتم على المستوى الرأسى لهذا النشاط.

### ثالثا: التقسيم الفنى للعمل :

وهو أرقى اشكال تقسيم العمل جميعها وأعلاها درجة، ويعتبـر فى الواقع أمتدادا وتعميقا لتجزئة النشاط الانتاجى داخل الوحدة الانتاجية وتعميقا لتجزئة النشاط الانتاجى داخل الوحدة الانتاجية أو المشروع.

ويقصد بالتقسيم الفنى للعمل تقسيم عملية انتاج سلعة واحدة الى أكثر من مرحلة، وكل مرحلة إلى أكثر من عملية متتابعة ومتتالية، وتخصيص مجموعة من الأفراد للقيام بكل مرحلة، وكل عملية على حدة، بحيث يقوم كل عامل بمهمة متميزة ومنفصلة عن المهام التى يقوم بها باقى العمال داخل المشروع. فالنجار مثلا لا يقوم بصناعة قطعة الأثاث بمفرده، بل نجد أن صناعة قطعة الأثاث يتم تقسيمها بين أكثر من شخص فهناك من يقوم بتقطيع

(١) أنظر د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، التحليل الأقتصادى الجزئى، المرجع السابق، ص ٣٣-٣٤، د. مصطفى كامل السعيد، د. أحمد رشاد موسى، مبادىء علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص ١٢٠-١٢١.

الخشب، وهناك من يقوم بخرطه، وهناك من يقوم بتركيبه، وهناك من يقوم بدهانه....الخ.

## مزايا تقسيم العمل :

يترتب على التخصص وتقسيم العمل تحقيق نتائج ايجابية كبيرة تتمثل فى المزايا التى يحققها تقسيم العمل سواء على مستوى الفـرد أو المجتمع، ويتلخص أهمها فيمايلى [1]:

١ - تتمثل الميزة الأساسية لتقسيم العمل فى أنه يؤدى إلى زيادة الكفاءة الانتاجية وما يترتب عليها من نتائج أهمها زيادة كمية المنتجات التى يتمكن المجتمع من انتاجها خلال مدة معينة زيادة كبيرة لا يمكن مقارنتها بتلك الكمية التى كانت ستنتج دون اتباع تقسيم العمل أو باتباع درجة دنيا منه فحسب. ويرجع السبب فيما يؤدى اليه تقسيم العمل من زيادة الكفاءة الانتاجية الى اختلاف الأفراد من حيث ما يتمتعون به من مواهب طبيعية وملكات خاصة. فالبعض يتمتع بقوة الذكاء ولكنه ضعيف جسمانيا، والبعض الآخر قوى فى بنيته الجسمانية ولكنه أقل ذكاء من الأول..... الخ. ومن ثم فان تقسيم العمل بين الأفراد بحيث يقوم كل شخص بذلك العمل الذى يتفق مع مواهبه وملكاته الخاصة من شأنه أن يزيد الانتاج ويساعد على أداء العمل بمهارة واتقان تتفق مع ميول الأفراد وقدراتهم.

٢ - كما يساعد التخصص وتقسيم العمل على زيادة مهارة العامل واتقانه لعمله، نظرا لتخصصه فى جزء بسيط من العملية الانتاجية، وتكرار قيامه بهذا العمل، مما يكسبه مهارة كبيرة فى أدائه.

٣ - يؤدى تقسيم العمل الى توفير الوقت بالنسبة للعامل، ومن ثم يمكنه انتاج نفس الكمية من السلعة فى خلال عدد أقل من ساعات العمل. أما فى حالة عدم تقسيم العمل فان العامل سيحتاج إلى المزيد من الوقت للتدريب على كافة أجزاء العملية الانتاجية بالكامل، ولاستبدال الأدوات التى يستعين بها فى الانتاج عند الانتقال من عملية إلى أخرى داخل المصنع.

٤ - يساعد تقسيم العمل على زيادة ادخال الآلية فى العمليات الانتاجية، وذلك لأن كل عملية انتاجية يتم تقسيمها إلى عدة مراحل، وبعض هذه المراحل تتضمن حركة بسيطة ومنتظمة يتم تكرارها بشكل آلى، بعكس البعض الآخر الذى قد يحتاج الى ملاحظة وتدخل

---

(١) أنظر د. محمد خليل برعى، مبادىء الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٩٦-٩٨، د. مصطفى السعيد، د. أحمد رشاد موسى، مبادىء علم الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ ومابعدها.

مستمر من جانب العامل. ولاشك أن النوع الأول يكون أكثر ملاءمة لاستخدام الآلات، وبالتالى يساعد تقسيم العمل على ادخال الآلية فى العمليات الانتاجية.

٥ - ومن شأن تقسيم العمل أيضا أن يؤدى إلى زيادة القدرة على الابداع والابتكار والاختراع. وذلك لأن الشخص المتخصص يكون أكثر قدرة على الإلمام بمشاكل العمل الذى يقوم به على نحو أكثر كفاءة، ومن ثم يكون أكثر قدرة على المساهمة بحلول وافكار جديدة لعلاج هذه المشاكل. أما الشخص غير المتخصص فان فكرة وجهده يكون موزعا على أكثر من نشاط، الأمر الذى لا يترك له فرصة التفكير بقدر كاف فى مشاكل ما يقوم به من أعمال. ولذلك نجد أن الاختراعات الكبيرة فى تاريخ الانسانية قام بها أفراد وعلماء كرسوا حياتهم لتخصصات محدودة.

**والخلاصة** أن تقسيم العمل يؤدى إلى زيادة الكفاءة الانتاجية للعامل ومن ثم مضاعفة الكميات المنتجة من السلع والخدمات بشكل كبير جدا بالمقارنة بالحالة التى لا يوجد فيها تخصص فى الانتاج أو تقسيم للعمل.

## عيوب تقسيم العمل :

على الرغم من المزايا المتعددة المترتبة على تقسيم العمل إلا أنه يؤدى إلى احداث نتائج سلبية فى بعض الأحيان، ولذلك نجد أن البعض قد نسب إلى تقسيم العمل العيوب التالية[1]:

١ - أنه يجعل الفرد معتمدا فى معيشته على كثير من الأفراد غير المعروفين له، نظرا لتخصصه فى جزء واحد من أجزاء العملية الانتاجية. كذلك فان انتماء الشخص لمهنة معينة قد يطبع تفكيره بمصالح هذه المهنة الأمر الذى قد يؤدى إلى مزيد من التباعد بين فئات المجتمع. ومع ذلك فانه يلاحظ أن هذه الحقيقة نفسها تعنى اقامة علاقات التعاون والتضامن والعمل المشترك والعلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع الواحد، مما يدفعهم الى التكاتف جميعا فى عملية الانتاج الاجتماعى بهدف اشباع حاجاتهم المتعددة وتحقيق المزيد من الرفاهية الاجتماعية. ومن العيوب الاجتماعية الأخرى لتقسيم العمل ما يؤدى اليه من جذب المزيد من النساء والأطفال إلى ميدان العمل الأمر الذى قد يسبب بعض المتاعب الاجتماعية

---

(١) د. أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية، المرجع السابق ، ص ٣٦-٣٧ ، د. محمد خليل برعى، مبادىء الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ٩٩-١٠٠.

للحياة العائلية والأسرية.

٢ - يؤدى تقسيم العمل الى الحاق بعض الأضرار النفسية والأدبية بالعامل، حيث يترتب على تخصص العامل طوال حياته فى صناعة جزء ضئيل من السلعة واستمراره فى تكرار نفس العمل طوال اليوم وكل يوم إلى اصابته بالملل وطبع حياته بالروتين، كما أن تكرار نفس العمل من شأنه أن يؤدى إلى الخمول الذهنى للعامل.

٣ - يتضمن تقسيم العمل مخاطر عديدة بالنسبة للعامل، ذلك أن التخصص البالغ والدقيق فى العمل يحد من قدرة العامل على تغيير العمل، ويزيد بالتالى من مخاطر تعرضه للبطالة، بعكس لو أتقن أكثر من عمل. وكلما زاد تخصص الفرد كلما زادت صعوبة قيامه بعمل آخر اذا ما أضطرته الظروف الى ذلك.

٤ - ومن ناحية رابعة، فان التخصص فى الانتاج على المستوى الدولى يهدد بوضع الدولة المتخصصة فى منتج معين تحت سيطرة الدول الأخرى المنتجة للمنتجات والسلع الأخرى الضرورية لهذه الدول المتخصصة. وتزداد خطورة مثل هذا التهديد اذا كانت تلك المنتجات الأخرى هى منتجات غذائية وضرورية بحيث لا يمكن الاستغناء عنها. ولذلك فانه يتعين على هذه الدول المتخصصة فى منتج واحد أو أكثر أن تنوع من أقتصادياتها بحيث لا تقع تحت سيطرة واستغلال الدول الأخرى الأكثر تنويعا فى اقتصادياتها بصفة خاصة فى أوقات الحروب والأزمات السياسية الدولية الكبيرة.

وبالرغم من هذه العيوب المتعددة لتقسيم العمل فانها تتضاءل أمام المزايا الكثيرة التى تعود على الفرد والمجتمع من تقسيم العمل والتخصص فى الانتاج. فمهما قيل من عيوب لتقسيم العمل فانها كما تبدو لا ترقى إلى الدرجة التى تدعو إلى التضحية بمزايا تقسيم العمل، هذا فضلا عن أن معظم ماسبق ذكره من عيوب لتقسيم العمل يمكن التخفيف من حدتها، وأحيانا القضاء عليها باتباع العديد من الوسائل. فمشكلة البطالة يمكن تفاديها عن طريق السياسة المالية والنقدية، اضف إلى ذلك العامل المتخصص يمكنه مع قدر من التدريب أن ينتقل الى عمل جديد لا يبعد كثيرا عن نطاق تخصصه، كما يمكنه أن ينتقل الى صناعة أخرى مما قد تحتاج إلى نفس تخصصه الأصلى.

## المطلب الثالث

## رأس المال

يقصد برأس المال كأحد عناصر الانتاج مجموعة الأموال التى سبق انتاجها والتى تستخدم فى عملية الانتاج من أجل خلق المزيد من المنتجات بنوعيها الاستهلاكى والانتاجى. ويتضح من التعريف المتقدم أن رأس المال كمورد اقتصادى لابد أن يتوافر به الشروط التالية[1]:

١ - أن يساهم فى علمية الانتاج.

٢ - أن يكون حصيلة عملية انتاجية سابقة، أى آن يكون الانسان قد ساهم فى صنعه وتكوينه، وهذا الشرط هو ما يميز رأس المال عن الأرض.

٣ - أن يكون له ثمن فى السوق. فلابد أن يكون لرأس المال ثمن لأنه حصيلة عملية انتاجية سابقة، والحصول عليه يتضمن بالضرورة التضحية بأنتاج أشياء أخرى.

وفى ضوء التحديد السابق للمقصود برأس المال كعنصر للانتاج نجد أنه يشمل جميع الآلات والمعدات والتجهيزات والمنشآت التى تساهم فى الانتاج، وكذلك المواد الخام كالحديد والنحاس اللذان يستخدمان فى الصناعات التعدينية والهندسية، والقطن والصوف اللذان يستخدمان فى صناعة المنسوجات، والبترول الذى يستخدم كوقود للمصانع وفى بعض الصناعات البتروكيماوية.... الخ.

ويقوم رأس المال فى الوقت الحاضر بدور أساسى فى الحياة الاقتصادية للمجتمع، ونظرة الى كل ما نقوم باستهلاكه سواء من سلع أو خدمات تبين لنا على الفور أن لرأس المال دخل فى وجودها. فالملابس التى نرتديها استخدم رأس المال فى انتاجها، والطعام الذى نأكله استخدم رأس المال فى انتاجه وتغليفه ونقله، وخدمات المهنيين والحرفيين لا يمكن أن تؤدى إلا بوجود نوع ما من أنواع رأس المال.

ويعتبر رأس المال هو العنصر الأساسى وراء ما يحدث من تقدم ونمو فى الدخل، كما أنه يقوم بدور رئيسى فى عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فبمقدار زيادة ما يتم تكوينه، أى بزيادة تراكمه، بمقدار ما تزيد الطاقة الانتاجية للدولة وبالتالى

(١) د. مصطفى السعيد ، د. أحمد رشاد موسى، مبادىء علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص ١٣٦-١٣٧.

قدرتها على انتاج المزيد من السلع والخدمات فى المستقبل، أى قدرتها على تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية.

## تكوين رأس المال :

لما كان رأس المال عبارة عن مجموعة من الأموال التى سبــق انتاجها، فلابد لايجاد رأس المال من القيام بعملية خلقه، ويتحقق ذلك عن طريق ما يعرف بتكوين راس المال أو بتراكم رأس المال[١]. ويقصد بهذا التكوين توجيه جزء من الموارد الاقتصادية أو عناصر الانتاج فى المجتمع الى خلق أصول انتاجية ورأسمالية بدلا من توجيهها الى خلق سلع وخدمات استهلاكية. ومن ذلك يتضح أن تكوين رأس المال يعنى فى جوهره الامتناع عن استهلاك جز من الأموال المنتجة وتحويلها الى اصول رأسمالية.

وعلى ذلك يمكن القول بأن تكوين رأس المال يتم نتيجة القيام بعمليتين متلازمتين وهما:

**الأدخـار :**

ويقصد به التضحية بجزء من الدخول التى كان من الممكن لأفراد المجتمع أن يحصلوا عليها فى الحاضر وعدم انفاقها فى الأغراض الاستهلاكية، مع ما يتضمنه ذلك من شعور بالحرمان.

ويتوقف حجم المبالغ التى يقوم الأفراد بادخارها فى أية دولة من الدول على العوامل التالية[٢]:

**١ - حجم الدخل المتاح للفرد :**

فكلما زاد مستوى دخل الفرد، كلما استطاع أن يدخر مبالغ أكبر، لأن ازدياد الدخل يؤدى بصفة عامة إلى زيادة الانفاق على الاستهلاك وكذلك زيادة المدخرات فى نفس الوقت. أما بالنسبة لذوى الدخول المنخفضة أو المحدودة فان قدرتهم على الادخار تكون محدودة.

---

(١) أنظر د. محمد خليل برعى ، مبادىء الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٥٧-٥٨

(٢) د. مصطفى السعيد، د. أحمد رشاد موسى، مبادىء علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص ١٥١-١٥٢.

**٢ - سعر الفائدة :**

من العناصر الهامة التى قد تؤثر على حجم المدخرات الفردية والقومية فى أى مجتمع هو سعر الفائدة، فزيادة هذا السعر تشجع الأفراد عموما بما فيهم ذوى المدخرات الصغيرة والكبيرة على ايداع مدخراتهم فى أوعية ادخارية متعددة لدى البنوك والمصارف وصناديق التوفير وغيرها، وبالعكس فان انخفاض سعر الفائدة يكون له تأثير سلبى على حجم المدخرات وبالتالى يشجع على زيادة الانفاق الاستهلاكى.

**٣ - طريقة توزيع الدخل القومى:**

فعندما تتدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية وتقوم باعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة فى المجتمع فان ذلك وان كان يحقق هدف العدالة الاجتماعية إلا أنه يكون من شأنه أن يقلل من حجم الأدخار عموما. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن طبقة الاغنياء هى التى يكون لديها فائضا فى دخولها بحيث تستطيع أن توجهه للادخار.

**أما العملية الثانية** التى يلزم القيام بها من أجل تكوين رأس المال فهى الاستثمار Investment. فالادخار لا يكفى وحده لتكوين رؤوس الأموال. لأن حصيلة الادخار بنوعيه (الاختيارى والأجبارى) يمكن أن تستخدم فى أكثر من وجه. ويعرف الاستثمار بأنه الاضافة الصافية التى تتم الى اجمالى الثروة القومية للمجتمع والتى تتحقق فى حالة عدم استهلاك الدخل القومى بأكمله. فالاستثمار الرأسمالى يعبر أذن عن ما يتم انفاقه من أموال على خلق أصول ثابتة جديدة انتاجية وغير انتاجية وتجديد وتوسيع الأصول الثابتة القائمة، وكذلك بناء أو شراء الآلات والمعدات والتجهيزات الانتاجية والاشياء الأخرى المماثلة. وبعبارة أخرى فالاستثمارات تؤدى إلى زيادة رأس المال الثابت للمشروع.

## المطلب الرابع
## التنظيـــم

إن عناصر الانتاج السابقة من عمل، ورأسمال وموارد طبيعية، لا يمكن ان تلتقى مع بعضها البعض بصورة تلقائية لتكون مشروعا أو وحدة انتاجية بهدف انتاج سلعة أو خدمة معينة، بل لابد من وجود من يقوم بالتنظيم والتأليف بينها فى شكل مشروع انتاجى معين. ويطلق على الشخص الذى يتولى القيام بهذه المهمة أسم "المنظم" Entrepreneur. ويطلق على المهمة الانتاجية التى يقوم بها اسم التنظيم[1].

ويعرف المنظم بأنه الشخص - أو مجموعة الأشخاص - الذى يؤلف ما بين عوامل الانتاج من عمل ورأس مال وموارد طبيعية فى شكل علاقة منظمة هى عبارة عن عملية انتاجية محددة، وهو الذى يقرر الكمية التى ستستخدم من كل عامل منها، والطريقة التى ستستخدم فى الانتاج، والذى يقرر كذلك كمية وأنواع المنتجات التى ستستخدم هذه العوامل من أجل انتاجها، ويتحمل المنظم أيضا مخاطر عملية الانتاج. وهكذا فالمنظم هو الذى يقوم بدراسة مشروع من المشروعات وتنفيذه وتسييره وتحمل نتائجه. فالقيام بنشاط انتاجى معين يتطلب أن يكون هناك شخص ما، أو مجموعة من الأشخاص، تقوم بدراسة وافية لاحتمالات نجاحه أو فشله، وذلك بعمل دراسة للأسواق، والتعرف على حالة الطلب على ما ينتجه هذا المشروع، وكذلك التعرف على نفقة الانتاج، الثابتة منها والمتغيرة، وذلك من خلال معرفة أسعار عوامل الانتاج وقت انشاء المشروع وما يمكن ان يطرأ عليها من تغير فى المستقبل. كما يتطلب انشاء مشروع معين أن يقوم شخص ما بدراسة للأسلوب الذى يتبع فى الانتاج، واختيار أفضل النسب التى يتم بها مزج عناصر الانتاج المختلفة اللازمة لهذا المشروع، واختيار الموقع الذى يقام فيه، وتجميع رأس المال اللازم وتجميده على شكل مبانى وآلات ومواد خام. ولا يقتصر الأمر على مجرد انشاء المشروع أو تنفيذه، بل أنه حتى بعد اكتمال المشروع فسوف تقابله الكثير من المشاكل الخاصة بالتمويل والانتاج والتسويق، ويحتاج الى اتخاذ قرارات خاصة بزيادة الانتاج اذا ما زاد الطلب على منتجاته، أو انقاص الانتاج اذا ما قل الطلب عليها.

---

(١) راجع د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، المرجع السابق، ص ٤٢، د. زين العابدين ناصر، أصول الاقتصاد ، المرجع السابق، ص ٤٩-٥٠.

وأخيرا، فلابد من وجود شخص أو مجموعة من الأشخاص تتحمل نتائج كل هذه الأعمال، أو بمعنى آخر تأخذ على عاتقها، المخاطرة الناشئة عن كل هذه القرارات، وهذا هو عمل المنظم.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن اتخاذ المنظم[1] لكل هذه القرارات لا يعنى أنه يقوم بمفرده بكل هذه الأعمال المختلفة، ولكنه عادة ما يستعين بذوى الخبرة من الفنيين والإداريين والاقتصاديين الذى يقومون بالدراسة وابداء الرأى والمشورة ولكنهم يتركون القرار النهائى للمنظم ليتخذه ويتحمل نتائجه وحده.

والشيء الرئيسى المميز لدور المنظم فى الحياة الاقتصادية هو أنه يتحمل المخاطرة التى تتمثل فى أن المنتج قد لا يجد من يشترى منه ما انتجه، أو قد يبيعه بثمن غير مربح، وبالتالى فان العائد الذى يأمل المنظم فى الحصول عليه هو غير معروف مقدما ولا مؤكد، بل هو احتمالى فحسب. وهكذا فانه بينما تشتغل عوامل الانتاج الأخرى من عمل ورأس مال وأرض فى نظير الحصول على عائد مضمون ومعلوم ومتفق عليه مقدما فى مقابل تقديمها لخدماتها ويتمثل فى الأجر والفائدة والريع، فان المنظم يقوم بعمله دون أن يكون لديه مقدما أى ضمان من هذا القبيل بحصوله على عائد مؤكد ومضمون. وقد تتسبب هذه الطبيعة الخاصة لعمل المنظم ليس فحسب فى حرمانه من الحصول على أى عائد ايجابى، أى تحقيق ربح، نتيجة نشاطه الانتاجى، بل أيضا فى اصابته بخسارة، وذلك فى حالة زيادة النفقات التى دفعها فى مقابل خدمات عناصر الانتاج الأخرى عن أثمان المنتجات التى أنتجتها هذه العوامل.

وهكذا فانه فى حين تحقق عوامل الانتاج الأخرى من عمل ورأس مال وأرض عوائد ايجابية نتيجة اسهامها فى عملية الانتاج، فان التنظيم وحده ينفرد بامكان تحقيقه لعائد سلبى نتيجة اسهامه فى هذه العملية نفسها. وفى هذه الامكانية لتحقيق خسارة نتيجة للنشاط الانتاجى، تكمن احدى الخصائص الجوهرية التى تميز المنظم عن غيره من عوامل الانتاج الأخرى، وتجعله جديرا بوضع مستقل كعنصر متميز من عناصر الانتاج.

---

(١) وتجدر الاشارة الى أننا لا نقصد بالمنظمين مدراء الشركات أوالمؤسسات الاقتصادية أو حتى كبار موظفيها ، اذ أن هؤلاء انما يقومون بعمل مقابل أجر يحصلون عليه، سواء حقق المشروع ارباحا أو تحمل خسائر . ولكن نقصد بالمنظم ذلك الشخص أو الأشخاص الذين تؤول اليهم الأرباح فى حالة نجاح المشروع، أو تعود عليهم الخسائر فى حالة فشله . فبالنسبة للشركات المساهمة مثلا ، نجد أن المنظم ليس هو مدير الشركة ، بل هم جميع المساهمين ممثلين فى الجمعية العمومية للمساهمين، وأى قرار يتخذ من جانب المدير أو عضو مجلس الادارة انما يتخذ بناء على تفويض من الجمعية العمومية للمساهمين .

# الباب الثانى

# تطور النظم الاقتصادية

## فصل تمهيدى

### أولا : ماهية النظام الاقتصادي وتطوره:

النظام الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من المبادئ التى تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، والتى تحكم سلوكهم فى ممارسة النشاط الاقتصادي، والتى تحدد الإطار القانونى والاجتماعى الذى يتم فى ظله انتاج السلع والخدمات وتوزيعها. كما يعرف النظام الاقتصادي أيضا بأنه مجموعة من العناصر والعلاقات. والعناصر هى ببساطة الأجزاء المكونة للنظام، والعلاقات هى التى تربط النظام. ومن مجموع الأجزاء والعلاقات تتكون وحدة أو شمولية النظام. ولعل تعدد العناصر والعلاقات التى يشملها النظام الاقتصادي هو الذى جعل الاقتصاديين لا يتفقون على تحديد المقصود بالنظام الاقتصادي.

ومن الطبيعى أن يتطور النظام الاقتصادي الذى يعيش فيه الانسان مع تطور الأنسان نفسه من عصر إلى آخر وبصفة خاصة فيما يتعلق بمدى سيطرته على قوى الطبيعة واخضاعها لانتاج ما يحتاجه من أموال، وهكذا تعاقبت على الانسان عدة نظم اقتصادية متميزة عن بعضها.

### ثانيا : عناصر النظام الاقتصادي :

يتكون النظام الاقتصادي من عدة عناصر والتى تكون قابلة بطبيعتها للتغيير، ويتوقف بعضها على بعض، ويؤثر بعضها فى بعض، وهذه العناصر يتحتم أن توجد فى أى نظام أقتصادى حتى يكتسب وضعا أو شكلا متميزاً عن غيره من النظم، وتضمن له فلسفة خاصة به. وهذه العناصر هى مايلى[1] :

**١ - القوى الانتاجية :**

ويقصد بها مجموعة الوسائل التى يعتمد عليها المجتمع فى انتاج السلع المادية والخدمات

---

(١) أنظر د. حازم الببلاوى ، أصول الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق، ص ٢٢٤ - ٢٢٦. د. السيد عبد المولى، اصول الاقتصاد ، المرجع السابق، ص ١٠٦-١١٠.

المتنوعة. وتتضمن هذه الوسائل، أولا : الموارد الاقتصادية والفنية والتى تتمثل فى أدوات الانتاج وتجهيزاته والآلات والمعدات التى تستخدم فى العمليات الانتاجية. وثانيا: الموارد البشرية، وتتمثل فى الأفراد أنفسهم بامكانياتهم الفنية وخبراتهم التنظيمية فى العمل والتى تساعدهم على تشغيل أدوات الانتاج هذه وفقا لفن انتاجى معين، وكذلك قدرتهم على تطوير أدوات الانتاج وأختراع الجديد منها ومضاعفة معلوماتهم الفنية. وجدير بالذكر فى هذا المجال أن قـوى الانتاج لا تبقى على حالها بل هى فى تطور مستمر، والأفراد أنفسهم يكتسبون خبرات جديدة ومهارات مالية ومعارف مستحدثة.

### ٢ - علاقات الانتاج :

ويقصد بها تلك الروابط التى تنشأ بين الأفراد بمناسبة اشتراكهم فى عملية الانتاج، والتى تحدد دور كل منهم فيها، ومسئوليته عما ينشأ عنها من آثار. ومن أهم العلاقات تلك التى تحدد الكيفية التى يتم بها امتلاك أدوات الانتاج من أرض وما فى باطنها، ومصانع وأدوات انتاج ورأس مال وغيرها. وتختلف علاقات الانتاج بحسب النظم الاقتصادية السائدة، ففى ظل النظام الرأسمالى مثلا، فان جميع أدوات الانتــاج مـن رأس مال باشكاله المختلفة، ومن موارد طبيعية وأرض يمتلكها الأفراد ملكية خاصة.

بينما نجد أنه فى ظل النظام الأشتراكى تقوم الدولة بامتلاك جميع أدوات الانتاج، كما تقوم بادارة المشروعات الاقتصادية.

### ٣ - علاقات التوزيع :

ويقصد بها تلك المبادىء التى تنظم الطريقة الى يتم بها توزيع الناتج بعد القيام بعملية الانتاج بين مختلف افراد المجتمع وتحديد نصيب كل منهم فى الانتاج. وقد يتسم التوزيع بالفردية اذا كانت الأقلية تستأثر بالجزء الأكبر من الناتج الاجتماعى، وقد يكون جماعيا ينال فيه كل فرد أسهم فى عملية الانتاج نصيب من الناتج يتناسب مع مقدار اسهامه فى الانتاج.

ومن الجدير بالذكر فى هذا المجال أن علاقات التوزيع ليست منفصلة تماما عن علاقات الانتاج، بل أنه يمكن القول أن علاقات الانتاج فى أى نظام اقتصادى انما تعكس علاقات التوزيع التى تسود فى هذا النظام الى حد كبير. فاذا كانت علاقات الانتاج السائدة فردية فان علاقات التوزيع ستكون بدورها فردية، واذا كانت علاقات الانتاج جماعية فان علاقات التوزيع

ستكون بدورها جماعية.

ففى ظل النظام الأشتراكى، حيث تكون أدوات الانتاج مملوكة ملكية جماعية، فان توزيع الناتج لن يتأثر تأثرا كبيرا بندرة عنصر معين من عناصر الأنتاج، أو بقوته الاحتكارية، فى حين أنه فى ظل النظام الرأسمالى، حيث تكون أدوات الانتاج مملوكة ملكية خاصة فان النصيب الأكبر الذى يحصل عليه أى عنصر من عناصر الانتاج انما يتوقف أساسا على ندرته وما يتمتع به من قوة احتكارية.

كما تجدر الاشارة أيضا إلى أن جميع النظم الاقتصادية انما تبنى علاقات التوزيع فيها على أساس تحقيق العدالة والرفاهية لأفراد المجتمع. ولكن مفهوم العدالة والرفاهية يختلف من نظام إلى آخر[١]. فبعض النظم ترى أن العدالة انما تتحقق فى وجود تفاوت بين الدخول قائما على أساس الندرة النسبية، فى حين ترى نظم أخرى أن العدالة انما تتمثل فى الاقلال من التفاوت بين الدخول بقدر الامكان،على أن يكون التفاوت فى الدخل مرجعه أساسا إلى مدى الجهد الذى يبذل أو الألم الذى يتحمله الفرد فى العملية الانتاجية.

## تقسيم الدراسة :

سوف نقتصر فى دراستنا على النظم الاقتصادية الحديثة، وذلك لتوضيح الخصائص الأساسية لهذه النظم وعناصرها، ومزاياها عيوبها، ثم نختتم دراستنا للنظم الاقتصادية بالتعرف على الأسس الرئيسية للنظام الاقتصادي الاسلامى، وذلك على النحو التالى :

**الفصل الأول : النظام الرأسمالى.**

**الفصل الثانى: النظام الاشتراكى.**

**الفصل الثالث: النظام الرأسمالى المعاصر.**

**الفصل الرابع: التخصيصية.**

**الفصل الخامس: النظام التعاونى.**

**الفصل السادس: النظام الاقتصادي فى الإسلام.**

(١) ويمكن القول بصفة عامة بأنه فى كل نظام اقتصادى يسود نوع من البواعث والأهداف الغالبة، وتعتبر هذه البواعث والأهداف من العناصر المميزة لكل نظام، كما أنها تختلف من نظام اقتصادى إلى آخر . راجع د. حازم الببلاوى، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

# الفصل الأول
# النظام الرأسمالى

## تمهيد وتقسيم :

ساهمت عوامل متعددة ومختلفة- لكنها مترابطة الى حد ما - فى نشأة وتكوين النظام الرأسمالى. وبعض هذه العوامل اقتصادى وبعضها الآخر غير اقتصادى.

ويمكن رد العوامل الاقتصادية فى نشأة النظام الرأسمالى الى عاملين أساسيين :

**الأول هو تراكم رأس المال** الذى بدأ بصفة خاصة فى القرن السادس عشر وأستمر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. **والثانى هو الاختراعات العلمية والفنية** التى حدثت بصفة خاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر. فقد ترتب على امتزاج هذين العاملين أن وجد "المشروع الصناعى"، الركيزة الأساسية للنظام الرأسمالى، الذى يستخدم الآلية كأساس للفن الانتاجى بهدف الحصول على الربح وبالتالى زيادة تراكم رأس المال.

**أما العوامل غير الاقتصادية** أو المعنوية، فى تكوين النظام الرأسمالى فمتعددة، وهى عبارة عن مجموعة عوامل ذات طبيعة ذهنية وأخلاقية ودينية، ساهمت جميعها فى خلق ونشر ما يعرف "بالعقلية الرأسمالية"، وهى العقلية التى لديها الاستعداد لاستعمال الثروة فى القيام بالعمليات الانتاجية بقصد تحقيق الأرباح وزيادة تراكم رأس المال، كما تتميز هذه العقلية أيضا بأن اكتساب النقود وانفاقها يخضع لقواعد اقتصادية رشيدة.

# المبحث الأول
# التعريف بالنظام الرأسمالى

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف محدد وقاطع للنظام الرأسمالى، ويرجع ذلك الى أن الرأسمالية كنظام سياسى واجتماعى وكنظرية اقتصادية مرت بتطورات عديدة ومراحل تاريخية مختلفة، ومن ثم فأنه يصعب وضع تعريف علمى يتسم بالشمول والموضوعية والحياد لنظام دائب الحركة والتطور كالنظام الرأسمالى.

وتدور معظم التعريفات التى أعطيت للنظام الرأسمالى حول الأسس الرئيسية التى يقوم

عليها النظام الرأسمالى. ويمكن تعريف النظام الرأسمالى[١] بأنه تنظيم النشاط الاقتصادي فى المجتمع على نطاق واسع بواسطة صاحب العمل أو مجموعة من الشركات الرأسمالية الذين يملكون ثروات كبيرة ومتراكمة يستخدمونها فى الحصول على الآلات والمعدات والمواد الأولية، ويستأجرون العمال اللازمين للقيام بالعمليات الانتاجية التى تحقق لهم الأرباح ومن ثم تؤدى الى زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار.

## المبحث الثانى

## الخصائص الرئيسية للنظام الرأسمالى

يقوم النظام الرأسمالى على مجموعة من الأسس والخصائص تعتبر هى السمات المميزة للنظام الرأسمالى وتميزه عن غيره من النظم، ولا توجد هذه الأسس مجتمعة فى أى نظام اقتصادى آخر. وتتمثل هذه الأسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى فيمايلى:

### أولا : الملكية الفردية :

يقصد بالملكية الخاصة أو الفردية تقرير وحماية مجموعة من الحقوق للفرد على الأموال التى يكتسبها، تتيح له استعمال هذه الأموال واستغلالها والتصرف فيها. ويستوى أن ترد هذه الحقوق على أموال استهلاكية (وهى السلع التى تشبع حاجات الإنسان مباشرة) أو على أموال انتاجية كالأراضى والمنشآت والمصانع وغيرها التى تستخدم فى انتاج السلع الاستهلاكية والانتاجية الأخرى. ويستوى أيضا أن تكون هذه الأموال مادية ملموسة كما هى الحال بالنسبة إلى الأموال الاستهلاكية والانتاجية المشار إليها، أو أن تكون على العكس أموالاً معنوية مثل حقوق التأليف والتلحين وبراءات الاختراع والاسم التجارى والعلامات التجارية وغيرها.

وتختلف الملكية الفردية عن الحيازة، فالحيازة تعنى الوجود المادى للأموال فى يد الفرد مع ما قد يستتبعه هذا من حق فى استعمال هذا المال. أما الملكية الفردية فأنها تتضمن الاعتراف بمجموعة من الحقوق (المشار إليها) وحمايتها بواسطة تنظيمات خاصة ينشئها المجتمع.

**وتستند النظريات الحديثة** فى تبرير الملكية الفردية على أساس دورها فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. فالمجتمع يعترف بحق الملكية ويحميه، لأن الملكية الفردية

---

(١) انظر د. أحمد جامع، مبادىء الاقتصاد، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٩/ ١٩٩٠ ، ص ٨٨ - ٨٩.

فى النظام الرأسمالى تخلق الباعث الأساسى للأفراد على القيام بالنشاط الاقتصادي وعلى تراكم الثروة والأموال الانتاجية والمحافظة عليها مما يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي ويزيد بالتالى من رفاهية المجتمع.

وتؤدى الملكية الفردية وظيفة هامة أخرى فى النظام الرأسمالى وهى أنها تبين وتحدد الأشخاص الذين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بأوجه وكيفية استخدام الأموال الانتاجية، وهؤلاء الأشخاص هم أصحاب الأموال الانتاجية أو من يقوم مقامهم فى مباشرة هذا الاختصاص.

ويعد الميراث من الحقوق المترتبة على حق الملكية الفردية، فالإنسان يعمل ويدخر ليتمتع بهذه الأموال فى المستقبل أو ليتمتع بها أبناؤه وبقية ورثته الشرعيين، مما يقوى الحافز على الادخار وتراكم الأموال لدى الأفراد، ومن ثم يضمن استمرار النظام الرأسمالى.

ولا تتعارض الملكية الفردية لعناصر الانتاج فى النظام الرأسمالى مع ملكية الدولة لبعض موارد الثروة أو الأموال الانتاجية. فقد تمتلك الدولة فى النظام الرأسمالى بعض موارد الثروة مثل المناجم وآبار البترول والغابات والطرق والكبارى والأبنية الحكومية وغيرها من عناصر الدومين العام. كما قد تمتلك الدولة بعض المشروعات ذات النفع العام التى يعجز الأفراد عن القيام بها لضخامة ما تتطلبه من استثمارات أو لأنها لا تحقق عوائد كبيرة مثل مشروعات المياه والغاز والكهرباء وغيرها.

## ثانيا : الحرية الاقتصادية :

تعد حرية الفرد أو المشروع من الأركان الأساسية التى يقوم عليها النظام الرأسمالى. وتعنى الحرية الاقتصادية حرية الفرد فى اتخاذ القرارات الاقتصادية التى يراها مناسبة لتحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافه ومن ثم تحقيق أقصى منفعة له. فالفرد يتمتع بحرية تامة فى انفاق دخله لشراء السلع والخدمات التى يرغب فى استهلاكها، وهو الذى يختار النشاط الذى يستثمر فيه أمواله، وله كامل الحرية فى استخدام عوامل الانتاج المملوكة له فى أوجه الاستخدام التى يراها مناسبة، وللفرد أيضا حرية اختيار المهنة أو النشاط الذى يتناسب مع ميوله ورغباته فضلا عن مؤهلاته. وبعد حصول الفرد على الدخل من المهنة أو النشاط أو العمل الذى يختاره يكون له حرية التصرف فى هذا الدخل، فهو الذى يقرر النسبة من دخله التى يوجهها للانفاق على الاستهلاك والنسبة التى يوجهها إلى الادخار.

وبصفة عامة يمكن القول بأنه فى ظل النظام الرأسمالى يكون للأفراد حرية العمل والانتاج والتبادل والاستهلاك، دون تدخل من جانب الدولة إلا بالقدر الذى تقتضيه المصلحة العامة فى حماية هذه الحرية والمحافظة على المصلحة العامة للمجتمع.

وتعد حرية المشروع بما تتضمنه من حرية عوامل الانتاج وحرية ملاكها وحرية المنظمين، بمثابة الوسيلة التى يعتمد عليها المجتمع الرأسمالى فى تحقيق بعض الأهداف الهامة مثل ضمان تحقيق تشغيل كافة المصادر الانتاجية المتاحة له. فاذا كانت هناك بعض وحدات من عامل معين من عوامل الانتاج عاطلة عن العمل، فمن المفترض أن مالكيها سيقومون بالبحث عن عمل لها، وغالبا ما يتحقق ذلك عن طريق تخفيض الثمن الذى يطلبونه فى مقابل خدماتها. وهكذا فان حرية المنظم فى التصرف وحرية العمال واصحاب عوامل الانتاج الأخرى فى الاستجابة لهذا التصرف هى وحدها التى تضمن التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع الرأسمالى[1].

كما تساعد حرية المشروع أيضا على التجديد والاختراع، وذلك بما تتيحه للمنظمين وأصحاب الأعمال من الحرية فى تجربة طرق انتاجية جديدة واستعمال آلات وفنون انتاجية حديثة فى عملية الانتاج.

## ثالثا : نظام السوق والأثمان :

من الأسس الهامة التى يقوم عليها النظام الرأسمالى وتميزه عن غيره من الأنظمة هو جهاز السوق والأثمان. ويقصد بذلك أن الأثمان تتحدد بحرية فى النظام الرأسمالى وفقا لرغبات المشترين أو المستهلكين ورغبات البائعين أو المنتجين. وينتج عن هذا التلاقى بين رغبات المشترين أو ما يعرف بقوى الطلب مع رغبات البائعين أو قوى العرض أن يتكون ثمن محدد يعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة أو عامل الانتاج فى السوق دون أى تدخل من جانب الحكومة أو الدولة.

ويؤدى جهاز الثمن دوراً هاماً فى النظام الرأسمالى فهو يقوم بدور الموجه الفعال لكافة صور النشاط الاقتصادي. ذلك أن الأفراد يقومون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية اعتماداً على الأثمان السائدة فى السوق والعلاقات المتبادلة فيما بينها والتغيرات المحتملة فيها. فالقرارات

(١) د. أحمد جامع، مبادى الاقتصاد، المرجع السابق، ص ١٤١.

المتعلقة بكمية المنتجات وأنواعها، وتخصيص أو توزيع الموارد المتاحة من أرض وعمل ورؤوس أموال بين مختلف المشروعات والصناعات، والجزء من الدخل المخصص للاستهلاك والجزء المخصص للادخار والاستثمار....الخ، ومقدار وأنواع السلع والخدمات التى يستهلكها الفرد، كل هذه القرارات انما تتخذ على أساس الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات وعناصر الانتاج السائدة فى السوق.

**ويقوم جهاز السوق والأثمان بوظيفة أخرى هامة فى النظام الرأسمالى** وهى تحقيق التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من أية سلعة أو خدمة. فاذا حدث أن زادت الكميات المنتجة والمعروضة من سلعة معينة لسبب من الأسباب عن الكميات المطلوبة من هذه السلعة، فان ثمنها فى السوق سوف يميل إلى الانخفاض، ويؤدى انخفاض ثمن السلعة إلى انخفاض أرباح المنتجين مما يدفع بالمنتجين إلى تقليل انتاجهم من هذه السلعة، حتى يعود التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة منها. وفى نفس الوقت فان انخفاض ثمن السلعة يؤدى إلى زيادة الكميات المطلوبة منها مما يساعد فى تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وبالعكس فاذا حدث أن زادت الكمية المطلوبة من السلعة عن الكمية المنتجة والمعروضة منها فان ثمن هذه السلعة سوف يتجه إلى الارتفاع، ويؤدى ارتفاع ثمن السلعة إلى زيادة أرباح المنتجين مما يدفعهم إلى زيادة انتاجهم من هذه السلعة التى ارتفع ثمنها بهدف زيادة أرباحهم، وبهذا تزيد الكمية المنتجة من السلعة إلى المستوى المطلوب مما يسهم فى عودة التوازن مرة أخرى بين الكميات المطلوبة والمعروضة.

وما ينطبق على أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية ينطبق أيضا على أثمان السلع والخدمات الانتاجية مثل ريع الأرض وأجور العمال، وأسعار الفائدة على رأس المال وأسعار الصرف.... الخ فكافة هذه الأثمان تسهم فى تحقيق التوازن بين العرض والطلب من كافة العناصر الانتاجية.

## رابعا : حافز الربح :

يعد حافز الربح هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادي فى النظام الرأسمالى. وحافز الربح كأساس للنشاط الاقتصادي لا يتصور وجوده إلا فى اقتصاد رأسمالى، فكل فرد فى هذا النظام يتصرف بما تمليه عليه أهدافه الخاصة ومصالحه الشخصية. ويعنى حافز الربح أن يكون الباعث أو الدافع على قيام الفرد بنشاط اقتصادى هو تحقيق زيادة فى الايرادات التى يؤدى هذا النشاط للحصول عليها عن النفقات التى يستلزمها القيام بهذا النشاط. ويتعين

أذن أن يجتمع عنصران متميزان فى شخص ما حتى يوجد لديه دافع الربح: الأول هو الدافع أو الباعث على القيام بنشاط معين، والثانى هو الرغبة فى زيادة الايرادات عن النفقات، أى تحقيق الربح. واجتماع هذين العنصرين معا فى شخص واحد هو الذى يجعل من حافز الربح تنظيما لا يوجد إلا فى النظام الرأسمالى دون غيره من النظم.

ويجد حافز الربح تبريره فى نظرية "الرفاهية الاجتماعية". فمن المفترض طبقا للفلسفة الرأسمالية أن يؤدى حافز الربح إلى تحقيق أكفأ الاستخدامات للموارد الاقتصادية المتاحة. فالفرد وهو يسعى إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح سوف يحقق مصلحة المجتمع فى نفس الوقت عن طريق اتباع السلوك الاقتصادي السليم واستعمال عناصر الانتاج المملوكة له أو الموضوعة تحت تصرفه فى أكثر وجوه النشاط الاقتصادي انتاجية، مما يؤدى الى انتاج أكبر قدر ممكن من المنتجات التى يحتاج إليها المجتمع، وهكذا يساعد حافز الربح فى النظام الرأسمالى على زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع.

## خامسا : المنافســة :

يقصد بالمنافسة كأحد الخصائص المميزة للنظام الرأسمالى أن يسير النشاط الاقتصادي فى السوق على أساس التنافس بين مختلف الوحدات الاقتصادية. تنافس بين البائعين للسلع المتماثلة لاجتذاب المشترين، وتنافس بين المشترين للحصول على السلع والخدمات اللازمة لاشباع رغباتهم، تنافس بين الراغبين فى العمل للحصول على فرصة عمل، وبين أصحاب الأعمال المحتاجين لعمال أو لسلع أولية أو خامات، تنافس بين المقترضين للحصول على رؤوس أموال وبين المدخرين للحصول على أوجه استثمار مربح.... الخ.

ولكى تتحقق حالة المنافسة فى سوق سلعة ما أو عامل معين من عوامل الانتاج لابد من توافر عدة شروط أهمها: وجود عدد كبير من البائعين والمشترين فى السوق بحيث يكون أى من البائعين أو المشترين الفرديين عاجزاً بمفرده عن التأثير فى ثمن السلعة فى السوق، تجانس وحدات السلعة، حرية الدخول إلى السوق والخروج منها، المعرفة التامة بأحوال وظروف السوق، حرية انتقال عناصر الانتاج بين الفروع الانتاجية المختلفة. فاذا اجتمعت تلك الشروط فى سوق سلعة معينة فسوف يسود ثمن واحد لتلك السلعة فى السوق.

وتبرر المنافسة أيضا بنظرية "الرفاهية الاجتماعية"، ذلك أن سير النشاط الاقتصادي على أساس المنافسة يؤدى إلى عدة نتائج تسهم كلها فى زيادة رفاهية المجتمع. فالمنافسة

تؤدى الى ادارة الصناعات والأعمال على أساس الكفاءة، وذلك بضمانها النجاح والازدهار للمشروعات المشتغلة بكفاءة، والاخفاق والافلاس للمشروعات التى تقل كفاءتها عند حد معين، ولذلك فان كل مشروع سوف يبذل قصارى جهده لكى يضمن لنفسه البقاء فى السوق، وذلك بأن يستخدم آلات ومعدات حديثة وفنون انتاجية حديثة ومتطورة حتى يتمكن من تخفيض نفقات الانتاج وتخفيض أسعار المنتجات وزيادة جودتها وهو ما يحقق مصلحة المستهلك الذى سوف يتمكن من الحصول على أجود السلع بأرخص الأسعار، وفى هذا تحقيق لمصلحة المجتمع ككل.

# المبحث الثالث

# تقويم النظام الرأسمالى

بعد أن انتهينا فى المباحث السابقة من دراسة خصائص النظام الرأسمالى والطريقة التى يعتمد عليها فى ادارة النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، فيكون من الأوفق أن نعرض فى هذا المبحث لمزايا وعيوب النظام الرأسمالى وذلك حتى نتمكن من تقويمه من الناحية الاقتصادية.

## أولا : مزايا النظام الرأسمالى :

يتميز النظام الرأسمالى بالعديد من المزايا يأتى فى مقدمتها الاعتراف بالملكية الفردية والحرية الاقتصادية لكافة الأفراد والمشروعات، الأمر الذى يفسح المجال أمام المنافسة الحرة لكى تقوم بدورها فى ازدهار المجتمعات وتقدمها وتحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء.

كما يتميز هذا النظام أيضا بامكانية تحقيقه للتوازن الاقتصادي بطريقة آلية من خلال قوى السوق وجهاز الثمن دون حاجة لتدخل من جانب الدولة فى معظم الأحيان. كما يرجع الفضل للنظام الرأسمالى فى أنه ساعد على انتشار روح التجديد والابتكار فى مجالات انتاجية متعددة.

## ثانيا : عيوب ومساوئ النظام الرأسمالى :

على الرغم مما حققه النظام الرأسمالى من نتائج ايجابية متعددة سواء فيما يتعلق بنمو القوى الانتاجية للمجتمع بشكل لم تشهده النظم السابقة عليه، وكذلك نمو المبادلات الاقتصادية داخليا وخارجيا، وجذب الانتباه لأهمية النشاط المالى والائتمان وضرورة تنميته،

إلا أن هذا النظام لا يخلو من العيوب والمساوئ التى أسفر عنها التطبيق العملى، وتتمثل أهم هذه العيوب فيمايلى:

### ١ - سوء توزيع الدخول والثروات :

يؤخذ على النظام الرأسمالى ما يؤدى إليه من تفاوت كبير فى توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، بمعنى أن الثروات والدخول الكبيرة تتركز فى أيدى عدد قليل من أفراد المجتمع مما يؤدى إلى اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع وانقسامه إلى طبقتين رئيسيتين هما: الطبقة الرأسمالية، وهى التى تملك المشروعات وأدوات الانتاج وتستأثر بالجزء الأكبر من الدخل. والطبقة الثانية هى طبقة العمال وهى لا تملك سوى قوة عملها ولا تحصل سوى على القدر اليسير من الدخل الذى يكفى بالكاد لمعيشتها. وهذا التفاوت فى توزيع الدخول يؤدى الى بعض المساوئ الاجتماعية الخطيرة التى تتمثل فى إثارة أحقاد الطبقات الفقيرة على أغنياء المجتمع وما ينتج عن ذلك من تفكك اجتماعى يهدد أواصر التضامن الاجتماعى بين أفراد المجتمع الواحد، بل وقد يهدد استمرار وبقاء النظام الرأسمالى نفسه.

### ٢ - سوء تخصيص الموارد الاقتصادية :

يتسم النظام الرأسمالى بعجزه عن تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية. فالانتاج فى النظام الرأسمالى يتبع الطلب الفعال للمستهلكين عن طريق آلية جهاز الثمن. فانخفاض اسعار بعض السلع وارتفاع أسعار البعض الآخر يؤدى الى تحويل بعض وحدات الموارد الانتاجية من الصناعات التى أعرض عنها المستهلكون الى الصناعات التى ازداد الطلب عليها، وبالتالى توجيه موارد المجتمع على حسب تفصيلات أفراده ورغباتهم[١]. ويطلق الرأسماليون على هذا النوع من التوجيه "سيادة المستهلك". ولكن يلاحظ أن المستهلك المعنى فى هذا المجال ليس هو المستهلك العادى، ولكنه المستهلك الموسر الذى يملك القوة الشرائية والقدرة على دفع أثمان السلع والخدمات. وهكذا يتضح مما تقدم أن المنتجين وأصحاب الأعمال سيقومون بتوجيه موارد المجتمع الاقتصادية لانتاج السلع الكمالية التى يريدها الأغنياء القادرون على الدفع، بينما تبقى الغالبية من أفراد المجتمع لا تستطيع الحصول على ما يكفيها من السلع الضرورية اللازمة لاشباع الحاجات الأساسية للمعيشة وذلك لعدم قدرتهم على دفع ثمنها.

(١) أنظر د. عمر على حلبلب ، الاقتصاد السياسى، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ٧١ - ٧٥.

**ومن ناحية ثانية**، فان التأمل فى كيفية عمل جهاز الثمن فى النظام الرأسمالى يوضح أن الكثير من الأثمان يتحدد نتيجة لقوى المنتجين الاحتكارية ومدى قدرتهم فى التأثير على اثمان السلع والخدمات. كما أن المستهلك العادى فى الوقت الحاضر يفتقر إلى مقومات الرشادة الاقتصادية التى افترضها النظام الرأسمالى. فكثيرا ما يعجز- تحت تأثير حملات الدعاية والاعلان عن انفاق دخله بحيث يحصل على أقصى اشباع ممكن. وبالتالى فان توجيه الموارد الانتاجية فى كل هذه الحالات لا يعكس تفضيلات أفراد المجتمع فى ظل الظروف التى افترضها النظام الرأسمالى.

**ومن ناحية ثالثة**، فقد يحجم أصحاب الأعمال عن استثمار أموالهم فى مشروعات اقتصادية رغم ما تحققه من منافع كبيرة للمجتمع اذا ما كانت طبيعة المشروع تحتم انقضاء سنوات طويلة حتى تبدأ أرباح المشروع فى الظهور أو تتطلب مبالغ ضخمة بحيث يصعب على أصحاب الأعمال المخاطرة بها، هذا فى الوقت الذى قد يقوم فيه هؤلاء المنتجون بانتاج بعض السلع الأخرى التى تحقق لهم أرباحاً سريعة وكبيرة رغم ما قد يترتب عليها من أضرار اجتماعية كبيرة مثل صناعات الخمور والسجائر وغيرها من الصناعات الضارة بالصحة والملوثة للبيئة.

ففى كل هذه الحالات السابقة - وغيرها - يعجز النظام الرأسمالى من خلال جهاز السوق وآلية الثمن عن توجيه الموارد الاقتصادية المحدودة والنادرة صوب الاستخدامات المثلى لها.

### ٣ - الاحتكار والبطالة :

فالمنافسة الكاملة التى أعتبرها الاقتصاديون الرأسماليون البيئة الصالحة لنمو النشاط الاقتصادي والضمانة الأساسية لقيام جهاز الثمن بدوره فى التوزيع الكفء والفعال للموارد الاقتصادية النادرة على أفضل الاستخدامات فى المجتمع، أصبحت وسيلة لفرض السيطرة الاحتكارية على السوق عن طريق اخراج صغار المنتجين من مجال الانتاج. فأغلبية الصناعات فى المجتمعات الرأسمالية لا يقوم بالانتاج فيها - فى الوقت الحاضر - سوى عدد قليل من المنتجين بحيث يستطيع كل منهم أن يؤثر على السعر السائد للسلعة فى السوق(١) ويمنع غيره

(١) تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأثمان فى الوقت الحاضر ليست نتيجة للمنافسة الكاملة بين المنتجين ، وإنما نتيجة للسيطرة الاحتكارية للمنتجين ومقدرتهم على تحديد المعروض، ونتيجة لذلك فان الانتاج فى بعض الفروع يكون أقل مما تتطلبه حاجة السوق.

من الدخول الى مجال الانتاج، وبذلك يستطيع هؤلاء المنتجون فرض الأسعار التى تحقق لهم المزيد من الأرباح من خلال التحكم فى الكميات المعروضة. وهكذا أصبحت المنافسة غير الكاملة أو المنافسة الاحتكارية هى الخاصية المميزة للنظام الرأسمالى فى الوقت الراهن، وبذلك فأن آليات السوق وجهاز الثمن تكون قد فقدت مهمتها الرئيسية ومقومات فاعليتها فى ضمان المنافسة، لاسيما مع انتشار التكتلات الاقتصادية بين المنتجين بصورها المتعددة وزيادة أهميتها فى تحديد الكمية المنتجة أو السعر أو السوق لكل منتج وكذلك الاتحادات المعروفة باسم الكارتل. ويؤدى غياب المنافسة وفرض السيطرة الاحتكارية على هذا النحو الى انتشار البطالة نتيجة خروج صغار المنتجين من مجال الانتاج، كما يؤدى ذلك من ناحية أخرى الى زيادة استغلال الطبقات الفقيرة فى المجتمع عن طريق فرض الأسعار التى تحقق المزيد من الأرباح للمشروعات الرأسمالية المحتكرة.

**٤ - التقلبات الاقتصادية :**

تتميز المجتمعات الرأسمالية بوجود أزمات أو تقلبات اقتصادية حادة تتكرر على فترات شبه دورية، مما أدى إلى تسميتها بالدورات التجارية أو الأزمات الاقتصادية الدورية. ففى كثير من الحالات يعجز جهاز السوق والأثمان عن استعادة التوازن بطريقة آلية، وبالتالى فلا يكاد يخلو أى مجتمع رأسمالى من تعرضه للأزمات الاقتصادية. وهكذا تتميز هذه المجتمعات بعدم الاستقرار الاقتصادي، حيث يتخذ النشاط الاقتصادي فى المجتمع شبه دورة تبدأ بالرواج والانتعاش حيث يزداد حجم النشاط الاقتصادي فى المجتمع فيزيد الدخل القومى والعمالة والصادرات ويحدث الرواج والتضخم، ويعقب ذلك الكساد حيث ينخفض حجم الدخل القومى وتنخفض الواردات وتنتشر البطالة ومن ثم يقل حجم الصادرات وينخفض مستوى الأسعار حيث يبلغ المجتمع قمة الأزمة الاقتصادية ثم يعقب ذلك رواج مرة أخرى وهكذا. وقد قدمت نظريات كثيرة لتفسير حدوث هذه الأزمات الاقتصادية وتحليل أسبابها والبحث عن سياسات لتفاديها. وتتفق هذه النظريات جميعها على أن تقييد دور الدولة وترك النشاط الاقتصادي حراً دون أى رقابة لابد وأن يؤدى إلى تعرض الاقتصاد القومى لهذه الأزمات الدورية. أى أن طبيعة النظام الرأسمالى الحر نفسه هى المسئولة عن حدوث الأزمات الاقتصادية، وأن السبيل الوحيد لتفادى تلك الأزمات هو ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي للمجتمع للحد من الكساد والبطالة أو التضخم عندما يعجز جهاز السوق والأثمان عن تحقيق ذلك.

### ٥ - تشجيع خلق الندرة وبطالة موارد الثروة :

فالتطور المستمر فى أساليب وفنون الانتاج نتيجة التقدم التكنولوجى، يؤدى إلى احلال الآلات محل العمال فى كثير من الأعمال مما يؤدى الى الاستغناء عن عدد كبير من العمال وتعطلهم عن العمل. كما أنه فى النظام الرأسمالى يحدد الرأسماليون حجم الانتاج وعدد العمال اللازمين لتنفيذ هذا الحجم عند المستوى الذى يحقق لهم أكبر قدر ممكن من الربح، بصرف النظر عما اذا كان هذا الحجم (الذى يحقق أكبر ربح ممكن) هو الذى يحقق التشغيل الكامل لكافة موارد الثروة والعمال. ويضاف إلى ذلك ما يعمد إليه المنتجون فى النظام الرأسمالى من إبقاء جزء من الطاقة الانتاجية فى حالة عدم تشغيل، رغم توافر المواد الأولية والقوة العاملة اللازمة لتشغيلها، بهدف خلق ندرة لرفع أثمان السلع وزيادة أرباحهم على حساب المستهلكين، مما يؤدى الى تعطل جزء كبير من الموارد البشرية[١].

ومن الواضح فان محاولة المنتجين خلق الندرة بهدف رفع الأسعار ومن ثم زيادة أرباحهم تجعل جهاز الثمن ينحرف عن تأدية وظيفته على الوجه الصحيح مما يزيد من سوء توزيع الدخول والثروات فى المجتمع ويؤدى إلى اسوأ استخدام لموارد المجتمع الاقتصادية.

---

(١) ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما يعمد إليه المزارعون من إتلاف أجزاء من المحصولات الزراعية لخلق ندرة مفتعلة فى الكمية المنتجة. ففى البرازيل يقوم المزارعون بحرق كميات ضخمة من محصول البن حتى لا ينخفض سعره. وفى الولايات المتحدة تتدخل الدولة بنفسها لتحديد الكمية المنتجة من القمح، وتقدم المعونات المالية للمزارعين نظير ترك مساحات شاسعة من اراضيهم الزراعية دون استغلال.

انظر د. عمر على حلبلب ، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص ٧٨.



# الفصل الثانى
# النظام الاشتراكى

ظهر النظام الاشتراكى فى منتصف القرن التاسع عشر على يد كارل ماركس[1]، وذلك كنتيجة لمغالاة حكومات الدول الرأسمالية فى تطبيق مبادىء الحرية الاقتصادية وتمجيد المذهب الفردى الحر ومبدأ سلطان الإرادة وغيرها من المبادئ والتعاليم التى نادى بها مجموعة الاقتصاديين التقليديين. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر فقد ظهر بوضوح ما ينطوى عليه النظام الرأسمالى من عيوب كثيرة وتجاوزات خطيرة تجعله لا يتمكن من تحقيق أهدافه الاجتماعية والانسانية.

وقد حرص ماركس على إظهار التناقضات الداخلية فى النظام الرأسمالى والتى تتمثل أساساً فى التناقض بين الطابع الجماعى للانتاج والطابع الفردى للملكية، وكذلك التعارض بين مصلحة طبقة أصحاب الأعمال (الرأسماليين) ومصلحة طبقة العمال. وأكد ماركس فى كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالى يخدم مصالح طبقة واحدة فى المجتمع هى طبقة أصحاب الأعمال التى تمتلك عناصر الانتاج وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب طبقة العمال، وأوضح ماركس استغلال الطبقة الأولى للثانية. فمن خلال نظريته فى فائض القيمة، أوضح ماركس أن صاحب العمل يوظف العمال ويدفع لهم "أجر الكفاف" بحسب قانون القيمة، فقيمة العمل تتحدد بكمية الضروريات اللازمة لانتاجه - أى لإعالة العامل وأسرته - ولكن قيمة الضروريات هذه هى أقل من قيمة ناتج العمل فى يوم عمله، والفرق بين قيمة ناتج العمل وقيمة قوة العمل المدفوعة للعامل - أجر العامل - هى "فائض القيمة" الذى يستأثر به الرأسمالى مستغلا بذلك العمال.

والنظام الاشتراكى - على النقيض من النظام الرأسمالى - يقوم على فكرة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار السلبية

---

(١) ولد كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) بالمانيا فى الخامس من مايو عام ١٨١٨، ودرس القانون والفلسفة والتاريخ فى جامعة بون وجامعة برلين، وحصل على درجة الدكتوراه عام ١٨٤١، وهاجر إلى باريس عام ١٨٤٣ حيث كانت الحركة الاشتراكية الفرنسية فى أوج ظهوها. وقد كتب ماركس العديد من الكتب منها نقد الاقتصاد السياسى، الأجور والأسعار والأرباح، ورأس المال كما اصدر مع انجلز البيان الشيوعى. وقد تأثر ماركس بمصادر مختلفة أسهمت فى اثراء تكوينه النظرى منها فلسفة (هيجل) المثالية وفلسفة (فيورباخ) المادية.

التى قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالى وتركز الثروة فى أيدى مجموعة قليلة من الأفراد، ولايجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، وتحقيق استقرار الاقتصاد القومى والحد من التقلبات التى يمكن أن تنتابه.

فالدولة فى النظام الاشتراكى تتحول إلى الدولة المنتجة - بدلا من الدولة الحارسة - وفى نفس الوقت تعمل على تحقيق العدالة. حيث تهدف الدولة من تدخلها فى النشاط الاقتصادي الى تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد يساهم فى الانتاج على عائد يتناسب مع درجة مساهمته فى العملية الانتاجية، كما تهدف الدولة أيضا من تدخلها فى النشاط الاقتصادي إلى تحقيق الكفاية فى الانتاج عن طريق قيامها بدفع عجلة النمو الاقتصادي بهدف الاشباع المتزايد للحاجات فى المجتمع. وهكذا يتلخص هدف الدولة فى النظام الاشتراكى - فى رأى أنصار هذا النظام - فى هدفين رئيسيين هما: تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة فى التوزيع، أى هدفى الكفاية والعدل.

وسوف نقسم دراستنا للنظام الاشتراكى إلى ثلاثة مباحث على النحو التالى:

**المبحث الأول: تعريف الاشتراكية.**

**المبحث الثانى: الأسس الرئيسية للنظام الاشتراكى.**

**المبحث الثالث: تقويم النظام الاشتراكى.**

# المبحث الأول
# تعريف الاشتراكية

تختلف تعريفات "الاشتراكية" باختلاف الكتاب والعلماء الذين تصدوا لهذا الموضوع. وسوف نعرض فى هذا المجال لبعض تعريفات الاشتراكية التى تعطى فكرة عن المقصود بهذا المصطلح لدى أغلبية الكتاب والمفكرين.

فقد عرف الاقتصادي المعروف "جوزيف شومبيتر" الاشتراكية بأنها "نمط تنظيمى يتم فيه السيطرة على وسائل الانتاج، بل والانتاج نفسه، بواسطة سلطة مركزية، وهكذا يمكن القول بأن الشؤون الاقتصادية - فى النظام الاشتراكى - تخص الدولة وليس القطاع الخاص.

وعرف الكاتب الاشتراكى الانجليزى "كول" الاشتراكية بأنها تعنى أربعة أشياء مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا : أخاء إنسانى تنعدم فيه التفرقة بين الطبقات، ونظام اجتماعى لا يكون فيه أحد أغنى أو أفقر بكثير من الآخرين، والملكية والاستعمال الجماعيين لكافة وسائل الانتاج الحيوية، وأخيراً التزام كل مواطن بأن يخدم الآخرين بقدر ما فى طاقته من قدرة على تحقيق الرفاهية العامة.

وعرف "ديكسون" الاشتراكية بأنها تنظيم اقتصادى للمجتمع تكون وسائل الانتاج المادية فيه مملوكة للجماعة كلها وتدار بواسطة منظمات ممثلة للجماعة ومسئولة أمامها وذلك طبقا لخطة اقتصادية عامة. ويكون لكافة أفراد الجماعة الحق فى الحصول على نتائج هذا الانتاج الجماعى المخطط على أساس من المساواة فى الحقوق.

ويمكن أن نعرف الاشتراكية بصفة عامة، بأنها نظام تمتلك فيه الجماعة كلها، وتمثلها الدولة، الجزء الأكبر والأهم من مصادر الثروة الطبيعية ووسائل الانتاج المادية، وتقوم الدولة نيابة عن الجماعة بادارة الاقتصاد القومى وفقا لخطة شاملة من أجل تحقيق ناتج قومى متزايد يتم توزيعه على أساس مساهمة كل فرد فى الانتاج.

ويتضح من هذا التعريف أن جوهر الاشتراكية اقتصادى ويتعلق بملكية وسائل الانتاج وباتخاذ قرارات استعمال هذه الوسائل وكيفية توزيع الناتج القومى المحقق من هذا الاستعمال.

# المبحث الثانى

## الأسس الرئيسية للاقتصاد الاشتراكى

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكى على مجموعة من الأسس التى تميزه عن غيره من النظم، وتضمن له النجاح فى تحقيق أهدافه المنشودة. وتتمثل الأسس الرئيسية التى يقوم عليها النظام الاشتراكى فيمايلى:

**أولا:** الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.

**ثانيا:** ادارة الاقتصاد القومى وفقا لخطة مركزية.

**ثالثا:** الإشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية.

### أولا : الملكية الجماعية لوسائل الانتاج :

يقوم النظام الاشتراكى بصفة أساسية على ملكية المجتمع ككل لوسائل الانتاج الموجودة فى الاقتصاد القومى والغاء تملك الأفراد لها. وهكذا تنحصر الملكية الفردية فى أشياء معينة مثل المساكن والأجهزة والأدوات المنزلية وغيرها من السلع الاستهلاكية بالاضافة الى جزء بسيط من أدوات الانتاج، حيث لا يتعارض هذا الأساس مع امكانية تملك الأفراد لجزء من أدوات الانتاج، وذلك بشرط عدم استخدام العمل الأجير فى استغلالها. فالملكية الجماعية لوسائل الانتاج تعد هى السمة الرئيسية التى تميز علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع فى النظام الاقتصادي الاشتراكى.

**وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج إحدى صورتين:**

**الأولى: هى ملكية الدولة ممثلة المجتمع بأكمله،** وهى الأكثر شيوعا فى التطبيقات الاشتراكية والناتجة عن عمليات التأميم للأصول الانتاجية التى كانت تملكها الطبقة الرأسمالية قبل قيام النظام الاشتراكى. وغالبا ما ترد عمليات التأميم على المشروعات الكبرى والصناعات الرئيسية التى تنتج سلعا ذات أهمية خاصة وحيوية، كالسلع الصناعية والغذائية، كما تنصب عمليات التأميم أيضا على المؤسسات العامة كالبنوك وشركات التأمين ومؤسسات التجارة الخارجية وغيرها، هذا فضلا عن تملك الدولة للجزء الأكبر والأهم من الأراضى الزراعية والقابلة للزراعة.

**والصورة الثانية للملكية الجماعية فهى "الملكية التعاونية"** وتتمثل فى امتلاك مجموعة

من الأفراد فى المجتمع لجانب من أدوات الانتاج، وذلك من خلال الجمعيات التعاونية وخاصة فى المجال الزراعى والصناعات الصغيرة والتجارة الداخلية. ومن الأمثلة على هذا النوع من الملكية التعاونية هو المزارع الجماعية المعروفة فى الاتحاد السوفيتنى (السابق) بالكولخوز، حيث يمتلك أعضاء المزرعة المبانى والمنشآت والأدوات الزراعية الموجودة فى المزرعة، أما الأراضى فتدخل فى ملكية الدولة. وهناك أيضا التعاونيات الانتاجية والتى تتمثل فى الجمعيات التعاونية الصناعية، والتعاونيات الاستهلاكية والتى تتمثل فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

**والى جانب هاتان الصورتان من الملكية الجماعية**، توجد بعض صور الاستغلال الفردى فى حدود ضئيلة، حيث يسمح النظام الاشتراكى لبعض الأفراد أن يقوموا بأنفسهم بممارسة الانتاج بصورة فردية، وعادة ما توجد هذه الأنواع من الملكية الفردية فى النشاط الحرفى البسيط القائم على العمل الشخصى مع الاستعانة ببعض الأدوات البسيطة التى يمتلكها الفرد دون استخدام عمل الغير، وذلك تمشيا مع مبدأ عدم سيطرة رأس المال على الانتاج.

ويحدد شكل ملكية وسائل الانتاج، بحسب الأصل، المبدأ الذى يتم على أساسه توزيع الدخل القومى. ولما كان الشكل المسيطر تماما للملكية فى الاقتصاد الاشتراكى هو الملكية الجماعية أو الاشتراكية فانه يترتب على هذا أن يكون أساس توزيع الناتج الاجتماعى هو العمل الذى بذله كل عامل فى عملية الانتاج، وهكذا يتم التوزيع على أساس من يعمل أكثر وأحسن ينال جزء أكبر من ناتج العمل الاجتماعى، أى يتوقف نصيب الفرد من الدخل على حجم عمله وانتاجيته.

## ثانيا : ادارة الاقتصاد القومى وفقا لخطة مركزية:

يعتمد النظام الاشتراكى على التخطيط المركزى فى ادارة النشاط الاقتصادي، حيث يتم ادارة الاقتصاد القومى وفقا لخطة شاملة تتضمن تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها. وهكذا فانه يترتب على ملكية الدولة لوسائل الانتاج تزايد قدرتها على توجيه وتخصيص موارد المجتمع نحو فروع الانتاج المختلفة التى يتكون منها الاقتصاد القومى، ويتحقق ذلك عن طريق وضع خطة قومية شاملة تتضمن تحديد الأهداف القومية المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، والفترة الزمنية التى تنفذ فيها الخطة على ضوء الموارد المتاحة للدولة. ويتم إخطار جميع الوحدات الانتاجية فى المجتمع بهذه الخطة التى تمثل برنامج العمل لجميع الأفراد والوحدات الانتاجية ويقوم التخطيط فى النظام الاشتراكى على مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، بمعنى أن الهيئة العليا للتخطيط هى التى تتخذ القرارات النهائية فى وضع

الخطة أما التنفيذ فيترك تماما للوحدات الانتاجية. ولا يعنى هذا أن الهيئة العليا للتخطيط لا تأخذ بعين الاعتبار رأى الوحدات الانتاجية وظروفها، ولكن يعنى ذلك أن القرار النهائى إنما هو من اختصاص الهيئة العليا للتخطيط.

**وتقوم الخطة الاقتصادية بوظيفتين أساسيتين هما:**

**١ - تسيير الاقتصاد القومى:**

ويتحقق ذلك من خلال دراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة ووضع أولويات لاشباع هذه الحاجات، عن طريق دراسة الموارد الانتاجية المتاحة، وتوزيع هذه الموارد على الوحدات الانتاجية لانتاج السلع والخدمات المختلفة حسب الأولويات المحددة. وهذه الأنواع من الخطط تكون قصيرة الأجل بمعنى أن مدتها لا تتجاوز السنة.

**٢ - تنمية الاقتصاد القومى :**

وذلك من خلال تحديد معدلات الزيادة المطلوبة فى القطاعات الانتاجية المختلفة، وتحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الزيادة فى الانتاج، وتحديد الوسائل التى يتم عن طريقها الحصول على مبالغ الاستثمارات. وعادة ما تكون الخطة فى مثل هذه الحالة من الخطط متوسطة الأجل وتبلغ مدتها حوالى خمس سنوات.

ومن أجل تنمية الاقتصاد القومى فانه يوجد نوع آخر من الخطط طويلة الأجل والتى قد تصل مدتها إلى عشرين سنة، ويكون الهدف منها هو احداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد القومى كتحويله من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد صناعى أو من اقتصاد تابع الى اقتصاد تصديرى ومستقل.... الخ.

## ثالثا : الاشباع المتزايد للحاجات الجماعية:

يتكفل الاقتصاد الاشتراكى بضمان الاشباع الكامل للحاجات العامة المادية والمعنوية لكافة أفراد المجتمع، وذلك من منطلق أن كثيرا من الحاجات التى كان يقوم باشباعها النشاط الخاص الفردى فى النظام الرأسمالى أصبح يقوم باشباعها النشاط الاقتصاد العام. ويتحقق هذا الاشباع للحاجات الجماعية عن طريق تنمية مقدار الانتاج الاشتراكى وتحسين نوعه باستمرار بواسطة استخدام أكثر الفنون الانتاجية تطوراً. ويعتبر تزايد انتاجية العمل باستمرار شرطا بالغ الأهمية لتزايد الانتاج الاشتراكى ومن ثم ضمان تحقيقه الاشباع المتزايد للحاجات العامة.

ويرتبط الاشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية ارتباطا وثيقا بتنمية الاقتصاد القومى عن طريق أولوية انتاج وسائل الانتاج، بمعنى تنمية تلك الفروع التى تنتج أموال الانتاج بمعدل أسرع من تنمية تلك التى تنتج أموال الاستهلاك الفردى، ذلك أن الصناعة الثقيلة بمختلف فروعها هى الشرط الأساسى لتنمية القوى الانتاجيـة ولزيادة الانتاج الاشتراكى فى مجموعه ولتطوير الفنون الانتاجية المستخدمة فى عملية الانتاج ولتحسين أنواع المنتجات على اختلاف أنواعها(1).

وفى النظام الاشتراكى يتحول العديد من السلع الفردية التى كانت تمثل حاجات خاصة إلى حاجات عامة يقوم النشاط العام باشباعها. كما أن قيام الدولة بتحديد حجم الموارد الموجهة لاشباع الحاجات الاستهلاكية لا يخضع فى النهاية لرغبات مجموعة معينة من الأفراد وحسب قدرتهم الشرائية ولكن يتم ذلك بقرار من السلطة المركزية والتى تخضع بدورها فى اتخاذه لاعتبارات تتعلق بصالح المجموع.

## رابعا : عدم الاعتراف بالربح كحافز للنشاط الاقتصادي:

فالهدف من النشاط الاقتصادي فى النظام الاشتراكى هو اشباع الحاجات العامة أو الجماعية وليس تحقيق الربح أو السعى للحصول عليه، ولذلك فان الربح لا يعتبر حافزاً أو محركا للنشاط الاقتصادي والانتاجى، بل على العكس من ذلك يعتبر الربح وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدى إلى عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة، وبالتالى إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين الأولى غنية والثانية فقيرة. وهكذا فانه يحل محل الربح كحافز للنشاط الاقتصادي الرغبة والمشاركة فى بناء الاقتصاد القومى واشباع حاجات المجتمع والشعور الوطنى والقومى والإحساس بالمسئولية، ويكون ذلك الشعور خير حافز على زيـادة الانتاج وتنمية المـوارد الاقتصادية فى المجتمع الاشتراكى.

## خامسا : جهاز التخطيط هو الذى يقوم بتخصيص الموارد الاقتصادية:

ففى النظام الاشتراكى يقوم جهاز التخطيط بتخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها على مختلف الفروع الانتاجية من خلال خطة قومية شاملة، وفى إطار ما يعرف بالتخطيط الاقتصادي الشامل، بمعنى أنه هو الذى يقوم بتحديد ماذا ننتج، وكيف ننتج، ولمن ننتج.... الخ. وهكذا فان كل الأنـواع والكميات المنتجة من السلع والخدمات والأهـداف والمتغيرات الاقتصادية تكون محددة فى الخطة القومية الشاملة، وتقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتوزيع الدخل القومى على النحو الذى يحقق الصالح العام.

(1) د. أحمد جامع، مبادىء الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٢٣٦ - ٢٤٣٧.

## المبحث الثالث

## تقويم النظام الاشتراكى

على الرغم من المزايا العديدة التى يحققها النظام الاشتراكى والتى تتمثل فى العدالة فى توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، هذا فضلا عما يحققه من استقرار فى الاقتصاد القومى، إلا أن هناك العديد من العيوب الكامنة فى هذا النظام والتى أسفرت عنها التطبيقات المتعلقة بالنظام الاشتراكى. وهكذا يعد انهيار تطبيق النظام الاشتراكى فى بعض الدول التى اعتمدت عليه كأساس لتنظيمها الاقتصادي (وخاصة الاتحاد السوفيتى السابق، ودول أوربا الشرقية) دليلاً قوياً على وجود ثغرات قوية وعيوب خطيرة فى هذا النظام[1]. وتتمثل أهم العيوب التى يتضمنها هذا النظام فيمايلى:

### ١ - المركزية الشديدة وتركز السلطة :

حيث يقوم النظام الاشتراكى على أساس تجميع سلطات اتخاذ القرارات فى أيدى مجموعة قليلة من المخططين. فالقرارات الاستراتيجية للاقتصاد القومى تبقى فى يد حفنة قليلة من صانعى القرار، وقد أتضح أن التخطيط المركزى الشامل، بجميع اشكاله، يعمق المركزية الشديدة، وبالتالى فان القرارات الخاصة بالمشكلة الاقتصادية، ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ يتم تحديدها من خلال الهيئة العليا للتخطيط وجهاز التخطيط وفى النهاية السلطة السياسية العليا التى هى فى النهاية طبقة الحزب الحاكم. وقد أدت المركزية الشديدة وتركز السلطة إلى العديد من الأخطاء، وحالت دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الانتاجية فى تخصيص الموارد.

### ٢ - عدم وجود نظام فعال للحوافز الفردية :

فقد ترتب على الملكية العامة لكل أو معظم وسائل الانتاج فى النظام الاشتراكى عدم وجود حوافز فردية كافية لزيادة الانتاج وتحسين مستوى الانتاجية (وخاصة فى قطاع الزراعة)، مما أدى إلى تدهور معدلات الأداء وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم العجز عن

(١) فقد اسفر التطبيق العملى فى معظم الدول الاشتراكية عن تراجع فى معدلات أدائها وتباطؤ فى نموها الأقتصادى وصل إلى ما يشبه الركود أو الجمود الأقتصادى، وخاصة منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضى. وبعد مضى حوالى عقدين من الزمن وبالتحديد خلال الفترة من (١٩٨٨ - ١٩٩١) بدأت معظم الدول الاشتراكية فى التفكك ودخلت مرحلة جديدة لإعادة البناء والتحول الى اقتصاد السوق.

اشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن النظام الاشتراكى يقوم على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التى تشجع العمال على الانتاج وبذل الجهد، إلا أن هذه الحوافز لا تبلغ فى قوتها درجة حافز الربح فى النظام الرأسمالى، وقد أدى ذلك الى ضعف وانخفاض الانتاجية، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة بشكل عام فى معظم النماذج التى طبقت النظام الاشتراكى، وهى آثار سلبية سيئة. ومن ناحية أخرى، فأن الجزاء على إهمال العمل والتراخى فى أدائه فى النظام الاشتراكى لا يبلغ فى قسوته ما يمكن أن يتعرض له المنتج أو صاحب العمل فى النظام الرأسمالى.

### ٣ - البيروقراطية والتعقيدات الادارية :

يؤدى النظام الاشتراكى إلى تعميق البيروقراطية والتعقيدات الإدارية وذلك لأن تحديد كمية ونوعية الانتاج واختيار طرق وأساليب الانتاج وغيرها كلها قرارات يتم اتخاذها بواسطة جهاز التخطيط المركزى، ولذلك يحتاج هذا الجهاز إلى عدد كبير جداً من الموظفين الذين يقومون بجمع البيانات والإحصاءات وتحليلها، وموظفين آخرين لدراسة هذه البيانات ومقارنتها حتى يتمكن جهاز التخطيط المركزى من اتخاذ قراراته، وقد أدى ذلك إلى خلق جهاز وظيفى بيروقراطى باهظ التكاليف، هذا فضلا عن تعدد وتزايد الأجهزة الاشرافية والرقابية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج من ناحية، والى تعطيل الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى.

٤ - **ومن عيوب النظام الاشتراكى أيضا ما كشف عنه التطبيق العملى** من جمود أساليب التخطيط المركزى وعدم فاعليتها وكذلك عدم مرونتها للتغيرات والتطورات التى يمر بها الاقتصاد سواء على المستوى المحلى أو العالمى، مما أدى الى سوء تخصص الموارد الاقتصادية ومن ثم انخفاض الانتاجية.

٥ - **ويؤخذ على النظام الاشتراكى موقفه من الحريات الفردية والشخصية**، لاسيما وأن تطبيق هذا النظام صاحبه مساس بالحريات الفردية والشخصية، وسيطرة الأساليب الأمنية على الحياة الاجتماعية، وهنا تكمن أخطر عيوب النظام الاشتراكى والسبب الرئيسى فى تقويضه.

تلك هى أهم العيوب التى كشف عنها التطبيق العملى للنظام الاشتراكى، والتى ساهمت فى تقويض النظام وانهياره فى الاتحاد السوفيتى (السابق)، وفى كثير من دول أوروبا

الشرقية التى اتجهت نحو اقتصاد السوق، حيث أتضح أن الكثير من الأسس الرئيسية للنظام الاشتراكى، وخاصة هدف اشباع الحاجات الاجتماعية والعدالة فى توزيع الدخول، هى مجرد أهداف نظرية وشعارات جوفاء لا تمت بصلة الى الواقع العملى.

# الفصل الثالث

## النظام الرأسمالى المعاصر

كشف التطبيق العملى عن عيوب خطيرة وسلبيات كثيرة فى النظام الرأسمالى الحر وذلك مثل التقلبات الاقتصادية العنيفة التى كانت تمر بها المجتمعات الرأسمالية على فترات شبه دورية وذلك من خلال المرور بفترات الرواج والانتعاش وزيادة حجم النشاط الاقتصادي ومن ثم حدوث التوسع الاقتصادي، ويعقب ذلك الكساد والركود الاقتصادي ثم يعود الاقتصاد إلى التوسع والرواج مرة أخرى وهكذا. وفى بداية القرن العشرين شهدت معظم الدول الرأسمالية تعايش الاتجاه التضخمى مع البطالة وتعطل كثير من الموارد الاقتصادية، وأستمر الوضع كذلك حتى حدوث أزمة الكساد العالمى الكبير فى عام ١٩٢٩، وما أدت إليه من أزمات اقتصادية وبطالة وكساد كبيرين، فضلا عن الأزمة النقدية والمالية وما أدت إليه من انهيار قيم العملات والأوراق المالية وعائد الاستثمار. وقد تميزت تلك الفترة أيضا بظهور الأفكار الاشتراكية ومبادئها التى تقوم على التخطيط المركزى وإشباع الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع والعدالة فى التوزيع، وكان لذلك أثره على الدول الرأسمالية، فبدأت حركة الثورات العمالية التى تطالب بحقوقها وتوفير مستوى ملائم من المعيشة، وقد أدى ذلك إلى تعميق الصراع الطبقى بين الرأسماليين والعمال، الأمر الذى أصبح يهدد النظام الرأسمالى ذاته. وفى هذه الظروف ظهر كينز وقام بوضع نظريته الاقتصادية المعروفة والتى ضمنها مؤلفه عن "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود فى عام ١٩٣٦"(١)، والذى كان يمثل ثورة فى مواجهة الفكر الكلاسيكى. وانتفد كينز "قانون ساى" للأسواق لتجاهله دور الطلب فى تحديد حجم الانتاج والدخل ومستوى التوظف. كما أنتقد منطق النظرية التقليدية وأوضح أن قوى السوق تعجز فى كثير من الأحيان عن تحقيق التوازن بطريقة آلية والعودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظف الكامل، كما أثبت امكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أى مستوى من مستويات التوظف. وهكذا فان النظام الاقتصادي الكلاسيكى لا يمتلك من القوى التلقائية التى تضمن له تحقيق التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل، ولا يحول دون حدوث الضغوط التضخمية أو ظهور البطالة الاجبارية وانتشار الكساد(٢).

---

(١) انظر د. رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٦١ ومابعدها.

(٢) أنظر د. عمر على حلبلب، الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص ١٤٦ – ١٤٧.

وأوضح كينز خرافة "اليد الخفية" وأكد وجود كثير من التعارض والتناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. بل أن الفرد فى سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب. فالفرد ليس دائما بالرجل الرشيد الذى أفترضه الاقتصاديون التقليديون، وطالما أن الأمر كذلك فان الدولة قد تكون فى بعض الأنشطة أكثر رشداً من الفرد، والدولة ليست بطبيعتها أقل انتاجية من القطاع الخاص. كما أن الدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع.

وأوضح كينز أنه لابد من وجود ادارة جديدة وهى "الدولة" التى تقع عليها مسئولية التدخل فى النشاط الاقتصادي وتوجيهه بكافة أنواع أدوات السياسة الاقتصادية من أجل زيادة الاستثمار والعمالة والتوظف، ومن ثم تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد كان للانتقادات الشديدة التى وجهت، إلى النظام الرأسمالى، وزيادة حدة الأزمة الاقتصادية التى عجز النظام الرأسمالى بأفكاره التقليدية عن التغلب عليها، وظهور "النظرية الكينزية" Keynesian. أثراً كبيراً على سياسات الكثير من حكومات الدول الرأسمالية، فاتجهت هذه الدول إلى التدخل فى النشاط الاقتصادي حرصا منها على انقاذ النظام الرأسمالى وادارته بكفاءة من خلال التوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، بهدف تحقيق التوازن فى السوق وضمان تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل القومى والقضاء على الاحتكارات والبطالة.

وكان للتطورات السابقة كلها أثراً كبيراً فى إرساء دعائم نظام جديد وهو النظام الرأسمالى المعاصر أو ما يعرف بنظام "رأسمالية الدولة"، بمعنى إحلال الدولة المتدخلة محل الدولة الحارسة. ويقوم النظام الرأسمالى المعاصر على ذات الأسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى الحر، ولكن مع تدخل الدولة للقيام بدور رقابى على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال صياغة القوانين التى تهدف الى منع الاحتكارات والحد من الاستغلال وعدالة التوزيع.

ويقوم النظام الرأسمالى المعاصر على مجموعة من الأسس الهامة تتمثل فيمايلى:

**١ - الملكية الخاصة لوسائل الانتاج مع تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي:**

يتميز النظام الرأسمالى المعاصر بأنه يجمع بين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (وما يترتب عليها من الحرية الاقتصادية فى الانتاج والاستهلاك والتبادل) مع تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي بغرض الرقابة على العناصر الأساسية للاقتصاد الكلى وهى الانتاج القومى والاستهلاك الكلى والتوزيع.

وتهدف الدولة من تدخلها فى النشاط الاقتصادي إلى تحقيق أهداف كثيرة تسهم جميعها فى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعى فى المجتمع. ففى أوقات الكساد والبطالة تتدخل الدولة بغرض تنشيط الطلب الفعلى حتى يتحقق التشغيل الكامل وتقضى على البطالة، ويتحقق بالتالى التوازن الاقتصادي الكلى.

ولتنشيط الطلب الفعلى فأن الدولة تحرص على تنشيط الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، لانطباق "نظرية المضاعف" وما يترتب عليها من منافع للاقتصاد القومى بأكمله. وتقوم الدولة بتنشيط الطلب على الاستهلاك من خلال الإجراءات التى تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة ذات الميل الحدى المرتفع للاستهلاك. فمن شأن زيادة الاستهلاك أن تؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يدفع المنتجين إلى زيادة انتاجهم من هذه السلع وبالتالى يزداد طلبهم على عناصر الانتاج بما فيها عنصر العمل مما يساهم فى تحقيق التشغيل الكامل للموارد ومن ثم القضاء على البطالة.

كما تتدخل الدولة لتنشيط الطلب على الاستثمار[١] وذلك من خلال اجراءات عديدة والتى من أهمها قيام الدول بخفض سعر الفائدة على رأس المال من أجل تشجيع المستثمرين وأصحاب الأعمال على الحصول على رؤوس الأموال المقترضة والقيام باستثمارات جديدة مما يؤدى إلى زيادة مستوى التشغيل. وقد تقوم الدولة بتنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية، مما يؤدى إلى زيادة حجم الانفاق الاستثمارى، الأمر الذى يؤدى الى زيادة حجم الدخل القومى

(١) يتوقف الطلب الاستثمارى على عاملين هما: الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة النقدى.

بنسبة أكبر من نسبة الانفاق على الاستثمار وذلك طبقا لمضاعف الاستثمار[1]. وقد تقوم الدولة برفع مستوى الطلب الفعلى عن طريق قيامها ببعض الأعمال والمشروعات العامة مثل اقامة بعض مشروعات البنية الأساسية كالطرق والانفاق والسدود واقامة المستشفيات والمدارس وغيرها مما يساعد على زيادة فرص العمل والتشغيل فى المجتمع.

وقد تتدخل الدولة من أجل المحافظة على المنافسة ومنع الاحتكارات عن طريق إصدار التشريعات والقوانين التى تجرم الاحتكار، كما قد تلجأ إلى فرض تسعيرة جبرية لبعض السلع الضرورية التى تستهلك بواسطة الطبقات الفقيرة وذلك من أجل حماية مصالح المجتمع ومنع الاستغلال، كما قد تصدر الدولة قوانين العمل والضمان الاجتماعى التى تحمى حقوق العمال فى مواجهة طبقة أصحاب الأعمال، مثل فرض الحد الأدنى للأجور ومنع تشغيل الأطفال فى المصانع، والحد الأقصى لساعات العمل، وحق العامل فى الإجازات والعلاوات والرعاية الصحية والعلاج والتأمينات وغيرها.

**٢ - اقامة مشروعات قطاع عام فى بعض المجالات الأساسية :**

لا يتعارض مع النظام الرأسمالى المعاصر قيام الدولة بتنفيذ بعض مشروعات القطاع العام فى بعض الأنشطة الاقتصادية. ويرجع سبب تدخل الدولة فى مثل هذه المشروعات إلى إعراض القطاع الخاص عن الاستثمار فيها أما لكونها غير مربحة أو تحقق أرباحاً بعد فترة زمنية طويلة أو لأنها تتطلب استثمارات مالية ضخمة تفوق قدرة المشروعات الخاصة على تدبيرها، رغم أهمية هذه المشروعات بالنسبة للمجتمع ككل مثل مشروعات الرى والصرف واقامة الطرق والسدود والانفاق.... الخ. وقد يرجع سبب تدخل الدولة فى مثل هذه المشروعات الاقتصادية إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه الأنشطة والمشروعات مثل صناعات الحديد والصلب والصناعات الحربية وغيرها من المشروعات الأخرى التى قد تخشى الدولة من أن

---

(١) يقصد "بمضاعف الاستثمار" أن زيادة الانفاق الاستثمارى بنسبة معينة تؤدى إلى زيادة الدخل بمعدل أكبر، نظراً لأن الانفاق الاستثمارى يؤدى إلى توزيع دخول جديدة على المشتركين فيه فى صورة أجور وفوائد وريع وأرباح. وهذه الدخول الجديدة الموزعة يوجه جزء منها الى الانفاق على السلع الاستهلاكية، وهو ما يتوقف على الميل الحدى للاستهلاك. وهنا نلاحظ أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدى إلى تشجيع المنتجين على زيادة الانتاج، وتؤدى زيادة الانتاج الى توزيع دخول جديدة، وهكذا يستمر الوضع. ويسمى المعامل العددى الذى يوضح نسبة الزيادة فى الدخل على أثر الزيادة فى الاستثمار بمضاعف الاستثمار. مثال ذلك اذا زاد الانفاق الاستثمارى بمقدار مليون دينار وأدى ذلك إلى زيادة الدخل القومى بمقدار ٥ مليون دينار فان مضاعف الاستثمار فى هذه الحالة يساوى خمسة لأن زيادة الاستثمار بمبلغ معين أدى إلى زيادة الدخل بخمسة أضعاف مبلغ الانفاق على الاستثمار.

يؤدى تركها للقطاع الخاص إلى فرض سيطرته على السوق، واستغلال الأهمية الاستراتيجية لهذه المشروعات فى تحقيق أرباح طائلة.

### ٣ - الأخذ بنظام التخطيط القومى بغرض معالجة نظام السوق:

قد تأخذ بعض الدول الرأسمالية بنظام التخطيط القومى لاسيما فى حالة قيامها بتنفيذ مشروعات قطاع عام فى بعض الأنشطة الاقتصادية، إذ يعد التخطيط القومى أحد الوسائل التى تلجأ إليها الدولة فى هذه الأحوال لادارة مشروعات القطاع العام وتحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها، مع ملاحظة أن التخطيط فى النظام الرأسمالى المعاصر يختلف عن التخطيط الاشتراكى من حيث كونه تخطيطا جزئيا بمعنى أنه يقتصر على مشروعات القطاع العام التى تقوم الدولة بادارتها وهى تشكل نسبة ضئيلة من حجم النشاط الاقتصادي فى المجتمع. كما قد تأخذ بعض الدول الرأسمالية بنظام التخطيط بغرض معالجة نظام السوق والتأثير فى قرارات النشاط الخاص على النحو الذى يضمن توجيهه لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مخطط لها.

وتجدر الإشارة فى النهاية الى أنه فى ظل التحول لآليات السوق وبرامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى التى تتبناها كثير من الدول فى الوقت الحاضر، فان دور الدولة فى النشاط الاقتصادي وفى مشروعات القطاع العام بدأ يتراجع بقوة فى الكثير من هذه الدول فى إطار تلك التصحيحات الهيكلية التى تسعى المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى إلى فرضها على الكثير من الدول النامية.



# الفصل الرابع
# التخصيصيـــة

أصبحت التخصيصية Privatization بمثابة ظاهرة اقتصادية عالمية، فقد انتشرت فى كافة أرجاء العالم بدءاً من الدول الصناعية المتقدمة ومروراً بدول المعسكر الاشتراكى السابق وانتهاءاً بالدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فمنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضى بدأت النظرة تتغير فيما يتعلق بدور الملكية العامة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما مع إخفاق الملكية العامة فى تحقيق الأهداف التى أنيطت بها، وعليه أدركت معظم دول العالم أهمية إفساح المجال للنشاط الخاص لكى يتولى ادارة النشاط الاقتصادي ويقوم بدوره التنموى.

وتعتبر التخصيصية بمثابة أحد الحلول المطروحة لحل مشاكل المشروعات العامة. والتخصصية ليست فلسفة وإنما هى وسيلة يتم بها نقل ملكية المشروعات العامة أو إدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص فى إطار فترة زمنية معينة، وهى ليست غاية بل وسيلة لرفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة فى اشباع الحاجات العامة. والتخصيصية لا يمكن نجاحها إلا فى بيئة تتسم بالحرية الاقتصادية، فهى ترتبط بالحرية الاقتصادية التى تهدف الى فتح آفاق الاقتصاد لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والتخلص من بعض القيود والضوابط وتشجيع المشروعات الخاصة، ومن ثم إنهاء الاحتكارات الحكومية وبصفة عامة تشجيع النشاط الخاص من خلال خفض سيطرة الحكومة على النشاط الاقتصادي.

## تعريف التخصيصية :

هناك عدد كبير من التعريفات التى أعطيت للتخصيصية والتى تتجاوز حدود مفهوم سياسة التخصيصية ذاتها، ومن هذه التعريفات مايأتى:

- **فقد عرفها البعض**[1] بأنها مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد بشكل كبير على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

---

(١) د. صديق عفيفى: "التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصرى"، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، سبتمبر ١٩٩١، ص ٥.

- **تعريف البنك الدولى**[1]: عرف البنك الدولى (IBRD) التخصيصية بأنها عملية تقوم بها الحكومات من أجل تقليص دورها فى تملك أو إدارة المؤسسات العامة بهدف إشراك أو إيجاد دور أكبر للأفراد والمشروعات الخاصة فى تنمية الاقتصاد القومى.

- **وعرفها البعض الآخر**[٢] بأنها عملية نقل الأصول أو الوظائف الحكومية من الدولة إلى القطاع الخاص.

وعلى ضوء ما تقدم فانه يمكن القول بأن "التخصيصية" هى عبارة عن سياسة نقل ملكية المشروعات العامة، أو إدارتها من الدولة أو القطاع العام إلى القطاع الخاص، وازالة بعض القيود التى تحد من حرية النشاط الخاص.

ولاشك أن تطبيق سياسة التخصيصية مرهون بتطبيق سياسات أخرى تتعلق بتوفير آليات السوق والحرية الاقتصادية. ويعكس ذلك مدى التباين بين متطلبات تطبيق التخصيصية فى الدول المتقدمة والدول النامية، حيث من المسلم به توافر آليات السوق بالدول المتقدمة فضلا عن صغر حجم الوزن النسبى للقطاع العام بها، وذلك على النقيض من البيئة الاقتصادية بالدول النامية، والتى يتطلب تطبيق التخصيصية بها إحداث تغييرات هيكلية فى البيئة الاقتصادية ونظم التسعير والدعم والتدخل الحكومى.

## مبررات التخصيصية وأهدافها:

تتمثل مبررات اللجوء إلى التخصيصية والأهداف المرجوة من تطبيقها فى مجموعة من العوامل، يمكن أن نوجزها فيمايلى:

١ - **تدهور مستوى أداء وكفاءة القطاع العام**. حيث تعانى أغلب دول العالم المتقدمة والنامية من انخفاض العائد من الأستثمارات التى تدار بواسطة القطاع العام، بل وقد تتكبد خسائر من جراء ذلك فى كثير من الأحيان، وبالتالى أصبح القطاع العام عبئًا ثقيلاً على ميزانية الدولة ومصدراً مستمراً لاستنزاف مواردها الاقتصادية.

٢ - **أن القطاع الخاص يعد أكفأ من الدولة فى ادارة المشروعات الاقتصادية** وذلك نظراً لما يقدمه من حوافز لكافة عناصر الانتاج، فضلا عما يتمتع به من القدرة على تعبئة الموارد

---

(١) World Bank: World Development Report, 1991

(٢) ستيف هـ. هانكى، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دار الشروق ١٩٩٠، ص ٩.

والمدخرات وتوجيهها نحو المشروعات الانتاجية المربحة الأمر الذى يساعد فى رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

٣ - **زيادة المنافسة وتحسين أداء الاقتصاد القومى**: فمن أهم أهداف التخصيصية، ومبررات اللجوء إليها، زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات التى يتم خصخصتها، ومن ثم تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للاقتصاد القومى فى مجموعه[١]. كما أثبتت التجارب والممارسات العملية أن دخول القطاع الخاص منافسا للقطاع العام ضمن ضوابط ومعايير محددة يؤدى إلى رفع كفاءة القطاعين، سواء فى مجال انتاج السلع أو الخدمات، فالمنافسة وتحرير السوق تعتبر سببا رئيسيا لتخفيض تكاليف الانتاج وزيادة جودة السلع وخفض أثمانها، الأمر الذى يحقق مصلحة المستهلك والمجتمع من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية وترشيد استخدام الموارد.

٤ - **توسيع قاعدة الملكية لأفراد الشعب**: تؤدى التخصيصية إلى توسيع قاعدة الملكية الشعبية من خلال ما تؤدى إليه من زيادة طبقة الملاك وأصحاب المشروعات، وهو ما يؤكد ويعمق الشعور بالانتماء والمواطنة لدى الأفراد، ويجعلهم من المشاركين فى اتخاذ القرارات الاقتصادية، الأمر الذى يجعلهم يرحبون بسياسة التخصيصية[٢].

٥ - **خفض العجز المالى للحكومة**: يؤدى تطبيق سياسة التخصيصية إلى خفض العجز المالى للحكومة ومن ثم دعم الموازنة العامة للدولة وذلك من عدة وجوه أهمها[٣]:

- رفع عبء خسائر مشروعات القطاع العام الخاسرة عن ميزانية الدولة مما يتيح لها تركيز جهودها ومواردها نحو تحقيق أهداف اقتصادية محددة.
- زيادة حصيلة الضرائب نتيجة زيادة عدد الشركات الرابحة الخاضعة للضريبة والتى تحولت إلى القطاع الخاص.

---

(١) إيهاب الدسوقى، التخصيصية والاصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢١.

(٢) أستخدمت حكومة مارجريت تاتشر فى بريطانيا هذا الهدف لكسب تأييد الشعب البريطانى لبرنامج التخصيصية، من خلال ربطها لهذه السياسة بتوسيع نطاق ملكية الشعب، ومن خلال منح التيسيرات لصغار المستثمرين أو للعاملين بالمشروعات العامة أنفسهم عند اكتتابهم فى شراء أسهم المشروعات المعروضة للبيع.

(٣) أنظر د. سامى عفيفى حاتم، الخبرة الدولية فى الخصخصة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٦٤- ٦٥.

- تؤدى التخصيصية إلى حصول الدولة على إيرادات نتيجة بيع بعض مشروعات القطاع العام والتى يمكن استخدامها فى إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام التى تقرر الدولة الإبقاء عليها، فضلا عن تمويل استكمال مشروعات البنية الأساسية، ويكون من شأن ذلك تقليل التجاء الدولة الى الاقتراض من الجهاز المصرفى أو استخدام الإصدار الجديد كوسيلة تمويلية لهذه المشروعات، ومن ثم التخفيف من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة.

- ومن ناحية أخرى، تؤدى التخصيصية إلى تحسين الوضع فى ميزان المدفوعات، وذلك من خلال شراء مستثمرين أجانب لأصول محلية ويساعد هذا الوضع على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الاقتصاد القومى، وقد يكون هذا فى صورة مباشرة أو عن طريق عمليات مقايضة الأسهم بالديون، مما يؤدى إلى توفير حصيلة هامة من العملات الأجنبية تسهم فى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات.

## أساليب التخصيصية

تتميز التخصيصية بميزة هائلة، وهى إمكانية تطبيقها من خلال أساليب متنوعة تهدف جميعها إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص داخل الاقتصاد القومى، وتفاضل الدول بين هذه الأساليب على ضوء ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبحسب طبيعة المشروع المراد تخصيصه. بل ويمكن للدولة أن تستخدم أكثر من أسلوب فى آن واحد من أجل نجاح عملية التخصيصية.

وسوف نعرض فيمايلى لأهم أساليب تطبيق التخصيصية:

**أولا : نقل ملكية المشروعات العامة (كليا أو جزئيا) من القطاع العام الى القطاع الخاص.** وهناك أكثر من أساليب لنقل الملكية نذكر منها:

**١ - بيع المنشأة أو المشروع للمواطنين (الطرح العام):**

وفقا لهذا الأسلوب يتم تقسيم رأس مال المشروع العام الى أسهم وتقوم الحكومة بطرح هذه الأسهم للبيع فى البورصة. ويمكن أن تطرح الحكومة كل أسهم المشروع للبيع، أو قد يقتصر الأمر على مجرد طرح جزء من أسهم المشروع. وفى الحالة الأولى يتحول المشروع من مشروع عام إلى مشروع خاص، وفى الحالة الثانية يتحول المشروع إلى مشروع مشترك. وفى الحالة الثانية قد تحتفظ الدولة بملكية جزء من الأسهم تعرف "بالأسهم الذهبية" لأنها تمكنها من

السيطرة على قرارات مجلس الإدارة. ويمتاز هذا الأسلوب بأنه يؤدى إلى توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، كما أنه يؤدى إلى تنشيط وتطوير سوق المال، فضلا عن عدم احتكار مستثمر أو مجموعة من المستثمرين للمشروعات العامة الخاضعة للتخصيص.

**٢ - بيع المنشأة لمستثمر رئيسى (الطرح الخاص للأسهم) :**

ويتم وفقا لهذا الأسلوب طرح المشروع العام للبيع لصالح مستثمر رئيسى أو مجموعة من المستثمرين، ويتحقق ذلك من خلال اتباع نظام المزادات أو العطاءات، بحيث يتم الاعلان عن عملية البيع لتقديم العطاءات واختيار أفضلها.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يتسم بالمرونة فى تنفيذه، كما أنه يمكن المشترى من تطوير وتحسين أداء المشروع بادخال تحسينات تكنولوجية وفنون انتاجية حديثة. ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب احتمال لجوء المشترى إلى تفكيك المشروع وبيع أصوله وبالتالى توقف نشاط المشروع. كما يواجه هذا الأسلوب صعوبات كبيرة فى عملية تقييم المشروع بسعر السوق، حيث يقع على عاتق الدولة عبء تحديد سعر استرشادى لقيمة المشروع حتى لا تواجه بسعر منخفض من المشترى.

**٣ - بيع المنشأة للعاملين :**

وتسمح الدولة - طبقا لهذا الأسلوب - للعاملين بالشركات العامة بتملك جزء من أسهمها، وذلك عن طريق تقسيم رأس مال الشركة إلى أسهم وتشجيع العاملين بالشركة على شراء أسهمها بشروط ميسرة[١]. ومن قبيل التيسير على العاملين بالشركة ومراعاة لظروفهم المعيشية يتم تقسيط قيمة الأسهم على عدد من السنوات قد تبلغ عشر سنوات وبدون فوائد.

ومن الاحتمالات الواردة فى هذا الأسلوب هو عدم قدرة العاملين على شراء أسهم

---

(١) من أوائل الدول التى أخذت بهذا الأسلوب الولايات المتحدة الأمريكية وذلك منذ عام ١٩٥٦، وقد عرف باسم الأيسوب E.S.O.P وهو اختصار لكلمة نظام تملك العاملين للأسهم فى الشركات Employee Stock Ownership Plan. ويطبق هذا الأسلوب عن طريق قيام الشركة بانشاء ترست Trust وهو نظام لادارة الأموال لصالح الغير، ويتم تخصيص الأسهم وتوزيعها على العاملين بناء على عدد من المعايير منها سنوات العمل والأجر، كذلك يكون للعاملين الحق فى بيع الأسهم فى البورصة . وقد منح المشرع الأمريكى العديد من المزايا لتشجيع هذا النظام مثل حصوله على اعفاء ضريبى لـ ٥٠٪ من الفائدة عن القروض الممنوحة لأيسوب E.S.O.P ، واعفاء ضريبى لأرباح الأسم الموزعة. أنظر د. محمود محمد فهمى ، نظام تملك العاملين للأسهم (الأيسوب)، مجلة مصر المعاصرة، يوليو/ أكتوبر ١٩٨٩، ص ٤٧٢- ٤٧٣.

الشركة، ولذلك فانه من الشروط الضرورية لنجاح هذا الأسلوب هو أن يتوافر للعاملين فرص الحصول على الائتمان اللازم لتمويل عملية الشراء للأسهم.

**٤ - البيع عن طريق استبدال أسهم المشروعات بالديون (نظام مقايضة الأسهم بالديون):**

ويقوم هذا الأسلوب على فكرة استبدال الدائنين لحقوق دائنيتهم بحصص ملكية فى بعض المشروعات التى يتقرر تخصيصها. وقد تتم هذه المقايضة بطريقة مباشرة بين الدائن والمدين، أو من خلال طرف ثالث عن طريق قيام الدولة (أو البنك الدائن) ببيع القرض القائم على الدولة المدينة بخصم قد يصل إلى ٣٠٪ مثلا إلى مستثمر وغالبا ما يكون شركة متعدية الجنسيات تحصل على قيمة الدين من البنك المركزى بقيمته الاسمية (أو بخصم متواضع) بالعملة المحلية وبسعر الصرف السائد فى السوق، ثم تستخدم الشركة أو المستثمر العملة المحلية فى شراء أسهم الدولة فى الشركة المدينة.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يحقق هدفين فى نفس الوقت وهما: خفض المديونية على الدولة وبيع جزء من الشركات العامة إلى مستثمرين أجانب، وبهذا فهو يوفر مزايا لكل الأطراف فى العملية، حيث تستفيد البنوك من التخلص من قروض مشكوك فى تحصيلها، ويستفيد المستثمر من الحصول على الأسهم بشروط ملائمة، أما الدولة المدينة فهى تستفيد من هذا الأسلوب بتخفيض مديونياتها الخارجية، مما يساعدها فى استعادة الثقة الائتمانية بالاضافة إلى بيع جزء من المشروعات العامة المطروحة للتخصيص لمستثمرين أجانب.

## ثانيا : فصل الملكية عن الادارة :

وطبقا لهذا الأسلوب تحتفظ الدولة بملكية المشروع بحيث تظل الملكية العامة قائمة مع الاستعانة بالقطاع الخاص لادارة المنشأة أو المشروع. ويمتاز هذا الأسلوب ببقاء ملكية الشركة فى نطاق الملكية العامة، ولكنها تدار وفقا لأسلوب القطاع الخاص. ويعد خطوة هامة لتأهيل الشركة للبيع للقطاع الخاص بسعر مرتفع بعد أن تحقق أرباحا مشجعة لجذب القطاع الخاص لشرائها. وهناك أكثر من أسلوب للاستعانة بالقطاع الخاص فى إدارة المشروعات العامة منها:

١ - **تأجير المنشأة Lease** مقابل مبلغ مالى ثابت تحصل عليه الدولة لا يقل عادة عن العمر الافتراضى للأصول المستأجرة.

٢ - **عقود الإدارة**: وطبقا لهذا الأسلوب تعهد الدولة إلى القطاع الخاص بإدارة المنشأة على أن يتقاسم الربح الصافى مع الدولة. مثال ذلك تعاقد الحكومة مع شركة وطنية أو أجنبية لإدارة فندق من فنادق القطاع العام مقابل نسبة معينة من الربح.

٣ - **عقد الامتياز Concession**: وفقا لهذا الأسلوب تتعاقد الدولة مع القطاع الخاص (شركة وطنية أو أجنبية) لادارة مرفق عام ذى صفة اقتصادية، حيث تعهد جهة الإدارة المختصة الى أحد الأفراد أو الشركات باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن على أن يتعهد الملتزم بتقديم الخدمات للمنتفعين مقابل رسوم وذلك ضمن اشتراطات وضوابط معينة من قبل الدولة فيما يتعلق بالقوانين واللوائح وحماية البيئة.

**ويختلف نظام الامتياز عن نظام عقود الـ** Build, Operate and Transfer (B.O.T) فعقود الـ (B.O.T) هى تعاقد بين الحكومة وأحد المستثمرين لكى يتولى بناء وتشغيل وإدارة أحد المرافق العامة (مثل أحد الموانئ أو المطارات) خلال فترة زمنية معينة، ويقوم خلال هذه الفترة بتقديم الخدمة مقابل تحصيل رسوم من المنتفعين، وبانتهاء الفترة الزمنية المتفق عليها يلتزم المستثمر باعادة المرفق للحكومة بحالة تشغيلية جيدة، وهكذا فاذا كانت عقود الامتياز هى إحدى السبل لتطبيق التخصيصية، فان عقود الـ (B.O.T) فهى احدى الطرق للاعتماد على القطاع الخاص فى بناء وتشغيل وإدارة بعض المرافق العامة، وفى الحالتين يلتزم المستثمر أو الشركة بتحويل المشروع بالكامل وإدارته إلى الدولة أو الجهة الإدارية المختصة فى نهاية الفترة الزمنية المتفق عليها.

## العوامل المؤثرة على اختيار أساليب التخصصية:

يتضح مماسبق أن للتخصيصية أساليب عديدة ومتنوعة، ويختلف الأسلوب الملائم لتطبيق التخصيصية من دولة الى أخرى تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي المراد تخصيصه والأهداف التى تبغى الحكومة تحقيقها، بل أنه فى كثير من الأحيان يتم الاعتماد على أكثر من أسلوب فى تطبيق التخصيصية على مشروع واحد. ومن الناحية العملية يلاحظ أن عقود الإدارة تمثل الأسلوب الملائم لتطبيق التخصيصية على الفنادق المملوكة للقطاع العام، فى حين أن عقود الامتياز تكون أصلح لإدارة المرافق العامة، وبصفة عامة يمكن القول أن فصل الملكية عن الإدارة يكون هو الأنسب فى قطاع الخدمات، أما القطاعات الانتاجية فالأسلوب الأمثل لها هو نقل الملكية للقطاع الخاص كليا أو جزئيا أى عن طريق التصرفية كليا أو جزئيا[١].

---

(١) انظر د. سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية، صندوق النقد العربى، أبوظبى ١٩٨٨، ص ٣٤-٣٥.

ويتأثر اختيار الأسلوب الملائم للتخصيصية بعدد من العوامل ترجح أسلوب على آخر، **وتتمثل أهم هذه العوامل فيمايلى:**

١ - الأهداف التى تبغى الحكومة تحقيقها من تطبيق التخصيصية.

٢ - الظروف المالية والاقتصادية والتشريعية للمشروعات العامة.

٣ - طبيعة نشاط المشروعات العامة.

٤ - مستوى نمو وتطور أسواق المال المحلية.

٥ - الظروف الاجتماعية والسياسية.

## متطلبات نجاح التخصيصية:

تختلف شروط نجاح التخصيصية من دولة إلى أخرى، وهو ما يتوقف على طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الدولة، ويمكن الإشارة مع ذلك إلى بعض المتطلبات الأساسية اللازمة لنجاح سياسة التخصيصية وهى:

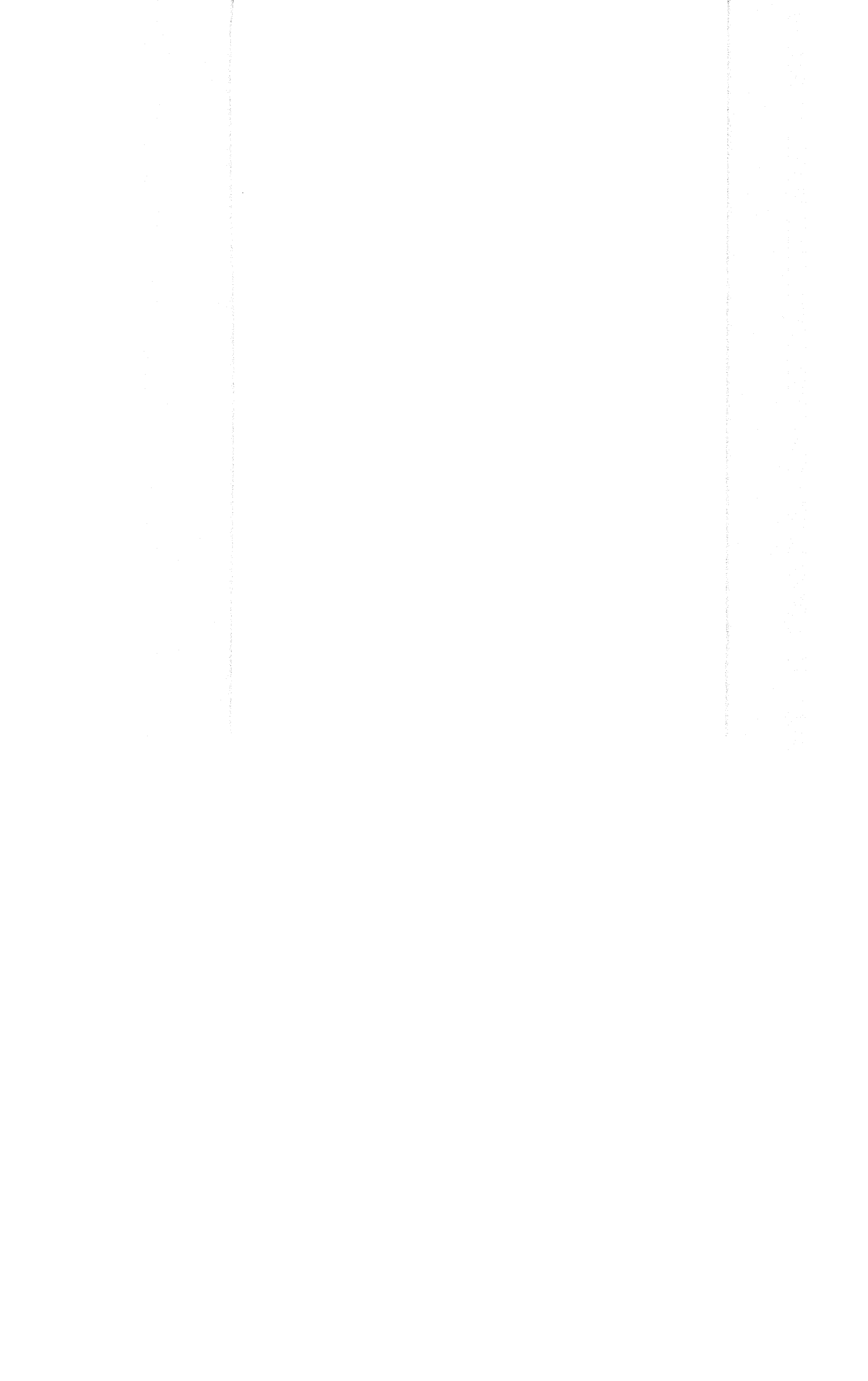
١ - **تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة للنشاط الخاص**، وهو ما يتحقق عن طريق تحرير الاقتصاد القومى والنشاط الاقتصادي. فالتخصيصية بوصفها مرحلة من مراحل التحرير الاقتصادي لا يمكن تطبيقها إلا فى بيئة تتسم بالحرية الاقتصادية وإعمال قوى السوق لكى تقوم بدورها فى توجيه النشاط الاقتصادي فى المجتمع.

٢ - **تهيئة البيئة القانونية المناسبة لتطبيق التخصيصية:** وهو ما يتحقق عن طريق إصدار التشريعات المناسبة والملائمة لتيسير عملية التحول الى القطاع الخاص، وذلك بهدف تهيئة المناخ الاستثمارى الملائم وتشجيع المستثمرين على الأقدام على شراء المشروعات التى تطرح للبيع من ناحية، وتوفير المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص دون عقبات من ناحية أخرى. ويتطلب ذلك اصدار التشريعات اللازمة لحماية الملكية الخاصة ومنع الاحتكار، والضرائب والعمل وتنظيم الاستثمارات الأجنبية، وحماية المستهلك.

٣ - **اعداد خطة أو برنامج للتخصيصية** يوضح بها أهداف التخصيصية ومراحل تطبيقها، والأساليب التى سوف تتبع فى تطبيقها واختيار الفترة الزمنية الملائمة لتطبيقها والوقت المناسب لذلك بحيث لا يتم التصرف فى المشروعات العامة بأثمان زهيدة. كما يجب أن تتضمن هذه الخطة مواجهة المشاكل المصاحبة لتطبيق التخصصية، وخاصة مشكلة

التصرف فى فائض العمالة وحماية المستهلك.

وتجدر الإشارة فى النهاية إلى أن التخصصية لا تعنى انهاء دور الدولة فى الاقتصاد، ولكنها تعنى تغير دور الدولة من دور القيام بالأنشطة الانتاجية والخدمية والاقتصادية إلى دور المراقب والموجه للنشاط الاقتصادي فى المجتمع بهدف ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاجتماعى فى المجتمع وهذا ما يتحقق عن طريق صياغة التشريعات اللازمة لرقابة القطاع الخاص فى ادارته للمشروعات التى تم تخصيصها مثل قوانين منع الاحتكار وحماية المستهلك وحماية الملكيات الخاصة، وعن طريق استخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية لتنشيط الطلب الكلى الفعلى بالقدر اللازم لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي فى المجتمع.



# الفصل الخامس

# النظام التعاونى

## نشأة التعاون فى انجلترا ودور روبرت أوين (٦٧٧١ - ٨٠٨١):

ظهر النظام التعاونى فى انجلترا على يد روبرت أوين مؤسس الحركة التعاونية، وذلك كرد فعل للمساوئ التى أسفر عنها النظام الرأسمالى فى بداية ظهوره. فقد كشف تطبيق النظام الرأسمالى عن ظهور العديد من المساوئ الاجتماعية المتمثلة فى استغلال طبقة العمال وانخفاض أجورهم وطول ساعات العمل وتشغيل النساء والأطفال فى المصانع مما أدى إلى ظلم اجتماعى وصراع طبقى كبير.

وفى هذه الظروف ظهر روبرت أوين ونادى بالنظام التعاونى كحل للمشكلات التى ترتبت على النظام الرأسمالى، وكان يستهدف اقامة نظام يلغى فيه الربح باعتباره دافعا للاستغلال والاحتكار فى النظام الرأسمالى، وهو ما يتحقق من خلال الغاء الوسيط (سواء كان تاجر الجملة أو التجزئة أو غيره).

ويرى روبرت أوين أن الربح هو العيب الأساسى فى النظام الاقتصادي فى المجتمع والسبب فى فساد البيئة، فالربح - فى نظره - ينافى العدالة ويخلق الأزمات الاقتصادية، وهكذا فان ثمن السلعة يجب ألا يتضمن ربحا على الاطلاق، وأن تباع السلعة بثمن التكلفة، أى على أساس نفقة الانتاج دون أى ربح فوق ذلك. وقد رأى أوين أنه يجب التخلص من الربح عن طريق الغاء النقود لأن، استعمالها يدفع الأفراد إلى الاستزادة منها أى إلى تحقيق منافع تزيد عن نفقات الانتاج الحقيقية، ورأى أن يحل محل النقود بونات أو كوبونات كوسيلة لقياس قيمة السلع بحسب الوقت الذى بذل فى انتاجها. وتطبيقا للأفكار المتقدمة أنشأ أوين فى لندن محلاً عرف باسم Equitable labour Exchange أى "محل التبادل العادل للعمل" باعتباره صورة لجمعية تعاونية مصغرة، حيث يأتى إليه المنتج بنتاج عمله ويحصل مقابل ذلك على أذونات عمل بقيمة ما بذله من ساعات فى الانتاج، ثم تعرض تلك السلع للبيع مقابل بونات أو أذونات عمل تمثل الثمن المقدر لها على أساس الوقت الذى بذل فى انتاجها. ورأى أوين أن هذا النظام فضلا عن قضائه تماما على فكرة الربح فانه يقضى على فكرة الوسيط Profit maker سواء كان صانعا أو تاجرا، بحيث تقوم العلاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك دون أى مجال للاستغلال.

ومنذ نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر أخذت الحركة التعاونية فى الانتشار فى انجلترا وذلك عن طريق إنشاء محلات تعاونية أخرى فى لندن عرفت باسم Union Shop وتحققت فيها جزئيا فكرة الغاء الربح، كما قام اتباع روبرت أوين بإنشاء أول جمعية تعاونية استهلاكية فى سنة ١٨٤٤ ببلدة روتشديل بالقرب من مانشيستر، وهكذا تحققت الفكرة التعاونية التى نادى بها أوين وهى فكرة الغاء الربح والغاء الوسيط دون ما حاجة إلى الغاء النقود، حيث قامت الصلة مباشرة بين المنتج والمستهلك. وقد أدى نجاح هذه الجمعية إلى انتشار الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى كافة أنحاء انجلترا حتى أصبحت تتعامل مع ثلث العائلات تقريبا، بل وانتقلت هذه الحركة من انجلترا إلى العديد من دول العالم الرأسمالية منها والاشتراكية على السواء. وسوف نعرض فيمايلى للمبادئ الأساسية للتعاون، ثم للأنواع المختلفة للجمعيات التعاونية، وذلك على النحو التالى.

**المبحث الأول: المبادئ التى تقوم عليها المشروعات التعاونية.**

**المبحث الثانى: أنواع الجمعيات التعاونية.**

# المبحث الأول

## المبادئ التى تقوم عليها المشروعات التعاونية

تقوم الجمعيات التعاونية على مجموعة من المبادئ التى تحكم طريقة تكوينها وكيفية ممارستها لأنشطتها وتعاملها مع الأعضاء أو الغير[1]، وقد ثار خلاف بين الفقهاء حول تقسيم هذه المبادئ وتحديد ما يعتبر منها من المبادئ الأساسية وما يعتبر من المبادئ الثانوية. وقد عرض هذا الخلاف على لجنة خاصة بناء على قرار من مؤتمر الحلف التعاونى الدولى الذى عقد فى فيينا سنة ١٩٣٠، ثم توالت المؤتمرات والاجتماعات بعد ذلك إلى أن حسم الأمر فى مؤتمر باريس الذى عقد فى سنة ١٩٣٧، وتقرر فيه تقسيم مبادىء التعاون إلى مبادىء أساسية ومبادئ ثانوية، فالمبادئ الأساسية للتعاون هى تلك التى يترتب على تخلفها نفى الصفة التعاونية عن النشاط، أما المبادئ الثانوية فهى وأن كانت تمثل أهمية خاصة إلا أن أمر تطبيقها يتوقف على طبيعة الظروف السياسية التى قد تحيط بكل مشروع أو جمعية تعاونية، بمعنى أنه اذا لم تأخذ بها بعض التنظيمات التعاونية لظروف معينة قد تحيط بها فان ذلك لا يسلبها صفتها التعاونية.

وسوف نعرض فيمايلى بايجاز لهذه المبادئ من أجل التعرف على مفهومها وأهميتها للنشاط التعاونى.

### أولا : المبادئ الأساسية للتعاون:

المبادئ الأساسية للتعاون هى تلك المبادئ التى يجب توافرها فى كافة المشروعات التعاونية، فهى تعد ركيزة العمل التعاونى، وتتمثل فى أربعة مبادىء أساسية، وهى مبدأ باب العضوية المفتوح، ومبدأ ديمقراطية الإدارة، ومبدأ العائد على المعاملات، ومبدأ الفائدة المحدودة على رأس المال.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول مبادىء التعاون، انظر على سبيل المثال:

- د. جابر جاد عبد الرحمن، اقتصاديات التعاون، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦١، د. محمد حلمى مراد، التعاون من الناحيتين المذهبية والتشريعية، مطبعة نهضة مصر، ١٩٦٣.
- د. كمال أبو الخير، النظم التعاونية فى الدول المتخلفة، مكتبة عين شمس، ١٩٦٧.

### ١ - مبدأ باب العضوية المفتوح:

يقصد بهذا المبدأ أن باب العضوية فى الجمعية التعاونية مفتوح أمام كل من يرغب فى الانضمام إلى عضويتها، متى توافرت فيه الشروط المطلوبة، كما أن العضو يستطيع أن ينسحب من الجمعية فى أى وقت يشاء.

وهكذا فباب العضوية فى الجمعية التعاونية يكون مفتوحا دائما للجميع[١]، بحيث أنه يكفى أن يدفع الشخص قيمة سهم واحد من أسهم الجمعية على الأقل لكى يقبل فى عضويتها، وعلى ذلك فلا يجوز قصر الاشتراك فى الجمعية التعاونية على شراء عدد معين من الأسهم، غير أن ذلك لا يمنع من تحديد حد أقصى معين لعدد الأسهم التى يمكن أن يتملكها العضو الواحد، وذلك حتى لا تخضع الجمعية التعاونية لسيطرة عدد قليل من الأعضاء يقومون بتسييرها وفقا لمصالحهم الشخصية.

ويترتب على هذا المبدأ أن رأس مال الجمعية التعاونية يكون قابلاً للتغير بصفة مستمرة بسبب جواز انضمام أعضاء جدد أو انسحاب أعضاء مشتركين، ويكون الاكتتاب فى أسهم الجمعية دائما بالقيمة الاسمية للسهم، دون زيادة أو نقصان، فالعضو الجديد لا يدفع أكثر من القيمة الاسمية التى دفعها العضو المؤسس أو القديم، كما أن أسهم الجمعية لاتباع أو تشترى فى بورصة الأوراق المالية، بل على كل من يريد الانضمام إلى الجمعية أن يتوجه إليها مباشرة ويحصل على الأسهم التى يريدها بقيمتها الاسمية[٢].

وحكمة هذا المبدأ هى أن المشروعات التعاونية تهدف إلى تحقيق مصلحة جماعية، وذلك يقتضى زيادة عدد المساهمين فى الجمعيات التعاونية إلى أقصى حد ممكن، حتى تتمكن من تحقيق الغرض الذى تهدف إليه على الوجه الأمثل.

---

(١) ولا يتعارض هذا المبدأ مع وجود نظام للجمعية التعاونية يجعل العضوية فيها مقصورة على فئات معينة من الأفراد تتوافر فيهم شروط معينة (كالمزارعين بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية مثلا)، كما أنه يجوز للجمعية أن تتطلب شروط معينة فيمن يرغب فى عضويتها، ولا يعد هذا استثناءاً من مبدأ باب العضوية المفتوح، إذ المقصود بذلك هو أن الباب مفتوح لكل من توافرت فيه الشروط المطلوبة للعضوية.

(٢) وذلك على خلاف الحال بالنسبة للشركات المساهمة، إذ أن قيمة السهم فى السوق قد تزيد أو تقل عن قيمته الأسمية، فضلا عن تدول أسهم هذه الشركات فى البورصة.

### ٢ - مبدأ ديمقراطية الإدارة:

يقصد بمبدأ ديمقراطية الإدارة تساوى حقوق جميع الأعضاء فى إدارة الجمعية التعاونية، يستوى فى ذلك الأعضاء القدامى (أو المؤسسين) والأعضاء الجدد، وبصرف النظر عن عدد الأسهم التى يمتلكها العضو. فلكل عضو فى الجمعية التعاونية صوت واحد فقط فى الجمعية العمومية مهما كان عدد الأسهم التى يمتلكها، وتختلف الجمعية التعاونية فى ذلك عن الشركات المساهمة التى يتمتع فيها المساهم بعدد من الأصوات يتناسب مع ما يمتلكه من أسهم. ومن الأسس الديمقراطية فى الإدارة أن كل عضو بالجمعية يستطيع أن يرشح نفسه لعضوية مجلس إدارة الجمعية ويصبح عضواً بمجلس الإدارة ولو لم يكن يملك سوى سهما واحداً فقط من أسهم الجمعية(٢)، طالما كان محل ثقة واختيار باقى الأعضاء. كما أن الجمعية العمومية، التى تتألف من جميع الأعضاء، يكون لها السلطة العليا فى شئون الجمعية التعاونية، بمعنى أن الأعضاء بالجمعية العمومية يكون لهم مطلق الحرية فى اصدار ما يشاؤون من القرارات التى تخدم مصالحهم فى الجمعية.

### ٣ - مبدأ الفائدة المحدودة على رأس المال:

على الرغم من أن الجمعيات التعاونية لا تهدف أصلاً إلى الربح، إلا أنها قد تحقق أرباحاً فى الواقع، وفى حالة تحقيقها لأرباح فأنها لا توزعها على الأعضاء بنسبة مساهماتهم فى رأس مال الجمعية كما يحدث فى شركات المساهمة، وإنما تقوم الجمعية بتوزيع جزء من الأرباح المحققة على الأعضاء فى صورة فائدة محدودة لا يجوز أن تزيد عن نسبة معينة من القيمة الاسمية للسهم(٢).

ولا تلتزم الجمعيات التعاونية بدفع فائدة على رأس المال إلا فى حالة تحقيق أرباح تسمح بدفع هذه الفوائد، وعلى ذلك يختلف معنى الفائدة على رأس المال فى الحياة التعاونية عن معنى الفائدة التى تدفع للقروض (التى تأخذ غالبا شكل السندات) التى تعقدها الشركات

---

(١) وتختلف الجمعية التعاونية فى ذلك عن الشركات المساهمة، إذ أن عضوية مجلس الادارة فى هذه الأخيرة تكون مرتبطة بمدى ما يمتلكه الشريك أو المساهم من أسهم فى رأس مال الشركة.

(١) نصت المادة رقم (٦) من قانون التعاون فى مصر رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على تحديد هذه الفائدة بما لا يجاوز ٦٪ من القيمة الاسمية للسهم، وتخصص هذه المكافأة للأسهم التى انقضى على سداد قيمتها بالكامل سنة كاملة فى نهاية السنة المالية.

المساهمة، فالسندات التى تصدرها هذه الشركات تستحق فوائد سنوية ثابتة سواء حققت الشركة أرباحا أم خسائر، أما الفائدة المحدودة التى توزع على أعضاء الجمعية التعاونية فلا تستحق إلا فى حالة تحقيق ربح. فهى عبارة عن نسبة ثابتة من الأرباح توزع على الأسهم وأصطلح فى الفقه التعاونى على تسميتها بالفائدة لبيان أن رأس المال فى الجمعيات التعاونية يعتبر أجيراً يتقاضى أجراً مقابل خدماته، ولا يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح من خلال مشاركته فى رأس المال(١).

### ٤ - مبدأ العائد على المعاملات :

من المبادئ الأساسية للتعاون، أن الجمعية التعاونية توزع على الأعضاء ما يتبقى من الأرباح على أساس تعامل كل منهم مع الجمعية أو عملهم فيها بحسب نوع الجمعية، أى بنسبة جهودهم فى الجمعية.

وعلى ذلك فإن الأرباح الصافية التى تحققها الجمعيات التعاونية من خلال مباشرة نشاطها يتم توزيعها على النحو التالى:

أ - تكوين احتياطى قانونى للجمعية التعاونية.

ب - دفع الفوائد المحددة على رأس المال.

ج - ويوزع باقى الربح على الأعضاء باعتباره عائداً لكل منهم بنسبة جهوده فى الجمعية، سواء تمثل هذا الجهد فى نسبة مشترياته من الجمعية التعاونية الاستهلاكية، أو مقدار انتاجه فى الجمعيات التعاونية للانتاج.

## ثانيا : المبادىء الثانوية للتعاون:

تتمثل المبادئ الثانوية للتعاون فى ثلاثة مبادىء وهى التعامل بالنقد، والحياد السياسى والدينى ونشر التعليم والثقافة التعاونية، وسوف نعرض بإيجاز لهذه المبادئ:

### ١ - التعامل بالنقد :

ويقصد بهذا المبدأ أن تقوم الجمعية بتقديم خدماتها إلى الأعضاء مقابل الدفع الفورى،

---

(١) انظر د. محمد حلمى مراد، اصول الاقتصاد، الجزء الأول، مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٨، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

وألا تتعامل بالنسيئة أو الأجل، وإنما يجب أن تتقاضى ثمن مبيعاتها فوراً بالنقد. وقد حرصت معظم أنواع الجمعيات التعاونية على تطبيق هذا المبدأ منذ جمعية رواد روتشديل. وترجع الحكمة من هذا المبدأ إلى اعتبارات عملية كثيرة منها أن البيع بثمن مؤجل يؤدى إلى رفع أسعار السلع مقابل الائتمان الذى يمنح للمستهلك فى هذه الحالة، فضلا عن تغطية النفقات الإدارية والمحاسبية التى يقتضيها تنظيم البيع بأجل. كذلك فأنه يترتب على البيع بثمن مؤجل نقص العائد الذى يوزع على الأعضاء فى الجمعية، حيث تضطر الجمعية فى هذه الأحوال إلى تكوين احتياطى مالى كبير لمواجهة المخاطر التى قد تتعرض لها بسبب عدم الوفاء. كذلك فان البيع بثمن مؤجل قد يشجع الأفراد على التوسع فى عمليات الشراء مما يؤدى إلى ارتباك أحوالهم الاقتصادية، وقد يعجزون عن السداد فى نهاية الأمر.

وبالرغم من ذلك فقد تضطر بعض الجمعيات التعاونية إلى الخروج على هذا المبدأ والبيع بأجل وذلك مراعاة لاعتبارات معينة، وتتمثل هذه الاعتبارات فيمايلى:

أ - عدم قدرة بعض الأفراد على دفع ثمن مشترياتهم فى أوقات معينة من السنة أو مواسم معينة لعدم توافر أموال نقدية سائلة لديهم مما يتعذر معه مطالبتهم بالدفع النقدى فى أى وقت من العام، ومثال ذلك فئة المزارعين الذين لا تتوافر لديهم سيولة نقدية إلا فى مواسم الحصاد لمحصولاتهم الزراعية، ومراعاة لهذه الظروف تقبل بعض الجمعيات التعاونية البيع بأجل فى مثل هذه الحالات.

ب - ارتفاع أثمان بعض السلع المعمرة مثل الأجهزة الكهربائية والأدوات المنزلية وأدوات الانتاج، مما يتعذر معه على العضو أن يدفع ثمنها مرة واحدة، ومن ثم تقبل بعض الجمعيات البيع بالنسيئة تيسيراً على الأعضاء.

ج - قد تلجأ بعض الجمعيات التعاونية إلى البيع بالنسيئة حتى تتمكن من الوقوف فى مواجهة منافسة التجار لها، وبالتالى تجذب أكبر عدد من العملاء.

### ٢ - الحياد السياسى والدينى:

ويقصد بهذا المبدأ أن الجمعية التعاونية تلتزم بالبعد عن التيارات السياسية والدينية بمعنى عدم الانتماء إلى حزب سياسى معين أو جماعة دينية معينة، وأن تقف موقف الحياد من الدين والسياسة. ومن مظاهر ذلك أيضا عدم قصر العضوية فى الجمعية على أفراد ينتمون

إلى حزب سياسى أو مذهب دينى معين، وهو ما يتوافق مع مبدأ باب العضوية المفتوح. ومع ذلك اذا اقتضت ظروف الحال الخروج على هذا المبدأ فلا يقدح ذلك فى وصف الحركة التعاونية طالما كانت المبادئ الأساسية للتعاون متوافرة.

**٣ - نشر التعليم والثقافة التعاونية :**

دأب وراد التعاون الأوائل وفى مقدمتهم روبرت أوين على ايضاح ما للتعليم من أثر فى نمو الحركة التعاونية وانتشارها، كما اتضحت أهمية نشر التعليم والثقافة التعاونية مع إنشاء أول جمعية تعاونية فى روتشديل، حيث أقر روادها بأهمية التعليم، وضمنوا دستور الجمعية نصا صريحاً على ذلك، كما قاموا بتخصيص نسبة ٥ر٢٪ من صافى الربح للانفاق على نشر التعليم والثقافة التعاونية.

ومسايرة لهذا الاتجاه، حرصت حكومات بعض الدول على إنشاء المعاهد والمدارس المتخصصة لتدريس مادة التعاون وذلك ايمانا منها بأن الحركة التعاونية لا يمكن أن تنجح وتزدهر مالم يتم توعية الجماهير وتثقيفهم ورفع مستواهم الفكرى والتعاونى.

# المبحث الثانى
# أنوع الجمعيات التعاونية

توجد عدة أنواع من الجمعيات التعاونية تختلف باختلاف الأغراض التى تهدف إلى تحقيقها، ويمكن تقسيم الجمعيات التعاونية إلى ثلاثة أنواع رئيسية[1] وهى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، الجمعيات التعاونية الانتاجية، والجمعيات التعاونية المهنية.

وفيمايلى سوف نوضح المقصود بكل نوع من هذه الأنواع:

---

(١) يستند هذا التقسيم الى طريقة توزيع العائد على الأعضاء. فاذا كان هذا العائد يوزع بحسب كمية مشتريات العضو من الجمعية فان هذه الجمعية تعتبر جمعية تعاونية استهلاكية، واذا كان الربح يوزع بحسب ما يقدمه العضو من عمل فأن الجمعية تكون انتاجية. أما إذا كان الربح يوزع بحسب مساهمة العضو بحصة فى رأس المال أو المواد الأولية اللازمة للمشروع فأن الجمعية تكون جمعية تعاونية مهنية.

## أولا : الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هى تلك المشروعات التى يقوم بتأسيسها المستهلكون لحل مشاكلهم الاقتصادية فى مجال الاستهلاك، وذلك من خلال الحصول على ما يلزمهم من سلع استهلاكية بأسعار الجملة أو التكلفة أو عن طريق انتاج هذه السلع بنفسها أو بالتعاون مع الهيئات التعاونية الأخرى، ثم بيعها للأعضاء أو للغير بسعر يقل عن سعر السوق وتوزيع الربح الناتج عن ذلك على الأعضاء فى شكل عائد بنسبة مشتريات أو معاملات كل عضو مع الجمعية.

وتعتبر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من أهم أنواع الجمعيات التعاونية فى الوقت الراهن، كما أنها كانت أسبق فى الظهور من الأشكال التعاونية الأخرى. وفى هذه الجمعيات يتعاون المستهلكون فيما بينهم بتقديم رأس المال اللازم للجمعية والذى تعتمد عليه فى شراء ما يلزمهم من سلع استهلاكية تامة الصنع وبيعها لهم بسعر الجملة أو التكلفة بهدف التخلص من سيطرة واستغلال تجار التجزئة، وضمان توفير السلع الاستهلاكية وجودة أصنافها.

وهناك نوعان من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، النوع الأول: الجمعيات التعاونية التى تقدم سلعا استهلاكية تامة الصنع كالأغذية والملابس والأثاث وغيرها، وقد أصطلح على تسميتها بالجمعيات التعاونية المنزلية. والنوع الثانى: الجمعيات التعاونية التى تقدم خدمات لأعضائها، وتتعدد هذه الجمعيات بتعدد الخدمات التى تقدمها لأعضائها، فهناك الجمعيات التعاونية المدرسية، وجمعيات بناء المساكن التعاونية، وجمعيات النقل والمواصلات التعاونية...الخ.

## ثانيا : الجمعيات التعاونية الانتاجية :

الجمعيات التعاونية الانتاجية هى الجمعيات التى يقوم بتأسيسها العمال بهدف التخلص من سيطرة أصحاب الأعمال. وفى هذا النوع من الجمعيات يقوم العمال بتقديم رأس المال اللازم لاقامة المشروع، ويزاولون الانتاج فيها بأنفسهم، ويقومون بتوزيع الناتج أو الربح الذى يتحقق لهم بنسبة ما ساهم به كل منهم من عمل فى عمليات الانتاج.

ويتميز هذا النوع من الجمعيات بأن العضو فيها يكون عاملاً وشريكا فى نفس الوقت، فكل عامل يساهم بحصة معينة فى رأس مال الجمعية، ويزاول العمال بأنفسهم العملية الانتاجية، ويتحملون مخاطرها، فيحصلون على الأرباح التى تتحقق ويتحملون الخسارة.

وتهدف هذه الجمعيات إلى التخلص من سيطرة صاحب العمل الذى يستولى على أرباح المشروع، ويعطى العمال أجوراً محددة، وهكذا يتخلص العمال من سيطرة واستغلال أصحاب الأعمال ويقتسمون ناتج عملهم.

وينتشر هذا النوع من الجمعيات التعاونية فى فرنسا، ويتركز أغلبها فى صناعة البناء والأثاث والصناعات المعدنية، والمنسوجات والزجاج، والطباعة والنقل[1].

## ثالثا : الجمعيات التعاونية المهنية :

الجمعيات التعاونية المهنية هى تلك الجمعيات التى يقوم بتكوينها صغار المنتجين (من مزارعين وأرباب حرف وغيرهم) بهدف حل المشكلات التى تواجههم فى ممارسة مهنتهم، وذلك من خلال شراء الآلات والمعدات اللازمة لهم بأثمان أقل من سعر السوق، كما يستطيع أعضاء هذه الجمعيات عن طريق اتحادهم وتعاونهم بيع منتجاتهم بأثمان أكثر ارتفاعا من تلك التى يستطيع هؤلاء الأعضاء البيع بها منفردين، وذلك نظرا لما تتمتع به هذه الجمعيات من امكانيات واسعة تحقق لها المعرفة بظروف السوق والقيام بالدعاية اللازمة، وقد انتشرت هذه الجمعيات فى جميع فروع الانتاج وخاصة فى الزراعة، حيث تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية إما بشراء الأسمدة والبذور والآلات، أو بتسويق المحصولات الزراعية بعد شرائها من الأعضاء.

ويحقق هذا النوع من الجمعيات التعاونية المهنية فائدة كبيرة للاقتصاد القومى، ففضلا عن مساهمة هذه الجمعيات فى حل مشكلة البطالة من خلال تدعيم الصناعات الحرفية، فهى تساعد هذه الصناعات الحرفية على البقاء والاستمرار ومواصلة الانتاج بجانب الصناعات الكبيرة، مما يزيد من القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى.

---

(١) انظر د. جابر جاد عبد الرحمن، أقتصاديات التعاون، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

# الفصل السادس

# النظام الاقتصادي فى الإسلام

## تمهيد وتقسيم:

جاء المنهج الإسلامى - وفق صياغته الربانية- جامعا مانعا، عاما وشاملاً ومشتملاً على مبادئ وقيم وأحكام شملت كافة أنشطة الحياة بكل قطاعاتها ومجالاتها. كما تناول المنهج الإسلامى المبادئ والتعاليم التى توضح الحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك الأنظمة والأوضاع تنظم هذه الحقوق والواجبات. فالدين الإسلامى جاء شاملاً لأحكام العبادات والمعاملات، فقد اشتمل على تشريع كامل لحياة الإنسان على الأرض بكل جوانبها العقائدية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أى أن الإسلام دين ودولة، وذلك مصداقا لقوله تعالى (ما فرطنا فى الكتاب من شيىء)[1].

ومن أهم جوانب المعاملات، هو النظام الاقتصادي الإسلامى، والذى يقوم على مجموعة من الإجراءات والوظائف والسياسات والأفكار ذات الأصل الواحد هو الأصل الشرعى الإسلامى المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية التى وردت فى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. وعلى ذلك فأن النظام الاقتصادي الإسلامى يختلف فى طبيعته عن سائر النظم الاقتصادية الوضعية نظراً لاختلاف المصدر فى الحالتين فمصدر النظام الاقتصادي الإسلامى هو أحكام الشريعة الإسلامية التى وردت فى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، واذا كانت بعض النظم الاقتصادية الوضعية قد توصلت إلى بعض الأصول الاقتصادية التى قد تتوافق مع تلك التى جاء بها الإسلام، فليس مؤدى ذلك أن تتلمس المجتمعات والدول الإسلامية هذه الأصول والمبادئ من النظم الوضعية بالدول الغربية أو الشرقية، وإنما عليها أن تتلمسها من أصل نبتها ونبعها الإسلامى إيمانا وتصديقا وامتثالا لأمر الله تعالى (وأتبعوا أحسن ما أنزل اليكم من ربكم).

وسوف نتناول من خلال هذا الفصل الأسس الرئيسية التى يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامى وذلك من أجل التعرف على ذاتية وتميز النظام الاقتصادي الإسلامى عن سائر النظم الاقتصادية الوضعية.

---

(١) سورة الأنعام، الآية رقم ٣٨.

## الأسس الرئيسية للنظام الاقتصادي الإسلامى :

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامى على مجموعة من الأسس الرئيسية التى تميزه عن سائر النظم الاقتصادية الأخرى، وسوف نشير إلى أهم هذه الأسس والتى تتمثل فيمايلى:

**أولا : النظام الاقتصادي الإسلامى يعتمد على الملكية الخاصة والملكية العامة :**

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامى عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، فى أنه أعتمد على مبدأ الملكية المزدوجة، وبالتالى فانه يجمع بين الملكية الخاصة والعامة فى مجال الانتاج. فالنظام الاقتصادي الإسلامى لا يعتمد اعتماداً كلياً على الملكية الخاصة فى الانتاج وتقديم الخدمات، على الرغم من أنه يسمح للأفراد بملكية جميع أنواع الثروات فى البلاد والقيام بالمشروعات الانتاجية الكبيرة، بل أنه يعترف فى الوقت نفسه بضرورة قيام الملكية العامة إلى جانب الملكية الخاصة لكى تتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة وانتاج السلع والخدمات التى لا يقدر الأفراد على انتاجها، واذا حدث بعض التعارض بين الملكيتين فان الإسلام يرجح الملكية العامة لأنها تحقق مصالح جميع المسلمين وتساعد الدولة على النهوض بالأعباء العامة، مع التعويض العادل للأفراد، وبناء على ذلك فالنظام الاقتصادي الإسلامى لا يتفق مع الاقتصاد الرأسمالى فى اعتبار الملكية الخاصة هى الأصل أو القاعدة، والملكية العامة هى الاستثناء، ولا يتفق كذلك مع الاقتصاد الاشتراكى فى النظر إلى الملكية العامة على أساس أنها الأصل أو القاعدة، والملكية الخاصة هى الاستثناء، ولكنه يعتمد على كلا النوعين من الملكية فى وقت واحد كأصل وليس استثناء.. فالاقتصاد الإسلامى يقر الملكية الفردية ويقر كذلك الملكية العامة، ويجعل لكل منهما مجالها الخاص الذى تعمل فيه، ومن ثم فهو نظام أصيل وقائم بذاته.

والاسلام حينما أقر الملكية الفردية فقد راعى فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، فغريزة التملك من طبائع النفس البشرية التى تتوق إلى حب المال ولذلك أقر الإسلام الملكية الخاصة باعتبارها وسيلة لتحقيق التنافس لصالح المجتمع ككل، وفى ذلك يقول الحق تبارك وتعالى (زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة، والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب)[1].

ويجب ملاحظة أن الملكية فى الاقتصاد الإسلامى سواء أكانت ملكية خاصة أو ملكية

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٤.

عامة ليست مطلقة، بل هى مقيدة بقيود كثيرة تهدف إلى تحقيق مصلحة الجماعة وإلى منع الضرر، الأمر الذى ينتهى بالملكية إلى أن تصبح وظيفة اجتماعية.

والمتتبع لنصوص القرآن يجد أن الأصل فى الأموال جميعها - بكل أشكالها وأنواعها - أنها ملك لله تعالى، ومن ذلك قوله تعالى (ولله ملك السموات والأرض وما بينهما)[1]، (له ما فى السموات وما فى الأرض وما بينهما وما تحت الثرى)[2]، وقوله تعالى (وآتوهم من مال الله الذى آتاكم)[3].

واذا كان المال كله لله فان يد الإنسان عليه هى يد استخلاف، أى أن الإنسان ما هو إلا مستخلف عن الله فى الأرض فى استعمال هذا المال والتصرف فيه. وحق الخلافة عن الله فى المال مستمد من حق الخلافة العام الذى للبشر بمقتضى قوله تعالى (واذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة)[4]، وفضلا عن ذلك فهو مستمد مباشرة من النصوص، ومن ذلك قوله تعالى (آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه)[5].

ونخلص مما تقدم إلى أن ملكية المال - سواء أكانت ملكية عامة أو خاصة - ليست حقا مطلقا، وإنما هى مجرد خلافة لله تعالى وهى خلافة مقيدة بأومراه ونواهيه.

**ومن أهم القيود التى فرضها الإسلام على الملكية الخاصة هى :**

١ - وجوب حصول الفرد المالك عن المال بالطرق المشروعة، وبالتالى لا يقر الإسلام الملكية الناشئة عن السرقة والغصب والغش والربا والقمار، وتجارة الخمور والمخدرات وغير ذلك من الصور المحرمة فى الإسلام.

٢ - ضرورة التقيد بالأصل العام المقرر فى الإسلام وفقا لمبدأ «لا ضرر ولا ضرار».

٣ - يجب على المالك أن يستثمر أمواله الخاصة ويوظفها فى أفضل الاستخدامات بحيث يقدم النفع العام من سلع وخدمات نافعة للمجتمع ويبتعد عن الاستثمارات التى لا تحقق نفعا، ومن هنا يمنع الإسلام الفرد من الاستثمار فى المحرمات مثل انتاج الخمر والدخان

(١) سورة المائدة ، الآية : ١٧ .

(٢) سورة طه ، الآية : ٦.

(٣) سورة النور ، الاية : ٣٣.

(٤) سورة البقرة، الآية : ٣٠.

(٥) سورة الحديد، الآية رقم (٧).

والمخدرات وغيرها.

٤ - يجب ألا تتعارض الملكية الخاصة مع الملكية العامة أو المصلحة العامة، فإذا تعارضت الملكية الخاصة مع المصلحة العامة وجب على ولى الأمر التدخل لحماية المصلحة العامة والمحافظة عليها.

٥ - وجوب دفع الزكاة المقررة على الأموال عندما تتوافر شروط فرض الزكاة.

ولقد حث الإسلام على حماية الملكية الخاصة وعدم الاعتداء عليها بأى نوع من أنواع الاعتداء، فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم «كل المسلم على المسلم حرام عرضه وماله ودمه»(١). كما أقر الإسلام كافة الحقوق المترتبة على الاعتراف بالملكية كحق الأرث والوصية وحق البيع والايجار وغيرها، ويؤكد ذلك أحكام المواريث والبيوع والعقود وغيرها من الأحكام الاسلامية الثابتة ومن ذلك قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا)(٢)، وقوله صلى الله عليه وسلم «أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور»(٣).

وإلى جانب الملكية الخاصة، أقر الإسلام الملكية العامة، بمعنى أن يكون المال مخصصا للمنفعة العامة لجماعة المسلمين. وللملكية العامة مجالات معينة لا يجوز أن تكون محلا للملكية الخاصة لاعتبارات تتعلق بالمصلحة الجماعية.

**وتتمثل أهم مجالات الملكية العامة فى النظام الإسلامى فى الآتى:**

١ - كافة الثروات الطبيعية التى تمثل ضرورة عامة لجميع المسلمين، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم(٤) «المسلمون شركاء فى ثلاثة فى الماء والكلأ والنار» وأضاف فى حديث آخر الملح. والعلة فى عدم جواز تملك هذه المصادر الثلاثة ملكية فردية أنها مصادر ضرورية ولازمة لحياة الناس جميعاً ولا يمكن أن تؤدى الغرض منها فى ملكية خاصة. وإذا كانت الضرورات تختلف فى حياة الناس باختلاف ظروف الزمان وباختلاف المجتمعات فانه لا يوجد ما يمنع من أن يقاس على هذه الأشياء الأربعة أشياء أخرى تتوافر فيها

---

(١) رواه الترمذى وقال حديث حسن.

(٢) سورة البقرة، الآية رقم (٢٧٥).

(٣) البيع المبرور هو الذى لا غش فيه ولا خيانة.

(٤) أخرجه أحمد وأبو داوود. والمراد بالماء ما ليس محرزا، والمراد بالنار مواد الوقود التى لا يتوقف وجودها والانتفاع بها على مجهود خاص كالحطب فى الغابات، والمراد بالملح النوع الذى يظهر وحده فى الجبال والصحارى ونحوه ويمكن الحصول عليه بدون مشقة أو معالجة خاصة.

صفاتها. وهذا ما فعله الآئمة المجتهدون عندما قاسوا على هذه الأشياء أموراً أخرى من أهمها المعادن – سواء أكانت صلبة أم سائلة – والنفط (البترول) والكبريت وغيرها.

٢ – كل مالم يتدخل العمل الإنسانى فى تكوينه أو ايجاده، بل هو هبة ومنحة من الخالق سبحانه وتعالى، ولذلك يكون من الطبيعى أن يظل ضمن الملكية الجماعية بحيث يستفيد من ثماره ونتاجه كافة أفراد المجتمع مثل الغابات ومصايد الأسماك ومساقط المياه والمعادن وغيرها.

٣ – ويتسع المجال الثالث ليشمل كل ما تستدعى مصلحة الجماعة إبقاءه فى مجال الملكية العامة تحقيقا لاعتبارات المصلحة الجماعية مثل المرافق العامة الأساسية كالطرق العمومية ومجارى الأنهار ومصادر الطاقة وغيرها. وكذلك فانه للدولة وولى الأمر أن يوسعوا أو يضيقوا من نطاق الملكية العامة حسبما تقتضيه مصلحة الجماعة.

وبناء على ذلك فقد يتراءى لولى الأمر ضرورة تدخل الدولة فى القيام ببعض أوجه النشاط الاقتصادي اذا عجز الأفراد عن القيام بها لكثرة تكاليفها (مثل الصناعات الثقيلة ومشروعات الرى والصرف والطرق) أو لقلة أرباحها (كاستصلاح الأراضى البور والصحراوية..... الخ)، أو اذا كانت هناك خشية من أن يؤدى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية للأفراد إلى الاستغلال أو الانحراف مثل المدارس الخاصة والمستشفيات الخاصة وغيرها.

### ثانيا : الحرية الاقتصادية :

يتمثل الأساس الثانى من أسس الاقتصاد الإسلامى فى الحرية الاقتصادية، فقد سمح الإسلام بحرية الاختيار فى الاستهلاك وحرية العمل والاستثمار والانتاج، وحرية التملك وما ينتج عن هذه الحرية من علاقات اقتصادية واجتماعية تسهم فى بناء نظام اقتصادى متكامل، كما تعتبر الحرية الاقتصادية من السمات الرئيسية المميزة للسوق الاسلامية.

واذا كان النظام الاقتصادي الإسلامى يقر مبدأ الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، فان هذه الحرية ليست مطلقة ولكنها مقيدة بمجموعة من القيود والقيم التى يؤمن بها الإسلام. وتستهدف مثل هذه القيود تحقيق أمرين:

**الأول:** أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً من وجهة نظر الإسلام.

**الثانى:** كفالة حق الدولة فى التدخل إما لمراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد أو

لتنظيمه، أو لمباشرة بعض أوجه النشاط الاقتصادي التى يعجز الأفراد عن القيام بها أو يسيئون استغلالها.

**١ - يجب أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعا من وجهة نظر الإسلام:**

تتقيد حرية الأفراد فى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بضرورة أن يكون هذا النشاط مشروعا من وجهة نظر الإسلام. والأصل أن كل نشاط اقتصادى مشروع فى الإسلام إلا ما ورد نص بتحريمه، وذلك تطبيقا لقاعدة "أن الأصل فى الأشياء الأباحة".

ويتضح مما تقدم أن الإسلام قد منح مجالاً واسعا للنشاط الاقتصادي، الأمر الذى يدل عليه - فضلا عن القاعدة المتقدمة - قوله تعالى (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا) [١]، وقوله (وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض) [٢]، وقوله (فأمشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) [٣]، وقوله (وأحل الله البيع وحرم الربا) [٤]..... الخ.

أما أوجه النشاط الاقتصادي التى حرمها الإسلام فهى قليلة جدا اذا ما قيست بالأوجه المباحة التى هى الأصل فى النشاط الاقتصادي، كما أنه يجمع بينها جميعا أنها تخالف طريق الفطرة السليمة، لأنها تقوم أما على الرشوة أو استغلال النفوذ والسلطات، أو على غش الناس أو التحكم فى ضروريات معاشهم. وفى ذلك يقول الحق تبارك وتعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالأثم وأنتم تعلمون) [٥]. ويقول (ويل للمطففين الذين اذا أكتالوا على الناس يستوفون. واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون. ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم) [٦].

ويقول (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس) [٧]، وقوله (يمحق الله الربا ويربى الصدقات) [٨].

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٩.
(٢) سورة الجاثية، الآية : ١٣.
(٣) سورة الملك، الآية : ١٥.
(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٧٥.
(٥) سورة البقرة، الآية : ١٨٨.
(٦) سورة المطفيفن ، الآية : ١ - ٥.
(٧) سورة البقرة، الاية : ٢٧.
(٨) سورة البقرة، الآية : ٢٧٦.

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم «... من غش فليس منى»[١] ويقول «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه»[٢]، ويقول «لا ضرر ولا ضرار»، ويقول «لا يحتكر إلا خاطىء»[٣]، ويقول «لا يكسب عبد مالاً حراما فيتصدق به فيقبل منه، ولا ينفق منه فيبارك له فيه، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار».

وقد استهدف الإسلام من تحريم هذه الأوجه من النشاط الاقتصادي تحقيق أهداف عديدة[٤] منها أن تقوم علاقات الناس الاقتصادية على أسس من التكافل والتراحم والصدق والعدل بدلا من البغض والغش والظلم، وأيضا دفع الناس إلى العمل وبذل الجهد لكسب المال بدلا من اللجوء إلى طرق الاستغلال البغيضة لكسب المال دون جهد أو عناء، وأستهدف أيضا اغلاق المنافذ التى تؤدى إلى تضخيم الثروات فى أيدى الأفراد، لأن طرق الكسب المشروعة لا تؤدى فى الغالب إلا إلى الربح المعتدل.

وقد نهى الإسلام عن تسعير السلع لأن فيه اعتداء على ملكية وحقوق الأفراد، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أنس قال غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس يا رسول الله لو سعرت، فقال «أن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر، وأنى لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطلبنى أحد منكم بمظلمة فى دم ولا مال».

وأستنبط العلماء من هذا الحديث حرمة تدخل الحاكم فى تحديد السعر لأن ذلك مظنة الظلم، والناس أحرار فى التصرفات المالية بشرط مراعاة كافة الضوابط التى تمنع من إساءة استغلال هذه الحرية.

### ٢ - حق الدولة فى التدخل فى النشاط الاقتصادي:

من حق الدولة فى النظام الاقتصادي الإسلامى أن تتدخل فى النشاط الاقتصادي الذى يباشره الأفراد سواء لمراقبة هذا النشاط أو لتنظيمه أو لتباشر بنفسها بعض أوجه النشاط الاقتصادي الذى يعجز الأفراد عن القيام به أو يسيئون مباشرته. واذا كان تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي قليلاً فى صدر الإسلام، فإن ذلك يرجع من ناحية إلى تواضع

---

(١) رواه مسلم وغيره.

(٢) أخرجه البخارى ومسلم والنسائى وغيرهم.

(٣) رواه مسلم.

(٤) د. على عبد الواحد وافى، حقوق الإنسان فى الإسلام، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٦٧، ص ٨ ومابعدها.

النشاط الاقتصادي بسبب فقر البيئة التى ظهر فيها الإسلام، ومن ناحية أخرى إلى قوة الوازع الدينى وتمكنه من نفوس مسلمى العصر الأول الأمر الذى كان يجعلهم يمتثلون لأوامر الشرع ويحرصون على سلامة المعاملات، وهذا كله من شأنه أن يقلل من فرص تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي.

وتوجد بعض التطبيقات التى شهدتها الدولة الاسلامية الأولى لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي.

- ومن ذلك بيع عمر رضى الله عنه السلع المحتكرة جبراً عن محتكريها بثمن المثل.

- ومنه كذلك تحديده رضى الله عنه لأسعار بعض السلع منعا من استغلال الناس والإضرار بهم.

ويتبين من ذلك جواز تدخل ولى الأمر لتحديد الأسعار اذا ما لاحظ مغالاة التجار فى رفع الأسعار، ولا يصح الاحتجاج هنا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفض التسعير بقوله «إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر»، لأن ذلك انما ينصرف إلى الحالة التى يكون فيها ارتفاع الأسعار غير راجع إلى تدخل التجار، أما اذا كان ارتفاع الأسعار بفعل التجار فيجوز تدخل ولى الأمر لتحديدها. ولذلك يرى الأمام مالك جواز التسعير، كما يرى بعض الشافعية جوازه أيضا فى حالة الغلاء.

ونخلص مما تقدم إلى أن النظام الاقتصادي الإسلامى الذى يقوم على الحرية الاقتصادية المقيدة يترك الأسعار تتحدد بحرية حسب قوى العرض والطلب، ولكن فى حالة استغلال التجار لأفراد المجتمع وقيامهم برفع الأسعار فولى الأمر مطالب بالتدخل لرفع الظلم.

كما نهى الإسلام عن الاحتكار[1] لما فيه من جشع واضرار بمصلحة أفراد المجتمع، ويؤكد ذلك ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال «من أحتكر فهو خاطئ»[2]، ولذلك فانه فى حالة حدوث بعض حالات للاحتكار فولى الأمر مطالب بالتدخل لإنهاء مثل هذه الاحتكارات.

(١) الأحتكار هو شراء الشيىء وحبسه ليقل بين الناس فيغلو سعره، ويصيبهم بذلك الضرر.

(٢) رواه أبو داود والترمذى ومسلم.

**ثالثا : النظام الاقتصادي الإسلامى يقوم على التكافل الاجتماعى:**

الأساس الثالث من أسس الاقتصاد الإسلامى هو مبدأ التكافل الاجتماعى الذى كفله الإسلام حين ربط نظام الثروة فى المجتمع بأسس تحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد حدد الإسلام مبدأ التكافل الاجتماعى وبلوره فى نظام متكامل للانفاق يشمل الزكاة والصدقات.

والمقصود بالتكافل الاجتماعى أن تضمن الدولة لكل فرد فيها مستوى لائقا من المعيشة، بحيث اذا حال الفقر أو المرض أو الشيخوخة دون تحقيق هذا المستوى تكلفت الدولة - عن طريق الزكاة - بتحقيقه. وهذا المستوى اللائق للمعيشة هو ما أطلق عليه الفقهاء المسلمون "حد الكفاية" تمييزاً له عن "حد الكفاف".

ويستدل على مبدأ التكافل الاجتماعى من الآيات الكثيرة التى فرضت الزكاة وقامت بتحديدها نوعا وكما. ومن ذلك قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)[1]، بل وحدد الإسلام المصارف الشرعية للزكاة بهدف تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع ومن ذلك قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وأبن السبيل، فريضة من الله، والله عليم حكيم)[2].

## الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة :

### أولا : الآثار الاقتصادية للزكاة:

تمارس الزكاة آثاراً اقتصادية هامة فى المجتمع، وذلك من خلال تأثير الزكاة على الاستثمار وعلى اعادة توزيع الدخل وعلى الطلب الفعال[3].

### ١ - أثر الزكاة على الاستثمار:

أن مجرد تحصيل الزكاة يكون من شأنه أن يدفع الناس إلى استثمار أموالهم فى أوجه الاستثمار النافعة التى تفيد المجتمع، وإلا أتت عليها الزكاة، ولهذا السبب كان الرسول صلى

---

(١) سورة التوبة ، الاية : ١٠٣.

(٢) سورة التوبة ، الاية : ٦٠.

(٣) انظر د. أحمد العسال ود. فتحى أحمد عبد الكريم، النظام الأقتصادى فى الإسلام، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١١٢ - ١١٧.

الله عليه وسلم يقول «من ولى يتيماً له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»[1]. فيجب على الإنسان أن ينمى ماله ويستثمره حتى يستطيع أن يدفع الزكاة من ربحه بدلا من أن يدفعها من المال نفسه فى حالة عدم استثماره، وبذلك تكون الزكاة بمثابة عقوبة على كنز المال وعدم استثماره نظرا لما يؤدى اليه هذا الاكتناز من ركود اقتصادى. أما أنفاق الزكاة على مستحقيها فيكون له بدوره آثاراً اقتصادية على الاستثمار. أن مستحقى الزكاة سوف ينفقون منها على اشباع حاجاتهم الاستهلاكية سواء أكانت سلعا أم خدمات، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الاستهلاك والمعروف اقتصاديا أن زيادة الاستهلاك تؤدى إلى زيادة الاستثمار.

**٢ - أثر الزكاة على اعادة توزيع الثروة :**

للزكاة دور كبير فى اعادة توزيع الثروة داخل المجتمع، فمن المعروف طبقا لمبدأ تناقض المنفعة الحدية أنه كلما زادت وحدات الدخل التى يحصل عليها الشخص كلما تناقصت منافع الوحدات الحدية للدخل أى الوحدات الأخيرة من وحدات الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة تكون منفعة الوحدات الحدية لدخولهم أقل من منفعة الوحدات الحدية لدخول الفقراء، ومن ثم فان نقل عدد من وحدات دخل الغنى عن طريق الزكاة إلى الفقير يحدث نفعا للفقير أكثر من خسارة الغنى، والنتيجة النهائية أن النفع الكلى للمجتمع يزيد باعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة.

ومن أسباب نجاح الزكاة كوسيلة من وسائل اعادة توزيع الدخل والثروة أنها تفرض على جميع الأموال النامية وبذلك فهى تتسم بالشمول، كذلك فان الزكاة تتكرر سنويا، مما يجعل منها أداة دائمة لاعادة توزيع الثروة.

**٣ - أثر الزكاة على علاج مشكلة البطالة :**

تعمل الزكاة على التقليل من حدة التفاوت فى الدخول وهذا أمر له تأثيره الكبير فى علاج البطالة. فالزكاة تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، والمعروف أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدى للاستهلاك ويزيد عندهم الميل الحدى للادخار، أما الفقراء فعلى العكس يزيد عندهم الميل الحدى للاستهلاك، وينقص عندهم الميل الحدى للادخار،

---

(١) رواه الترمذى.

ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهى أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع لديها ميل حدى مرتفع للاستهلاك وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة الطلب الكلى الفعال، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يؤدى إلى رواج وانتعاش الصناعات الاستهلاكية والسلع الانتاجية المستخدمة فى هذه الصناعات وبذلك يزيد الانتاج وتزيد تبعا لذلك فرص العمل وتقل البطالة.

**ثانيا : الآثار الاجتماعية للزكاة :**

تتضح الآثار الاجتماعية للزكاة من ناحيتين، من ناحية أخذها من الأغنياء، واعطائها للفقراء.

**فمن ناحية أخذها من الأغنياء** فان ذلك يكون من شأنه أن يطهر نفوس هؤلاء من الشح والبخل ويعودهم على البذل والعطاء لأخوان لهم عاجزين عن الكسب، وهذا من شأنه تعميق الشعور بواجب التكافل الاجتماعى.

**ومن ناحية اعطاء الزكاة للفقراء**، فان من شأن ذلك أن يطهر نفوسهم من الحقد والحسد ويخلص المجتمع من القلاقل والاضطرابات، ويسود الأمن والسكينة أرجاء المجتمع[1].

ويتبين من ذلك أن للزكاة أثرين هامين من الوجهة الاجتماعية، فهى تقلل من التفاوت الطبقى، وبذلك يتحقق التكافل الاجتماعى وتتقارب الفوارق بين الطبقات فى المجتمع. ومن ناحية أخرى فهى تحافظ على الأمن والسكينة فى المجتمع لأن التقليل من التفاوت الطبقى وتحقيق التقارب بين الطبقات يكون من شأنه القضاء على الأحقاد والضغائن فى المجتمع ويخلق جواً من الأمن والطمأنينة فى المجتمع.

---

(١) انظر د. ابراهيم فؤاد أحمد على، الانفاق العام فى الاسلام، الطبعة الأولى، ١٩٧٣، دار الاتحاد للطباعة، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٦٥.



# الباب الثالث
# نظرية الثمــن

تهدف نظرية الثمن إلى تقديم تفسير للكيفية التى تتحدد وفقا لها أسعار السلع والخدمات، وكذلك كيفية تحديد أثمان عوامل الانتاج. وتمثل نظرية الثمن أهمية خاصة فى نطاق علم الاقتصاد السياسى نظرا للصلة الوثيقة التى تربطها بالكثير من الفروع الاقتصادية، فهذه النظرية تعتبر هى الأساس فى تحديد أثمان عناصر الانتاج وبالتالى فى عملية التوزيع، كما تعتبر الأساس فى دراسة النقود والائتمان، هذا فضلا عن أن تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومعدلات الأجور وغيرها ما هو إلا تطبيق للمبادئ العامة التى تتضمنها هذه النظرية.

وفى اقتصاد السوق، تؤدى الأثمان دوراً مهما وحيويا سواء من حيث التوزيع أو الانتاج أو الاستهلاك. حيث تعمل الأثمان فى هذا الاقتصاد على تحقيق التوزيع الفعال للموارد المتاحة، وتعمل أيضا على تحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة من السلع والخدمات من ناحية، والكميات المعروضة منها من ناحية أخرى. كما تعتبر الأثمان السائدة فى هذا الاقتصاد من المحددات الأساسية لسلوك المستهلك وهو بصدد سعيه نحو تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته الاستهلاكية من خلال انفاق دخله المحدود فى إطار "نظرية الاستهلاك".

كما تعتبر الأثمان هى الأساس الذى يعتمد عليه المنتجون فى تحقيق أقصى فعالية ممكنة لعوامل الانتاج المستخدمة من خلال المقارنة بين تكاليف الانتاج (أثمان عناصر الانتاج)، وايرادات المشروع التى تتوقف بدورها على أثمان السلع والخدمات فى السوق، وذلك فى إطار "نظرية الانتاج".

وبالنظر إلى الأهمية الكبرى التى تحتلها الأثمان فى النظرية الاقتصادية الجزئية، فسوف نقسم دراستنا لموضوع "نظرية الثمن" على النحو التالى:

**الفصل الأول: القيمة والثمن.**

**الفصل الثانى: نظرية الطلب والعرض.**



# الفصل الأول
# القيمة والثمـن

## مفهوم القيمة والثمن :

القيمة هى منفعة الشيىء بالنسبة لمن يستخدمه، أو قدرة الشيىء على أشباع حاجة إنسانية مباشرة. كما قد تعبر القيمة عن قدرة الشيىء على أن يتبادل بشيىء آخر على أساس معدل معين أو نسبة محددة بينهما.

أما الثمن فهو التعبير النقدى عن قيمة الشىء. ويتضح مما تقدم أن مفهوم الثمن أكثر تحديداً من القيمة والتى يكون لها مفاهيم متعددة، أهمها قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة.

## قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة:

١ - **يقصد بقيمة الاستعمال** : صلاحية الشيىء أو قدرته على اشباع حاجة انسانية مباشرة عندما يستعمله الإنسان أو يستخدمه، أو منفعة الشيىء بالنسبة لمن يستعمله. وتوجد قيمة الاستعمال هذه أو "المنفعة" نتيجة وجود مجموعة من الخصائص أو الصفات التى يتصف بها الشيىء محل الاستخدام أو الاستعمال، والتى تجعله وحده دون غيره من الأشياء صالحاً لاشباع حاجة معينة بالذات، مثل قدرة الماء على اشباع الحاجة إلى الشرب أو قدرة الملابس على إشباع الحاجة إلى الملبس.

**وتتميز قيمة الاستعمال بالخصائص التالية**(١):

أ - **أنها قيمة شخصية وليست موضوعية**، بمعنى أنها تتفاوت من شخص إلى آخر، فالشيىء الواحد قد يحقق اشباعاً معينا أو نفعا خاصا بالنسبة لشخص معين أو مجموعة من الأشخاص، فى حين أن هذا الشيىء نفسه قد لا يحقق أى اشباع بالنسبة لشخص آخر، كالتدخين مثلا.

ب - **أنها قيمة غير تبادلية**، بمعنى أنها لا تستلزم بالضرورة وجود سوق ولا مبادلة للأشياء بين الأفراد، وعلى ذلك فهذه القيمة يمكن أن تتحقق بالنسبة لشخص يعيش بمفرده فى جزيرة نائية.

---

(١) أنظر د. أحمد جامع، علم الاقتصاد، دار الثقافة الجامعية، ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ص ٦-٧.

ج - **أن هذه القيمة تتوافر فى جميع الأموال (أو الموارد)** سواء أكانت حرة أو اقتصادية، ويرجع ذلك إلى أن الأموال هى بالتعريف، الأشياء المادية التى تصلح لاشباع الحاجات الانسانية.

٢ - **أما قيمة المبادلة فيقصد بها** قدرة الشيىء على أن يتبادل فى مقابل شيىء آخر، وتنصرف هذه القيمة إلى العلاقة الكمية التى تتمثل فى المعدل أو النسبة يتبادل بها شىء له صفات معينة بشىء آخر له صفات مختلفة.

**وعلى خلاف قيمة الاستعمال، فان قيمة المبادلة تتميز بالخصائص الآتية:**

أ - **أنها قيمة اجتماعية (أو موضوعية)**، بمعنى أن أغلب أفراد المجتمع يرون أن استخدام الشيىء محل المبادلة يحقق نفعا أو يشبع حاجة معينة.

ب - **أنها قيمة تبادلية**، بمعنى أن وجودها يستلزم وجود مجموعة من الأفراد يتبادلون فيما بينهم الأشياء التى يملكونها، أى يتخلى كل منهم عن جزء مما يملكه من هذه الأشياء إلى غيره، وذلك فى مقابل حصوله على ما يحتاجه من أشياء يملكها هذا الغير، وبالطبع فان ذلك يستلزم وجود سوق معينة لكى تتم هذه المبادلات.

ج - **لا تتوافر قيمة المبادلة إلا للأموال الاقتصادية** وحدها دون غيرها، وذلك أمر منطقى طالما أن الأموال الاقتصادية هى وحدها التى تتميز بأن الكميـات المتاحة منها تكون نادرة ومحدودة بالنسبة للحاجات الانسانية التى تصلح لاشباعها، وبالتالى فهى التى يمكن أن تكون محلاً للمبادلة بين أفراد المجتمع.

## تطور نظرية القيمة والثمن :

أثار البحث فى مفهوم القيمة اهتمام الكتاب والمفكرين منذ قديم الزمن، حيث يوضح تاريخ الفكر الاقتصادي أن أول من بحث علميا عن مفهوم القيمة هو الفيلسوف أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م) فقد تناول مفهوم القيمة فى كتابه المشهور "السياسة"، ويرجع اليه الفضل فى التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة(١). وقد أرجع أرسطو القيمة إلى العنصر الشخصى، وقرر أن السلع تستمد قيمتها من منفعتها، تماما كما تستمد هذه القيمة من ندرتها ونفقات الحصول عليها. وأوضح أرسطو دور المنفعة فى تحديد القيمة بقوله أنه اذا زادت كمية

(١) أنظر جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٦١، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٢٤ - ٢٧.

سلعة ما أدى ذلك إلى انخفاض قيمتها، وربما الوصول إلى قيمة سالبة لها.

وأهتم آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) بالتفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة وذلك فى كتابه "ثروة الأمم" سنة ١٧٦٦، وأوضح سميث بأنه لا يشترط أن تكون قيمة استعمال السلعة أو الخدمة دليلاً أو مؤشرا لقيمة المبادلة، وعقد بهذه المناسبة مقارنة معروفة بين الماء والماس فى اطار ما أسماه "لغز القيمة". فالأشياء ذات قيمة الاستعمال الكبرى كالماء مثلا، قد لا تتمتع إلا بقيمة مبادلة ضئيلة وقد لا تكون لها قيمة مبادلة على الاطلاق، وبالعكس فالأشياء ذات قيمة الاستعمال الضئيلة مثل الماس قد تكون لها قيمة مبادلة كبيرة. ويكمن تفسير هذا اللغز فى الواقع فى صفة الندرة النسبية التى يتميز بها الماس كمورد اقتصادى، ولا يتصف بها الماء كمورد حر.

**وقد أعطى سميث لقيمة المبادلة أهمية كبيرة،** وأوضح أنها هى أساس تقدير القيمة أو الثمن. واتساقا مع موقفه من العمل الإنسانى، فقد ربط سميث بين القيمة والعمل ربطا محكما، حيث جعل من العمل مقياساً وسببا للقيمة فى آن واحد[1].

أما كون العمل مقياسا للقيمة فذلك يرجع – فى نظره – إلى أن العمل هو المقياس الحقيقى للقيمة التبادلية لكل السلع، وهكذا تتحدد قيمة المبادلة لأية سلعة أو خدمة على أساس مقدار العمل الذى بذل فى انتاجها.

أما كون العمل سببا للقيمة، فقد فرق سميث بين المجتمعات السابقة للتراكم الرأسمالى وبين المجتمعات الرأسمالية، حيث تراكم رأس المال وأصبحت الأرض والموارد تخضع للملكية الخاصة. وأوضح أنه فى المجتمعات الأولى يكون العمل هو المفسر الوحيد للقيمة، ويكون الأجر هو عنصر التكلفة الوحيد اللازم لانتاج القيمة، فى حين أنه فى المجتمعات الرأسمالية والتى أصبحت عمليات الانتاج فيها أكثر تعقيداً، فأنه يشترك مع الأجر كل من الربح والريع فى تفسير قيمة المبادلة، وهو ما يمكن معه القول أن نظرية سميث فى القيمة هى نظرية نفقة وليست نظرية عمل، وأن شكل هذه النفقة يختلف بحسب تطور المجتمعات، ففى المجتمعات الأولى تتمثل هذه النفقة فى الأجور لأنه ليس هناك عناصر إنتاج أخرى تشارك فى العملية الانتاجية لقاء عوائد، فى حين أنه فى المجتمعات الرأسمالية فأن سميث يدرج مع الأجر كلاً من الربح والريع كعوائد للعوامل الأخرى أسهمت فى العملية الانتاجية.

---

(١) أنظر د. عبدالجبار حمد السبهاني، الوجيز في تطور الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص ٦٨ – ٦٩.

**وحاول ديفيد ريكاردو (١٧٧٢- ١٨٢٣)** تفسير القيمة فأوضح أن المنفعة ليست مقياسا للقيمة التبادلية لكنها شرط أساسى لها، فالسلعة التى لا نفع فيها لا قيمة لها. وأوضح ريكاردو أن السلع النافعة تستمد قيمتها من مصدرين: من ندرتها أو من كمية العمل المبذولة فى انتاجها. وأستطرد أن هناك سلعا لا يمكن زيادة عرضها بالعمل، مثال ذلك المسكوكات، والنادر من اللوحات والتحف والمخطوطات.... الخ. فهذه السلع لا تعتمد قيمتها بصفة عامة على كمية العمل الأولية الضرورية لانتاجها، ولكن هذه السلع لا تشكل إلا جزءاً يسيراً من كمية السلع المتبادلة يوميا فى السوق، وما عدا ذلك وهو الجزء الأكبر فهو ينتج بالعمل، ومن ثم تتحدد قيمتها بكمية العمل اللازمة لانتاجها، فالعلاقة بين العمل والقيمة هى علاقة طردية، فأى زيادة فى كمية العمل المبذول فى سلعة ما لابد وأن يزيد قيمتها. وهذه الفكرة هى أساس "نظرية العمل فى القيمة" أو "نظرية قيمة العمل" The Labour Theory of Value. إلا أن هذه النظرية تغفل فى الواقع نصيب كل من عناصر الانتاج الأخرى مثل الأرض ورأس المال.

ولذلك أوضح ريكاردو أن الأرض تحصل على نصيبها وهو الريع الذى يحصل عليه مالك الأرض، وأن هذا الريع لا يدخل فى تحديد ثمن أو قيمة السلع والخدمات ولكنه يتحدد بها، أى أن نصيب الأرض أو ريعها لا يعتبر المحدد لقيمة السلعة ولكنه يتحدد على أساس قيمة أو ثمن السلع والخدمات التى ساهمت الأرض فى انتاجها. أما عن رأس المال، فقد أوضح ريكاردو أن رأس المال هو عبارة عن صورة أخرى من صور العمل المختزن، أى أنه اختزان للعمل فى الماضى ليستعمل فى الحاضر والمستقبل.

**وجاء بعد ذلك الفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٢٤)** ليقدم واحدة من أكثر المحاولات التوفيقية نجاحا بين فكر الكلاسيك والحديين حول مفهوم القيمة[1]، فقد أوضح مارشال فى مؤلفه الشهير "مبادئ الاقتصاد" الذى نشر سنة ١٨٩٠ أن قيمة السلعة تتوقف على كل من المنفعة والتكلفة فى نفس الوقت. فالإنسان يعطى للشيىء قيمة ويكون على استعداد لدفع ثمن معين اذا كان هذا الشيىء يشبع حاجة ملحة أو يحقق له منفعة تتعادل مع الثمن، وكلما زادت منفعة الشيىء (الحدية) كلما زادت قيمة هذا الشيىء لدى المشترى.

ومن ناحية أخرى، فأن الشيىء أيضا يكون له قيمة بسبب تكلفته، فاذا كانت تكلفة الانتاج أو كمية العمل المبذولة لانتاج سلعة معينة كبيرة، فان البائع لا يمكن أن يتخلى عن السلعة

(١) د. عبدالجبار السبهاني، الوجيز في تطور الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، المرجع السابق، ص ١١٩ - ١٢٠.

إلا مقابل الحصول على قيمة أو ثمن مرتفع لهذه السلعة. وبالعكس اذا كانت تكلفة الانتاج منخفضة فان المنتج أو البائع يكون على استعداد للتخلى عن السلعة مقابل ثمن منخفض لها. والثمن أو القيمة التبادلية التى تتحدد لسلعة معينة عند تبادلها بين المشترى وبين المنتج أو البائع إنما تتحدد قيمتها التبادلية فى هذه اللحظة بما يحقق نفع المستهلك وما يغطى تكلفة الانتاج للمنتج، والثمن الذى يتعادل مع منفعة السلعة وتكلفتها هو الذى يطلق عليه ثمن السوق أو القيمة التبادلية للسلعة. وهكذا فانه يشترك فى تحديد قيمة السلعة عاملين رئيسيين وهما المنفعة المستمدة من السلعة والتكلفة اللازمة لانتاجها. ويطلق علم الاقتصاد على المنفعة قوى الطلب وعلى التكلفة قوى العرض، وبذلك يكون الطلب والعرض هما القوتان اللتان تحددان القيمة، وكما يقول مارشال، فان الطلب الذى يستند إلى المنفعة والعرض الذى يستند إلى تكاليف الانتاج يحددان القيمة فيما بينهما. وهكذا استطاع مارشال أن يوجه الأنظار إلى السوق حيث العرض والطلب معا وليس إلى أحدهما كما فعل الكلاسيك والحديون.

ومن أبرز ملامح النبوغ فى تحليل مارشال ما قدمه من (آجال التحليل) كشروط تفسر قوة تأثير كل من الطلب والعرض على السعر. ففى الأجل القصير، حيث يكون العرض ثابتا أو محدوداً، يكون الطلب هو المحدد للسعر، أما فى الأجل الطويل حيث يتمكن المنتج من زيادة حجم انتاجه، فان العرض وتكاليف الانتاج يكون هو المحدد الأهم للسعر، وهكذا يقابل مارشال بين الطلب الذى يستند إلى المنفعة، والعرض الذى يستند الى التكاليف لتحديد السعر موضحاً الأشكال المختلفة للسوق ومرونات الطلب فى كل منها وأثره على السعر، وهو ما عجز عن القيام به الكتاب الكلاسيك والحديين معا.

## دور الثمن فى اقتصاد السوق:

يتحدد ثمن الأموال الاقتصادية - كما رأينا - فى اقتصاد السوق على أساس مجموعة من العوامل المتعددة التى تتفاعل معا ويؤثر كل منها فى الآخر، ويعكس هذا الثمن قيمة السلعة أو الخدمة فى السوق. ويؤثر الطابع أو الهيكل الخاص للسوق، أو نوعها بعبارة أخرى، تأثيراً كبيراً فى الكيفية أو الطريقة التى يتحدد بها هذا الثمن.

**ويتميز اقتصاد السوق**، أو الاقتصاد الرأسمالى، بقدر كبير من حرية الأفراد فى اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، فالمستهلكون يتمتعون بحرية كبيرة فى توزيع دخولهم على مختلف السلع والخدمات المعروضة بما يتفق ورغباتهم. والمشروعات أيضا تتمتع بقدر كبير من الحرية فى اختيار الدخول فى صناعة ما أو الخروج منها، وكذلك فى زيادة انتاجها أو

التقليل منه. ويتوقف نجاح هذه المشروعات أو فشلها على قدرتها فى توقع رغبات المستهلكين وتفضيلاتهم. وهكذا يقوم المستهلكون فى اقتصاد السوق بتوجيه مجرى الانتاج وفقا لتفضيلاتهم أو اختياراتهم.

ونخلص مما تقدم، إلى أن جهاز الثمن فى اقتصاد السوق يقوم بدور هام وحيوى ويتمثل هذا الدور فى التوزيع الفعال للموارد فى المجتمع، وتحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة من المنتجات والكميات المعروضة منها.

## أولا : التوزيع الفعال للموارد الاقتصادية:

يقصد بالتوزيع الفعال للموارد تلك الحالة التى اذا تحققت فلا يمكن زيادة الانتاج من منتج ما دون انقاص الانتاج من منتج آخر، بشرط أن تتوافق السلع والخدمات المنتجة مع حالة الطلب النهائى للجماعة. وبعبارة أخرى فان التوزيع الفعال للموارد يعنى اختيار أقل طريقة من طرق الانتاج تكلفة لانتاج المنتجات التى ترغب فيها الجماعة، أى أن يتناسب توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على مختلف فروع الانتاج مع درجة حاجة المجتمع لمنتجات هذه الفروع.

ويتحقق هذا التوزيع الفعال للموارد من خلال الأثمان أى أثمان السلع والخدمات التى يعرضها المنتجون ويطلبها المستهلكون، وأثمان خدمات عوامل الانتاج التى يحتاجها المنتجون للقيام بعملياتهم الانتاجية. ويمكن توضيح دور الثمن فى تحقيق التوزيع الفعال للموارد المتاحة على النحو التالى:

من المعروف أن اقتصاد السوق يتميز بصفة أساسية وهى "سيادة المستهلك"، إذ يتولى المستهلكون بأنفسهم فى هذا الاقتصاد توجيه مجرى الانتاج وفقا لتفضيلاتهم أو اختياراتهم، والهدف النهائى للمستهلكين هو الوصول إلى أقصى اشباع ممكن من دخولهم، عندما يقومون بتوزيعها على المنتجات الاستهلاكية على النحو الذى يحقق هذا الهدف. أما المنتجون فهدفهم النهائى هو تعظيم أرباحهم التى يحصلون عليها نتيجة قيامهم بعملية الانتاج، وهم لا يستطيعون تحقيق هذا الهدف إلا عن طريق انتاج المنتجات التى يرغب المستهلكون فى الحصول عليها.

فاذا عبر المستهلكون عن رغبتهم فى الحصول على سلعة معينة، بأن زادوا من طلبهم عليها، فان ذلك سيؤدى إلى ارتفاع ثمن هذه السلعة، وبالتالى تتحقق أرباح لمنتجيها، وبالطبع فان هؤلاء المنتجين سيسعون إلى تحقيق المزيد من الأرباح عن طريق زيادة الكمية المنتجة منها. ولتحقق هذا الهدف فانهم سيطلبون المزيد من عوامل الانتاج والموارد اللازمة للانتاج،

وذلك بعرضهم أثمان أعلى لأصحاب هذه العوامل. وسوف تؤدى هذه الأثمان المرتفعة إلى تحول الموارد من انتاج السلع الأخرى الأقل طلبا من المستهلكين إلى المساهمة فى انتاج السلع الأكثر تفضيلا من المستهلكين. ويؤدى ذلك إلى حدوث إعادة لتوزيع الموارد المتاحة بما يحقق مصلحة المنتجين (فى الحصول على الأرباح)، ومصلحة المستهلكين (فى الحصول على السلع التى يفضلونها)، وبهذه الطريقة توجه الأثمان التى يعرضها المستهلكون قرارات المنتجين فى اقتصاد السوق ويتحدد الانتاج وفقا لتفصيلات هؤلاء المستهلكين ومن ثم يتحقق التوزيع الفعال للموارد المتاحة. وبالطبع فان العكس صحيح تماما فى حالة انخفاض طلب المستهلكين على السلعة، ففى هذه الحالة سوف ينخفض ثمن السلعة فى السوق، مما يؤدى إلى انقاص أرباح المنتجين، وسيدفعهم ذلك إلى خفض الكميات المنتجة منها، ومن ثم يقل طلبهم على العناصر اللازمة للانتاج، مما يدفع هذه الموارد إلى التحول إلى الفروع الانتاجية الأخرى الأكثر تفضيلا من جانب المستهلكين.

**والخلاصة** هى أن الثمن الذى يتكون فى السوق لسلعة أو خدمة معينة إنما يتكون وفقا لتلاقى قوى الطلب والعرض معا، وأنه يقوم بدور الموجه لقرارات الانتاج، وأنه يتم فى اقتصاد السوق توزيع الموارد المتاحة على أساس الأثمان على النحو الذى يكفل تحقيق التوزيع الفعال للموارد الاقتصادية على انتاج تلك المنتجات التى تحددها تفضيلات المستهلكين.

## ثانيا : تحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة من المنتجات والمعروضة منها:

تؤدى الأثمان فى اقتصاد السوق وظيفة هامة تتمثل فى تحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة من السلع والخدمات والكميات المعروضة منها. ويمكن التمييز فى هذا المجال بين الأجل القصير جدا والأجل الطويل.

(أ) **ففى الأجل القصير جدا**، وهو الفترة الزمنية التى لا يتمكن المشروع خلالها من تغيير حجم الكميات المعروضة من منتجاته، تدعو الحاجة إلى تحقيق التوازن بين عرض الكمية المنتجة من السلعة، وبين الطلب عليها بصفة إجمالية. ويعتبر الثمن الوسيلة التى يمكن عن طريقها تحقيق هذا الهدف.

فاذا افترضنا أن السلعة المنتجة هى القمح، ولو فرض أن الكمية المنتجة من القمح كانت قليلة نسبيا، وذلك بسبب عجز فى المحصول مثلاً بحيث أنها لا تفى بحاجات الطلب، فان تزاحم المستهلكين على الشراء سيؤدى إلى ارتفاع ثمن القمح، وبالتالى تنخفض الكمية التى

يرغب كل مستهلك فى شرائها مقابل هذا الثمن المرتفع. وتستمر الأثمان فى الارتفاع حتى تصل إلى الحد الذى يصبح عنده المستهلكون فى مجموعهم راغبين فى الحصول على تلك الكمية المعروضة من القمح وحدها، وليس أكثر من ذلك.

وعلى العكس من ذلك، اذا كانت الكمية المعروضة من القمح كبيرة نسبيا، بسبب فائض فى المحصول مثلاً، فان تزاحم البائعين (أو المنتجين) على البيع سيؤدى إلى انخفاض الثمن، وبالتالى ستزداد الكمية التى يرغب كل مستهلك فى الحصول عليها مقابل هذا الثمن المنخفض. وسيستمر الثمن فى الانخفاض الى الحد الذى يصبح فيه المستهلكون فى مجموعهم راغبين فى الحصول على الكمية المعروضة من القمح وليس أقل منها، ومن ثم يتحقق التوازن بين العرض والطلب.

(ب) **وفى الأجل الطويل**، وهو الفترة الزمنية الطويلة، التى يمكن للمشروع خلالها من تغيير حجم الكمية المنتجة والمعروضة من السلعة عن طريق تغيير حجمه أو نطاقه كطاقة انتاجية، كما يمكن خلالها لمشروعات أخرى أن تدخل (أو تخرج) فى سوق انتاج هذه السلعة، ففى هذا الأجل يؤدى الثمن دوره فى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض فى كل فرع من فروع الانتاج على النحو التالى:

– اذا افترضنا أن الكميات المنتجة والمعروضة من سلعة ما كانت كبيرة نسبيا لأى سبب من الأسباب، فأن تزاحم البائعين على بيعها سيدفع بثمن السلعة إلى الانخفاض، وهذا الانخفاض فى الثمن، مع ما يترتب عليه من انخفاض فى الأرباح، سيؤدى إلى خروج عدد من المنتجين من سوق انتاج هذه السلعة لعدم قدرتهم على تحمل الخسائر، وسيؤدى ذلك إلى انخفاض الكميات المعروضة من السلعة. وفى نفس الوقت، فان انخفاض الثمن سيؤدى إلى زيادة الكميات المطلوبة نسبيا، وسيؤدى ذلك التطور إلى اتجاه الثمن نحو الارتفاع ومن ثم عودة التوازن بين العرض والطلب.

– وبالعكس، اذا حدثت زيادة فى الكميات المطلوبة من سلعة معينة لسبب ما عن الكميات المنتجة والمعروضة منها، فان تزاحم المشترين على شرائها سيؤدى إلى ارتفاع الثمن. وهذا الارتفاع فى الثمن مع ما يتضمنه من زيادة أرباح المنتجين للسلعة، سيدفع هؤلاء المنتجين إلى زيادة حجم انتاجهم، كما أنه سيجذب بعض المشروعات الأخرى إلى الدخول فى سوق انتاج السلعة للاستفادة من الارتفاع فى الثمن، وسيؤدى ذلك التطور إلى زيادة الكميات

المنتجة والمعروضة من السلعة واتجاه الثمن إلى الانخفاض، ومن ثم عودة التوازن بين العرض والطلب.

**والخلاصة**، هى أن جهاز الثمن يقوم بدور هام وحيوى فى اقتصاد السوق (الاقتصاد الرأسمالى)، ويتلخص هذا الدور فى تحقيق التوزيع الفعال للموارد الاقتصادية المتاحة، وفى تحقيق التوازن بين الكميات المطلوبة من المنتجات والكميات المعروضة منها.

# الفصل الثانى

# نظرية الطلب والعرض

ينصب التحليل الاقتصادي الجزئى - كما رأينا - على دراسة ظاهرة الثمن، ولذلك فقد أطلق على هذا النوع من التحليل اصطلاح "نظرية الثمن"، لاشتماله على القواعد والنظريات التى تفسر كافة العوامل التى تؤثر فى السعر وتتأثر به. وبالنظر إلى الدور الهام والحيوى الذى يقوم به الثمن فى اقتصاد السوق - على نحو ما رأينا - فيكون من الطبيعى أن تبدأ النظرية الاقتصادية تحليلها الجزئى بدراسة كيفية تكوين الأثمان الفردية لمختلف المنتجات، وكذلك كيفية تغير هذه الأثمان، وذلك من خلال "نظرية الطلب والعرض"، وبهذا فان هذه النظرية تهدف إلى تقديم نموذج يفسر لنا ما هو مشاهد فى الواقع من تكون ثمن لكل منتج فى السوق، ومن تغير هذا الثمن.

وتعتمد نظرية الطلب والعرض فى تحليلها لتفسير تكون الثمن فى السوق وتغيره على نوعين متميزين من القوى أو العلاقات هما: قوى الطلب، أى الطلب على السلعة بواسطة المستهلكين، وقوى العرض، أى عرض السلعة بواسطة المنتجين. وبالتقاء قوى الطلب مع قوى العرض يتكون أو يتحدد ثمن السوق أو ثمن التوازن الذى يحقق التعادل والتوازن بين هاتين القوتين.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن أن نقسم دراستنا لنظرية الطلب والعرض إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالى:

**المبحث الأول : الطلب.**

**المبحث الثانى : العرض.**

**المبحث الثالث : ثمن التوازن.**

# المبحث الأول

# الطلب

## تعريف الطلب:

يعرف الطلب فى التحليل الاقتصادي بأنه الكميات من السلعة أو الخدمة التى يكون المشترون مستعدين لشرائها عند أثمان معينة، خلال فترة زمنية محددة، نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، وبافتراض الرشادة الاقتصادية فى سلوك المستهلكين(١).

وطبقا لهذا التعريف، يتسم الطلب بالخصائص الآتية:

**أولا : المقصود بالطلب هو الطلب الفعلى**، أى الرغبة المدعمة بالقدرة على دفع ثمن السلعة أو الخدمة فى السوق والاستعداد الحقيقى لهذا الدفع. أما مجرد الحاجة التى يشعر بها الشخص أو الرغبة المجردة فى الحصول على سلعة ما، فلا تمثل طلبا على السلعة، ذلك أن هذه الرغبات أو الامنيات ليس لها أى تأثير على حجم الطلب على السلعة فى السوق.

**ثانيا: ينصرف الطلب إلى كافة منتجات فرع انتاجى أو صناعة بأكملها**(٢)، وليس إلى تلك المنتجات التى ينتجها مشروع فرد داخل هذا الفرع أو تلك الصناعة. وتسمح هذه الخصيصة ببيان الطبيعة الخاصة للمشكلة التى تبحثها نظرية الطلب والعرض، والتى تتميز عن تلك المشكلة التى تواجه المشروع الفرد والخاصة بالطلب الذى يواجهه على منتجاته هو وحده، والتى تتعرض لها نظرية أخرى فى التحليل الاقتصادي الجزئى، هى نظرية الأسواق.

**ثالثا: الطلب هو عبارة عن تيارات متصلة من عمليات الشراء خلال فترة زمنية** محددة (قد تكون سنة أو شهر أو أسبوع أو يوم....) وليس عملية شراء واحدة. فالكمية التى يمكن أن تطلب فى فترة زمنية معينة تختلف عن الكمية التى تطلب فى فترة مختلفة، ولذلك فانه لابد من التعبير عن الطلب بأنه الكمية التى تطلب خلال فترة زمنية معينة أيا كان طول هذه الفترة.

---

(١) انظر د. مصطفى رشدى شيحة، "علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٦٩ - ١٧٠.

(٢) يقصد بمنتجات الصناعة هنا أية مجموعة من المنتجات القابلة للاحلال محل بعضها إلى حد كبير (كالسيارات أو أجهزة التليفزيون أو الفيديو وغيرها).

**رابعا: الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة لا تتوقف على عامل واحد فقط،** بل على مجموعة من العوامل المحددة تسهم جميعها فى تحديد حجم هذه الكمية، وأهمها ثمن السلعة ودخل المستهلك وأثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة محل البحث، وذوق المستهلك وتفضيلاته الشخصية.

وتعرف هذه الخصيصة الأخيرة من خصائص الطلب "بدالة الطلب"، وتعنى هذه الدالة توقف الكميات المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنية محددة على مجموعة العوامل التى سبق ذكرها. فالمستهلك يتأثر فى تحديده للكمية التى يكون مستعداً لشرائها من السلعة بثمن هذه السلعة، وبحجم دخله الذى يتمتع به، وأيضا بأثمان السلع الأخرى المرتبطة بهذه السلعة وكذلك بذوقه الخاص وتوقعاته..... الخ. وبذلك فإننا نكون أمام علاقة دالية، تكون فيها الكمية المطلوبة من السلعة هى المتغير التابع، والعوامل الأخرى (مثل الثمن والدخل والذوق) هى المتغيرات المستقلة).

وبناء على ما تقدم، فسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

**المطلب الأول : دالة الطلب.**

**المطلب الثانى : مرونة الطلب.**

## المطلب الأول
## دالـــة الطلـــب

يتأثر طلب المستهلك لسلعة معينة - كما ذكرنا - بمجموعة من العوامل التى يؤثر كل منها عليه فى اتجاه معين وبطريقة معينة. ومن أهم هذه العوامل: ثمن السلعة، حجم دخل المستهلك، أثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة محل البحث، ذوق المستهلك وتفضيلاته الشخصية.... الخ.

ويطلق على العلاقة التى تربط ما بين الكمية المطلوبة من السلعة وهذه العوامل الرئيسية المحددة لها دالة الطلب، وفى هذه الدالة تكون الكمية المطلوبة من السلعة هى المتغير التابع، والعوامل الأخرى هى المتغيرات المستقلة، وبذلك تكون الكمية المطلوبة من السلعة دالة لكل هذه

العوامل.

وباستخدام الرياضيات، فانه يمكن التعبير جبريا فى صورة مختصرة عن هذه العلاقة الدالية على النحو التالى :

ط ن = د (ث ن، ث١ ،..... ث ن -١، ل، ق)

وفى هذه الصورة تم التعبير عن كل متغير برمز خاص به، حيث :

ط ن : ترمز إلى الطلب على سلعة معينة هى السلعة ن.

ث ن : ترمز إلى ثمن هذه السلعة.

ث١...... ث ن - ١ ترمز إلى أثمان كافة السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة ن

ل : ترمز إلى دخل المستهلك.

ق : ترمز إلى ذوق المستهلك وتفضيلاته.

وبتأمل هذه الدالة يلاحظ وجود أكثر من متغير مستقل فيها، مما يجعلها دالة عامة ومركبة، حيث يتوقف التغير فى الطلب (كمتغير تابع) على التغييرات التى تحدث فى كافة المتغيرات المستقلة مما يستلزم أن نأخذ فى الاعتبار التغييرات التى تحدث فى كافة هذه العوامل جميعها فى وقت واحد، وهو أمر يصعب القيام به، وتذليلاً لهذه الصعوبة نلجأ إلى اسلوب معروف فى التحليل الاقتصادي الجزئى بالتحليل التجريدى، وطبقا لهذا الأسلوب نقوم بتجزئة هذه الدالة إلى عدد من الدالات البسيطة التى لا يحتوى كل منها إلا على متغيرين أثنين فحسب؛ الطلب كمتغير تابع، وأحد عوامل الطلب كمتغير مستقل، ونفترض أثناء التحليل أن كافة المتغيرات المستقلة الأخرى تظل ثابتة على حالها دون حدوث تغيير فيها، وهكذا حتى ننتهى من دراسة العلاقة بين الطلب (كمتغير تابع) وكافة المتغيرات المستقلة التى تؤثر عليه.

ولما كان ثمن السلعة يعد أهم العوامل التى يتوقف عليها الطلب، فسوف نبدأ أولا بدراسة الطلب كدالة للثمن، ثم ندرس ثانيا الطلب كدالة لعوامل الطلب الأخرى غير الثمن، وهى ما تسمى "ظروف الطلب"، وعلى ذلك ينقسم هذا المطلب إلى فرعين:

**الفرع الأول : الطلب والثمن.**

**الفرع الثانى: الطلب وظروف الطلب.**

## الفرع الأول
## الطلب والثمن

توجد علاقة محددة تماما بين الكمية المطلوبة من سلعة (أو خدمة) معينة وبين ثمن هذه السلعة، إذ يترتب على التغير فى ثمن السلعة تغير فى الكمية المطلوبة منها.

وعلى ذلك فأنه توجد علاقة دالية بين الطلب والثمن، يتوقف فيها التغير فى الطلب على التغير فى الثمن، وبذلك يكون الطلب هو المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل، وأذن يكون الطلب دالة لثمن. وعند دراسة العلاقة الدالية بين الطلب والثمن فأننا نفترض ثبات كافة المتغيرات المستقلة الأخرى على حالها وعدم حدوث تغيير فيها.

ويمكن أن نعبر جبريا عن العلاقة الدالية بين الطلب والثمن على النحو التالى

ط ن = د ( ث ن)

وسوف نقوم بدراسة طبيعة العلاقة الدالية بين الطلب والثمن من خلال ما يسمى "بقانون الطلب" وتفسيره، والاستثناءات التى ترد عليه.

### أولا : مفهوم قانون الطلب :

ينصرف قانون الطلب إلى العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة (أو الخدمة) وثمنها، وذلك خلال فترة زمنية معينة، مع افتراض بقاء كافة المتغيرات والعوامل الأخرى ثابتة على حالها. ومؤدى هذا القانون أن الكمية المطلوبة من السلعة سوف تتغير فى اتجاه عكسى لاتجاه التغير فى ثمنها، فعند ارتفاع ثمن سلعة ما تنحفض الكمية التى يطلبها المستهلكون من هذه السلعة، وعند انخفاض ثمن السلعة تزداد الكمية التى يطلبها المستهلكون منها، وهكذا يعبر هذا القانون عما هو مشاهد فعلا فى الحياة الواقعية من وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها.

### ثانيا : تفسير قانون الطلب:

رأينا أن العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها هى علاقة عكسية، ومن ثم يكون الطلب دالة متناقضة للثمن، ويثور التساؤل فى هذا المجال حول تفسير هذه العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من السلعة وثمنها. ويرجع فى الواقع تفسير هذه العلاقة العكسية إلى الأسباب الآتية:

### ١ - أثر الاحلال :

يقصد بأثر الاحلال التغييرات التى تحدث فى حجم الطلب على سلعة ما نتيجة لاحلالها محل سلعة أخرى أو نتيجة لاحلال سلعة أخرى محلها وذلك بسبب التغير فى ثمن السلعة محل البحث وثبات ثمن السلعة البديلة.

فعندما ينخفض ثمن سلعة ما وتبقى أثمان السلع الأخرى التى يمكن أن تحل محلها دون تغيير (أو تنخفض بنسبة أقل)، فان هذه السلعة التى أنخفض ثمنها تصبح أرخص نسبيا ومن ثم أكثر جاذبية للمستهلك بالمقارنة بالسلع الأخرى البديلة عنها، مما يدفع المستهلك إلى احلال هذه السلعة محل السلع الأخرى فى إشباع حاجته طالما أن هذه السلع تتنافس كلها فى اشباع نفس الحاجة، ويتوصل بذلك المستهلك إلى تحقيق اشباع أكبر لهذه الحاجة نتيجة لانفاقه نفس المبلغ من النقود. ولهذا السبب تزيد الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة التى ينخفض ثمنها.

**وبالعكس، فانه فى حالة ارتفاع ثمن سلعة معينة** مع بقاء أثمان السلع الأخرى البديلة عنها ثابتة (أو ارتفاعها ولكن بنسبة أقل)، فان المستهلك سوف يعمد إلى احلال تلك السلع الأخرى محل السلعة التى ارتفع ثمنها متوصلاً بذلك إلى تحقيق اشباع أكبر لحاجته نتيجة لانفاقه نفس المبلغ من النقود على السلع الأخرى. ولهذا السبب تقل الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة التى يرتفع ثمنها.

### ٢ - أثر التغير فى الدخل الحقيقى:

يقصد بأثر الدخل الحقيقى التغييرات التى تحدث فى حجم الطلب نتيجة تغير الدخل الحقيقى للمستهلك على أثر تغير الأثمان. والدخل الحقيقى للمستهلك هو مدى قدرة وحدات الدخل النقدى على شراء السلع والخدمات المختلفة، أو بعبارة أخرى القوة الشرائية للدخل النقدى. ويتأثر الدخل الحقيقى للمستهلك بالتغييرات التى تطرأ على الأسعار، حيث تكون العلاقة عكسية بين التغير فى مستوى الأسعار والدخل الحقيقى، فى حين تكون العلاقة طردية بين التغير فى الدخل الحقيقى للمستهلك والتغير فى الكميات التى يطلبها من السلع والخدمات.

فانخفاض ثمن السلعة (مع بقاء الدخل النقدى ثابتا) يؤدى إلى زيادة الدخل الحقيقى

للمستهلك، ومن ثم تزيد قدرته على شراء مختلف السلع فى السوق، وخاصة تلك السلعة التى أنخفض ثمنها، ولذلك تزيد الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة عندما ينخفض ثمنها. وبالعكس، فارتفاع ثمن السلعة يؤدى إلى نقص فى الدخل الحقيقى للمستهلك وبالتالى تقل قدرته على شراء السلع المختلفة، وخاصة السلعة التى ارتفع ثمنها، ولذلك تقل الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة عند ارتفاع ثمنها.

**٣ - وهناك سبب آخر يفسر دالة طلب السوق (أو الطلب الكلى) :**

وهو أن انخفاض ثمن سلعة ما يؤدى إلى أن يصبح بعض الأفراد من ذوى الدخول المحدودة قادرين على شرائها بعد أن كانوا عاجزين عن ذلك من قبل عندما كان ثمنها مرتفعا، وبالعكس فان ارتفاع ثمن السلعة يؤدى إلى أن يصبح هؤلاء الأفراد من ذوى الدخول المحدودة عاجزين عن شرائها بعد أن كانوا قادرين على شرائها من قبل عندما كان ثمنها منخفضا.

## الاستثناءات التى ترد على قانون الطلب :

يقرر قانون الطلب أن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير فى اتجاه عكسى لاتجاه التغير فى ثمنها، فزيادة الثمن تؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة، وانخفاض الثمن يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة، وهكذا تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة والثمن هى علاقة عكسية تعبر عنها دالة متناقضة. واذا كانت هذه هى القاعدة العامة فى "قانون الطلب"، إلا أن عمومية هذا القانون لا تمنع من وجود بعض الاستثناءات التى ترد عليه. وفى هذه الاستثناءات ينعكس قانون الطلب وينقلب طابع دالة الطلب، ومن ثم تصبح العلاقة بين الكمية المطلوبة والثمن علاقة طردية تعبر عنها دالة متزايدة، وفى هذه الحالات الاستثنائية فان الكمية المطلوبة من السلعة تتغير فى اتجاه طردى لاتجاه التغير فى الثمن. وتتمثل هذه الاستثناءات فى الحالات الآتية:

١ - **حالة سلع التفاخر Prestige goods** : وهى السلع التى يطلبها بعض الأفراد من الأغنياء بصفة خاصة نظرا لأنها مرتفعة الثمن، وذلك رغبة فى التميز والتفرد بامتلاكها واستهلاكها ومن أمثلة هذه السلع المجوهرات والتحف واللوحات النادرة والأحجار الكريمة وبعض أدوات الزينة والسيارات الفاخرة.... الخ. فمثل هذه السلع يكون لها جاذبية خاصة عند بعض الأثرياء من محبى الظهور والتميز لمجرد أنها مرتفعة الثمن لأنها تشبع رغبتهم فى التباهى والتفاخر بامتلاكها واستهلاكها، ومن ثم يزداد اقبال هؤلاء الأفراد على شراء

هذه السلع كلما ارتفع ثمنها لأنها تشبع عندهم رغبة التباهى والتفاخر بامتلاكها أمام الآخرين. فاذا انخفضت أسعار هذه السلع فسوف تزول عنها تلك الصفة وبالتالى يقل طلبهم عليها. وهكذا تصبح العلاقة طردية بين الطلب على هذه السلع وأثمانها، وذلك استثناء من القاعدة العامة فى دالة الطلب.

٢ - **ويتعلق الاستثناء الثانى بتوقعات المستهلكين نحو تغير أثمان السلع بالانخفاض أو الارتفاع.** فعندما يتغير ثمن سلعة ما بالانخفاض مثلا، نجد أن بعض المستهلكين يقومون بتقليل طلبهم على السلعة، بدلا من زيادته، وذلك اعتقاداً منهم أن هذا الانخفاض فى الثمن هو مجرد بداية لانخفاضات أخرى سوف تتلوه، ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من السلعة عند انخفاض ثمنها. وبالعكس، فانه فى حالة تغير ثمن سلعة ما بالارتفاع فان بعض المستهلكين يقومون بزيادة الكمية المطلوبة منها، بدلا من انقصاها، خشية أن يكون هذا الارتفاع فى الثمن هو مجرد بداية لارتفاعات أخرى متتالية سوف تعقبه، ومن ثم تزيد الكمية المطلوبة من السلعة فى حالة ارتفع ثمنها، وبذلك تكون العلاقة طردية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها وذلك استثناء من القاعدة العامة فى دالة الطلب.

٣ - **الاستثناء الثالث: يتعلق بالسلع التى يعتقد بعض الأفراد أن ارتفاع ثمنها يعتبر** دليلاً على أنها جيدة الصنع وانخفاض ثمنها هو دليل على رداءتها. ويؤدى هذا الاعتقاد إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلع التى يرتفع ثمنها، اعتقاداً من هؤلاء الأفراد بأن هذا الارتفاع فى الثمن يخفى وراءه جودة أكبر للسلعة، مع أن هذا الاعتقاد قد لا يكون صحيحا فى معظم الأحوال. واعتماداً على هذا الاعتقاد، تلجأ بعض المحلات التجارية، إلى رفع أسعار بعض السلع الراكدة لديها من أجل تصريفها والتخلص منها. وفى هذه الحالة نكون أمام دالة متزايدة للطلب، وليست متناقصة كما هى القاعدة.

٤ - **أما الاستثناء الرابع**[١]**، فيتعلق بالسلع الدنيا أو السلع الرخيصة** Inferior goods ومثالها الخبز والبطاطس والمسلى النباتى والملابس الشعبية وغيرها من السلع الرخيصة التى يطلق عليها سلع الفقراء. فاستهلاك الخبز مثلاً يستنفد جزءا كبيراً من دخل الطبقات الفقيرة أو محدودة الدخل لأنه يعتبر سلعة أساسية بالنسبة لهم، ومن ثم فان ارتفاع سعره يؤدى إلى انخفاض الدخل الحقيقى لهذه الطبقات، بحيث أنها تصبح مضطرة إلى خفض استهلاكها من السلع الغذائية الأخرى (كاللحوم والخضروات والفواكه وغيرها) ويزيدون من استهلاكهم للخبز رغم ارتفاع ثمنه، لأن ثمن الخبز يظل مع ذلك منخفضا نسبيا

مقارنة بالسلع الغذائية الأخرى، ولهذا تقوم هذه الأسر الفقيرة باستهلاك المزيد من الخبز وتحله محل السلع الغذائية الأخرى، وإذن تزيد الكميات المطلوبة من الخبز عند ارتفاع ثمنه. ويحدث العكس عندما ينخفض ثمن الخبز، إذ يزيد مستوى الدخل الحقيقى للأسرة الفقيرة، ومن ثم تتمكن من استهلاك السلع الأخرى ذات القيمة الغذائية المرتفعة والتى كانت محرومة منها، وذلك على حساب الخبز الذى يقل استهلاكه نسبيا عندما ينخفض ثمنه، وهكذا تكون العلاقة طردية بين الطلب على الخبز وثمنه بالنسبة للطبقات الفقير، ودالة الطلب على هذه السلع تكون متزايدة استثناء من القاعدة العامة فى قانون الطلب.

## ثالثا : دالة طلب المستهلك الفرد:

يمكن تعريف دالة طلب المستهلك الفرد بأنها "مختلف الكميات التى يمكن أن يشتريها المستهلك الفرد من السلعة أو الخدمة خلال مدة معينة، عند مختلف الأثمان المفترضة لهذه السلعة أو الخدمة، وذلك مع افتراض بقاء العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكميات المطلوبة ثابتة على حالها، وعدم حدوث تغيير فيها".

وهكذا فانه توجد علاقة دالية بين الكميات المطلوبة من السلعة والثمن، يتوقف فيها التغير فى الكمية المطلوبة على التغير فى الثمن، ومن ثم يكون الطلب هو المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل، ويكون الطلب دالة للثمن. وطبقا لما يقضى به قانون الطلب، فان العلاقة الدالية التى توجد بين الكميات المطلوبة (كمتغير تابع)، والثمن (كمتغير مستقل) هى علاقة عكسية، وهكذا يكون الطلب دالة متناقصة للثمن (باستثناء الحالات التى سبق ذكرها).

ولإيضاح هذه العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة والثمن، فانه يمكن التعبير عنها فى صورة جبرية وذلك على النحو التالى:

طن = د (ثن) | ل = ل٥
| ث١..... ثن-١ = ث١.... ث ... ثن - ١٥
| ق = ق٥

وطبقا لهذه الصورة الجبرية فان الكمية المطلوبة من السلعة (ن) هى دالة لثمنها، مع افتراض ثبات كل من دخل المستهلك، وأثمان السلع المرتبطة بهذه السلعة، وذوق المستهلك.

**جدول الطلب :**

يمثل جدول الطلب التعبير الحسابى لدالة الطلب، فهو يعبر فى صورة رقمية عن مختلف الكميات التى يمكن أن يشتريها المستهلك من سلعة معينة فى فترة زمنية معينة، عند مختلف الأثمان المفترضة لها، مع بقاء العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الطلب - عدا الثمن - ثابتة على حالها وعدم حدوث تغيير فيها.

ويمثل جدول الطلب هيكل نظرى افتراضى يوضح أثر تغير ثمن السلعة على الكميات المطلوبة منها خلال فترة زمنية محددة، وذلك كما يتضح من الجدول التالى رقم (١).

**جدول رقم (١)**

| النقطة | الثمن (بالدينار) | الكمية المطلوبة (بالكيلوجرامات) |
|---|---|---|
| أ | ٦ | ١٠ |
| ب | ٥ | ٢٠ |
| ج | ٤ | ٣٠ |
| د | ٣ | ٤٠ |
| هـ | ٢ | ٥٠ |
| و | ١ | ٦٠ |

وكما هو واضح من هذا الجدول رقم[1] فان العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة والأثمان المفترضة لها هى علاقة عكسية، بمعنى أنه كلما انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة من السلعة، وكلما أرتفع الثمن نقصت الكمية المطلوبة منها. فعند ثمن قدره ٦ دنانير فان الكمية المطلوبة من السلعة هى عشرة كيلو جرامات، فاذا انخفض الثمن إلى ٥ دنانير فان الكمية المطلوبة من السلعة تزيد إلى عشرين كيلو جرام، فاذا انخفض الثمن مرة أخرى إلى ٤ دنانير زادت الكمية المطلوبة من السلعة إلى ثلاثين كيلو جرام، وهكذا حتى نصل إلى افتراض أن الثمن أصبح ديناراً واحداً، وهنا نجد أن المستهلك يكون مستعدا لشراء ٦٠ كيلو جرام من السلعة.

(١) تجدر الإشارة إلى أن جدول الطلب هو ذو طابع افتراضي دائما لأنه يتضمن أكثر من ثمن للسلعة الواحدة وأكثر من كمية مطلوبة منها دفعة واحدة وفي اللحظة نفسها، في حين أنه لا يوجد في الواقع لحظة معينة سوى ثمن واحد للسلعة وكمية مطلوبة واحدة تقابل هذا الثمن.

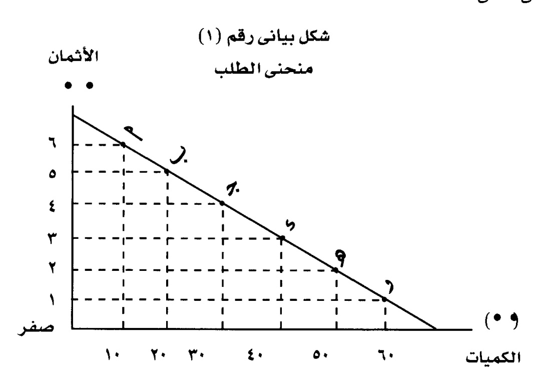
انظر د/ أحمد جامع، علم الاقتصاد، دار الثقافة الجامعية، ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ص ٥٣ - ٥٤.

**منحنى الطلب (التعبير الهندسى عن دالة الطلب):**

يمكن التعبير هندسيا، أى فى شكل رسم بيانى، عن دالة الطلب، أى العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها، وذلك استنادا إلى جدول الطلب السابق. ويتحقق ذلك بأن نرصد الأثمان والكميات المطلوبة المبينة فى جدول الطلب السابق على الرسم البيانى، بحيث نرصد الكميات المطلوبة (ك) وهى المتغير التابع على المحور الأفقى، ونرصد الأثمان (ث) وهى المتغير المستقل على المحور الرأسى، ونقوم بنقل بيانات الجدول على المحورين فى شكل نقاط مختلفة، ثم نقوم بتوصيل هذه النقاط ببعضها، والتى تعبر كل نقطة منها عن ثمن معين وكمية معينة، فنحصل على المنحنى ط ط الذى يعبر هندسيا عن دالة الطلب كما فى الشكل البيانى التالى.

شكل بيانى رقم (١)

منحنى الطلب




وكما هو واضح من هذا الشكل البيانى فان العلاقة الدالية بين الكميات المطلوبة من السلعة والأثمان المفترضة لها هى علاقة عكسية، وأن منحنى الطلب ط ط هو التعبير الهندسى عن دالة الطلب، مع ملاحظة أن الذى يعبر عن دالة الطلب هو المنحنى بأكمله وليست نقطة واحدة عليه، وهذا ما يؤكد التعريف السابق الذى أوردناه لدالة الطلب بأنها مختلف الكميات التى يمكن أن تطلب من السلعة عند مختلف الأثمان المفترضة لها.

ومنحنى الطلب قد يأخذ شكل خط مستقيم (أو منحنى) ينحدر من أعلى جهة اليسار إلى اسفل جهة اليمين، وهو ما يتوقف على نسبة التغير فى الكمية المطلوبــة مــن السلعة إلى مقدار

التغير فى الثمن، أى يتوقف ذلك على النسبة $\frac{\Delta ك}{\Delta ث}$ فاذا كانت هذه النسبة ثابتة دائما، بمعنى أن تغير الثمن بمقدار معين يؤدى إلى تغير فى الكمية المطلوبة بمقدار ثابت، فان منحنى الطلب يأخذ شكل خط مستقيم، أما اذا كانت النسبة $\frac{\Delta ك}{\Delta ث}$ هى متغيرة وليست ثابتة، بمعنى أن تغير الثمن بمقدار معين يؤدى إلى تغير الكمية المطلوبة بنسبة متغيرة فان التعبير الهندسى عن الدالة يأخذ شكل منحنى وليس خط مستقيم. ولما كانت النسبة $\frac{\Delta ك}{\Delta ث}$ تعبر عن الميل، أى نسبة مقدار التغير فى المتغير التابع (ك) إلى التغير فى المتغير المستقل (ث)، فانه يمكننا أن نقرر أنه عندما يكون الميل ثابتاً فان التعبير الهندسى عن الدالة يأخذ شكل خط مستقيم، أما اذا كان الميل متغيراً فان الدالة تأخذ شكل منحنى وليس خط مستقيم.

## خصائص منحنى الطلب :

يتميز منحنى الطلب، أيا كان شكله، أى سواء اتخذ شكل خط مستقيم أو شكل منحنى، بخمسة خصائص أساسية تتمثل فى الآتى :

١ - **أن منحنى الطلب هو التعبير الهندسى عن دالة الطلب**، بمعنى أنه يعبر بيانيا عن العلاقة الدالية بين الكميات المطلوبة من السلعة ومجموعة الأثمان المفترضة لها. وفى هذه العلاقة الدالية تكون الكمية المطلوبة هى المتغير التابع، فى حين يكون الثمن هو المتغير المستقل[١].
ويتكون منحنى الطلب من مجموعة كبيرة من النقاط المتلاصقة، وكل نقطة منها تمثل تأليفة معينة تضم الثمن المفترض للسلعة والكمية التى يمكن أن تطلب عند هذا الثمن، وهكذا فان مجموعة النقاط هذه على منحنى الطلب تعبر عن تأليفات مختلفة من الأثمان المفترضة للسلعة، والكميات التى يحتمل أن تطلب منها عند كل ثمن من هذه الأثمان.

ويترتب على هذه الخاصية نتائج معينة، وهى أن يكون منحنى الطلب بأكمله هو التعبير الهندسى عن دالة الطلب وليست نقطة واحدة عليه. وأن الحركة على منحنى الطلب صعوداً وهبوطاً توضح "قانون الطلب"، أى التعبيرات المحتملة فى الكميات المطلوبة من السلعة عند حدوث تغير فى الأثمان المفترضة لها، مع ثبات كافة العوامل المستقلة الأخرى على حالها. والحركة على منحنى الطلب على هذا النحو تختلف عن انتقال منحنى الطلب بأكمله، وهو ما يحدث عند تغير ظروف الطلب أو أحدها.

(١) يلاحظ هنا أنه فى تحليلنا لنظرية "الطلب والعرض" سوف نقوم برصد الكميات المطلوبة (وهى المتغير التابع) على المحور الأفقى، والأثمان (وهى المتغير المستقل) على المحور الرأسى، وذلك خلافا لما هو مألوف فى الرياضيات، وسنتبع هذه الطريقة طوال هذا التحليل.

٢ - **الخاصية الثانية هى أن منحنى الطلب ينحدر من جهة الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى**، وذلك تعبيراً عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة (كمتغير تابع)، والثمن (كمتغير مستقل)، حيث تزيد الكمية المطلوبة من السلعة بانخفاض ثمنها، وتنقص بزيادته، وهكذا يكون الطلب دالة متناقصة للثمن. ولما كان الطلب هو دالة متناقصة للثمن، فيكون من الطبيعى أن ينحدر المنحنى المعبر عن هذه الدالة من الشمال الغربى صوب الجنوب الشرقى، معبراً عن العلاقة الدالية العكسية بين الطلب والثمن.

ويوضح لنا الشكل البيانى السابق رقم (١) هذه الخاصية بجلاء، فكما هو واضح من هذا الشكل تكون الكمية المطلوبة من السلعة ثلاثون وحدة عند ثمن قدرة أربع وحدات نقدية، ولكنها تزيد إلى أربعين وحدة عندما ينخفض الثمن من أربع وحدات إلى ثلاث وحدات نقدية. وعلى العكس فان الكمية المطلوبة تنخفض من ثلاثون إلى عشرين عندما يرتفع الثمن من أربعة إلى خمسة وهكذا.

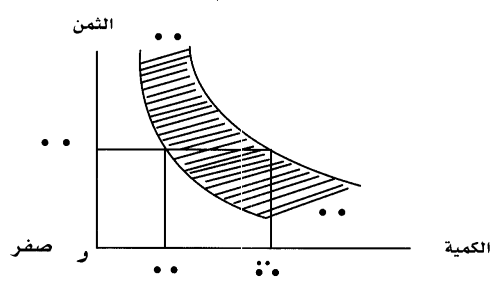
٣ - **أن منحنى الطلب هو تعبير عن الحد الأقصى لكل من الكميات المطلوبة والأثمان المفترضة**. فهذا المنحنى يمثل من ناحية، الحد الأقصى للكميات التى يكون المستهلك مستعداً لشرائها من السلعة عند مختلف الأثمان المفترضة لها. فعند ثمن معين سيكون المستهلك مستعداً لشراء كمية أقل من تلك التى يحددها منحنى الطلب، ولكنه لن يكون على استعداد لشراء كمية أكبر منها، فهذه الكمية التى يحددها منحنى الطلب تمثل الحد الأقصى لما يمكن أن يشتريه المستهلك من السلعة عند هذا الثمن المحدد.

ومن جهة ثانية، فان منحنى الطلب يمثل الحد الأقصى للثمن الذى يمكن أن يدفعه المستهلك مقابل الحصول على كميات مختلفة من السلعة. فعند كمية محددة من السلعة يكون المستهلك مستعداً لدفع ثمن أقل من الثمن الذى يحدده منحنى الطلب اذا ما أتاحت له لظروف ذلك، لكنه لن يكون مستعداً لدفع ثمن أعلى من ذلك الذى يحدده منحنى الطلب، فهذا الثمن الأخير هو حد أقصى لما يمكن أن يدفعه المستهلك من أجل الحصول على الكمية المحددة المشار إليها.

٤ - **وأخيراً، يلاحظ أن تصوير منحنى الطلب فى شكل منحنى بسيط** ودقيق على النحو السابق، وأن كان يلائم حالة مستهلك رشيد تماما من الناحية الاقتصادية، بمعنى أن سلوكه الاستهلاكى يمتثل تماما لأحكام العقل المجرد والمنطق الحسابى وحده، إلا أنه لا

يعبر عن المستهلك الواقعى، فالمستهلك فى الواقع لا يكون محكوما بقواعد العقل والمنطق وحدها، ولكن كذلك بالعادات والتقاليد والضغوط الاجتماعية المختلفة التى تسيطر عليه وتجعله معرضا لانعدام اليقين، وبالتالى فانه لن يستطيع أن يحدد بالضبط تلك الكمية التى يكون مستعدا لشرائها عند كل ثمن محدد لها. وفى هذه الحالة سيقابل كل ثمن للسلعة أكثر من كمية واحدة يمكن للمستهلك أن يشتريها، أى هامش عريض للشراء، وعلى ذلك فان منحنى الطلب الواقعى سيأخذ شكل منحنى عريض أو سميك، بحيث يتيح للمستهلك حرية الاختيار بين حد أدنى وحد أقصى للكمية التى يمكن أن يشتريها من السلعة عند الثمن الواحد، وذلك كما فى الشكل البيانى التالى.

شكل بيانى رقم (٢)




فكما يتضح من الشكل البيانى السابق فانه عند ثمن محدد للسلعة قدره (و ث)، توجد أكثر من كمية واحدة يمكن للمستهلك شراءها، وتتراوح هذه الكمية بين (ك، كَ)، وكذلك الحال بالنسبة لكل ثمن آخر.

## المطلب الثانى
## العلاقة بين الطلب وظروف الطلب

كماسبق أن رأينا عند دراسة الدالة العامة للطلب، فان الكمية لتى يطلبها المستهلك من السلعة لا يتوقف حجمها فقط على الثمن السائد لهذه السلعة فى السوق، وإنما يتوقف أيضا على مجموعة أخرى من العوامل أو المتغيرات المستقلة التى يمكنها أن تؤثر - عند نفس مستوى

الأثمان فى السوق – على حجم م يطلبه المستهلك من هذه السلعة خلال فترة زمنية معينة. ومن هذه العوامل: مستوى الدخل المتاح للمستهلك، وأثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة محل البحث، وذوق المستهلك وتفضيلاته.

وفى تحليلنا للعلاقة بين الطلب وظروف الطلب، سوف نتبع نفس الطريقة التى سبق أن أتبعناها عند دراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة والثمن، حيث سنفترض عند دراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة وأحد ظروف الطلب، ثبات باقى ظروف الطلب الأخرى، بالاضافة إلى ثمن السلعة، على حالها وعدم حدوث تغيير فيها. وسنبدأ أولا بدراسة العلاقة بين الطلب ودخل المستهلك، ثم ندرس ثانيا العلاقة بين الطلب وأثمان السلع المرتبطة، وأخيراً ندرس العلاقة بين الطلب وذوق المستهلك.

## الفرع الأول
## الطلب ودخل المستهلك

يلاحظ أنه توجد علاقة بين مستوى دخل المستهلك وحجم طلبه على مختلف السلع، حيث يؤدى التغير فى مستوى الدخل إلى احداث تغير فى الطلب، وعلى ذلك فانه توجد علاقة دالية بين الطلب ودخل المستهلك، حيث يكون الطلب هـو المتغير التابع والدخل هو المتغير المستقل، ويكون الطلب دالة للدخل، حيث:

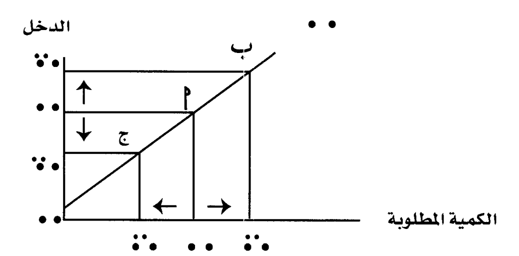
ط ن = د (ل)

أى أن الطلب على السلعة ن هو دالة لمستوى الدخل المتاح للمستهلك، مع افتراض ثبات باقى ظروف الطلب الأخرى، بالاضافة الى ثمن السلعة، على حالها وعدم حدوث تغيير فيها.

وكقاعدة عامة يرتبط الطلب على معظم السلع بدخل المستهلك بعلاقة طردية، إذ أن زيادة الدخل تؤدى إلى زيادة الطلب على السلع، وعلى العكس فان انخفاض الدخل يؤدى إلى انخفاض الطلب على السلع المختلفة، ولما كانت العلاقة بين الطلب والدخل هى علاقة طردية، فان الطلب يكون دالة متزايدة للدخل، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كما فى الشكل البيانى التالى.

شكل بيانى رقم (٣)

العلاقة بين الطلب والدخل




وكما هو واضح من هذا الشكل البيانى، فعندما يكون دخل المستهلك مقداره (و ل) فانه يشترى كمية من السلعة قدرها (وك)، فاذا زاد دخل المستهلك إلى المستوى ( و لَ) فان الكمية التى يطلبها من السلعة تزيد لتصبح (و كَ). أما لو انخفض دخل المستهلك إلى المستوى (و لً) فان الكمية المطلوبة سوف تنخفض إلى (و كً)، وإذن تزيد الكمية المطلوبة من السلعة بزيادة مستوى الدخل وتنقص بنقصانه، ومن ثم يكون الطلب دالة متزايدة للدخل.

## استثناءات على دالة الطلب للدخل:

استثناء من القاعدة العامة فى هذه الدالة، توجد حالات معينة لا تكون فيها العلاقة الطلب والدخل علاقة طردية تعبر عنها دالة متزايدة، بل على العكس علاقة عكسية تعبر عنها دالة متناقصة، وتتمثل هذه الاستثناءات فى مجموعتين من السلع ذات الطبيعة الخاصة وهى السلع الدنيا من ناحية، والسلع التى تتميز بتحقيق الاشباع التام للمستهلك عند وصول دخله إلى مستوى معين.

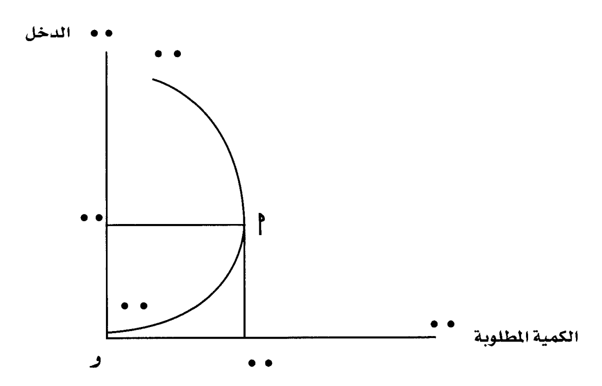
### الاستثناء الأول: حالة السلع الدنيا: Inferior goods

وهى السلع رخيصة الثمن، والتى تمثل الاستهلاك الأساسى للطبقات الفقيرة مثل الزيوت النباتية والبقوليات والنشويات وغيرها، وكذلك الأقمشة والملابس الشعبية، فالملاحظ بالنسبة لهذه السلع الرخيصة أنه كلما زاد دخل المستهلك فانه يزيد من الكمية التى يطلبها

من هذه السلع والتى يعتمد عليها الفقراء فى اشباع حاجاتهم نظرا لتناسب أسعار هذه السلع مع دخولهم المحدودة وقدرة هذه السلع على اشباع نفس الحاجة لديهم، ولكن عندما يرتفع دخل هؤلاء الأفراد إلى حد معين فأنهم يتوقفون عن شراء كميات إضافية من هذه السلع الرخيصة ويتجهون إلى إحلال السلع الأخرى الجيدة محل السلع الدنيا أو الرخيصة، وعلى ذلك تنخفض الكميات التى يطلبها هؤلاء المستهلكون من السلع الرخيصة كلما زادت دخولهم عن الحدود المشار إليها (المستوى و ل)، وبهذا تكون العلاقة بين الطلب على السلع الدنيا والدخل - بعد وصوله إلى حد معين - هى علاقة عكسية تعبر عنها دالة متناقصة، وذلك استثناء من القاعدة العامة فى دالة الطلب للدخل. ويوضح الشكل البيانى التالى رقم (٤) هذه الحالة الاستثنائية.

**شكل بيانى رقم (٤)**

**حالة السلع الدنيا**



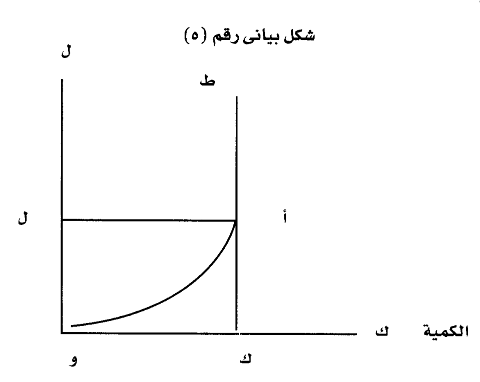

وكما هو واضح من هذا الشكل فان زيادة مستوى دخل المستهلك عن (و ل) تؤدى إلى نقص الكميات التى يطلبها من السلع الدنيا، وتبدأ العلاقة الدالية بين الطلب على هذه السلع والدخل فى أن تكون علاقة عكسية تنقص فيها الكمية المطلوبة من هذه السلع بزيادة الدخل. مع ملاحظة أنه قبل وصول دخل المستهلك إلى المستوى ( و ل) فان العلاقة بين الطلب والدخل

هى علاقة طردية تعبر عنها دالة متزايدة وفقا للقاعدة العامة.

**الاستثناء الثانى: حالة السلع التى تحقق الاشباع التام للمستهلك بعد وصول دخله إلى مستوى معين:**

فاذا زاد دخل المستهلك عن هذا المستوى فانه لا يغير من الكمية التى يطلبها من هذه السلع بل تظل ثابتة دون زيادة، لأن طلبه عليها يكون قد أشبع بالكامل عند بلوغ دخله المستوى المشار إليه. ويترتب على ذلك أن الزيادة اللاحقة فى الدخل لن يكون لها أى تأثير فى زيادة الكميات المطلوبة من هذه السلع، وذلك استثناء من القاعدة العامة فى وجود علاقة طردية بين الطلب والدخل. ومن أمثلة هذه السلع التوابل والشاى والبن وغيرها. والشكل التالى رقم (٥) يوضح هذه الحالة.

**شكل بيانى رقم (٥)**




فكما هو واضح من هذا الشكل، فأن الكمية المطلوبة من هذه السلع تتزايد مع زيادة الدخل حتى وصوله إلى المستوى (و ل)، ومهما زاد الدخل فوق هذا المستوى، فأن الكمية المطلوبة من هذه السلع تظل ثابتة عند المقدار ( و ك)، حيث يأخذ منحنى الطلب شكل خط موازى تماما للمحور الرأسى بعد وصول الدخل إلى المستوى (و ل)، وذلك دلالة على عدم تغير الكمية المطلوبة من هذه السلع على أثر زيادة الدخل عن المستوى المشار إليه، وذلك استثناء من القاعدة العامة فى هذا الصدد.

## الفرع الثانى
## الطلب واثمان السلع المرتبطة

يلاحظ فى أحيان كثيرة أن هناك مجموعة من السلع التى تكون مرتبطة ببعضها، حيث تشترك فى اشباع حاجة معينة لدى المستهلك، بحيث أن الكمية المطلوبة من إحدى هذه السلع تتأثر بالتغييرات التى تطرأ على ثمن سلعة أخرى من السلع المرتبطة بها. وهذا الارتباط المباشر قد يكون بين سلع بديلة (أو متنافسة) Competitive. وقد يكون بين سلع متكاملة Complementary. وهذه العلاقة المباشرة بين الطلب وأثمان السلع المرتبطة هى ما تعنينا، وسوف ندرسها تفصيلا على النحو التالى.

### ١ - علاقة الطلب وأثمان السلع البديلة :

السلع البديلة (أو المتنافسة) هى السلع التى يمكن أن تحل محل بعضها فى إشباع نفس الحاجة لدى المستهلك، ومثال ذلك اللحوم والأسماك والدواجن، والشاى والبن، والخبز والأرز، فهى كلها سلع بديلة، بمعنى أنها تتنافس فيما بينها فى إشباع نفس الحاجة لدى المستهلك.

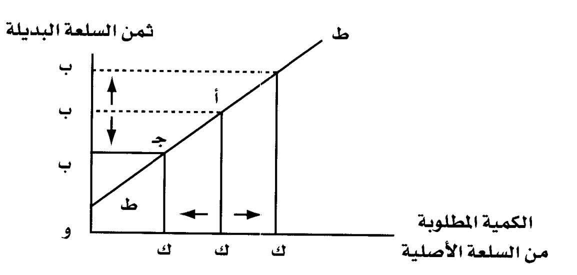
وتوجد علاقة مباشرة بين طلب المستهلك على إحدى هذه السلع وثمن السلعة (أو السلع) الأخرى البديلة عنها، حيث تتأثر الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية بالتغييرات التى قد تحدث فى أثمان السلع البديلة عنها. فإذا أفترضنا أن السلعة الأصلية هى اللحوم وأن السلعة البديلة هى الدواجن مثلا، فاننا نلاحظ أن تغير ثمن السلعة البديلة (الدواجن) فى اتجاه معين يؤدى إلى تغير الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة الأصلية (اللحوم) فى نفس الاتجاه، فاذا ارتفع ثمن الدواجن (السلعة البديلة) فان الكمية التى سيطلبها المستهلك من اللحوم (السلعة الأصلية) سوف تزيد، وبالعكس فاذا انخفض ثمن الدواجن فان الكمية التى سيطلبها المستهلك من اللحوم سوف تنخفض، وذلك كله مع افتراض بقاء ثمن السلعة الأصلية (اللحوم) ثابتا وكذلك باقى ظروف الطلب الأخرى. وإذن تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية وثمن السلعة البديلة هى علاقة طردية تعبر عنها دالة متزايدة. ويرجع تفسير هذه العلاقة الطردية إلى أن ارتفاع ثمن السلعة البديلة يؤدى - طبقا لقانون الطلب - إلى انقاص الكمية المطلوبة منها وبالتالى يلجأ المستهلك إلى زيادة الكمية التى يطلبها من السلعة الأصلية وإحلالها محل السلعة البديلة فى إشباع حاجته، وذلك لأن السلعة الأصلية أصبحت أرخص نسبيا من السلعة البديلة. وبالعكس، فان انخفاض ثمن السلعة البديلة يؤدى

– طبقا لقانون الطلب – إلى زيادة الكمية المطلوبة منها مما يدفع المستهلك إلى انقاص طلبه على السلعة الأصلية واحلال السلعة البديلة محلها فى إشباع حاجته، وذلك بعد أن أصبحت هذه السلعة أعلى نسبياً من السلعة البديلة.

ويوضح لنا الشكل البيانى التالى رقم (٦) هذه العلاقة الطردية بين الطلب على السلعة وثمن السلعة البديلة.

**شكل بيانى رقم (٦)**

**العلاقة بين الطلب وأثمان السلع البديلة**




وكما هو واضح من هذا الشكل فان المنحنى ط ط يعبر عن العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية وثمن السلعة البديلة عنها، وهذا المنحنى يرتفع من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى دلالة على العلاقة الطردية بين المتغيرين محل البحث. ويوضح الرسم أنه عندما يكون ثمن السلعة البديلة ( وب) تكون الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية (اللحوم) و ك، فاذا ارتفع ثمن السلعة البديلة (الدواجن) إلى (وبَ ) نلاظ أن الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية زادت إلى وكَ. وبالعكس اذا انخفض ثمن السلعة البديلة (الدواجن) إلى (وبً ) نجد أن الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية (اللحوم) انخفضت إلى (وكً )، مما يؤكد العلاقة الطردية بين الطلب على السلعة وثمن السلعة (السلع) البديلة عنها.

**٢ - علاقة الطلب وأثمان السلع المكملة :**

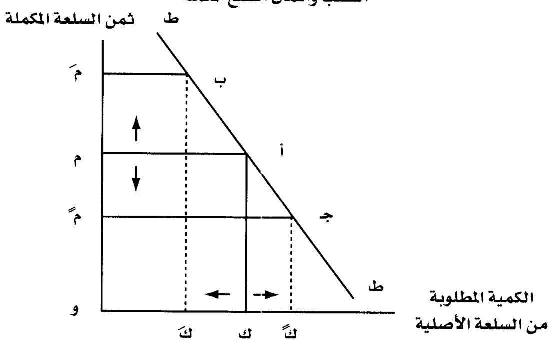
السلع المكملة هى السلع التى تتكامل مع بعضها فى إشباع حاجة معينة لدى المستهلك، بحيث أنه يتحتم على المستهلك أن يستخدم أكثر من سلعة واحدة فى نفس الوقت اذا ما أراد أن يشبع حاجة معينة لديه، وهكذا لا تكفى احداهما بمفردها لتحقيق هذا الاشباع بل يلزم استعمالهما معا وفى نفس الوقت. ومثال ذلك السكر يعتبر سلعة مكملة للشاى والبن، وبرامج الكمبيوتر والاقراص المدمجة CD والطابعات تعتبر كلها سلع مكملة لأجهزة الكمبيوتر، وشرائط الفيديو تعتبر سلعة مكملة لأجهزة الفيديو والأفلام سلع مكملة لآلة التصوير وهكذا.

ويهمنا الآن دراسة العلاقة بين الطلب على السلعة الأصلية وثمن السلعة المكملة لها، حيث أن التغير فى ثمن السلعة المكملة يؤدى إلى احداث تغيير فى الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية، ومن ثم فأنه توجد علاقة دالية بين الطلب على السلعة الأصلية وثمن السلعة المكملة لها، وهكذا يكون الطلب دالة لثمن السلعة المكملة، مع افتراض ثبات كافة ظروف الطلب الأخرى - بما فيها ثمن السلعة الأصلية - وعدم حدوث تغيير فيها.

والملاحظ أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية (الشاى) وثمن السلعة المكملة لها (السكر) يحكمها قانون عكسى، بمعنى أن زيادة ثمن السلعة المكملة تؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية، وبالعكس فإن انخفاض ثمن السلعة المكملة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية، واذن يكون الطلب على السلعة الأصلية دالة متناقصة لثمن السلعة المكملة، وذلك كله مع افتراض ثبات ثمن السلعة الأصلية وكذلك باقى ظروف الطلب الأخرى وعدم حدوث تغيير فيها. ويرجع تفسير ذلك إلى أن ارتفاع ثمن السلعة المكملة يؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة منها طبقا لقانون الطلب، وبالتالى يخفض المستهلك من طلبه على السلعة الأصلية لأنها لابد وأن تستخدم مع السلعة المكملة فى إشباع حاجته. وبالعكس، فأن انخفاض ثمن السلعة المكملة يؤدى - طبقا لقانون الطلب - إلى زيادة الكمية المطلوبة منها، وبالتالى يزيد المستهلك من طلبه على السلعة الأصلية لأنه يتحتم استخدامها مع السلطة المكملة لاشباع حاجته، وهكذا تكون العلاقة بين الطلب على السلعة الأصلية وثمن السلعة المكملة هى علاقة عكسية. ويوضح لنا الشكل البيانى التالى رقم (٧) هذه العلاقة العكسية.

شكل بيانى رقم (٧)

الطلب وأثمان السلع المكملة




وكما هو واضح من هذا الشكل فان المنحنى ط ط الذى يعبر عن العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية وثمن السلطة المكملة، ينحدر من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى تعبيراً عن العلاقة العكسية التى تربط بين المتغيرين محل البحث. ويوضح الرسم أنه عند الثمن (وم) تكون الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية هى (وك)، فاذا أرتفع الثمن إلى ومَ انخفضت الكمية المطلوبة من وك إلى وكَ. وبالعكس فانخفاض الثمن من وم إلى ومً يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من وك إلى وكً، مما يؤكد العلاقة العكسية بين الطلب على السلعة وثمن السلعة المكملة لها.

## الفرع الثالث

## العلاقة بين الطلب وذوق المستهلك

يقصد بذوق المستهلك تفضيله لسلعة على سلعة أخرى أو لنوع (أو صنف) معين من السلع على أنواع أو أصناف أخرى. وتتفاوت السلع فيما بينها من حيث درجة تأثرها أو حساسيتها لهذا العامل، فهناك سلع لا يكون لذوق المستهلك وتفصيلاته تأثير كبير على حجم الطلب عليها كالسلع الغذائية بصفة عامة، وهناك سلع أخرى يكون لذوق المستهلك تأثير كبير فى تحديد حجم الطلب عليها، كالملابس (وخاصة بالنسبة للسيدات) والسيارات والعطور والأثاث المنزلى وغيرها.

وعادة ما تتضافر عوامل عديدة فى تكوين وتحديد ذوق المستهلك وتفضيلاته الشخصية، والتى من بينها العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع والمستوى الثقافى والظروف المناخية والبيئية وغيرها من الاعتبارات الاجتماعية، فضلا عن دور أجهزة الاعلام. وأيا كانت العوامل المؤثرة فى تكوين ذوق المستهلك واتجاهه، فانه يعتبر أمر نسبى، بمعنى أنه يختلف من مجتمع إلى آخر، وفى المجتمع الواحد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى حسب ظروف المجتمع وأوضاعه والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها.

ويقوم عامل "الذوق والتفضيل" بدور هام فى تحديد حجم الطلب، فمن الملاحظ أن حدوث تغير فى ذوق المستهلك بالنسبة لسلعة معينة يكون من شأنه إحداث تغير فى الكمية التى يمكن أن يطلبها من هذه السلعة، وعلى ذلك توجد علاقة دالية بين الطلب وذوق المستهلك يتوقف فيها التغير فى الطلب على التغير فى ذوق المستهلك، ومن ثم يكون الطلب هو المتغير التابع وذوق المستهلك هو المتغير المستقل.

أما عن طبيعة هذه العلاقة الدالية، فهى علاقة طردية، حيث يؤدى التغير الايجابى فى ذوق المستهلكين بالاقبال على السلعة إلى زيادة الكميات المطلوبة منها عن تلك التى كانت تطلب منها من قبل عند نفس مستوى الثمن. وبالعكس، فان التغير السلبى فى الذوق بالأعراض عن السلعة يؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة منها عن تلك التى كانت تطلب من قبل عند نفس مستوى الثمن، وعلى ذلك فانه توجد علاقة طردية بين الطلب وذوق المستهلك، ومن ثم يكون الطلب دالة متزايدة لذوق المستهلك، مع افتراض ثبات باقى ظروف الطلب الأخرى - بما فيها ثمن السلعة - ثابتة على حالها دون تغيير.

## المطلب الثانى
## مرونة الطلب للثمن

أوضحنا عند دراستنا السابقة لدالة الطلب للثمن أن الكمية المطلوبة من السلعة تتأثر بالتغير الذى يحدث فى ثمنها، فعندما يرتفع ثمن السلعة تنخفض الكمية المطلوبة منها، والعكس صحيح عندما ينخفض الثمن حيث يزيد الطلب على السلعة. ولكن من الملاحظ أن درجة حساسية أو استجابة الطلب على السلعة بالنسبة لما يحدث من تغير فى ثمنها تختلف من سلعة إلى أخرى، فالطلب على سلعة مثل الملح أو الكبريت لن يتأثر كثيرا بما يحدث من تغير فى ثمنها، فى حين أن الطلب على سلعة أخرى مثل اللحوم يتأثر بدرجة كبيرة لما يحدث من تغير فى ثمنها.

ويهمنا الآن معرفة أو قياس مدى التغير الذى يحدث فى الكمية المطلوبة من السلعة استجابة لما يحدث من تغيرات فى ثمنها، أو درجة استجابة الطلب للتغير فى الثمن، وهذا ما تتكفل به مرونة الطلب للثمن[1].

ولكن لا يكفى فى الواقع معرفة أن الطلب على سلعة ما هو أكثر (أو أقل) مرونة من الطلب على سلعة أخرى، بل أن الحاجة تدعو الى ايجاد معيار كمى دقيق يمكن بواسطته قياس درجة مرونة الطلب للثمن على نحو دقيق، وهذا يتكفل به معامل المرونة. وسوف ندرس موضوع مرونة الطلب للثمن من خلال تعريف المرونة، وقياس المرونة، وحالات المرونة، والعوامل المحددة لدرجة مرونة الطلب، وأخيراً أهمية مرونة الطلب.

### أولا : تعريف مرونة الطلب للثمن:

يمكن تعريف مرونة الطلب للثمن "بأنها درجة استجابة (أو مدى تغير) الكمية المطلوبة من السلعة لما يحدث من تغير فى ثمنها، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المستقلة على حالها وعدم حدوث تغيير فيها".

وكلما زادت درجة استجابة (أو مدى تغير) الكمية المطلوبة من السلعة لما يحدث من تغير فى ثمنها، كلما كان الطلب على هذه السلعة مرنا، وبالعكس كلما انخفضت درجة هذه الاستجابة، كان الطلب غير مرن.

---

(١) يعتبر الفريد مارشال أول من أستخدم تعبير "المرونة" وذلك باستعارته من علم الفيزياء وادخاله فى علم الاقتصاد، وذلك بدلا من تعبير "الاستجابة" والذى استخدمه مارشال نفسه فى البداية.
انظر : John B. Taylor, Economics, Houghton Mifflin, Boston, 1995, P.P. 126-127.

واعتماداً على درجة الاستجابة فى الكمية المطلوبة من السلعة لما يحدث من تغير فى ثمنها، يقسم التحليل الاقتصادي مرونة الطلب إلى خمس حالات، كما سنرى حالا عند دراسة حالات المرونة.

## ثانيا : قياس مرونة الطلب للثمن :

تهتم النظرية الاقتصادية بقياس درجة مرونة الطلب للثمن على نحو دقيق، وذلك لما لهذه المرونة من أهمية اقتصادية كبيرة. وكما ذكرنا فان السلع تتفاوت فيما بينها من حيث درجة مرونة الطلب عليها، ولذلك فلا يكفى القول بصفة عامة وإجمالية أن الطلب على سلعة ما هو أكثر (أو أقل) مرونة من الطلب على سلعة أخرى، بل يلزم ايجاد معيار كمى دقيق يمكن بواسطته قياس درجة مرونة الطلب بالنسبة لكل سلعة على وجه التحديد. وهذا المقياس موجود ويطلق عليه "معامل مرونة الطلب للثمن".

### معامل المرونة :

معامل مرونة الطلب للثمن هو عبارة عن القيمة العددية التى تحدد درجة مرونة الطلب للثمن. ويتم التوصل إلى هذا المعامل عن طريق مقارنة التغير النسبى فى الكمية المطلوبة بالتغير النسبى فى الثمن أى نسبة التغير فى كل من الكمية المطلوبة والثمن.

وعلى ذلك فان معامل المرونة = $\frac{\text{النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير فى الثمن}}$

ويمكننا الحصول على النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة وثمن السلعة بقسمة مقدار التغير فى الكمية المطلوبة على الكمية الأصلية، وقسمة مقدار التغير فى الثمن على الثمن الأصلى كما فى المعادلة التالية:

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الأصلية}} \div \frac{\text{التغير فى الثمن}}{\text{الثمن الأصلى}}$$

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير فى الثمن}} \times \frac{\text{الثمن الأصلى}}{\text{الكمية الأصلية}}$$

ويمكننا التعبير جبريا عن الصيغة النهائية لمعامل المرونة باستخدام الرموز، حيث نرمز لمعامل المرونة بالرمز (م ث)، ومقدار التغير فى الكمية $\Delta$ ك، ومقدار التغير فى الثمن $\Delta$ ث،

وذلك على النحو التالى :

$$م ث = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$$

ونظراً لطبيعة الدالة العكسية بين الطلب والثمن، حيث تتغير الكمية المطلوبة فى اتجاه عكسى لاتجاه التغير فى الثمن، لذلك فان إشارة (أو علامة) معامل المرونة تكون سالبة (-).

وتعبر القيمة العددية لمعامل المرونة عن النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة عندما يتغير الثمن بمقدار ١٪، فلو كانت قيمة المعامل (-٢) فان هـذا يعنى أن الكمية المطلوبة ستتغير بمقدار (-٢٪) عندما يتغير الثمن بمقدار ١٪.

## ثالثا : حالات المرونة :

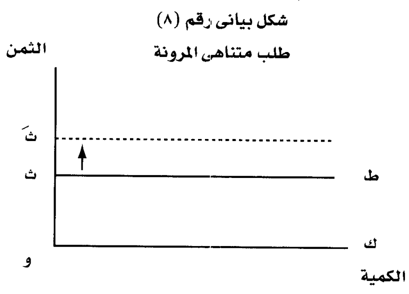
رأينا فيماسبق أن درجة مرونة الطلب للثمن تختلف من سلعة إلى أخرى، ولذلك فأن القيمة العددية لمعامل المرونة، الذى يقيس درجة مرونة الطلب للثمن، تتراوح بين صفر وما لا نهاية. وعادة ما يتم التمييز بين خمس حالات مختلفة لمرونة الطلب تتدرج فيها تنازليا درجة استجابة الطلب للتغير الذى يحدث فى الثمن، أى قيمة معامل المرونة، وذلك على النحو التالى:

### ١ - طلب متناهى المرونة : Perfectly Elastic Demand

وتبلغ قيمة معامل المرونة هنا ناقص ما لا نهاية (م ث = - ∞). وفى هذه الحالة يكون المشترون مستعدين لشراء كل الكمية التى يمكنهم شراءها من السلعة عند ثمن معين، لكنهم لن يشتروا أية كمية منها اذا أرتفع الثمن ولو بقدر ضئيل جداً. ويمكن التعبير عن هذه الحالة بيانيا فى الشكل البيانى التالى رقم (٨).

شكل بيانى رقم (٨)

طلب متناهى المرونة

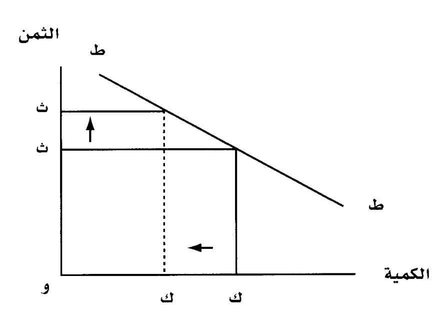


### ٢ - طلب مرن : Elastic Demand :

وهنا تكون قيمة معامل المرونة أكبر من الواحد صحيح (م ث = > -١) وأقل من ما لا نهاية. وفى هذه الحالة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينة حدوث تغير فى الكمية المطلوبة بنسبة مئوية أكبر من النسبة المئوية لتغير الثمن. ويمكن التعبير بيانيا عن منحنى الطلب على السلع ذات الطلب المرن فى الشكل البيانى التالى.

**شكل بيانى رقم (٩)**

**طلب مرن**

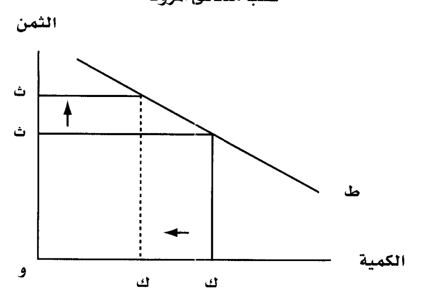



### ٣ - طلب متكافىء المرونة :

وتبلغ فيه قيمة معامل المرونة واحد صحيح، (م ث = -١). وفى هذه الحالة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينة إحداث تغير متناسب فى الكمية المطلوبة، بمعنى أن الكمية المطلوبة تتغير بنفس النسبة المئوية لتغير الثمن. ويمكن التعبير بيانيا عن منحنى الطلب على السلع ذات الطلب متكافئ المرونة كما فى الشكل البيانى التالى رقم (١٠).

شكل بيانى رقم (١٠)

طلب متكافئ المرونة

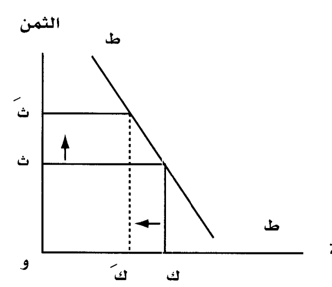



## ٤ - طلب غير مرن : Inelastic Demand

وتبلغ فيه قيمة معامل المرونة أقل من واحد صحيح (م ث= <-١). وفى هذه الحالة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينة تغير فى الكمية المطلوبة بنسبة مئوية أقل من نسبة تغير الثمن. ويمكن التعبير بيانيا عن منحنى الطلب على السلع ذات الطلب متكافىء المرونة كما فى الشكل البيانى التالى رقم (١١).

شكل رقم (١١)

طلب غير مرن

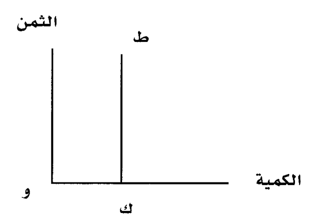


**٥ - طلب عديم المرونة : Perfectly Ineslastic**

وتكون فيه قيمة معامل المرونة مساوية للصفر، وهكذا فان (م ث= صفر). وفى هذه الحالة لا يترتب على تغير الثمن بأية نسبة مهما كانت كبيرة إحداث أى تغير فى الكمية المطلوبة؛ ويمكن التعبير عن هذه الحالة بيانيا فى الشكل البيانى التالى.

شكل بيانى رقم (١٢)

طلب عديم المرونة




## رابعا : العوامل المحددة لدرجة مرونة الطلب للثمن:

رأينا أن درجة مرونة الطلب تتفاوت من سلعة إلى أخرى، فبينما يكون الطلب على بعض السلع مرنا، فان الطلب على البعض الآخر يكون أقل مرونة أو حتى غير مرن. ويثور التساؤل حول العوامل (أو المحددات) التى تؤثر فى مرونة الطلب. وتتمثل أهم العوامل المؤثرة فى مرونة الطلب فى العوامل الآتية:

**١ - وجود بدائل للسلعة وإمكانية الاحلال:**

من أهم العوامل المحددة لدرجة مرونة الطلب للثمن هو مدى توفر بديل جيد يمكن أن يحل محل السلعة، ودرجة كمال هذا البديل.

فكلما توفر بديل جيد عن السلعة يمكن للمستهلك استخدامه فى تحقيق نفس الاشباع، مع انخفاض ثمنه نسبياً مقارنة بالسلعة نفسها، كلما كان الطلب على هذه السلعة مرنا. ولذلك نلاحظ أن ارتفاع ثمن هذه السلعة بنسبة مئوية معينة، يؤدى إلى نقص الكميات المطلوبة منها بنسبة مئوية أكبر، وذلك بسبب انصراف المستهلكين عنها وإحلالهم السلعة الأخرى (البديل)

محلها، اذا ما بقى ثمن هذا البديل منخفضا بالنسبة للسلعة محل البحث.

ويلاحظ بصفة عامة أنه يوجد لكل سلعة بديل عنها فى اشباع نفس الحاجة، ويرجع ذلك إلى أن الحاجات الانسانية يمكن اشباعها باستخدام سلع متعددة، وهكذا فان كل سلعة من السلع التى تشبع الحاجة نفسها تعتبر بديلا عن السلع الأخرى. ولكن قدرة البديل عن السلعة على الحلول محلها فى اشباع الحاجة نفسها تتفاوت من سلعة إلى أخرى، وذلك بحسب درجة كمال هذا البديل أو نقصانه. فاذا كان البديل ناقصا بدرجة كبيرة فان الطلب على السلعة يكون ضئيل المرونة، لأن المستهلك لا يستطيع أن ينصرف عن السلعة إلى البديل بسهولة، ومن ثم فهو يتحمل بعض الارتفاع فى ثمنها قبل أن ينصرف عنها. ومثال السلع والخدمات التى تعتبر كل منها بديلا جيدا عن الأخرى، اللحوم والأسماك والدواجن، وخدمات النقل البرى أو البحرى أو الجوى، وعلى ذلك يكون الطلب على هذه السلع مرنا.

أما اذا تعذر وجود بديل يمكن أن يحل محل سلعة معينة، فان الطلب على هذه السلعة يكون ضئيل المرونة[1] (مثال ذلك الخضروات والفواكه)، بل أن الطلب على السلعة قد يصبح عديم المرونة، اذا ما استحال الاحلال محل السلعة، ومثال ذلك سلعة الملح والكبريت وبعض الأدوية التى ليس لها بديل.

**والخلاصة** هى أن مرونة الطلب على سلعة معينة تتوقف على مدى وجود بديل عن السلعة، وعلى درجة كمال هذا البديل. فكلما ازدادت درجة كمال البديل كلما ازدادت مرونة الطلب على السلعة، وبالعكس كلما قلت درجة كمال البديل كلما قلت مرونة الطلب على السلعة.

### ٢ - ضرورة السلعة أو كماليتها :

من العوامل الهامة التى تؤثر على درجة مرونة الطلب هو نوع السلعة، وما إذا كانت ضرورية أو كمالية. فالسلع الضرورية التى تشبع حاجة من الحاجات الأساسية للإنسان، يكون الطلب عليها ضئيل المرونة كالخبز والدواء مثلا، أما السلع الكمالية والتى يستطيع الإنسان الحياة بدونها أو الاستغناء عنها كليا أو جزئيا، مثل أدوات الزينة والعطور والتحف وغيرها، فان مرونة الطلب عليها تكون مرتفعة. وهكذا يمكن القول بأن الطلب على السلع الضرورية

---

(١) وكمثال على ذلك نجد أن الطلب على الخبز هو طلب غير مرن، حيث يتعذر وجود بديل عنه، واذا وجد بديل عنه (مثل الأرز) فهو بديل ناقص، بمعنى أنه لا يقوم مقامه فى إشباع نفس الحاجة إلا بدرجة محدودة.

يكون غير مرن، فى حين أن الطلب على السلع الكمالية - بالنسبة لمحدودى الدخل - يعتبر طلبا مرنا. مع الأخذ فى الاعتبار أن وصف السلعة بأنها ضرورية أو كمالية هى مسألة نسبية، بمعنى أنها تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، ومن فئة اجتماعية إلى أخرى.

### ٣ - تعدد استعمالات السلعة :

تتوقف درجة مرونة الطلب أيضا على مدى تعدد استعمالات السلعة[1]. فكلما تعددت امكانيات استخدام السلعة فى أكثر من استعمال، كلما كان الطلب على السلعة مرنا، ذلك أن ارتفاع ثمنها يؤدى إلى الاستغناء عن بعض الاستعمالات الأقل أهمية، كما أن انخفاض ثمنها يؤدى إلى زيادة الطلب عليها من أجل استعمالها فى أغراض مختلفة. وبالعكس اذا كان للسلعة استخدام واحد ومحدد - مثل الخبز أو الدواء - فان الطلب عليها يكون غير مرن.

### ٤ - نسبة المنفق من الدخل على السلعة :

تتوقف درجة مرونة الطلب كذلك على نسبة ما يخصصه المستهلك من دخله للانفاق على السلعة. فالسلع التى يستغرق اشباعها نسبة كبيرة من دخل المستهلك يكون الطلب عليها مرنا، بحيث يتأثر الطلب عليها بدرجة كبيرة بتغيرات الثمن، ومثال ذلك السلع المعمرة كالأجهزة الكهربائية والالكترونية والسيارات وغيرها. وبالعكس فان السلع التى لا يستغرق الانفاق عليها واشباعها إلا جزءاً ضئيلاً من دخل المستهلك فان الطلب عليها يكون غير مرن. ومثال هذه السلع الملح والكبريت والصحف اليومية وغيرها.

وربما يفسر هذا العامل ضآلة مرونة الطلب بالنسبة للطبقات الغنية عموما، وزيادة هذه المرونة بالنسبة للطبقات الفقيرة التى تتأثر كثيراً - نظراً لمحدودية دخلها - بالتغييرات التى تطرأ على الأثمان، أيا كانت نسبة هذه التغييرات.

### ٥ - طول الفترة الزمنية عند دراسة المرونة :

تتوقف مرونة الطلب أيضا على المدى الزمنى الذى ينقضى بعد حدوث التغير فى ثمن السلعة، حيث يلزم مرور فترة زمنية معينة لكى تتضح مدى استجابة الطلب على السلعة

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن هذا العامل المحدد لدرجة المرونة يمكن ارجاعه إلى العامل الأول والأساسى وهو مدى وجود بديل عن السلعة. فتعدد امكانيات استخدام السلعة فى وجوه مختلفة يعنى قابليتها للاحلال محل عدد كبير من السلع الأخرى فى اشباع الحاجة ذاتها. كما أن وجود استعمال واحد ومحدد للسلعة يعنى تعذر الحصول على بديل جيد لها.

للتغييرات التى تحدث فى الثمن. ويمكن القول بصفة عامة بأن مرونة الطلب على السلعة تكون أكبر كلما طالت هذه الفترة الزمنية التى نبحث خلالها المرونة، وذلك لعدة اسباب:

أ - أنه يلزم فى أحيان كثيرة مرور فترة زمنية معينة، حتى يصل إلى علم كافة المشترين للسلعة التغير الذى حدث فى الثمن، وبالتالى إعادة تنظيم الكميات المطلوبة منها على هذا الأساس.

ب - أن مرور هذه الفترة الزمنية يعتبر أيضا أمراً لازما حتى يتمكن المستهلكون خلالها من تغيير عاداتهم الاستهلاكية والاستفادة من التغير الذى يحدث فى الثمن.

ج - وكذلك فان المستهلكين للسلع المعمرة سيحتاجون إلى بعض الوقت لاستهلاك ما لديهم من هذه السلع قبل أن يستجيبوا للتغير الذى يطرأ على أثمان ما يعرض من سلع جديدة منها.

د - وأخيراً فقد يكون هناك قدر مخزون من السلعة لدى المستهلك، ومن ثم فهو يحتاج إلى مرور بعض الوقت حتى يستهلك ما لديه من مخزون أولا قبل تغيير الكمية التى يطلبها من تلك السلعة.

## خامسا : أهمية مرونة الطلب:

أن لمعرفة درجة مرونة الطلب على السلعة أهمية كبيرة، ليس فقط من الناحية النظرية، ولكن أيضا من الناحية العملية، فمرونة الطلب، تؤثر فى سلوك المنتجين والمستهلكين، كما أنها تكون محل اعتبار عند وضع الكثير من السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، وسنوضح فيمايلى بعض جوانب أهمية مرونة الطلب.

### ١ - أهمية مرونة الطلب بالنسبة للمنتج (مرونة الطلب والايراد الكلى):

تمثل مرونة الطلب على السلعة أهمية كبيرة بالنسبة للمشروع المنتج، ويرجع ذلك إلى أن درجة المرونة تؤثر على سلطة المنتج فى تحديد الثمن. فالمشروع يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وذلك من خلال تعظيم ايراداته، ولما كان الايراد الكلى للمشروع هو حاصل ضرب عدد الوحدات المباعة فى ثمن الوحدة، لذلك يكون من الأهمية بمكان بمعرفة حالة مرونة الطلب على السلعة وذلك من أجل تحديد مدى سلطة المنتج فى تغيير الثمن.

فإذا كان الطلب على السلعة مرنا، بمعنى أن تغير الثمن بنسبة مئوية معينة يؤدى إلى

إحداث تغير فى الكمية المطلوبة بنسبة مئوية أكبر، وبالتالى فى الايراد الكلى، فان سلطة المنتج فى رفع الثمن تكون محدودة. وتفسير ذلك أنه اذا قام المنتج برفع الثمن بنسبة معينة فان الكمية المطلوبة ستنخفض بنسبة أكبر، مما يؤدى إلى انخفاض الايراد الكلى.

وعلى العكس، فان تخفيض المنتج للثمن بنسبة معينة، يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أكبر، مما يؤدى بالتالى إلى زيادة الايراد الكلى. وعلى ذلك يمكن أن نقرر أذن بوجود علاقة عكسية بين التغير فى الثمن والتغير فى الايراد الكلى للمشروع فى حالة الطلب المرن.

أما اذا كان الطلب غير مرن، فان زيادة الثمن بنسبة معينة ستؤدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة اقل من نسبة ارتفاع الثمن، مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة الايراد الكلى للمشروع. وعلى العكس، فان تخفيض الثمن بنسبة معينة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة انخفاض الثمن، مما يؤدى إلى انخفاض الايراد الكلى للمشروع.

وإذن يمكن أن نقرر بوجود علاقة طردية بين التغير فى الثمن والايراد الكلى للمشروع فى حالة الطلب غير المرن.

### ٢ - أثر المرونة فى استقرار الأسعار:

لمرونة الطلب أثر كبير فى مدى تقلبات الأسعار فكلما كانت مرونة الطلب على السلعة كبيرة كانت تقلبات الأسعار محدودة والعكس صحيح. فالسلعة ذات الطلب المرن يترتب على رفع سعرها بنسبة معينة نقص الكمية المطلوبة منها بنسبة أكبر، فاذا ما نقص عرض هذه السلعة لسبب من الأسباب، فان ذلك سوف يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع السعر، ونظراً لكون الطلب مرنا، فانه يكفى ارتفاع طفيف فى السعر لانقاص الكمية المطلوبة بنسبة أكبر، ومن شأن ذلك أن يحد من الارتفاع فى السعر، ومن ثم يحقق الاستقرار والطمأنينة بالنسبة للمستهلك. أما اذا كان الطلب على السلعة غير مرن فان ارتفاع سعرها لن يؤدى إلا إلى انخفاض قليل فى الكمية المطلوبة، ومن ثم تزداد قدرة المنتج على رفع أسعار هذه السلع، وبالتالى تكون التقلبات فى أسعارها كبيرة لعدم مرونة الطلب عليها.

ونخلص مما تقدم إلى أن مرونة الطلب تؤثر فى مدى تقلبات الأسعار، فكلما كانت مرونة الطلب كبيرة كان تقلبات الأسعار محدودة، وبالعكس كلما كانت مرونة الطلب ضئيلة كانت التقلبات فى الأسعار شديدة.

### ٣ - أهمية مرونة الطلب بالنسبة للسياسة المالية والضريبية :

تتضح أهمية مرونة الطلب كذلك عند وضع بعض السياسات المالية والاقتصادية للدولة. فمرونة الطلب تقوم بدور هام عند رسم السياسة الضريبية واختيار نوعية السلع التى تفرض عليها الضريبة لتحقيق أغراض معينة، وخاصة الهدف المالى وهو زيادة الحصيلة الضريبية، أو الهدف الاقتصادي كالحد من الاستهلاك أو الاستيراد أو حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية. ويتوقف نجاح الحكومات فى تحقيق الأهداف التى ترمى إليها على مرونة الطلب على السلع التى تفرض عليها الضرائب.

فإذا كان الهدف من فرض الضريبة هو الحد من الاستهلاك للسلعة، وكان الطلب عليها مرنا، فيكفى فرض الضريبة بسعر معتدل، حتى تقل الكمية المطلوبة منها بدرجة كبيرة. أما اذا كان الطلب على السلعة غير مرن فان سعر الضريبة يجب أن يكون مرتفعا حتى تنجح فى انقاص الطلب عليها بالقدر المطلوب. أما اذا كان الغرض من فرض الضرائب غير المباشرة هو الغرض المالى، فان زيادة الحصيلة الضريبية سوف يتحقق اذا كان السلع محل فرض هذه الضرائب تتميز بضآلة مرونة الطلب عليها، أما اذا كان الطلب على السلع مرنا، فان الغرض المالى لن يتحقق من فرض الضرائب عليها، حيث سيؤدى ذلك إلى نقص الحصيلة الضريبية.

### ٤ - أثر مرونة الطلب على سياسة الدولة التجارية :

يتأثر مركز الدولة فى التجارة الدولية بحسب مدى مرونة الطلب على منتجاتها القابلة للتصدير. فاذا كان هذا الطلب ضئيل المرونة فان معدل التبادل التجارى الدولى يكون فى صالح الدولة ومن ثم يمكنها أن تحقق مكاسب كبيرة من أرباح التجارة الدولية. وبالعكس، اذا كان الطلب على منتجاتها كبير المرونة، مما يعنى حساسية الطلب لأى ارتفاع فى الأسعار، فان معدل التبادل التجارى الدولى يكون فى غير صالح الدولة، ومن ثم يقل نصيبها من أرباح التجارة الدولية. ولذلك فانه يتعين على الدولة عند وضع سياسات فى مجال الصادرات والواردات وميزان المدفوعات، أن تأخذ فى الاعتبار مدى مرونة الطلب على صادراتها ووارداتها. فاذا كان الطلب على الصادرات غير مرن فانه يمكنها أن تحقق مكاسب من التجارة الدولية بتحريك أسعار صادراتها لأعلى، لأن هذا يؤدى إلى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى. أما اذا كان الطلب على صادرات الدولة مرنا فانه ينبغى عدم رفع أسعارها لأنه هذا يكون من شأنه أن يقلل من حصيلة النقد الأجنبى من الصادرات.

والخلاصة هى أن معرفة حالة مرونة الطلب على السلعة يكون لها أهمية كبيرة سواء بالنسبة للمنتج أو للمستهلك، أو للدولة عند وضع سياساتها المالية والضريبية والاقتصادية.

# المبحث الثانى
# قوى العرض

## تعريف العرض :

يقصد بالعرض فى إطار التحليل الاقتصادي، الكمية التى يمكن أن تباع فعلا فى السوق من سلعة (أو خدمة) معينة خلال فترة زمنية معينة نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المحددة.

ويمثل العرض بهذا المعنى الجانب المقابل والمكمل للطلب فى تحديد قيم السلع أى أثمانها فى السوق.

ويلاحظ وجود تشابه بين هذا التعريف لاصطلاح "العرض"، والتعريف السابق لاصطلاح "الطلب"، وفى تحليلنا لدالة العرض سوف نلاحظ هذا التشابه بصفة مستمرة، ولهذا فاننا سوف نقتصر فى تحليل قوى العرض على القدر الضرورى واللازم لبناء نظرية فى تكون الثمن فى السوق.

وبناء على ما تقدم، سوف نقسم دراستنا لقوى العرض إلى مطلبين وذلك على النحو التالى:

**المطلب الأول : دالة العرض.**

**المطلب الثانى: مرونة العرض.**

# المطلب الأول
# دالة العرض

تتوقف الكمية المعروضة من السلعة على عدة عوامل أهمها ثمن هذه السلعة، ونفقة انتاجها، وأثمان السلع الأخرى، وحالة الفن الانتاجى، وأخيراً أهداف المنتجين.

وهكذا نكون بصدد علاقة دالية بين الكمية المعروضة من السلعة، وهى المتغير التابع، ومجموعة العوامل المستقلة الأخرى التى سبق تحديدها. ويمكن التعبير جبريا عن هذه العلاقة الدالية على النحو التالى:

ع ن = د (ث ن، ق، ث١.... ث ن -١، ف، هـ)

حيث ترمز ع ن إلى عرض السلعة ن، وترمز ث ن إلى ثمن هذه السلعة، ق ترمز إلى نفقة انتاجها، ث١.... ث ن -١ ترمز إلى أثمان السلع الأخرى، وف ترمز إلى مستوى الفن الانتاجى، وأخيراً ترمز هـ إلى أهداف المنتجين وتفضيلاتهم.

ونلاحظ أنه يوجد أكثر من متغير مستقل فى هذه العلاقة الدالية مما يجعلها دالة مركبة، ولذلك سوف نلجأ إلى أسلوب التجريد، حيث نقوم بتجزئة هذه العلاقة الدالية المركبة إلى عدد من الدالات البسيطة التى تحتوى كل منها على متغيرين أثنين فحسب، العرض كمتغير تابع، وأحد المتغيرات المستقلة، مفترضين ثبات كافة العوامل الأخرى على حالها.

وسوف نقوم أولا بدراسة العرض كدالة للثمن، ثم العرض كدالة للعوامل الأخرى غير الثمن والتى يطلق عليها "ظروف العرض".

وعلى ذلك سوف نقوم بدراسة دالة العرض من خلال فرعين على النحو التالى :

## الفرع الأول
## العرض والثمن

من الملاحظ بالنسبة لدالة العرض أن تغير ثمن السلعة فى اتجاه معين يؤدى إلى تغير الكمية المعروضة منها فى نفس الاتجاه، فهى تزيد بزيادة الثمن وتنقص بنقصانه، وهكـذا فانــه توجــد علاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها، مع افتراض بقاء كافة العوامل المستقلة الأخرى ثابتة على حالها.

ويرجع تفسير هذه العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والثمن إلى أن زيادة ثمن السلعة يشجع المنتجين على زيادة انتاجها لتلبية الطلب المتزايد ومن ثم تحقيق أقصى ربح ممكن، كما أن ارتفاع الثمن يشجع منتجين جدد على الدخول إلى سوق انتاج السلعة سعيا وراء الربح، ويؤدى هذا كله إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة التى يرتفع ثمنها. ويحدث العكس فى حالة انخفاض الثمن، فانخفاض الثمن يؤدى إلى إضعاف الحافز لدى المنتجين على التوسع فى انتاجها، أو حتى الاستمرار فى انتاجها وعرضها بنفس الكميات السابقة، بالاضافة إلى أنه يجعل البعض منهم - وهم أقل المنتجين كفاءة - يتركون سوق انتاج هذه السلعة ويتجهون إلى انتاج سلعة أخرى تكون أكثر ربحا، ومن شأن هذا كله أن يؤدى إلى نقص الكمية المعروضة للبيع من السلعة التى ينخفض ثمنها. ويطلق على العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها "قانون العرض".

## جدول العرض:

يوضح جدول العرض الطريقة التى تتغير بها الكميات المعروضة من السلعة عندما يتغير الثمن. فهذا الجدول يظهر بصورة رقمية الكميات المختلفة التى يكون المنتجون على استعداد لعرضها وبيعها من السلعة عند مختلف الأثمان المفترضة لها خلال فترة زمنية معينة.

وعلى ذلك فان جدول العرض يمثل التعبير الحسابى عن دالة العرض، فهو يبين العلاقة بين مختلف الكميات المعروضة من السلعة عند مختلف مستويات الأثمان المفترضة لها، وذلك كما فى الجدول التالى رقم (٢) والذى يظهر العلاقة الطردية بين الكميات المعروضة من السلعة والأثمان المفترضة لها.

**جدول العرض**

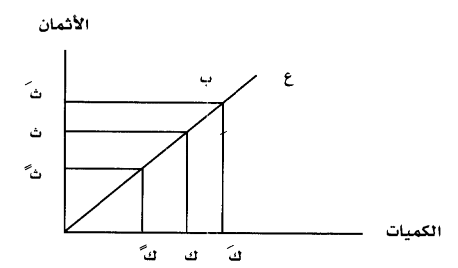
| الثمن (بالدينار) | الكمية المطلوبة (بالألف وحدة) |
|---|---|
| ٥ | ٥٠ |
| ٤ | ٤٠ |
| ٣ | ٣٠ |
| ٢ | ٢٠ |
| ١ | ١٠ |

## منحنى العرض:

يعد منحنى العرض هو التعبير الهندسى عن دالة العرض، حيث نرصد الأثمان المختلفة للسلعة على المحور الرأسى ونرصد الكميات المعروضة المقابلة لها على المحور الأفقى، ثم نقوم بنقل بيانات جدول العرض السابق، على الرسم فى صورة نقاط مختلفة، وبعد ذلك نقوم بتوصيل هذه النقاط ببعضها فنحصل على منحنى العرض. وذلك كما فى الشكل البيانى التالى رقم (١٣).

شكل بيانى رقم (١٣)

منحنى العرض




## خصائص منحنى العرض:

يتميز منحنى العرض، سواء أتخذ شكل منحنى أو خط مستقيم، بمجموعة من الخصائص يتمثل أهمها فيمايلى:

١ - أن منحنى العرض بأكمله يعد هو التعبير الهندسى عن دالة العرض وليس نقطة واحدة على هذا المنحنى فحسب. وتعبر الحركة على منحنى العرض عن تغير الكمية المحتمل أن تعرض من السلعة نتيجة للتغير الذى يمكن أن يحدث فى ثمنها، وذلك مع افتراض بقاء كافة المتغيرات المستقلة الأخرى على حالها.

٢ - أن منحنى العرض يأخذ شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى، وذلك تعبيراً عن العلاقة الطردية بين الكمية المعرضة من السلعة وثمنها، حيث

تؤدى زيادة الثمن إلى زيادة الكمية المعروضة، وانخفاض الثمن يؤدى إلى نقص الكمية المعروضة من السلعة، وإذن يكون العرض دالة متزايدة للثمن، ويكون ميل منحنى العرض هو ميل موجب[1].

٣ - يعبر منحنى العرض عن الحد الأقصى للكميات التى يرغب المنتج فى بيعها من السلعة خلال مدة معينة عند مختلف الأثمان الممكنة للسلعة. فعند ثمن معين للسلعة قد يكون المنتج مستعداً لبيع كمية أقل من تلك التى يدل عليها منحنى العرض اذا كانت هذه الكمية هى كل ما يطلبه المشترون، لكنه لن يكون مستعداً لبيع كمية أكبر منها. كما يشير هذا المنحنى إلى الحدود الدنيا من الأثمان التى يمكن أن يبيع المنتج فى مقابلها مختلف الكميات من السلعة. فعند كمية معينة قد يكون المنتج مستعداً لقبول ثمن أعلى من ذلك الذى يدل عليه منحنى العرض، لكنه لن يقبل أن يبيع هذه الكمية مقابل ثمن أقل من ذلك الثمن.

## حالات استثنائية لدالة العرض:

توجد بعض الحالات الاستثنائية التى ترد على القاعدة العامة فى دالة العرض، وفى هذه الاستثناءات لا تكون العلاقة بين الكمية المعروضة والثمن علاقة طردية، بل أنها قد تصبح علاقة عكسية، ومن ثم يكون العرض دالة متناقصة للثمن، وتتمثل أهم هذه الاستثناءات فيمايلى:

### ١ - حالة العرض الثابت :

توجد بعض السلع التى لا يمكن زيادة الكمية المنتجة والمعروضة منها برغم ارتفاع ثمنها وذلك نظرا لظروف الانتاج الخاصة بها. ومن الأمثلة على ذلك فى مجال الانتاج الزراعى، وخاصة فى الأجل القصير جداً، حيث لا يمكن تغيير حجم الانتاج بالزيادة رغم ارتفاع الثمن، كما لا يمكن تغيير حجم الانتاج بالنقصان فى حالة انخفاض الثمن. كما يتحقق هذا الاستثناء أيضا فى حالة ما اذا كان المعروض من السلعة وحدة واحدة مثل لوحة فنية نادرة رسمها فنان مشهور، أو تحفة أثرية ذات قيمة تاريخية... الخ. فمن الواضح فى مثل هذه الحالات أنه مهما أرتفع الثمن لا يمكن زيادة الكمية المنتجة والمعروضة. وفى هذه الحالات الاستثنائية

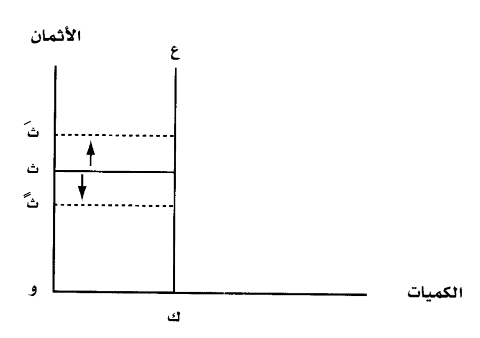
---

(١) وذلك طبقا لقاعدة أن الميل فى الدالات المتزايدة هو ميل موجب.

يأخذ منحنى العرض شكل خط مستقيم عمودى على المحور الأفقى (محور الكميات) وموازى للمحور الرأسى (محور الأثمان)، دلالة على عدم تغير الكمية المعروضة من السلعة مهما تغير ثمنها، وذلك كما يتضح من الشكل البيانى التالى رقم (١٤).

**شكل بيانى رقم (١٤)**

**حالة العرض الثابت**




وكما يتضح من هذا الشكل البيانى فانه عند ثمن قدره (وث) فان الكمية المعروضة من السلعة هى (و ك) ومهما تغير الثمن بالارتفاع من (و ث) إلى (وثَ) فان الكمية المعروضة تظل ثابتة لا تتغير. كذلك فان تغير الثمن بالانخفاض من (وث) إلى (وثً) لا يؤدى إلى انخفاض الكمية المنتجة والمعروضة من السلعة.

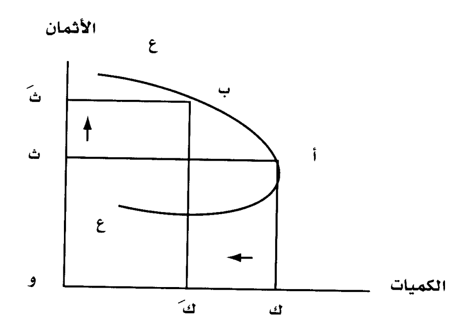
**٢ - حالة منحنى العرض المتراجع:**

قد يحدث فى بعض الأحيان أن تكون دالة العرض للثمن فى البداية دالة طردية أو متزايدة، ثم تتحول بعد ذلك إلى دالة عكسية أو متناقصة وذلك استثناء من القاعدة العامة. فقد يكون المنتج أو البائع فى حاجة إلى كمية معينة من النقود لا يريد أن يحصل على أكثر منها. فاذا كان يحصل على هذا المبلغ عند بيع كمية معينة من السلعة وفقا لثمن معين، ثم حدث وارتفع الثمن فانه يقوم بتخفيض الكمية المعروضة من السلعة لأنه أصبح بامكانه، عن طريق بيع كمية أقل، أن يحصل على المستوى الذى يريده من الدخل، نظراً لارتفاع الثمن.

ويجب ملاحظة أن هذا الاستثناء ليس استثناءاً من قانون العرض الكلى، بل أنه استثناءاً من قانون العرض الفردى، لأنه يندر أن يتواجد كل العارضين لسلعة ما فى الظروف نفسها التى يوجد فيها ذلك العارض الفرد الذى لا يريد أن يحصل إلا على مستوى معين من الدخل دون زيادة. ويأخذ منحنى العرض فى هذه الأحوال شكل منحنى يتراجع إلى الوراء عند ارتفاع الثمن بعد مستوى معين، ولذلك يسمى "منحنى العرض المتراجع". ويوضح الشكل البيانى التالى رقم (١٥) هذا الاستثناء.

**شكل بيانى رقم (١٥)**

**منحنى العرض المتراجع**




فى هذا الشكل البيانى يمثل المنحنى ع ع منحنى العرض، وهو كما نلاحظ متراجع إلى الوراء. فهو أخذ فى الارتفاع نحو اليمين فى البداية (طبقا للقاعدة العامة) حتى وصل إلى أقصى ارتفاع له عند النقطة (أ)، ثم أخذ فى التراجع إلى الوراء بعد هذه النقطة. ولتفسير ذلك نفترض أن هذا المنحنى يتعلق بأحد المنتجين أو العارضين الذى يرغب فى الحصول على مستوى معين من الدخل دون زيادة، فكلما ازداد السعر يقوم هذا المنتج بزيادة الكمية المعروضة من السلعة حتى وصول السعر إلى المستوى (وث) عندئذ يكون قد حصل على مستوى الدخل الذى يريده، ولذلك فهو يقلل من الكمية المنتجة والمعروضة من السلعة بعد زيادة الثمن عن المستوى وث. فعند زيادة الثمن من وث إلى وثَ نجد أنه يقوم بتخفيض الكمية المعروضة من وك إلى وكَ وذلك استثناء من القاعدة العامة فى دالة العرض.

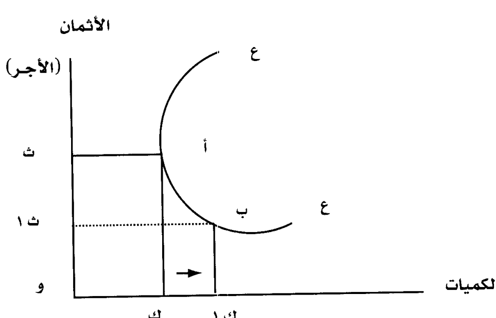
### ٣ - حالة زيادة العرض رغم انخفاض الثمن:

قد يحدث فى بعض الحالات الاستثنائية أن يؤدى انخفاض الثمن إلى زيادة العرض وليس إلى نقصانه، ويحدث ذلك فى حالة ما اذا كان المنتج أو البائع يريد أن يحصل على مستوى معين من الدخل نتيجة لبيعه سلعته أو خدمته فى السوق، ومن ثم يضطر مع انخفاض الثمن إلى زيادة الكمية المنتجة والمعروضة للبيع، رغبة منه فى الحصول على مستوى الدخل الذى يرغب فيه. وكلما ازداد انخفاض الثمن كلما قام هذا المنتج بزيادة الكمية التى يعرضها للبيع من السلعة أو الخدمة. وغالبا ما تتحقق هذه الحالة الاستثنائية عندما تكون السلعة أو الخدمة هى المصدر الوحيد أو الأساسى لحصول الشخص على دخله (وذلك كما فى حالة دخل العمل مثلاً).

ويأخذ منحنى العرض الفردى فى هذه الحالة شكل منحنى الطلب (أى ينحدر من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى) وذلك عند المستويات الدنيا من الثمن، بينما يأخذ شكل منحنى العرض العادى وذلك عند المستويات العليا من الثمن. ويوضح لنا الشكل البيانى رقم (١٦) هذه الحالة الاستثنائية، والتى تعبر عن حالة العامل الذى يضطر - فى حالة انخفاض أجره - إلى زيادة عرض خدمة عمله (زيادة ساعات العمل) وذلك رغبة منه فى المحافظة على مستوى دخله السابق.

**شكل بيانى رقم (١٦)**

**حالة زيادة العرض رغم انخفاض الثمن**



وكما هو واضح من هذا الشكل البيانى فان منحنى العرض ع ع فى المستويات التى تقع أسفل المستوى وث من الثمن يأخذ شكلاً مماثلاً لمنحنى الطلب، أى شكل دالة متناقصة دلالة على زيادة الكمية المعروضة مع كل انخفاض فى الثمن. أما في المستويات التي تقع أعلى من المستوى (وث) فان منحنى العرض ع ع يأخذ شكل منحنى العرض العادى أى شكل دالة متزايدة.

## المبحث الثالث
## ثمن التوازن

يقصد بثمن التوازن، أو ثمن السوق كما يسمى أحيانا، ذلك الثمن الذى يتحقق فعلا فى السوق فى لحظة معينة، وتتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة مع الكمية المعروضة منها. وتسمى تلك الكمية من السلعة بكمية التوازن. وسنوضح من خلال هذا المبحث كيفية تكون ثمن التوازن وتغيره، وذلك على النحو التالى:

**المطلب الأول : تكون ثمن التوازن.**

**المطلب الثانى : تغير ثمن التوازن.**

## المطلب الأول
## تكون ثمن التوازن

يتكون ثمن أى سلعة فى السوق نتيجة لالتقاء قوى الطلب على السلعة مع قوى عرضها. ومن المعروف أن دالة الطلب يعبر عنها حسابيا جدول الطلب، كما يعبر جدول العرض حسابيا عن دالة العرض. وينتج عن تقابل هذين الجدولين منطقيا أن يوجد ثمن واحد من بين كافة الأثمان المفترضة للسلعة تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها، ويسمى هذا الثمن الوحيد من بين كافة الأثمان المختلفة للسلعة بثمن التوازن أو ثمن السوق. ويوضح الجدول التالى رقم (٣) كيفية تكون ثمن السلعة فى السوق (أى ثمن التوازن) نتيجة لتقابل جدول الطلب مع جدول العرض الخاصين بها.

جدول رقم (٣)

تكون ثمن التوازن فى السوق

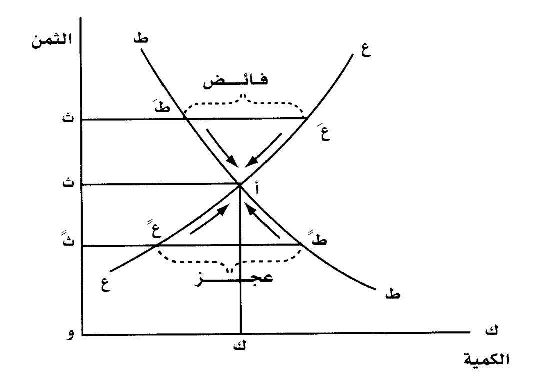
| الأثمان المفترضة للسلعة (بالدينار) | الكميات المطلوبة من السلعة (بالكيلوجرام) | الكميات المعروضة من السلعة (بالكيلوجرام) |
|---|---|---|
| ٦ | ١٠٠ | ٦٠٠ |
| ٥ | ٢٠٠ | ٤٠٠ |
| ٤ | ٣٠٠ | ٣٠٠ |
| ٣ | ٤٠٠ | ٢٥٠ |
| ٢ | ٥٠٠ | ١٥٠ |
| ١ | ٦٠٠ | ١٠٠ |

وكما هو واضح من هذا الجدول، يلاحظ أنه عند ثمن قدره أربعة دنانير فقط، تتساوى الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها، وتبلغ هذه الكمية ٣٠٠ كيلو جرام. أما عند بقية الأثمان الأخرى فان هذا التساوى لا يتحقق إما لأن الكمية المطلوبة من السلعة تكون أقل من الكميات المعروضة منها وذلك عند كافة الأثمان التى تزيد عن الثمن المشار اليه، وإما بسبب انخفاض الكميات المعروضة من السلعة عن الكميات المطلوبة وذلك عند الأثمان الأقل.

كذلك فمن المعروف أن دالة الطلب يعبر عنها هندسيا منحنى الطلب على السلعة، فى حين يعبر منحنى العرض عن دالة عرضها. ولكن فى حين ينحدر منحنى الطلب من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى (دلالة على وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن السلعة)، فان منحنى العرض يرتفع من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى (دلالة على وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها). واذا ما جمعنا بين المنحيين فى رسم بيانى واحد فانهما سيتقابلان منطقيا فى نقطة واحدة لا أكثر. وتدل هذه النقطة على ذلك الثمن دون غيره الذى تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها، أى ثمن التوازن أو ثمن السوق، وكمية التوازن، ويوضح الشكل البيانى التالى رقم (١٧) تكون ثمن التوازن هندسيا.

**شكل بيانى رقم (١٧)**

**تكون ثمن التوازن فى السوق**




وفى هذا الشكل فان المنحنى (ط ط) يعبر هندسيا عن دالة الطلب، فى حين يعبر المنحنى (ع ع) عن دالة العرض، ويلاحظ التقاء المنحيين معا فى النقطة (ن)، وتدل هذه النقطة على ثمن التوازن، وهو الثمن الوحيد الذى تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها، وذلك الثمن هو (وث)، وتلك الكمية هى وك. وعند أى ثمن أعلى من وث، مثل وثَ، لا يتحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، فعند هذا الثمن وثَ تكون الكمية المطلوبة أقل من الكمية المعروضة، حيث تبلغ الكمية المطلوبة ثَ ط، فى حين تكـون الكمية المعروضة هى ثَ ع، ومن ثم فانه يتحقق فائض فى العرض قدره ع ط. وعند أى ثمن أقل من وث مثل وثً، فلا يتحقق هذا التعادل أيضا بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، لأنه عند هذا الثمن الأقل تكون الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة، حيث الكمية المطلوبة تبلغ ثً طَ فى حين تكون الكمية المعروضة هى ثً عَ فقط، ومن ثم يتحقق عجز قدره طَ عَ.

ويفسر تكون ثمن واحد فقط للسلعة فى السوق تتعادل عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها، وهو ثمن التوازن أربعة دنانير كما فى الجدول السابق، و (وث) فى

الشكل البيانى رقم (١٨)، بأنه عند أى ثمن أعلى من ثمن التوازن هذا فانه سيتحقق فائض فى العرض نتيجة زيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة عن ذلك الثمن الأعلى، مما يدفع كل بائع إلى قبول تخفيض فى الثمن الذى يبيع به منافسا بهذا غيره من البائعين وذلك حتى يتخلص من هذا الفائض. ويؤدى هذا الانخفاض فى الثمن من ناحية أولى إلى نقص الكمية المعروضة من السلعة، ومن ناحية ثانية إلى زيادة الكمية المطلوبة منها، وبالتالى تقترب هاتان الكميتان من بعضهما حتى يتلاشى الفائض الذى كان متحققا فى العرض.

كذلك فانه عند أى ثمن أقل من ثمن التوازن، فانه سيتحقق عجز فى العرض نتيجة زيادة الكمية المطلوبة عن ذلك الثمن عن الكمية المعروضة عنده، مما يدفع كل مشترى إلى قبول ارتفاع فى الثمن الذى يشترى به حتى يتمكن من الحصول على حاجته من السلعة. ويؤدى هذا الارتفاع فى الثمن إلى نقص الكمية المطلوبة وزيادة الكمية المعروضة من السلعة، وبالتالى تقترب هاتان الكميتان من بعضهما حتى يتلاشى العجز الذى كان متحققا فى العرض.

والخلاصة هى أنه من بين كافة الأثمان المفترضة للسلعة يوجد ثمن واحد فقط تتعادل عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها، ولا يوجد أى دافع لتغييره، ومن هنا جاءت تسميته "بثمن التوازن" أو ثمن السوق.

# الباب الرابع

# نظرية الاستهلاك

الاستهلاك هو ذلك النشاط الاقتصادي الذى يقوم على استخدام المنتجات الاستهلاكية المتنوعة من سلع وخدمات فى إشباع الحاجات الانسانية المختلفة. والاستهلاك بهذا المعنى يرتبط ارتباطا وثيقا بالانتاج، حيث أن الاستهلاك هو الغاية النهائية من النشاط الانتاجى، كما أن الاستهلاك هو الدافع والمحرك الرئيسى للنشاط الانتاجى فى المجتمع، وهكذا فان قرارات المستهلكين فيما يتعلق بانفاق دخولهم على السلع والخدمات المختلفة تعد بمثابة القوة المحركة والموجهة للنشاط الانتاجى فى المجتمع(١).

واذا كان المشروع المنتج يحدد جانب العرض متأثرا فى ذلك أساسا بنفقات الانتاج، فان المستهلك هو الذى يحدد جانب الطلب متأثرا فى ذلك بأسعار السلع ومنفعتها ومدى ما تحققه له من اشباع، ويترتب على ذلك أن يكون توازن السوق مرتبطا بتحقيق كل من المشروع المنتج والمستهلك الفرد لتوازنه، ويكون ثمن السوق أو ثمن التوازن هو الثمن الذى تتحقق عنده مصلحة كل من المنتج والمستهلك، أى أنه الثمن الذى يتحقق عنده توازنهما، فضلا عن توازن السوق نفسه.

ويقوم التحليل الاقتصادي فى نظرية الاستهلاك على تحليل سلوك المستهلك الفرد أثناء قيامه بنشاطه الاستهلاكى، بمعنى انفاق دخله على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية بهدف تحقيق أقصى اشباع ممكن لحاجاته من مبلغ معين للدخل. ويهدف هذا التحليل إلى معرفة الكيفية التى يوزع بها المستهلك دخله المحدود على مختلف السلع والخدمات فى السوق من أجل تحقيق توازنه. ويوجد نوعان رئيسيان من التحليل تتضمنهما نظرية الاستهلاك، النوع الأول والأقدم هو التحليل باستخدام فكرة المنفعة الحدية، والنوع الثانى والأحدث هو التحليل باستخدام طريقة منحيات السواء. وسوف نقسم دراستنا فى هذا الفصل إلى مبحثين، وذلك على النحو التالى :

**الفصل الأول : تحليل سلوك المستهلك باستخدام طريقة المنفعة الحدية.**

**الفصل الثانى : تحليل سلوك المستهلك باستخدام فكرة منحيات السواء**
(يؤجل لدراسة أخرى أكثر تفصيلا).

---

(١) انظر : John B. Taylor, Economics, Houghton Miffin, 1995, P.P. 132 - 135

# الفصل الأول

# تحليل سلوك المستهلك

# باستخدام طريقة المنفعة الحدية

## أولا: تعريف المنفعة:

يمكن تعريف المنفعة بأنها "قدرة السلعة أو الخدمة على اشباع حاجة ما يشعر بها الإنسان فى لحظة معينة وفى ظروف محددة". ويرتبط مفهوم المنفعة على هذا النحو بفكرة "الحاجة"، أى الرغبة فى الحصول على شيىء من شأنه أن يوقف إحساسا بالألم أو يمنعه، أو يؤدى إلى الاحتفاظ بشعور بالراحة أو زيادته، ذلك أن المنفعة هى قدرة (أو صلاحية) هذا الشيىء على إشباع حاجة من يستخدمه، ويترتب على ذلك نتيجة هى أنه كلما زادت شدة الحاجة اليه يشعر بها الإنسان زادت منفعة السلعة أو الخدمة التى تصلح لإشباع هذه الحاجة.

**ويلاحظ أن فكرة المنفعة بهذا المعنى تتميز بالخصائص التالية(١):**

١ - أن فكرة المنفعة ليست صفة موضوعية مرتبطة بالشيىء أو بالسلعة ذاتها، ولكنها صفة شخصية مرتبطة بالشخص وتتحدد بعلاقة الشخص بالسلعة، ومن ثم فهى تختلف من شخص لآخر، ومن وقت لآخر بالنسبة للشخص نفسه. وعلى هذا الأساس اذا قام شخصان باستهلاك وحدتين متماثلتين تماما من سلعة ما، فى لحظة معينة، فان كلا منهما سوف يحصل على قدر من المنفعة مختلف عن الآخر، ويرجع ذلك إلى اختلاف الظروف المحيطة بكل منهما، ودرجة شدة الحاجة التى يشعر بها، وذوقه ومزاجه العام.

٢ - عدم وجود ارتباط بين منفعة السلعة وفائدتها بالنسبة للشخص. فمنفعة السلعة لا تتضمن أى حكم قيمى فى صالحها، فهى لا تعنى نفعا خالصا أو فائدة ثابتة أو محققة تعود على الشخص من كافة وجهات النظر الصحية والاخلاقية والدينية. فسلعة كالتدخين مثلا هى بالتأكيد ضارة من الناحية الصحية، وقد تتنافى مع الدين والاخلاق والقانون، إلا أنها مع ذلك تحقق منفعة لمن يستهلكها لأنه تمنحه اشباعا ما، ولهذا توصف المنفعة هنا بالمنفعة الاقتصادية.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر على سبيل المثال:

د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، التحليل الاقتصادى الجزئى، ص ٣١٦ - ٣١٧، د. مصطفى كامل السعيد، د. أحمد رشاد موسى، محاضرات فى مبادىء علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٩٢ ومابعدها، د. حسين عمر، مبادىء علم الاقتصاد، دار الفكر العربى، ١٩٨٩، ص ٢٢١ - ٢٢٥.

## ثانيا : المنفعة الكلية والمنفعة الحدية :

تنقسم المنفعة التى يحصل عليها المستهلك إلى منفعة كلية ومنفعة حدية يحكم كل مها قانون خاص بها.

**فالمنفعة الكلية :**

هى المقدار الكلى من الاشباع الذى يحصل عليه الشخص نتيجة لاستهلاك كمية معينة من سلعة ما خلال فترة زمنية محددة. فاذا افترضنا إمكانية تحقق القياس الكمى للمقدار الكلى من الاشباع الذى يحصل عليه الفرد نتيجة استهلاكه لوحدات متتالية من سلعة معينة خلال مدة محددة من الزمن، وذلك فى شكل وحدات منفعة تقيس كل منها درجة تصورية من درجات هذا الاشباع، فإن المقدار الكلى من وحدات هذه المنفعة التى حصل عليها الشخص خلال تلك المدة يعبر عن المنفعة الكلية.

**وهذه المنفعة الكلية يحكمها قانون تزايد المنفعة الكلية**، ومؤدى هذا القانون أنه عند استهلاك وحدات متتالية من سلعة ما، خلال فترة زمنية معينة، فان ما يحصل عليه الشخص من منفعة كلية نتيجة هذا الاستهلاك يتزايد تدريجيا - وأن كان بمعدل متناقص - بزيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة، وذلك إلى أن يصل إلى نقطة معينة أو حد معين لا تزيد بعده المنفعة الكلية بزيادة الكمية المستهلكة من السلعة. ويطلق على هذه النقطة أو هذا الحد أسم "نقطة التشبع"، وعنده تبلغ المنفعة الكلية التى حصل عليها الشخص حدها الأقصى. فاذا أستمر الشخص فى تناول وحدات اضافية أخرى من السلعة فان المنفعة الكلية تتناقص، أى أن منفعة هذه الوحدات الاضافية تكون منفعة سالبة.

## المنفعة الحدية:

يمكن تعريف المنفعة الحدية بأنها عبارة عن مقدار التغير الذى يطرأ على المنفعة الكلية نتيجة تغير الكمية المستهلكة من السلعة بمقدار وحدة واحدة، خلال فترة زمنية محددة. ويطلق على هذه الوحدة اسم الوحدة الحدية، لأنها تقع على الحد الذى يفصل بين الوحدات من السلعة التى استهلكها الشخص فعلا، وتلك التى لم يستهلكها بعد. كما تعرف المنفعة الحدية أيضا بأنها منفعة الوحدة الحدية أو الوحدة الأخيرة من وحدات السلعة التى أستهلكها الشخص.

## قانون تناقص المنفعة الحدية:

يحكم المنفعة الحدية قانون "تناقص المنفعة الحدية"، ويقصد بهذا القانون أن المنفعة التى يحصل عليها الشخص من استهلاك وحدات متتالية من سلعة (أو خدمة) معينة تتناقص تدريجيا كلما تزايد عدد الوحدات التى يستهلكها الشخص من السلعة أو الخدمة خلال فترة زمنية محددة، فعند استهلاك وحدات متتالية من سلعة ما، فإن المنفعة التى تضيفها كل وحدة من الوحدات الإضافية للسلعة تكون أقل من المنفعة المترتبة على استهلاك أى وحدة من الوحدات السابقة عليها، وهكذا تستمر المنفعة الحدية فى التناقص مع كل زيادة فى استهلاك وحدات السلعة.

ويمكن التعبير عن هذا القانون بشكل آخر وهو أن المنفعة الكلية التى يستمدها الشخص من استهلاك سلعة ما تتزايد مع زيادة استهلاك وحدات اضافية من السلعة، ولكن بمعدل متناقص.

### التعبير الحسابى عن قانون تناقص المنفعة الحدية:

يمكن التعبير حسابيا عن مضمون "قانون تناقص المنفعة الحدية" وذلك عن طريق عمل جدول حسابى يوضح تطور المنفعة الكلية والمنفعة الحدية التى يحصل عليها أحد المستهلكين لسلعة ما، ولتكن البرتقال مثلا، خلال فترة زمنية معينة، مع افتراض بقاء استهلاكه من كافة السلع الأخرى على ما هو عليه خلال تلك الفترة، وذلك كما فى الجدول التالى رقم (٤).

جدول المنفعة

| وحدات السلعة | المنفعة الكلية | المنفعة الحدية) |
|---|---|---|
| ١ | ٥ | ٥ |
| ٢ | ١٢ | ٧ |
| ٣ | ١٩ | ٦ |
| ٤ | ٢٣ | ٥ |
| ٥ | ٢٧ | ٤ |
| ٦ | ٣٠ | ٣ |
| ٧ | ٣٢ | ٢ |
| ٨ | ٣٣ | ١ |
| ٩ | ٣٣ | صفر |
| ١٠ | ٣٢ | ١- |

**ومن تأمل بيانات هذا الجدول يتضح الآتى:**

أ - **أن المنفعة الكلية التى تتحقق للشخص نتيجة لتوالى استهلاك وحدات اضافية من** السلعة محل البحث تتزايد، ولكن بمعدل متناقص، حتى تصل المنفعة الكلية إلى حدها الأقصى وذلك عند استهلاك الوحدة التاسعة من السلعة (البرتقال مثلا)، وهكذا يكون المستهلك قد بلغ الحد الأقصى للاشباع (نقطة التشبع) باستهلاك البرتقالة التاسعة وعند هذا الحد تصل المنفعة الحدية درجة الصفر. واذا استمر الشخص فى استهلاك وحدات اضافية من السلعة بعد هذا الحد فان المنفعة الكلية تبدأ فى التناقص.

ب - **وبالنسبة لتطور المنفعة الحدية، يلاحظ أنها تبدأ** فى التزايد مع استهلاك الوحدات الأولى من السلعة، ولكنها سرعان ما تتناقص بعد ذلك مع زيادة الوحدات المستهلكة من السلعة وخاصة باستهلاك البرتقالة الثالثة، وتستمر المنفعة الحدية فى التناقص على هذا النحو حتى تصل إلى الصفر، وعندها يكون الشخص قد بلغ نقطة التشبع، واذا أستمر الشخص بعد هذا الحد فى استهلاك وحدات اضافية من السلعة فان المنفعة الحدية تصبح مقداراً سالبا، وذلك تعبيراً عن الضيق والألم الذى يشعر به الشخص نتيجة هذا الاستهلاك الزائد بعد بلوغه حد التشبع.

ج - **ويلاحظ أيضا أنه توجد علاقة محددة تماما بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية،** ولهذا فانه يمكن اشتقاق احداهما من الأخرى. فعندما نعلم المنفعة الكلية المستمدة من استهلاك كمية من سلعة ما عدد وحداتها (ن)، فانه يمكننا الحصول على المنفعة الحدية لهذه الكمية، أى منفعة الوحدة الأخيرة، أو الوحدة الحدية ورقمها (ن)، وذلك بطرح المنفعة الكلية للكمية ن-١ من المنفعة الكلية للكمية ن. وعندما نعلم مقدار المنافع الحدية الفردية المترتبة على استهلاك عدد من وحدات سلعة ما فاننا نستطيع التوصل إلى المنفعة الكلية المترتبة على استهلاك هذه الكمية، وذلك بجمع المنافع الحدية الفردية مع بعضها.

## تفسير تناقص المنفعة الحدية:

يثور التساؤل فى هذا المجال حول الأسباب التى تجعل المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الوحدات المستهلكة من سلعة ما خلال فترة زمنية محددة، أو بعبارة أخرى الأسباب التى تجعل المنفعة الكلية تزيد "بمعدل متناقص". ويمكن تفسير تناقص المنفعة الحدية فى سببين :

**السبب الأول: قابلية الحاجات الإنسانية للإشباع:** فكافة الحاجات التى يشعر بها

الإنسان تكون قابلة للإشباع بعد حد معين من استهلاك وحدات متتالية من السلعة التى تصلح لإشباع هذه الحاجة خلال فترة زمنية محددة. ويعنى ذلك أن شدة حاجة الشخص تتناقص أو تضعف، وذلك باطراد استهلاكه لوحدات السلعة أو الخدمة الكفيلة باشباع هذه الحاجة، حتى يصل إلى مرحلة معينة لا يشعر فيها بهذه الحاجة على الاطلاق، وهو يصل إلى هذه المرحلة عندما يبلغ حد الإشباع الكامل أو نقطة التشبع. ومتى أشبعت الحاجة على هذا النحو فيكون من الطبيعى أن تتناقص منفعة السلعة أو الخدمة التى تصلح لإشباع هذه الحاجة.

**السبب الثانى: هو أن كل سلعة لها خصائص وسمات معينة تجعلها صالحة لاشباع حاجة إنسانية معينة دون غيرها:** فالسلع التى تشبع الحاجة إلى الأكل لا تشبع الحاجة إلى المشرب والعكس صحيح. ومعنى ذلك أنه لا يمكن استخدام سلعة معينة فى اشباع كافة حاجات المستهلك، ولهذا فان تزايد الكمية التى يستهلكها الشخص من سلعة ما فى وقت محدد لابد وأن يؤدى إلى تناقص منفعتها الحدية، طالما أنه لا يكمن لهذه السلعة أن تشبع إلا حاجة واحدة معينة لدى المستهلك.

## توازن المستهلك (تعظيم المنفعة الكلية):

يقصد بتوازن المستهلك تمكنه من تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته المتعددة، من خلال توزيعه لدخله المحدود على مختلف أنواع السلع والخدمات اللازمة لاشباع تلك الحاجات، على ضوء ما تفرضه قوى السوق من أثمان محددة لتلك السلع، وعلى النحو الذى ينعدم فيه الدافع لاجراء أى تغيير فى طريقة توزيعه لهذا الدخل، والتى يتمكن المستهلك من خلالها من تحقيق أقصى منفعة كلية ممكن من مبلغ معين للدخل.

وباستخدام فكرة المنفعة وقانون تناقص المنفعة الحدية، يمكن التوصل إلى تفسير سلوك المستهلك الفرد وهو يقوم بانفاق دخله المحدود على شراء مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية فى السوق، ومن ثم معرفة الكيفية التى يتمكن بواسطتها المستهلك من تحقيق توازنه فى السوق.

ويلاحظ بداءة أن هناك نوعين من القيود يخضع لهما المستهلك وهو بصدد انفاق دخله. القيد الأول : أن دخل المستهلك هو محدود وثابت خلال فترة محددة من الزمن، وهذا يعنى أنه كلما زاد انفاقه على سلعة ما، نقص انفاقه على السلع الأخرى. والقيد الثانى: هو أن أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية ثابتة ومحددة فى السوق، ولا يستطيع المستهلك بمفرده أن يؤثر

عليها مهما تغيرت الكمية التى يشتريها من السلعة، ويشير ذلك القيد إلى أن التحليل هنا يتعلق بالسوق الذى تتوافر فيه شروط المنافسة الكاملة.

**أولا: توازن المستهلك فى حالة انفاقه لكل دخله المتاح:**

اذا ما افترضنا أن المستهلك سينفق دخله بأكمله على شراء السلع الاستهلاكية، ولن يدخر أى شيىء منه، فسنجد أن مثل هذا المستهلك يمكن أن يحقق توازنه بتعظيم المنفعة الكلية التى يحصل عليها من انفاق دخله عندما تتساوى معدلات المنافع الحدية لمختلف السلع والخدمات التى ينفق عليها دخله مع معدلات أثمانها.

وهكذا فاذا كان أمام المستهلك عدد من السلع قدرة (ن)، فان شرط تعظيم المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك، وبالتالى توازنه، هو أن يوزع دخله على مختلف السلع بحيث تكون:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{ثمن السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{ثمن السلعة (ب)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ن)}}{\text{ثمن السلعة (ن)}}$$

ويلاحظ أن قسمة المنفعة الحدية للسلعة على ثمنها يدل على مقدار المنفعة الحدية التى يحصل عليها المستهلك نتيجة لانفاقه وحدة نقدية واحدة (دينار واحد مثلا) على هذه السلعة. وإذن يكون شرط تعظيم المنفعة الكلية هو أن ينفق المستهلك دخله على السلع المختلفة بحيث تتساوى المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة (أ)، مع المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة (ب)، مع المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة (ن). وبعبارة مختصرة يكون شرط تعظيم المنفعة الكلية هو أن تتساوى المنافع الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة (الوحدة الحدية) من مختلف السلع والخدمات التى يستهلكها الشخص خلال مدة محددة.

**ثانيا: توازن المستهلك فى حالة توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار:**

قد يحدث ألا يقوم المستهلك بانفاق جميع دخله على السلع والخدمات الاستهلاكية ويفضل ادخار جزء منه. فالادخار يحقق للمستهلك منفعة تماما مثل الاستهلاك، غاية ما هناك أن منفعة الاستهلاك حاضرة أو حالة، فى حين أن منفعة الادخار آجلة أو مستقبلية. وهنا أيضا ينطبق "قانون تناقص المنفعة الحدية" على الادخار، بحيث أنه كلما زادت المبالغ التى يدخرها

الشخص من دخله المحدود كلما نقصت المنفعة التى يستمدها من كل وحدة نقدية اضافية يدخرها، أى تنقص المنفعة الحدية للمبالغ المدخرة. وأذن يمكن اعتبار المبالغ المدخرة بمثابة سلعة من السلع التى ينفق عليها المستهلك دخله، وعلى ذلك تصبح الصورة النهائية لشرط تعظيم المنفعة الكلية للمستهلك هى: أن تتساوى المنافع الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من مختلف السلع والخدمات التى يستهلكها مع المنفعة الحدية للوحدة النقدية الواحدة من المبلغ الذى يدخره. وبعبارة أخرى يصبح شرط توازن المستهلك على النحو التالى:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{ثمن السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{ثمن السلعة (ب)}} = \text{المنفعة الحدية للادخار}$$

ويلاحظ أن شرط توازن المستهلك فى هذه الصورة النهائية هو الذى يفسر لنا قيام الشخص بزيادة انفاقه على السلع والخدمات عندما يزداد دخله. ذلك أن تحقق هذه الزيادة فى الدخل مع بقاء الكميات التى يشتريها من المنتجات الاستهلاكية وأثمانها وأذواقه وتفضيلاته على ما هى عليه، إنما يعنى تناقص المنفعة الحدية لذلك الجزء من الدخل الذى لا ينفق على شراء السلع الاستهلاكية، وبهذا تصبح المنافع الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من مختلف السلع والخدمات التى يستهلكها أكبر من المنفعة الحدية للوحدة النقدية الواحدة التى يدخرها، ولذلك يؤدى تحويل جزء من هذا الادخار لشراء السلع الاستهلاكية إلى تعظيم المنفعة الكلية للمستهلك، ومن ثم تحقيق توازنه.

## التحليل بالمنفعة الحدية ولغز القيمة:

تجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أن التحليل بالمنفعة الحدية يساعد فى حل "لغز القيمة" المشهور لآدم سميث والمتعلق بانخفاض قيمة المبادلة للماء أو ثمنه فى السوق وذلك بالرغم من منفعته الكبيرة للإنسان، وارتفاع قيمة المبادلة للماس أو ثمنه بالرغم من انخفاض منفعته بالمقارنة بالماء. ذلك أن ما يسهم فى تحديد ثمن السلعة فى السوق (أى قيمة مبادلتها) ليس هو منفعتها الكلية بالنسبة للمستهلك ولكن منفعتها الحدية لديه. وهذه المنفعة الحدية هى وحدها التى يستند اليها المستهلك وهو بصدد توزيع دخله أو انفاقه على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية. وبالنظر إلى وجود كميات هائلة من الماء، فان منفعته الحدية تصبح ضئيلة جداً، مع أن منفعته الكلية كبيرة إلى أقصى حد، وبالتالى تنخفض قيمة مبادلته أو ثمنه فى السوق. أما الماس فانه لا تتوافر منه كميات كبيرة بسبب ضخامة نفقات انتاجه، ولذلك فان منفعته الحدية تكون كبيرة ما يؤدى إلى ارتفاع ثمنه أو قيمة مبادلته فى السوق.

# الباب الخامس

# نظرية الانتــاج

الانتاج هو ذلك النشاط الاقتصادي الذى يعمل على خلق السلع والخدمات على اختلاف أنواعها من انتاجية واستهلاكية، بهدف اشباع الحاجات الانسانية. وتبدو الصلة وثيقة على هذا النحو بين الانتاج بمفهومه السابق والاستهلاك - والذى يتمثل فى استخدام الأموال والخدمات الاستهلاكية فى إشباع الحاجات الانسانية - حيث يعتبر الانتاج هو الوسيلة الضرورية لتحقيق هدف الاستهلاك.

وتهدف دراستنا فى الباب الحالى لنظرية الانتاج إلى تحليل سلوك الوحدة الاقتصادية الأساسية التى تقوم بالانتاج، وتعرف هذه الوحدة بالمشروع الفرد (أو المنشأة) أو المنتج، وهو بصدد اتخاذ قراراته المتعلقة بنشاطه الانتاجى. وهكذا فان نظرية الانتاج تهدف إلى تحليل المبادىء التى يقوم عليها الانتاج، والشروط الواجب توافرها لكى يحقق المشروع توازنه، بمعنى تحقيق أقصى ربح ممكن. ويتوصل المشروع إلى تحقيق توازنه عن طريق تعظيم الناتج الكلى الذى يحصل عليه من مبلغ معين لنفقات الانتاج.

وتهتم نظرية الانتاج بتحليل ودراسة المبادىء أو الأصول التى يقوم عليها الانتاج كنشاط اقتصادى، وبتحليل النفقات التى يتحملها المشروع بمناسبة قيامه بالانتاج ثانيا، وبتحليل الايرادات التى يحصل عليها المشروع بهذه المناسبة ثالثا وأخيراً.

وبناء على ما تقدم فسوف نقسم دراستنا لنظرية الانتاج إلى ثلاثة فصول:

**الفصل الأول : دالة الانتاج.**

**الفصل الثانى: نفقات الانتاج.**

**الفصل الثالث : ايرادات الانتاج.**

# الفصل الأول

# دالـة الانتـاج

يتطلب انتاج أية سلعة أو خدمة فى العصر الحديث تضافر خدمات أكثر من عنصر واحد من عناصر الانتاج المختلفة. وهكذا تقوم العملية الانتاجية على مزج خدمات عناصر الانتاج المختلفة (وهى العمل، رأس المال، موارد طبيعية، تنظيم.... الخ)، بهدف انتاج حجم معين من السلع والخدمات. ويتم هذا المزج بنسب ثابتة أو متغيرة، وفى ظل ظروف فنية معينة فى العمليات الانتاجية.

وتهدف نظرية الانتاج إلى تحليل ودراسة المبادئ والأصول التى يقوم عليها الانتاج، أى العلاقة القائمة بين مستلزمات الانتاج من جهة، وبين المنتجات من السلع والخدمات من جهة أخرى.

## تعريف دالة الانتاج:

يمكن تعريف دالة الانتاج بأنها العلاقة الفنية التى توجد ما بين مستلزمات الانتاج (أو خدمات عناصر الانتاج) التى يستخدمها المشروع، وبين المنتجات من سلع وخدمات التى ينتجها هذا المشروع، فى خلال مدة معينة، وعند مستوى معين من التكنولوجيا. وتعبر هذه العلاقة الدالية عن الطريقة أو مجموعة الطرق الفنية المختلفة التى يمكن اتباعها من أجل الحصول على حجم معين من السلع والخدمات. ويقصد بالطرق الفنية تلك التوليفات الفنية الأكثر كفاءة. وهكذا تعبر دالة الانتاج عن الطرق التى تمكن من الحصول على حجم معين من الانتاج بأقل تكلفة ممكنة. وبذلك فان دالة الانتاج تساعدنا على التعرف على التوليفات الفنية اللازمة للحصول على كمية معينة من منتج معين أو عدة منتجات، وبمعنى آخر تعبر دالة الانتاج عن الخيارات الفنية الممكنة للانتاج.

ويمكن التعبير جبريا عن دالة الانتاج على النحو التالى:

ك = د (س١، س٢، س٣......... س ن).

حيث ترمز ك إلى حجم أو كمية الانتاج، د هو رمز لفكرة الدالة نفسها، أما س١، س٢، س٣ فهى رموز جبرية تعبر عن المتغيرات المستقلة والمتمثلة فى خدمات عناصر الانتاج المستخدمة فى انتاج الكمية ك.

وطبقا للعلاقة الدالية السابقة بين كمية الانتاج والكميات المستخدمة من خدمات عناصر الانتاج، فيلاحظ أن حدوث تغيرات فى الكميات المستخدمة من خدمات عنصر واحد أو أكثر (أو كل) من عناصر الانتاج سوف يترتب عليه تغيرات مقابلة فى حجم الانتاج.

وتوجد طريقتان لتحليل دالة الانتاج، الطريقة الأولى هى الطريقة التقليدية وهى التحليل "بقانون النسب المتغيرة"، أما الطريقة الثانية فهى الطريقة الحديثة، وهى التحليل "بمنحنيات الناتج المتساوى". وسوف نخصص مبحثا مستقلا لكل من هاتين الطريقتين، وذلك على النحو التالى:

**المبحث الأول : التحليل بقانون النسب المتغيرة.**

**المبحث الثانى: التحليل بمنحنيات الناتج المتساوى (*).**

(*) يؤجل هذا المبحث لدراسة أخرى أكثر تفصيلا.

# المبحـــث الأول
# التحليل بقانون النسب المتغيرة
# "الغـلة المتناقصـة"

يهدف التحليل بهذا القانون إلى بيان الكيفية التى يستطيع المشروع الانتاجى وفقا لها أن يحقق توازنه فى سوق عوامل الانتاج وذلك فى الأجل القصير.

ولما كان توازن المشروع يتحقق عندما يتمكن من تحقيق غرضه الرئيسى والذى يتمثل فى تحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق اختيار توليفة مثلى من عناصر الانتاج، فان التحليل باستخدام قانون النسب المتغيرة لعناصر الانتاج، سوف يوضح لنا تلك المرحلة من مراحل الانتاج التى يتمكن عندها المشروع من تحقيق هدفه من عملية الانتاج.

وقد أطلقت على هذا القانون تسميات كثيرة ومتعددة منها : قانون الغلة المتناقصة، قانون الغلة غير المتناسبة، قانون الناتج المادى الحدى المتناقص، وقانون الانتاجية المتناقصة.

وسوف نقسم دراستنا لهذا القانون الى عدة نقاط، حيث نبدأ باعطاء فكرة عن مفهوم القانون والفروض التى يقوم عليها ، ثم نتبع ذلك بعرض حسابى وهندسى لهذا القانون، ثم نعرض بعد ذلك لمراحل الانتاج المختلفة ومدى فعالية نسب عناصر الانتاج فى كل منها، وأخيراً سوف نعرض لتوازن المشروع فى سوق عوامل الانتاج.

## أولا : مفهوم القانون وفروضه :

يقرر هذا القانون أن التغيرات التى تحدث بالزيادة فى كمية ما يستخدم فى عملية الانتاج من أحد عوامل الانتاج المستخدمة، وذلك بوحدات متساوية ومتتالية، فى الوقت الذى تظل فيه الكميات المستخدمة من عوامل الانتاج الأخرى ثابتة على حالها، سوف تؤدى إلى زيادة الناتج الكلى المتحقق فى مرحلة أولى بنسبة أكبر من نسبة تزايد العامل المتغير، ثم يتزايد الناتج الكلى فى مرحلة ثانية، بالنسبة نفسها التى تزايد بها العامل المتغير، وفى مرحلة ثالثة، يتزايد الناتج الكلى بنسبة أقل من نسبة تزايد العامل المتغير. وتعرف المرحلة الأولى بمرحلة الغلة المتزايدة، وتعرف المرحلة الثانية بمرحلة الغلة الثابتة، بينما تعرف المرحلة الثالثة بمرحلة الغلة المتناقصة.

ويتفق هذا القانون مع الملاحظة الخاصة بأنه توجد حدود لزيادة الناتج المتحقق عن طريق زيادة كمية أحد عوامل الانتاج فحسب، مع بقاء عوامل الانتاج الأخرى ثابتة دون تغيير [١].

ويستفاد مما تقدم أن التأليف بين خدمات عناصر الانتاج لا يتم بطريقة جزافية، وانما يتم بالنسب التى تعطى معها عناصر الانتاج أكبر انتاجية ممكنة لها. كما يلاحظ أن تحديد هذه النسب هى مسألة فنية بحتة، وهى تتوقف على درجة تقدم المعرفة والفن الانتاجى والتكنولوجى. ويجب بداهة أن تسمح هذه النسب باطالة أمد مرحلة الغلة المتزايدة، وتأخير بدء مرحلة الغلة المتناقصة.

## فروض القانون :

يستند قانون النسب المتغيرة إلى مجموعة من الفروض الهامة والتى تعتبر شروطا لازمة لانطباقه، وتتمثل هذه الشروط فيمايلى: [٢]

١ - **حدوث تغيير فى الكميات المستخدمة من أحد عوامل الانتاج** مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على ما هى عليه. ويعنى ذلك أن حدوث تغيير فى جميع عناصر الانتاج المستخدمة يؤدى إلى عدم انطباق القانون.

٢ - **أن تكون وحدات عنصر الانتاج المتغير متماثلة وذات كفاءة واحدة**، ذلك أن زيادة كفاءة وحدات العنصر المتغير المستخدمة سيؤدى الى ايقاف تناقص ناتجة الحدى. ولا يشترط أن يكون عامل الانتاج المتغير الوحيد هو العمل، فقد يكون سائر عناصر الانتاج الأخرى التى يجرى استخدامها فى عملية الانتاج، ولكن يشترط أن يتغير عامل الانتاج المتغير بوحدات متجانسة ومتماثلة تماما من حيث الكم والكفاءة والنوع.

٣ - **ثبات الفن الانتاجى المستخدم** : حيث يشترط لانطباق قانون الغلة المتناقصة افتراض عدم حدوث تطور فى المعرفة الفنية (أو التكنولوجية) بما يؤدى إلى تغير طريقة الانتاج المستخدمة، وذلك حتى يمكن التعرف على أثر تزايد العنصر المتغير فى الانتاج بعد استبعاد أثر الفن الانتاجى.

---

(١) أنظر د. محمد خليل برعى، مبادىء الاقتصاد، دار الثقافة العربية، ١٩٩٤، ص ٢٨٠-٢٢٨١.

(٢) أنظر د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، التحليل الأقتصادى الجزئى، المرجع السابق، ص ٤٤٠-٤٤٤.

## ثانيا : التعبير الحسابى والهندسى عن القانون :

### ١ - التعبير الحسابى عن القانون :

لتوضيح قانون الغلة المتناقصة سوف نفترض أننا بصدد القيام بعملية انتاج زراعى، لانتاج محصول معين من المحاصيل الزراعية وليكن القمح، وبالطبع فان ذلك يستلزم ضرورة توافر مجموعة مختلفة من عناصر الانتاج هى : العمال الزراعيون، مساحة من الأرض الزراعية صالحة للزراعة، الأدوات والأجهزة الانتاجية الزراعية، الأسمدة، البذور...الخ.

وسنفترض اننا نقوم بعدد معين من التجارب الانتاجية باستخدام هذه العوامل جميعها فى الانتاج بغرض التوصل الى أفضل توليفة منها التى تعطى أكبر ناتج ممكن بأقل قدر من النفقات، وسوف نفترض أيضا ثبات كافة عوامل الانتاج المستخدمة فى انتاج السلعة طوال التجارب الانتاجية ما عدا عامل انتاج واحد فقط وليكن عدد العمال، حيث سيكون هذا العدد هو المتغير المستقل الوحيد فى دالة الانتاج. وسيكون تغير هذا العامل فى صورة زيادة عدد العمال المشتغلين فى قطعة الأرض الثابتة مساحتها بمقدار عامل واحد فى كل تجربة عن تلك السابقة عليها، مع البدء بعامل واحد فى التجربة الانتاجية الأولى، ومعنى ذلك أن يدل رقم التجربة الانتاجية على عدد العمال المشتغلين فيها. وسوف نفترض أيضا تساوى الكفاءة الانتاجية لكل العمال المشتغلين فى الأرض دون تفرقة بين عامل وآخر.

ويوضح لنا الجدول التالى رقم (١) التغير الذى يطرأ على الناتج المادى بأنواعه المختلفة من القمح مثلا فى التجارب الانتاجية العشر فى شكل وحدات مادية كالقناطير أو الأرادب مثلا، وذلك على النحو المبين فى جدول الناتج المادى التالى.

## جدول الناتج المادى المتحقق

## خلال التجارب الانتاجية العشر

| (١) رقم التجربة الإنتاجية | (٢) عدد العمال | (٣) الناتج الكلي للعمل (أرادب قمح) | (٤) الناتج المتوسط للعمل | (٥) الناتج الحدي للعمل (أرادب قمح) | تصنيف مراحل الإنتاج |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ١ | ٣ | ٣ | ٣ | |
| ٢ | ٢ | ٧ | ٣,٥ | ٤ | المرحلة |
| ٣ | ٣ | ١٢ | ٤ | ٥ | الأولى |
| ٤ | ٤ | ١٦ | ٤ | ٤ | |
| ٥ | ٥ | ١٩ | ٣,٨ | ٣ | |
| ٦ | ٦ | ٢١ | ٣,٥ | ٢ | المرحلة |
| ٧ | ٧ | ٢٢ | ٣,١٤ | ١ | الثانية |
| ٨ | ٨ | ٢٢ | ٢,٧٥ | صفر | |
| ٩ | ٩ | ٢١ | ٢,٣٣ | ١- | المرحلة |
| ١٠ | ١٠ | ١٨ | ١,٨ | ٣- | الثالثة |

ويمكن ابداء الملاحظات التالية على جدول الناتج المادى:

١ - **تشير الأرقام الواردة فى العمود الثالث** إلى الناتج الكلى (أى الكمية الكلية من محصول القمح التى يمكن الحصول عليها فى شكل وحدات (أرادب) نتيجة استخدام عدد معين من العمال فى كل تجربة). ويلاحظ من واقع البيانات الواردة فى هذا العمود أن اشتغال عامل واحد على مساحة كبيرة من الأرض، ولتكن ٢٠ فدانا، سيكون من نتيجته انتاج كمية معينة من محصول القمح ولتكن ثلاثة أرادب مثلا، فى حين أن تشغيل العامل الثانى لن يؤدى إلى زيادة الناتج الكلى فحسب، ولكنه سيؤدى إلى رفع الكفاءة الانتاجية أيضا لأنه سيتيح الفرصة أمام الأثنين للاستفادة من مزايا تقسيم العمل فيما بينهما، بحيث يزداد الناتج الكلى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى عدد العمال، وهكذا تؤدى اضافة العامل الثانى الى زيادة الناتج الكلى إلى أكثر من الضعف، حيث يبلغ الناتج الكلى عندئذ سبعة أرادب، كذلك فان اضافة العامل الثالث يكون من شأنه أن يزيد من تقسيم العمل بين المشتغلين، ويزيد من فرص التخصص بينهم، مما يؤدى إلى زيادة الناتج الكلى بمقدار أكثر من الزيادة الناشئة عن اضافة العامل الثانى، حيث يزداد الناتج الكلى بمقدار خمسة ارادب ليصل إلى ١٢ أردب. وهكذا نجد أن اضافة وحدات متتالية من العمل إلى مساحة كبيرة وثابتة من الأرض سوف

يؤدى إلى زيادة الناتج الكلى بمعدل متزايد، ولكن بمجرد أن نصل الى العامل السابع، فى مثالنا السابق، حتى تكون فرص التخصص وتقسيم العمل قد استنفذت، حيث يصل الناتج الكلى من القمح عند اشتغال هذا العامل الى ٢٢ أردب من القمح، لذلك فان اشتعال العامل الثامن لا يؤدى إلى احداث أية زيادة فى الناتج الكلى، بل يثبت الناتج الكلى على ما هو عليه بعد اضافة هذا العامل الثامن، وهنا يبلغ الناتج الكلى المتحقق حده الأقصى أى ٢٢ أردب من القمح. وبعد وصول الناتج الكلى إلى حده الأقصى، فان اضافة العاملين الأخيرين (التاسع والعاشر) سوف يؤدى إلى انخفاض الناتج المتحقق إلى ٢١ ثم إلى ١٨ أردب من القمح على التوالى.

٢ - **ويوضح العمود الرابع من الجدول السابق** تطور الناتج المتوسط للعمل، وهو يمثل نصيب العامل الواحد من الانتاج فى المتوسط، فى شكل وحدات مادية دائما، فى كل تجربة من التجارب الانتاجية العشر محل البحث. ونحصل على الناتج المتوسط بقسمة الناتج الكلى لعدد العمال المشتغلين فى كل تجربة على هذا العدد نفسه. فالناتج المتوسط للعمال فى التجربة الثالثة مثلا = ١٢÷٣ = ٤ أرادب، والناتج المتوسط للعمال فى التجربة الخامسة = ١٩÷ ٥ = ٣,٨ أردب من القمح، وهكذا حتى نصل إلى التجربة العاشرة فنجد أن الناتج المتوسط لاشتغال عشرة عمال = ١٨÷ ١٠ = ١,٨ أردب من القمح.

ويلاحظ أن الناتج المتوسط للعمال بلغ أقصى حد له عند اشتغال العامل الثالث، ولم يطرأ عليه أية زيادة نتيجة تشغيل العامل الرابع، ثم بدأ فى الانخفاض المستمر عند استخدام العامل الخامس وحتى العامل العاشر.

٣ - أما العمود الخامس من الجدول فيوضح تطور الناتج الحدى للعمل. ويعرف الناتج الحدى بأنه عبارة عن مقدار التغير الذى يطرأ على الناتج الكلى بسبب اضافة وحدة اضافية من وحدات العمل فى كل تجربة انتاجية. ويمكن التوصل إلى حساب قيمة الناتج الحدى للعمل فى كل تجربة من التجارب الانتاجية العشر، عن طرق طرح قيمة الناتج الكلى فى المستوى السابق (أى الناتج من التجربة السابقة) من الناتج الكلى المتحقق فى التجربة محل البحث، ويدل حاصل الطرح على الناتج الحدى للعمال المشتغلين فى التجربة محل البحث. وهكذا يكون الناتج الحدى للعمل فى التجربة الثالثة مساويا لـ ١٢-٧=٥ أرادب من القمح، وفى التجربة الرابعة يبلغ هذا الناتج ١٦-١٢= ٤ أرادب من القمح، وهكذا حتى التجربة العاشرة. وبتأمل ما يحدث من تطور فى الناتج الحدى للعمل، يلاحظ أن هذا الناتج يبدأ فى التزايد فى البداية،

وذلك حتى التجربة الثالثة حيث يبلغ أقصى قيمة له وهى خمسة أرادب من القمح، ثم يتناقص بعد ذلك، إلى أربع وحدات من التجربة الرابعة، ثم إلى ثلاث وحدات فى التجربة الخامسة، وذلك حتى تبلغ قيمته صفرا فى التجربة الثامنة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ان اضافة العاملين التاسع والعاشر تؤدى إلى أن يصبح الناتج الحدى لهما إلى كمية سالبة (-١، -٣ على التوالى). ومعنى ذلك أن تشغيل العامل الثامن لم يحدث آية زيادة فى الناتج الكلى، كما أن تشغيل العاملين التاسع والعاشر أدى الى احداث نقص فى الناتج الكلى المتحقق من قبل.

ويتضح مما تقدم أنه مع زيادة الكميات المستخدمة من عامل الانتاج المتغير الوحيد فى عملية الانتاج، بدفعات متساوية ومتتالية مع بقاء ما يستخدم من عوامل الانتاج الاخرى ثابتة على ما هى عليه، فان الناتج المادى لعامل الانتاج المتغير هذا يبدأ فى التزايد، سواء تعلق الأمر بالناتج الكلى أم بالناتج المتوسط أم بالناتج الحدى، ولكن بعد حد معين يبدأ هذا الناتج بأنواعه الثلاثة فى التناقص، ويختلف هذا الحد باختلاف نوع الناتج المتحقق. ومعنى هذا أن انتاجية عامل الأنتاج المتغير أو غلته تتناقص بعد زيادة الكمية المستخدمة منه فى عملية الانتاج عن حد معين، ومن هنا كان السبب فى إطلاق تسمية الغلة المتناقصة على هذا القانون.[(١)]

ويجب ملاحظة أننا قسمنا التجارب العشر إلى ثلاث مراحل، كما يتضح من جدول الناتج المادى، وذلك بحسب اتجاه التطور فى الزيادة المحققة فى الناتج الكلى للعمل، وتشمل المرحلة الأولى التجارب الأربعة الأولى، وهى تبدأ من البداية وتنتهى عندما يبلغ الناتج المتوسط حده الأقصى. أما المرحلة الثانية فتشمل التجارب الأربعة التالية، وهى تبدأ من بلوغ الناتج المتوسط حده الأقصى وتنتهى عن ما يبلغ الناتج الحدى صفرا. وتشمل المرحلة الثالثة أخيراً التجربتين الأخيرتين وهما التاسعة والعاشرة. وتبدأ هذه المرحلة من بلوغ الناتج الحدى صفرا وتستمر طالما كان هذا الناتج فى تناقص.

وتجدر الاشارة أيضاً إلى أن الحد الذى يبدأ عنده الناتج فى التناقص يختلف باختلاف نوع الناتج المحقق. فالناتج الحدى هو الذى يبدأ فى التناقص أولا، وذلك من التجربة الرابعة، ويليه بعد ذلك الناتج المتوسط ويبدأ فى التناقص من التجربة الخامسة، وأخيراً يجيىء دور الناتج الكلى والذى يبدأ فى التناقص من التجربة التاسعة.

---

(١) أنظر د. محمد خليل برعى، مبادىء الاقتصاد، دار الثقافة العربية، ١٩٩٤، ص ٢٨٠.

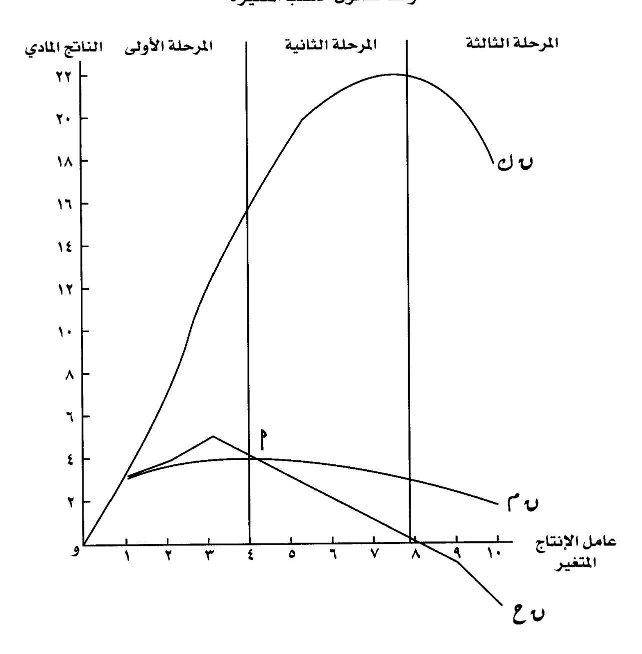
### ٢ - التعبير الهندسى عن القانون :

فيما يتعلق بالتعبير الهندسى عن قانون النسب المتغيرة، فإن الشكل البيانى التالى يعبر هندسيا عن المضمون الحسابى للقانون المذكور.

**شكل بيانى رقم (١٨)**

**تطور الناتج المادى بأنواعه الثلاثة**

**وفقا لقانون النسب المتغيرة**



ويعبر الشكل البيانى الحالى رقم (١) عن العلاقة الدالية بين الناتج المادى المتحقق كمتغير تابع والذى قمنا برصده على المحور الرأسى، وعدد العمـال المشتغلين فى الأرض، كمتغير مستقل وحيد فى دالة الانتاج، وقد رصدنا وحداته على المحور الأفقى، ومن هذا الشكل يلاحظ مايلى :

أ - تؤدى الزيادة المستمرة فى أعداد العمال المشتغلين فى الأرض الى زيادة الناتج الكلى المتحقق حتى يبلغ أقصى قيمة له عند تشغيل العامل السابع، وتظل هذه القيمة ثابتة بعد تشغيل العامل الثامن. وعند اشتغال العاملين التاسع والعاشر يبدأ الناتج الكلى فى الانخفاض. ويعبر منحنى الناتج الكلى (ن ك) عن هذا التطور، حيث يأخذ هذا المنحنى شكل دالة متزايدة لعدد العمال حتى النقطة (أ)، ثم يتحول بعد ذلك إلى دالة متناقصة لعدد العمال دلالة على بدء تناقص الناتج الكلى عند اشتغال العاملين التاسع والعاشر.

ب - أما منحنى الناتج المتوسط (ن م) فهو يعبر بدوره عن دالة متزايدة لعدد العمال المشتغلين فى الأرض وذلك فى الجزء الأول منه المتمثل فى و جـ، ثم يبدأ المنحنى فى التحول إلى دالة متناقصة لعدد العمال عند النقطة جـ. وهكذا يبلغ منحنى الناتج المتوسط أقصى ارتفاع له عند النقطة جـ دلالة على أن الناتج المتوسط بلغ أقصى قيمة له عند تشغيل العامل الرابع، وبعد هذا يبدأ المنحنى فى الانخفاض تعبيرا عن تناقص الناتج المتوسط للعمل باشتغال العامل الخامس ومايليه حتى العامل العاشر.

ج - كما يعبر منحنى الناتج الحدى (ن ح) بدوره عن دالة متزايدة لعدد العمال المشتغلين فى الأرض وذلك حتى النقطة ب، حيث يبدأ فى الارتفاع بتزايد عدد العمال دلالة على زيادة الناتج الحدى بتزايد الكميات المستخدمة من عامل الانتاج المتغير الوحيد وذلك حتى نصل الى النقطة (ب) عند اشتغال العامل الثالث حيث يبلغ منحنى الناتج الحدى أقصى ارتفاع له، ثم يبدأ المنحنى فى الانخفاض بعد ذلك تعبيرا عن تناقص الناتج الحدى للعمل باشتعال العامل الرابع، ويستمر الناتج الحدى للعمل فى الانخفاض حتى اشتغال العامل الثامن، حيث نجد أن الناتج الحدى قد بلغ صفراً، وعند اشتغال العاملين التاسع والعاشر نجد أن منحنى الناتج الحدى يهبط إلى أسفل المحور الأفقى دلالة على تحول الناتج الحدى الى كمية سالبة، بمعنى أن اشتغال هذين العاملين يؤدى إلى انخفاض الناتج الكلى المتحقق من قبل.

د - ويلاحظ مما تقدم أنه تم تقسيم التجارب الانتاجية العشر إلى ثلاث مراحل وذلك

حسب حدود بلوغ الناتج المتحقق بأنواعه الثلاثة حده الأقصى وتناقصه بعد هذا الحد. وهكذا تبدأ المرحلة الأولى من البداية عند نقطة الأصل وتستمر حتى بلوغ الناتج المتوسط حده الأقصى، وتشمل هذه المرحلة التجارب الانتاجية الأربع الأولى. ويلاحظ أن منحنى الناتج الحدى يبلغ بدوره حده الأقصى خلال هذه المرحلة، ويبدأ فى التناقص قرب نهايتها. أما المرحلة الثانية فتبدأ من النقطة التى يبلغ عندها منحنى الناتج المتوسط حده الأقصى وتنتهى عند بلوغ منحنى الناتج الحدى صفرا ، وتشمل هذه المرحلة التجارب الانتاجية الأربع التالية (من رقم ٥ إلى رقم ٨). ويلاحظ أن الناتج الكلى يبلغ حده الأقصى فى نهاية هذه المرحلة وذلك عند النقطة التى يبلغ عندها الناتج الحدى صفرا باشتغال العامل الثامن. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتبدأ من النقطة التى يبلغ عندها منحنى الناتج الحدى صفرا وتستمر طالما كان هذا الناتج فى تناقص، وتشتمل هذه المرحلة على التجربتين الأخيرتين فى الشكل البيانى السابق (أرقام ٩،١٠).

## مدى فعالية نسب عوامل الانتاج خلال المراحل الثلاث للقانون :

يثور التساؤل فى هذا المجال حول مدلول التطور فى النواتج الثلاثة خلال المراحل المختلفة للقانون. ولاشك أن تقسيم التجارب الانتاجية العشر إلى ثلاث مراحل يكون له مغزى كبير فيما يتعلق بتوازن المشروع فى سوق عوامل الانتاج، وذلك لأن هذا التقسيم يتيح للمنتج وسيلة أو طريقة أكثر سهولة لتحديد درجة الكفاءة أو الفعالية للنسب المختلفة من عوامل الانتاج، بدلاً من تحديد ذلك فى كل تجربة من التجارب الانتاجية العشر. وفى ضوء ما تقدم سوف يكون تحليلنا لمدى فعالية نسب عوامل الإنتاج على النحو التالى:

### ١ - المرحلة الأولى :

وتبدأ هذه المرحلة من البداية وتنتهى عندما يبلغ الناتج المتوسط حده الأقصى، وتتميز هذه المرحلة بكبر مساحة قطعة الأرض بالنسبة إلى عدد العمال المشتغلين فيها، وينعكس ذلك فى تزايد الناتج الكلى والناتج المتوسط للعمل مع استمرار استخدام وحدات اضافية من العمال وحتى نهاية هذه المرحلة بتشغيل العامل الرابع. ويعنى ذلك زيادة الكفاءة الانتاجية لعنصر العمل فى عملية الانتاج، وذلك طالما أن الناتج المتوسط للعمل (وهو عامل الانتاج المتغير الوحيد) هو فى تزايد خلال هذه المرحلة. كما يعنى ذلك أيضا زيادة الكفاءة الانتاجية لعنصر الأرض، وذلك طالما أن الناتج الكلى المتحقق من استغلال قطعة الارض الثابتة هو فى

تزايد أيضا خلال هذه المرحلة. وهكذا تتميز هذه المرحلة الأولى بازدياد انتاجية كل من العمل والأرض، أى ازدياد فعالية العمل والأرض فى الإنتاج بتزايد عدد العمال المشتغلين فى الأرض.

### ٢ - المرحلة الثانية :

وتبدأ هذه المرحلة منذ بلوغ الناتج المتوسط حده الأقصى وتستمر حتى بلوغ الناتج الحدى للعمل صفرا، أى عندما يبلغ الناتج الكلى للعمل حده الأقصى. وتتميز هذه المرحلة ببدء تناقص الناتج المتوسط للعمل (والذى كان قد بلغ حده الأقصى فى نهاية المرحلة الأولى). ويرجع السبب فى هذا التناقص إلى أن نسبة العمال إلى مساحة الأرض الزراعية الثابتة أصبحت أكبر منها فى المرحلة السابقة، وبمعنى آخر بدأت ندرة مساحة الأرض فى الظهور لأول مرة بالنسبة لعدد العمال المشتغلين فيها. وينعكس الوضع المتقدم فى بدء تناقص الناتج المتوسط للعمل بزيادة الوحدات المستخدمة من العمال خلال هذه المرحلة. ويعنى هذا بدء تناقص فعالية استخدام العمل فى عملية الانتاج لأول مرة طالما أن الناتج المتوسط للعامل الواحد أصبح فى تناقص خلال هذه المرحلة. أما الناتج الكلى فهو يستمر فى التزايد خلال هذه المرحلة وذلك طالما أن الناتج الحدى لكل عامل مازال كمية موجبة ولم يبلغ الصفر بعد.

### ٣ - المرحلة الثالثة :

وهى تبدأ من نقطة بلوغ الناتج الحدى للعمل صفرا، أى عندما يبلغ الناتج الكلى للعمل حده الأقصى، وتستمر هذه المرحلة حتى بلوغ الناتج الكلى للعمل صفرا. وتتميز هذه المرحلة ببدء تناقص الناتج الكلى للعمل وذلك لأول مرة، وكذلك استمرار تناقص الناتج المتوسط للعمل. أما الناتج الحدى للعمل فانه يصبح كمية سالبة خلال هذه المرحلة. ويرجع السبب فى كافة هذه التطورات إلى أن عدد العمال يصبح كبيرا جداً بالنسبة إلى مساحة الأرض التى يشتغلون فيها، وهو ما ينعكس فى استمرار تناقص الناتج المتوسط للعمل مع زيادة عدد العمال المشتغلين فى الأرض وبالتالى استمرار تناقص فعالية استخدام العمل فى عملية الانتاج. وفضلا عما تقدم تتميز هذه المرحلة ببدء تناقص الناتج الكلى وذلك لأن الناتج الحدى أصبح كمية سالبة خلال هذه المرحلة. ويعنى ذلك بدء تناقص فعالية استخدام الأرض فى عملية الانتاج لأول مرة خلال هذه المرحلة وذلك طالما أن الناتج الكلى للأرض هو فى تناقص خلال هذه المرحلة.

## توازن المشروع فى سوق عوامل الانتاج :

يتوصل المشروع إلى تحقيق توازنه فى سوق عوامل الانتاج عندما يقوم بالانتاج وفقا لتأليفة معينة من عوامل الانتاج والتى يكون من شأنها حصوله على كمية معينة من المنتجات بأقل نفقة أو تكلفة ممكنة لانتاج هذه الكمية، أى عندما يتمكن من الانتاج وفقا للتأليفة من عوامل الانتاج الأقل نفقة من بين كافة التأليفات الممكنة. وهنا تبلغ فعالية عوامل الانتاج المستخدمة أقصى حد لها.

ويتشابه شرط توازن المشروع المنتج هنا مع شرط توازن المستهلك فى نظرية الاستهلاك، ويتمثل هذا الشرط لتوازن المنتج فى ضرورة أن تتساوى النواتج المادية الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من مختلف عوامل الانتاج التى يستخدمها المشروع حتى يتوصل إلى تعظيم الناتج الكلى الذى يحققه. ويأخذ هذا الشرط الصورة العامة الآتية :

أن يقوم المشروع بانفاق مبلغ نقدى معين (كنفقة انتاج) من أجل الحصول على خدمات عناصر الانتاج المختلفة بحيث يكون :

$$\frac{\text{الناتج المادى الحدى لعامل الانتاج أ ( العمل مثلا )}}{\text{ثمن العامل أ}} =$$

$$\frac{\text{الناتج المادى الحدى لعامل الانتاج ب ( العمل مثلا )}}{\text{ثمن العامل ب}} =$$

$$\frac{\text{الناتج المادى الحدى لعامل الانتاج جـ ( العمل مثلا )}}{\text{ثمن العامل جـ}} =$$



# الباب السادس
# نظرية الاســـواق

## تمهيـــد :

ويهدف التحليل فى "نظرية الأسواق" إلى تفسير الكيفية التى يتحدد بها حجم ما ينتجه المشروع من منتجات، وثمن هذه المنتجات فى ظل نظام السوق، حيث تتدخل نوعية السوق الذى يعمل فيه المشروع فى تحديد كمية مبيعاته والأسعار التى يمكنه تحميلها للمستهلك. كما تهدف نظرية الأسواق ايضا الى ايضاح الكيفية التى يتحقق وفقا لها التوازن للمشروع الفرد أو الصناعة الواحدة فى إطار مجموعة مختلفة من النماذج للأسواق تتميز كل منها بخصائص معينة.

ويبدأ التحليل الاقتصادي فى نظرية الأسواق دراسة السلوك الاقتصادي للمشروع بفرض أساسى مؤداه أن الهدف النهائى للمشروع هو تعظيم الربح فى كل الظروف التى يعمل فيها[1]. ويعنى تعظيم الأرباح محاولة المشروع أو الوحدة الأنتاجية جعل الفرق بين إيراداته الكلية ونفقاته الكلية أكبر ما يمكن. ويتوقف مقدار الأرباح التى يحصل عليها المشروع على حجم الطلب الذى يواجهه، أى الكميات المختلفة من السلعة التى يمكنه هو وحده أن يبيعها فى السوق عند مختلف الأثمان الممكنة لهذه السلعة مع افتراض أن العوامل الأخرى ثابتة على حالها، ويتوقف حجم هذا الطلب على الهيكل أو النموذج الخاص بالسوق التى يعمل فيها المشروع.

ويتوازن المشروع عندما يحقق ذلك القدر من الأنتاج الذى يحقق له أقصى ربح يمكن تحقيقه. ويجب ملاحظة أن هدف تعظيم الربح ينصرف الى الربح الكلى للمشروع وليس الى ربح الوحدة الواحدة من السلعة المباعة. فالكثير من المشروعات التى حققت نجاحا كبيرا تحقق ربحا ضئيلا فحسب فى كل وحدة من السلعة التى تبيعها، ولكن بالنظر الى أنها تبيع عددا كبيرا جدا منها فهى تحقق أرباحا كلية ضخمة، برغم ضآلة الربح الذى تحققه فى الوحدة من السلعة المباعة.

ونخلص مما نقدم الى أن فرض تعظيم الربح هو فرض مقبول تماما كهدف رئيسى للمشروع ومحرك له، وهو فرض أساسى فى تفسير سلوك المشروع والقرارات التى يتخذها وهو ممارسة نشاطه الأنتاجى.

---

(١) أنظر د. نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، الأسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٦٦ - ١٦٧.

## مفهوم السوق :

السوق بمفهومه التقليدى،هو ذلك المكان الذى يلتقى فيه عدد من البائعين وعدد من المشترين لتبادل سلعة معينة[١]. ويؤخذ على هذا التعريف انه يربط السوق بمكان معين لا يتعداه، و بأسلوب معين للتعامل وهو المقابلة المباشرة بين البائعين والمشترين، بينما نجد أن معظم السلع فى الوقت الحاضر يتم تبادلها فى أسواق غير محددة بمكان معين.

أما السوق فى مفهومه الحديث، فهو يشير الى مجموعة العلاقات المتبادلة بين البائعين والمشترين الذين تتلاقى رغباتهم حول تبادل سلعة أو خدمة معينة ومحددة[٢]. ومن المفترض أن يكون البائعون والمشترون لسلعة ما على اتصال ببعضهم البعض اما مباشرة او عن طريق الوسطاء، وان يكون المشترون ايضا على علم بالكميات التى تشترى فى خلال مدة زمنية معينة، بحيث تؤثر الأسعار المدفوعة فى أى جزء من السوق على الأسعار فى أى جزء آخر. وبهذا المعنى يتضح أن سوق سلعة ما قد تمتد لتشمل الدولة بأكملها أو قد تتعداها الى دول أخرى أو حتى العالم بأكمله. وعلى سبيل المثال، فسوق سلعة كالقمح أو السيارات مثلا، لاتحددها الحدود السياسية أو الجغرافية للدولة المنتجة لها، بل قد تتعداها الى كل مكان فى العالم يوجد به أشخاص على استعداد لشراء هذه السلع، وكذلك الحال بالنسبة للكثير من السلع، او بالأحرى بالنسبة للغالبية العظمى من السلع، والتى يتم تبادلها فى أماكن قد تكون بعيدة كل البعد عن مكان انتاجها. وبالعكس فقد تنكمش السوق لتشمل أحد الأحياء الصغيرة فقط فى المدينة أو حتى أحد الشوارع أو الميادين فيها، مثل سوق سلعة الخضروات الطازجة. وفى جميع الأحوال فان السوق لايتحدد بمكان مادى أيا كان.

كذلك يلاحظ أنه لايشترط لقيام السوق أن يتم التقاء مباشر بين البائعين والمشترين، فقد يتم الالتقاء بينهم بأية وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة مثل المراسلة أو البرق أو عبر شبكات الانترنيت العالمية، والتى يستطيع من خلالها المستهلك أن يحصل على اية سلعة يرغبها، من أى مكان فى العالم، طبقا للمواصفات التى يرغبها ويتعاقد على شرائها وهو جالس أمام جهاز الكمبيوتر فى منزله. وهكذا تعتبر السوق قائمة اذا كانت هناك وسيلة للاتصال بين

---

(١) أنظر د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول. الطبعة الثانية ١٩٧٦، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٥٦٩ - ٥٧٠.

(٢) أنظر د. محمد حامد دويدار، د. عادل احمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسى، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ٩٩-١٠٠.

مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة، بسعر معين، وفى ظل ظروف معينة[1].

**ويتضح لنا مما تتقدم أن العناصر الأساسية لقيام السوق هى :**

١- وسيلة للأتصال ( المباشر أو غير المباشر ).

٢- عدد من المتعاملين.

٣- طبيعة السلعة.

٤- السعر الذى تباع به السلعة.

٥- الظروف التى تتم فى ظلها عملية التبادل.

وفى نظرية الأسواق، فانه يمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسية من الأسواق ينصب عليها التحليل الاقتصادي، وهى سوق المنافسة الكامل، وسوق احتكار البيع، سوق المنافسة الأحتكارية، وسوق احتكار القلة.

وتستند التفرقة بين هذه الأنواع المختلفة من الأسواق الى معيارين أساسيين أولهما : أهمية المشروع الفرد بالنسبة الى السوق بأكملها التى تبيع فيها هذه المشروعات السلعة التى تنتجها (أى بالنسبة الى عدد المشروعات العاملة فى الصناعة التى تنتج السلعة). أما المعيار الثانى فهو يتمثل فى مدى التماثل الذى يوجد أو يتحقق فى وحدات السلعة التى تباع فى السوق، أى ما اذا كانت السلعة التى تباع فى السوق متماثلة أم على العكس متنوعة.

وسوف نقتصر فى هذا الباب على دراسة النوعية الرئيسين من الأسواق وهما المنافسة والأحتكار، حيث نخصص لكل منهما فصلا مستقلا، وذلك على النحو التالى.

**الفصل الأول : سوق المنافسة الكاملة.**

**الفصل الثانى : سوق الأحتكار.**

---

(١) د. مصطفى رشدى شيحه، د. عادل أحمد حشيش، وآخرون، أصول الاقتصاد السياسى، الجزء الثانى، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٠٠.

# الفصل الأول
# سوق المنافسة الكاملة

تعتبر السوق سوق منافسة كاملة اذا ما توافرت فيها مجموعة من الشروط التى تبين الظروف العامة التى تسودها، سواء من حيث السلعة، أو من حيث طبيعة المتعاملين وعددهم. ولمزيد من الايضاح حول هذه السوق فسوف تقسم دراستنا لهذا الموضوع الى ثلاثة مباحث، حيث نوضح فى المبحث الأول : مفهوم هذه السوق وشروط تحقيقها، وفى المبحث الثانى نعرض لتوازن المشروع فيها، وفى المبحث الثالث فسوف نوضح آثار المنافسة الكاملة.

## المبحث الأول
## مفهوم المنافسة الكاملة وشروط تحققها

### أولا : مفهوم المنافسة الكاملة :

أ - **المنافسة فى اللغة** هى سعى عدة اشخاص نحو تحقيق هدف معين، كل يبغى الوصول اليه قبل الآخرين. وينصرف هذا المعنى الى المسابقات الرياضية أو الثقافية أو التعليمية.

ب - **أما أصطلاح (سوق المنافسة)** دون ان يضاف اليه اى وصف آخر مثل الكاملة أو التامة .... الخ فهو يعنى أن يسير النشاط الاقتصادي فى السوق . على اساس التنافس بين مختلف الوحدات الاقتصادية.

ج - **أما سوق المنافسة الكاملة (أو التامة)** فان وجوده يرتبط بتوافر مجموعة معينة من الشروط، التى تبين الظروف العامة التى تسود فى هذه السوق، سواء من حيث طبيعة السلعة أو عدد المتعاملين. وهو ما سوف نقوم بشرحه فى النقطة التالية.

### ثانيا : شروط المنافسة الكاملة :

تعتبر السوق تنافسية كاملة اذا ما توافرت فيها مجموعة معينة من الشروط التى تبين الظروف العامة التى تسودها. وهذه الشروط هى خمسة شروط أساسية حتى تتوافر ظروف المنافسة الصافية. ويكاد يجمع الاقتصاديون على ضرورة توافر هذه الشروط الخمسة مجتمعة حتى تتوافر للسوق ظروف المنافسة الكاملة. والشروط الخمسة للمنافسة الكاملة هى ما يلى :

١- **وجود عدد كبير من البائعين والمشترين فى السوق** : فيجب ان يتوافر عدد كبير من البائعين والمشترين فى السوق بحيث يكون تأثير كل بائع على حدة وكل مشترى على حدة ضئيلا بالنسبة لحجم السوق، حيث لا يستطيع كل منهما بمفرده أن يؤثر على العرض الكلى أو الطلب الكلى للسلعة فى السوق(١). ويفترض هذا الشرط الأول للمنافسة فيما يتعلق بجانب العرض أن البائع الفرد او المنتج الواحد للسلعة لا يسيطر الإ على جزء يسير وغير محسوس من العرض الكلى للسلعة، بحيث أنه يعتبر بمثابة قطرة فى محيط العرض. كما يفترض هذا الشرط الأول للمنافسة الكاملة فى جانب الطلب أن المشترى الفرد انما يشترى نسبة ضئيلة جدا من السلعة بالنسبة الى الكمية الكلية المطلوبة منها، بحيث أنه يعتبر قطرة فى محيط الشراء. وهكذا فاذا ما أنقص الكمية التى يشتريها أو زاد منها كما يشاء فانه لن يستطيع التأثير فى الطلب الكلى وبالتالى فى ثمن السلعة فى السوق.

**ويترتب على هذا الشرط ثلاثة نتائج هامة بالنسبة للبائع أو المشروع الفرد :**

**النتيجة الأولى** : هى أن المشروع فى سوق المنافسة الكاملة يستطيع أن يبيع كل انتاجه من السلعة وفقا للثمن السائد لها فى السوق. وتعد هذه نتيجة مترتبة على ما يقتضيه الشرط الأول من عدم قدرة المشروع الفرد على التأثير فى الثمن السائد للسلعة فى السوق بتغيير مستوى انتاجه منها سواء بالزيادة أو النقصان.

**والنتيجة الثانية** : هى أن المشروع فى سوق المنافسة الكاملة يقبل الثمن السائد للسلعة فى السوق أيا كان مقداره باعتباره من المعطيات التى لا يستطيع التأثير فيها.

**النتيجة الثالثة** : فهى سيادة ثمن واحد للسلعة فى سوق المنافسة الكاملة. وذلك لأن المشروع اذا قام برفع الثمن الذى يبيع به عن مستوى الثمن السائد فى السوق فلن يبيع شيئا وبالتالى فسوف يخسر كل المشترين طالما أنه بامكان هؤلاء الحصول على السلعة ذاتها من المشروعات الأخرى المتنافسة وبالثمن السائد فى السوق وليس أكثر منه.

وكذلك فأنه لا يوجد أى سبب يدفع المشروع الى تخفيض ثمن السلعة عن مستوى الثمن السائد فى السوق، طالما أنه يستطيع أن يبيع أية كمية ينتجها وفقا للثمن السائد فى السوق، مما يؤدى الى سيادة ثمن واحد للسلعة فى السوق.

---

(١) أنظر د. حازم الببلاوى، اصول الاقتصاد السياسى، الأسكندرية، ١٩٨٥، ص ٦٩٤.

**ثانيا : تماثل أو تجانس وحدات السلعة :** ويعنى هذا الشرط أن تكون وحدات السلعة، التى تنتجها كافة المشروعات التى تتكون منها صناعة ما، متماثلة تماما، بحيث أنه لايوجد أى نوع من الاختلاف بين هذه الوحدات من مشروع الى آخر، وذلك الى الحد الذى لايكون عنده لدى المستهلكين أى باعث أو سبب لتفضيل السلعة التى ينتجها مشروع معين عن تلك التى تنتجها المشروعات الأخرى[١].

وهكـذا فانه ينبغى - طبقا لهذا الشرط - أن تكون وحدات السلعة متجانسة تماما، بحيث أن كل ما ينتجه أحد المشروعات يعتبر بديلا كاملا عن سلع المشروعات الأخرى. والعبرة هى بالتجانس فى ذهن المستهلك، ولذلك فان شرط التجانس يعد متحققا فى كل حالة يكون فيها المستهلكون مستعدين لدفع ذات الثمن فى أية وحدة من وحدات هذه السلعة. وهكذا يساهم هذا الشرط فى سيادة ثمن واحد لكل وحدات السلعة فى السوق.

## ثالثا : حرية المشروعات فى الدخول الى صناعة السلعة أو الخروج منها :

ويقصد بهذا الشرط عدم وجود عوائق أو عقبات تحول دون دخول أى مشروع جديد يرغب فى الدخول فى صناعة السلعة أو الخروج منها. وهكذا فالمشروعات العاملة فى الصناعة لا تستطيع أن تمنع المشروعات الجديدة من الدخول فيها، كما يجب ألا توجد موانع قانونية تحول دون دخول المشروعات الجديدة فى الصناعة أو الخروج منها.

ويضاف إلى ما تقدم ضرورة عدم وجود عقبات تحول دون حصول المشروعات (القديمة والجديدة) على عوامل الانتاج اللازمة لانتاج السلعة محل البحث، أو تحول دون حصول هذه المشروعات على الفن الانتاجى اللازم لانتاج هذه السلعة[٢].

وفيما يتعلق بثمن السلعة، فيجب ألا توجد قيود مصطنعة على ثمن السلعة محل البحث وكذلك على عرضها وطلبها. فيجب أن يكون الثمن حرا فى الانتقال من مستوى إلى آخر وفقا لقوى العرض والطلب. ومعنى هذا أنه يجب ألا يكون هناك تسعير جبرى للسلعة بواسطة السلطات العامة أو تقييد للثمن بواسطة اتحادات المنتجين أو نقابات العمال أو غيرها.

---

(١) راجع د. محمد خليل برعى، مبادىء الاقتصاد، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٢٠-٣٢١.

(٢) أنظر د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، المرجع السابق، ص ٥٧٦ - ٥٧٧.

## رابعا : حرية تنقل عوامل الانتاج :

ويعنى هذا الشرط أن تتمتع عوامل الانتاج المختلفة (الموارد الطبيعية، العمل، رأس المال، التنظيم) بحرية التنقل دون قيود بين وجوه الاستخدامات الانتاجية المختلفة التى تحقق مصلحتها ؛ ويساعد توافر هذا الشرط بدوره على سيادة ثمن واحد للسلعة فى السوق، لأن وجود عوائق على حرية تنقل عوامل الانتاج قد يؤدى إلى تعدد الأثمان فى السوق.

## خامسا : المعرفة التامة بأحوال السوق :

ويقصد بهذا الشرط ضرورة أن يكون جميع المتعاملين فى السوق (البائعين والمشترين) على معرفة كاملة بأحوال السوق السائدة فعلا، وعلى علم دائم بأى تغييرات تحدث فى سوق السلعة محل البحث[1]، ويعنى ذلك علم المشترين فى الحال بأى اختلاف يظهر ما بين الأثمان التى قد يطلبها مختلف البائعين، وأنهم (أى المشترون) سوف يشترون السلعة بأكثر الأثمان التى يطلبها البائعون انخفاضا. وكذلك يعنى هذا الشرط علم البائعين فى الحال بأى اختلاف يطرأ على الثمن الذى يقبل المشترون دفعة فى السلعة، ومن ثم فانهم (أى البائعون) سيبيعون السلعة بأكثر الأثمان التى يعرضها المشترون ارتفاعا. ومن النتائج الهامة المترتبة على هذا الشرط هى أن يسود ثمن واحد للسلعة فى سوق المنافسة الكاملة.

---

(١) أنظر د. مصطفى رشدى شيحه، د. عادل أحمد حشيش وآخرون، أصول الاقتصاد السياسى، الجزء الثانى، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص ١١١.

## المبحث الثانى

## توازن المشروع فى سوق المنافسة الكاملة

يعرف توازن المشروع أو المنتج الفرد بأنه الوضع الذى لا يكون فيه لدى المشروع أى دافع لتغيير حجم الكمية التى ينتجها من السلعة، ويتحقق هذا الوضع عندما يتمكن المشروع من أن ينتج من السلعة تلك الكمية التى تحقق له أقصى ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة، وتسمى هذه الكمية بكمية التوازن[1].

ولما كان المشروع فى سوق المنافسة الكاملة لا يستطيع التأثير فى الثمن الذى تباع به السلعة فى السوق نظرا لضآلة الكمية التى ينتجها منها بالمقارنة بالكمية الكلية التى تنتجها الصناعة بأكملها فان ذلك يعنى أن المشروع يمكنه فقط تحديد الكمية التى يتعين عليه أن ينتجها وأن يبيعها من السلعة، والتى تكفل لـه تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح فى ظل الثمن السائد فى السوق (الايراد المتوسط).

ولكن المشروع فى تحديده للكمية التى سوف يقوم بانتاجها يهتم أيضا بالايراد الحدى (أح) أى مقدار التغير فى الايراد الكلى بالنسبة للتغير فى الكمية المباعة من السلعة. فالمنتج فى تحديده لهذه الكمية إنما يقارن بين ما يتحمله من نفقات لانتاج وحدة اضافية من السلعة، وبين ما تحققه لـه هذه الوحدة الاضافية من ايرادات، وهو يستمر فى التوسع فى الانتاج مادامت الوحدة الاضافية التى ينتجها تعطى له ايرادا أعلى مما يتحمله من نفقات. ويتوقف المنتج عن التوسع فى الانتاج عند النقطة التى تتساوى فيها النفقة الحدية مع الايراد الحدى.

وبما أن الايراد الكلى للمشروع يكون هو الأساس الذى يشتق منه كل من الايراد المتوسط والايراد الحدى للمشروع، ولما كان الثمن الذى يحصل عليه المشروع ثابتا مهما تغيرت الكمية المباعة، فان منحنى الايراد الكلى سيأخذ شكل خط مستقيم يتحدد مقدار ميله بالتغير الذى يطرأ على مبلغ الثمن (الايراد المتوسط).

ومما تقدم يتضح أن الكمية التوازنية لأى مشروع من المشروعات انما تتحدد عند نقطة تقاطع منحنيا النفقة الحدية والايراد الحدى.

---

(١) أنظر د. محمد خليل برعى، مبادىء الاقتصاد، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٩٤، ص ٢٢٧.

ومن الأهمية بمكان، قبل أن نعرض لتحليل توازن المشروع فى سوق المنافسة الكاملة، الاشارة إلى أن تحديد الثمن والكميات التى يبيعها المشروع فى هذه السوق يرتبط ارتباطا وثيقا بعنصر الزمن أو الأجل الذى يتم فيه هذا التحليل. ويعنى ذلك ضرورة تحديد الأجل الذى ندرس فيه كيفية تحديد توازن المشروع فى سوق المنافسة الكاملة. وقد جرى العرف الاقتصادي على التمييز بين ثلاثة آجال رئيسية وهى ماياًتى :

أ - **الأجل القصير جدا** : ويقصد به أنه الفترة الزمنية التى تكون من القصر بحيث لا يستطيع فيها المشروع أو المنتج الفرد أن يغير من حجم انتاجه، وبالتالى يكون عرض السلع فيها ثابتا، إلا من المتغيرات التى قد تنشأ نتيجة لتغير المخزون منها. وتسمى هذه الفترة أيضا بالفترة السوقية.

ب - **الأجل القصير**: وهو تلك الفترة الزمنية التى يستطيع فيها المشروع أن يغير من حجم انتاجه عن طريق تغيير الكميات المستخدمة من عوامل الانتاج المتغيرة فقط دون العوامل الثابتة. كأن يغير من كمية المواد الخام والسلع الأولية أو الوسيطة التى يستخدمها أو كمية العمل التى يستأجرها وغير ذلك من العوامل التى يمكن تغييرها فى الفترة القصيرة.

ويلاحظ أن الأجل القصير لا يكون مرتبطا بفترة زمنية محددة، حيث يختلف من صناعة إلى أخرى، فقد يكون الأجل القصير بالنسبة لصناعة معينة هو بضعة أيام، وقد يصل بالنسبة لصناعة أخرى الى بضعة شهور.

ج - **الأجل الطويل** : وهو الفترة الزمنية التى تكون طويلة نسبيا، بحيث يستطيع المشروع خلالها أن يغير من حجم انتاجه عن طريق تغيير كميات كافة عوامل الانتاج التى يستخدمها بلا استثناء (أى العوامل المتغيرة وكذلك العومل التى تعد ثابتة فى الأجل القصير). وفى هذه الحالة فان المشروع يستطيع أن يغير كلا من حجم الانتاج وحجم طاقته الانتاجية أيضا، كأن يغير من كمية الالآت التى يستخدمها أو يغير من حجم مشروعه.

ويلاحظ هنا أيضا أن الأجل الطويل يختلف من صناعة الى أخرى حسب الفترة الزمنية اللازمة لبناء رأس المال الثابت للصناعة.

وسوف نوضح فيمايلى الكيفية التى يحقق بها المشروع توازنه فى الأجلين القصير والطويل فى سوق المنافسة الكاملة :

**أ - توازن المشروع فى الأجل القصير فى سوق المنافسة الكاملة :**

من المعروف أن السعر الذى يتحدد فى سوق المنافسة الكاملة يكون مفروضا على المشروع أو المنتج وعليه أن يتقبله كما هو أو يتوقف عن الانتاج، اذ ليس فى استطاعته بمفرده أن يغير من سعر السوق بالزيادة أو النقصان. ويعنى هذا أن منحنى الطلب على منتجات أى مشروع يأخذ شكل خط موازى للمحور الأفقى ويقطع محور الأسعار عند السعر الذى يتحدد فى السوق، ويستطيع المشروع عند هذا السعر أن يبيع أى كمية ينتجها من السلعة. وبالنظر الى أن ما يحققه أى مشروع من ايرادات انما يتوقف أساسا على السعر الذى يبيع به سلعته، وعلى الكمية التى ينتجها منها، لذلك فان الأمر يتطلب منا أن نفرق بين ثلاث صور للايرادات وهى:

١ - **الايراد الكلى :** وهو عبارة عن المبلغ الذى يحصل عليه المشروع من بيع كمية معينة من السلعة، ويساوى حاصل ضرب الكمية المباعة فى سعر الوحدة.

٢ - **الايراد المتوسط :** ويتمثل فيما يحصل عليه أى مشروع من ايراد بالنسبة لكل وحدة فى المتوسط، وهو يساوى خارج قسمة الايراد الكلى على الكمية.

٣ - **الايراد الحدى :** ويتمثل فيما يحصل عليه المشروع من ايراد من الوحدة الأخيرة، أو بمعنى آخر الزيادة فى الايراد الكلى نتيجة لزيادة الانتاج بمقدار وحدة واحدة. وبذلك يكون :

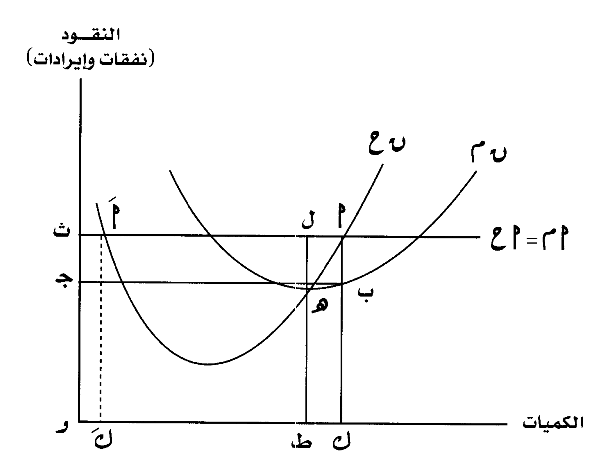
الايراد الحدى للكمية ك = الايراد الكلى للكمية ك - الايراد الكلى للكمية (ك -١).

## شرط التوازن فى الأجل القصير :

سوف نبحث الآن توازن المشروع فى الأجل القصير باستخدام منحنيات النفقات والايرادات الحدية، وهى المنحنيات التى تعبر عن نفقات وايرادات الوحدة الواحدة من الانتاج او البيع. وحتى نستطيع أن نتعرف على الشروط التى تحقق التوازن للمشروع فى سوق المنافسة الكاملة فى الأجل القصير، وكذلك كمية التوازن ومقدار ما يحققه المشروع من أرباح أو ما يتحمله من خسائر، فعلينا أن نقوم بعمل مقارنة بين نفقاته، سواء المتوسطة أو الحدية، وبين ايراداته، سواء المتوسطة او الحدية. وهو ما يمكن توضيحه فى الشكل البيانى التالى رقم (١٩).

**شكل بيانى رقم (١٩)**

**توازن المشروع فى سوق المنافسة الكاملة**




وفى هذا الشكل نجد أن النفقة الحدية يمثلها المنحنى ن ح، بينما النفقة المتوسطة يمثلها المنحنى ن م. وعبرنا عن كل من الايراد المتوسط والايراد الحدى بالمنحنى أو الخط الافقى أ م = أ ح، وهما متساويان وكل منهما يساوى ثمن الوحدة من الانتاج = و ث. وفى هذه الحالة فان مستوى الانتاج الذى من شأنه تعظيم الربح الذى يحصل عليه المشروع يكون هو ذلك المستوى الذى يتساوى عنده ايراد الوحدة الأخيرة (المباعة أو المنتجة) من السلعة مع نفقة انتاجها.

ويعنى ذلك أن المشروع لو زاد من الكمية التى ينتجها عن هذا المستوى ولو بمقدار وحدة واحدة، فسيؤدى ذلك إلى تحمله بمبلغ كنفقة أكبر من الايراد. وبالعكس، لو خفض المشروع من الكمية التى ينتجها عند هذا المستوى ولو بمقدار وحدة واحدة فسيؤدى ذلك التخفيض إلى خفض الايراد بمبلغ أكبر من قيمة النفقة. وهكذا يتحقق شرط تعظيم الربح فى الحالة التى

ينتج فيها المشروع مستوى معين من الوحدات بحيث يتساوى عنده ايراده الحدى مع نفقته الحدية.

ويلاحظ من الشكل البيانى السابق رقم (٢) أن الايراد الحدى يتساوى مع النفقة الحدية عند النقطة (أ) حيث يقطع منحنى النفقة الحدية ن ح منحنى الايراد الحدى أ ح عند هذه النقطة. ومن ثم فاذا أسقطنا عمودا من هذه النقطة على الكميات، فسوف تتحدد كمية التوازن التى يتعين على المشروع أن ينتجها لتعظيم ربحه وهى الكمية و ك. وعند هذه الكمية يتساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية ويساوى ك أ.

وهكذا فان أية وحدة اضافية من وحدات الانتاج بعد المستوى (و ك) ستكون نفقتها أكبر من الايراد الذى تحققه، وذلك لأنه بعد المستوى (و ك) فان منحنى النفقة الحدية (ن ح) يقع فوق منحنى الايراد الحدى (أ ح)، واذن يتسبب انتاج هذه الوحدة الاضافية فى اضافة مبلغ إلى النفقات الكلية للمشروع أكبر من المبلغ الذى يضيفه إلى ايراداته الكلية، مما يعنى أن من مصلحة المشروع ان يتوقف عن الانتاج عند المستوى و ك.

كذلك فان خفض الانتاج عن المستوى (و ك) ولو بوحدة واحدة سيجعل ايراد هذه الوحدة أكبر من النفقة التى تستلزمها، وذلك طالما أن المنحنى أ ح يقع فوق المنحنى ن ح قبل مستوى الانتاج (وك). واذن يؤدى عدم انتاج هذه الوحدة إلى انقاص مبلغ من الايرادات الكلية للمشروع اكبر من المبلغ الذى ينقصه من نفقاته الكلية، مما يعنى أن من مصلحة المشروع ألا يتوقف فى انتاجه قبل المستوى وك. واذا كان من مصلحة المشروع ألا يزيد فى انتاجه عند المستوى وك،وألا يقل عنه فى نفس الوقت فان مؤدى هذا منطقيا أن يكون هذا المستوى هو وحده الذى من شأنه تعظيم الربح الذى يحصل عليه، وبالتالى يكون هو مستوى التوازن للمشروع.

ولمعرفة مبلغ الربح الكلى الذى يحصل عليه المشروع فى حالة توازنه، أى عندما ينتج الكمية (وك)، فان الأمر يقتضى منا أن نقوم بحساب كل من الايراد الكلى والنفقة الكلية للمشروع، والفرق بينهما يمثل الربح الكلى للمشروع. وهكذا فان الربح الكلى الذى يحصل عليه المشروع = الايراد الكلى - النفقة الكلية.

ولما كان الايراد الكلى للمشروع يساوى حاصل ضرب السعر فى الكمية، أى وك × وث = مساحة المستطيل وك أ ث. واذا علمنا أيضا أن النفقة المتوسطة لهذه الكمية هى ك ب (= و جـ)، اذن تكون النفقة الكلية هى وجـ × وك أى مساحة المستطيل (وك ب جـ). وهكذا يتمثل الربح

الكلى للمشروع، أى الفرق بين الايراد الكلى والنفقة الكلية فى مساحة المستطيل أ ب جـ ث.

ويمكننا التوصل إلى حساب هذا الربح الكلى بطريقة أخرى وهى ان نضرب الربح المتوسط، أى متوسط الربح فى الوحدة الواحدة، فى الكمية المنتجة والمباعة. ويتحدد الربح المتوسط بالفرق بين الايراد المتوسط والنفقة المتوسطة عند مستوى الانتاج و ك. وبذلك يكون الربح المتوسط عند مستوى التـوازن وك هو المبلغ ب أ. واذن يكون مبلغ الربح الكلى هو ب أ × وك ( = جـ ب )، أى مساحة المستطيل أ ب جـ ث نفسه. والخلاصة هى أن المشروع يكون فى حالة توزن عندما ينتج الكمية وك، وهو توازن مقترن بربح كلى قدره مساحة المستطيل أ ب جـ ث.

## المبحث الثالث

## آثار المنافسة الكاملة

قبل أن نعرض لتقييم سوق المنافسة الكاملة من حيث بيان الآثار الايجابية والآثار السلبية التى تترتب على تحقق هذه السوق فى الواقع الاقتصادي، فانه تجدر الاشارة إلى أن نموذج هذه السوق هو نموذج نظرى أكثر منه واقعى أو عملى فى الحياة الاقتصادية. وعلى الرغم من الصفة النظرية البحتة التى يتميز بها سوق المنافسة الكاملة، فان دراسة هذه السوق تعتبر مقدمة جيدة لدراسة الأنواع الأخرى من الأسواق الأكثر تعقيدا، كما أن نموذج هذه السوق يتخذ اساسا أو معيارا عند دراسة الأسواق الأخرى.

وفيما يتعلق بالآثار الاقتصادية لهذه السوق، فانه يمكن التمييز بين الآثار الايجابية من ناحية والسلبية من ناحية أخرى، وذلك على النحو التالى:

### أولا : الآثار الايجابية :

#### ١ - تحقيق أقصى كفاءة أو فعالية ممكنة للانتاج :

يتمثل الأثر الايجابى الأول للمنافسة الكاملة فى أنها تحقق أقصى كفاءة أو فعالية ممكنة للانتاج. ذلك أن انتاج المشروعات فى الأجلين القصير والطويل يتم وفقا لأقل نفقة متوسطة ممكنة فى هذه الآجال، ومن ثم يحقق المشروع الحجم الأمثل للطاقة الانتاجية فى هذه الفترات، وكذلك الحجم الأمثل للانتاج فى ظل هذه الطاقة(1). واذن يتساوى الثمن

(١) أنظر د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، المرجع السابق. ص ٦٦٢.

الذى يدفعه المستهلك فى السلعة تماما مع أقل نفقة متوسطة تدفع من أجل انتاج هذه السلعة، وبالتالى تتحقق أقصى درجات الكفاءة الانتاجية فى ظل استخدام الفن الانتاجى السائد.

ومن ناحية أخرى فان الضغط الواقع على المشروعات لتخفيض نفقات انتاجها سيدفعها إلى الاسراع بادخال فنون الانتاج الحديثة فى عملياتها الانتاجية، ومن ثم ستزداد، وبصفة مستمرة، فعالية الانتاج. كما أن تعادل الثمن الذى يدفعه المستهلكون فى السلعة مع نفقاتها المتوسطة فى الأجل الطويل سيحقق للمستهلكين فائدة مزدوجة وهى حجم أكبر من الانتاج وثمن أكثر انخفاضا للسلعة.

### ٢ - تعظيم المنفعة الكلية للمستهلكين :

لما كان الثمن الذى يدفعه المستهلك للحصول على السلعة فى سوق المنافسة الكاملة يساوى النفقة المدفوعة بواسطة المشروع للحصول على الموارد الاقتصادية اللازمة لانتاج وحدة اضافية من وحدات هذه السلعة (وذلك طالما أن الثمن يساوى النفقة الحدية فى الأجل الطويل فى هذه السوق)، فان ذلك يعنى وجود ارتباط وثيق بين توزيع المستهلكين لدخولهم على مختلف المنتجات الاستهلاكية وتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف وجوه الاستخدام. ولما كانت المنفعة الكلية للمستهلك تتعاظم عندما يتحقق التناسب بين المنافع الحدية التى يحصل عليها من مختلف السلع مع أثمانها، أو عندما تتساوى معدلات المنافع الحدية لمختلف السلع والخدمات مع معدلات أثمانها، فان ذلك يعنى أن تعظيم المنفعة الكلية للمستهلك فى سوق المنافسة الكاملة سوف يتحقق عندما تتناسب أيضا معدلات المنافع الحدية من مختلف المنتجات مع معدلات نفقاتها الحدية، حيث أن النفقة الحدية = ثمن السلعة. وهكذا يتحقق التناسب بين صورة توزيع الموارد الاقتصادية على مختلف المنتجات مع تفضيلات المسهتلكين المتعلقة بهذه المنتجات نفسها.

### ٣ - تخفيض نفقات الانتاج: [١]

الأثر الايجابى الثالث للمنافسة الكاملة هو تخفيض نفقات الانتاج، حيث لا توجد حاجة بالمشروع الفردى لتحمل نفقات للدعاية والاعلان بهدف تحويل أكبر قدر من الطلب الكلى فى

---

(١) راجع د. نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص ١٦٨-١٦٩.

السوق إلى منتجاته هو وذلك طالما أن السلع المنتجة والمباعة متجانسة تماما، والطلب الذى يواجهه المشروع هو متناهى المرونة، ومن ثم فهو يستطيع أن يبيع أية كمية ينتجها من السلعة وفقا للثمن السائد فى السوق، وبالتالى فان تحمله لنفقات دعاية وإعلان سيؤدى إلى زيادة نفقاته بالنسبة لباقى المشروعات الأخرى، وتحمله لخسارة عندما يبيع وفقا للثمن السائد فى السوق.

**٤ - إنعدام التأثير الفردى على السوق :**

والأثر الايجابى الرابع للمنافسة الكاملة هو عدم امتلاك أى مشروع بمفرده للقوة الاقتصادية التى يستطيع من خلالها التأثير على عرض السلعة فى السوق أو على ثمنها. والسبب فى هذا كما هو معروف، يرجع إلى وجود عدد كبير جدا من المنتجين أو العارضين فى هذه السوق. وبناءا على ذلك، فان السلطات العامة فى المجتمع (فى ظل هذه السوق) لا تكون بحاجة للتدخل من أجل الحد من القوة الاقتصادية للمنتجين الفرديين.

## ثانيا : الآثار السلبية للمنافسة الكاملة :

تتمثل أهم الآثار السلبية للمنافسة الكاملة فيمايلى :

**١ - عدم قدرة كثير من الصناعات على استيعاب مشروعات كثيرة تعمل وفقا للحجم الأمثل للطاقة الانتاجية :**

فكثير من الصناعات الحديثة والهامة لا تستطيع أن تستوعب مشروعات كثيرة العدد تعمل وفقا للطاقة الانتاجية المثلى فيها، وبالتالى تستطيع تحقيق الوفورات الداخلية أو مزايا الانتاج الكبير كاملة فى ظل فنون الانتاج السائدة. ومثال ذلك صناعات السيارات والحديد والصلب والالمونيوم وغيرها. فمثل هذه الصناعات كلها لا يمكنها أن تستوعب أكثر من عدد محدود جدا من المشروعات التى يمكنها أن تعمل وفقا للحجم الأمثل للطاقة الانتاجية فيها كما يتحدد بحالة الفن الانتاجى السائدة فى هذه الصناعات. هذا فضلا عن أنه بتقدم فنون الانتاج يميل الحجم الأمثل للطاقة الانتاجية، وبالتالى الحجم الأمثل للانتاج إلى التزايد باستمرار، ومن ثم تتناقص قدرة الصناعات على استيعاب المشروعات التى يمكنها أن تعمل وفقا للحجم الأمثل للطاقة الانتاجية باستمرار.

**٢ - عدم قدرة عوامل الانتاج على التنقل بالسرعة الملاءمة بين الفروع الانتاجية المختلفة نتيجة لتغير هيكل الطلب على منتجات هذه الصناعات أو الفروع :**

وفى مثل هذه الأحوال فان بعض الفروع الانتاجية سوف تعانى من مشكلة البطء فى التخلص من طاقتها الانتاجية الزائدة، وما يؤدى اليه ذلك من انخفاض أثمان منتجاتها وذلك كنتيجة لتعذر انتقال بعض عوامل الانتاج منها إلى الفروع الانتاجية الأخرى. ويترتب على وجود رأسمال ثابت متخصص فى عمليات الانتاج فى هذه الفروع أن تضطر المشروعات إلى الاستمرار فى الانتاج لآجال طويلة وفقا لاثمان لا تغطى سوى نفقاتها المتغيرة فقط وليس نفقاتها الكلية.

**٣ - الحد من قدرة المستهلكين على الاختيار :**

فالتماثل التام بين وحدات السلعة يقف عائقا دون تنويع اختيارات المستهلكين. هذا فى الوقت الذى قد يكون فيه هؤلاء المستهلكين مستعدين لدفع ثمن أعلى من ثمن السوق فى سبيل حصولهم على سلع وخدمات متباينة وليست متماثلة. ومع ذلك فان انخفاض الثمن نسبيا فى سوق المنافسة الكاملة ربما يعوض المستهلكين نسبيا عن تنوع وحدات السلع والخدمات.

# الفصل الثانى

# ســـوق احتكـــار البيـــع

يمثل الاحتكار الطرف النقيض الآخر للمنافسة الكاملة، حيث تتكون الصناعة من منتج واحد ينفرد بالقيام بانتاج السلعة محل البحث. فالمنتج المحتكر ينتج سلعة مختلفة عن السلع المنتجة بواسطة المنتجين الآخرين، ومن ثم فان العرض الفردى لهذا المنتج يكون هو العرض الكلى للسلعة فى السوق. وعلى الرغم من أن حالة الاحتكار الصافى مثلها فى ذلك مثل حالة المنافسة الصافية أو الكاملة، هى من الحالات الخاصة التى يندر وجودها فى الواقع العملى، وذلك لأنه لكى توجد حالة الاحتكار الكامل، يتعين وجود منتج وحيد فقط فى السوق، وألا يتعرض لأى منافسة من منتجين محليين أو أجانب، كما أنه يشترط ألا يوجد للسلعة أو الخدمة التى ينتجها أى بدائل قريبة منها فى السوق. ومع ذلك فان دراسة خصائص هذه الحالة للاحتكار تعتبر مفيدة من أجل فهم الحالات الأخرى الأكثر واقعية للاحتكارات والتى تشوبها بعض خصائص المنافسة.

وسوف نقسم دراستنا لسوق احتكار البيع إلى مباحث أربعة :

**المبحث الأول : مفهوم احتكار البيع.**

**المبحث الثانى : خصائص سوق احتكار البيع.**

**المبحث الثالث : توازن المشروع المحتكر.**

**المبحث الرابع : آثار احتكار البيع.**

# المبحث الأول

# مفهوم احتكار البيع

تعرف سوق احتكار البيع بأنها تلك التى يتولى فيها مشروع واحد انتاج وبيع سلعة أو خدمة لا يوجد بديل عنها فى السوق، ومن ثم فان العرض الفردى لهذا المشروع يكون هو العرض الكلى للسلعة فى السوق. ويتميز سوق الاحتكار بعدم وجود فرق بين المشروع والصناعة بأكلمها فيما يتعلق بانتاج السلعة المحتكرة، فحيث أنه لا يوجد سوى منتج واحد فى الصناعة، فالمشروع يختلط بالصناعة[1].

ولكن ليس معنى وجود مشروع محتكر أن يكون فى استطاعته التحكم التام فى أحوال السوق، فلا يستطيع المحتكر مثلا أن ينتج أى كمية يشاء ويبيعها بأى سعر يريده، ولكنه يستطيع فقط أن يتحكم إما فى السعر الذى يبيع به واما فى الكمية التى يعرضها للبيع. فاذا ما حدد المحتكر سعرا محددا يبيع به سلعته، فان المستهلكين هم الذين يحددون الكمية التى يطلبونها عند هذا السعر، واذا ما حدد المحتكر الكمية التى يبيعها، فان المستهلكين هم الذين يحددون السعر الذى يشترون به هذه الكمية.

ويتضح لنا مما تقدم أن المشروع المحتكر اذا ما اراد أن يبيع كميات اضافية من السلعة التى ينتجها، فانه لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا اذا قام بتخفيض السعر إلى الحد الذى يجعل المستهلكين يشترون هذه الكمية، ويعنى هذا أن الزيادة فى الكمية المنتجة لابد وأن تكون مصحوبة بانخفاض فى السعر. ومن هنا نستنتج أن منحنى الطلب الذى يواجهه المشروع المحتكر انما يأخذ الشكل المألوف لمنحنى الطلب الذى يعبر عن دالة متناقصة، وذلك دلالة على مقدرته على تحديد السعر الذى يبيع به انتاجه، أو تحديد الكمية التى يرغب فى بيعها.

---

(١) أنظر د. حازم الببلاوى، اصول الاقتصاد السياسى، المرجع السابق، ص ٦٩٩-٧٠٠.

# المبحث الثانى
# خصائص سوق احتكار البيع

يتميز سوق احتكار البيع بمجموعة معينة من الخصائص نوجزها في مايلى:

## أولا : أختلاف وصف الاحتكار بحسب الشخص والغرض:

يختلف وصف الأحتكار بحسب شخص المحتكر(1)، بحيث يكون الاحتكار عاما اذا كان الشخص المحتكر من اشخاص القانون العام (مثل الدولة والهيئات العامة أو المحليات). بينما يكون الاحتكار خاصا فى حالة ما اذا كان الشخص المحتكر من اشخاص القانون الخاص (سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا كالشركات والمؤسسات الخاصة).

ومن الممكن تقسيم الاحتكار الخاص إلى احتكار قانونى واحتكار فعلى. ومثال الاحتكار القانونى حالة منح السلطات العامة للشخص امتيازا لادارة أو استغلال مرفق عام معين مثل تسيير احدى وسائل النقل العام. ومثال الاحتكار الفعلى حالة انفراد أحد المشروعات الكبيرة بسوق سلعة أو خدمة معينة بعد إبعاد منافسين من المشروعات الأخرى من السوق.

وفى الغالب ما يكون غرض الاحتكار العام هو تحقيق النفع العام، بينما يكون غرض الاحتكار الخاص هو تحقيق اقصى قدر ممكن من الربح.

## ثانيا : ندرة الوجود الواقعى للاحتكار الكامل :

الاحتكـــار الكامل أو المطلق بمعنى انفراد مشروع واحد ببيع كل الكمية المنتجة من سلعة أو خدمة معينة ليس لها أى بديل فى السوق، هو أمر يندر وجوده فى الواقع تماما مثل مفهوم المنافسة الكاملة. فكما أنه يصعب تحقق التجانس التام بين وحدات السلعة أو الخدمة المتنافسة فى سوق المنافسة الكاملة، فانه من الصعب جدا، وجود سلعة أو خدمة لا يوجد بديل عنها مهما كان. فالمشروع الذى ينفرد بانتاج نوع واحد من الساعات أو السيارات، لا يمكن اعتباره محتكرا على نحو مطلق لانتاج هذه السلع، لأنه توجد أنوع أخرى بديلة عن هذا النوع. فمثل هذا المشروع انما يحتكر نوع واحد فقط من سلعة الساعات أو السيارات لكنه لا يحتكر كل السلعة المنتجة فى السوق.

(1) أنظر د. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، المرجع السابق، ص ٦٧٥.

وتوجد اسواق الاحتكار الكامل أو المطلق فى الواقع العملى فى مجال الخدمات ذات النفع العام مثل توريد المياه والكهرباء والغاز.

## المبحث الثالث
## توازن المشروع فى سوق إحتكار البيع

إن توازن المحتكر - مثله فى ذلك مثل توازن المشروع فى سوق المنافسة الكاملة - قد يقترن إما بتحقيق ربح أو بتحمل خسارة، أو بعدم تحقيق ربح أو تحمل خسارة. ومن المهم قبل أن نعرض لتوازن المحتكر، سواء فى الأجل القصير أو فى الأجل الطويل، أن نقوم بدراسة منحنى الطلب الذى يواجهه المشروع المحتكر.

### أولا : منحنى الطلب الذى يواجهه المحتكر :

يترتب على عدم وجود فرق بين المشروع المحتكر وبين الصناعة بأكملها فيما يتعلق بانتاج السلعة المحتكرة أن المحتكر يواجه بطلب يمثل طلب الصناعة بأكملها أو الطلب الكلى للسوق، والذى يمثل مجموع طلب الأفراد. فمنحنى الطلب الذى يواجهه المشروع يكون هو نفسه منحنى الطلب الذى تواجهه الصناعة فى سوق الاحتكار(1). وهكذا فالطلب فى حالة الاحتكار يمثل بدالة متناقصة فى السعر، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع زيادة الكمية المنتجة والمعروضة من سلعته بشرط أن يقبل انخفاض الثمن الذى يبيع به الوحدة الواحدة من سلعته، كما يستطيع أن يرفع ثمن هذه السلعة بشرط قبوله تخفيض الكمية الكلية التى يبيعها منها.

وسوف نقوم فيمايلى بدراسة الايرادات الثلاثة للمحتكر، وهى الايراد الكلى والمتوسط والحدى.

١ - الايراد الكلى : ويتمثل فيما يحصل عليه المشروع من بيع كمية معينة من السلعة، ويساوى حاصل ضرب السعر × الكمية.

٢ - الايراد المتوسط: وهو عبارة عن المبلغ الذى يحصل عليه المشروع كايراد عن كل وحدة

(١) أنظر د. محمد خليل برعى، مبادىء الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

فى المتوسط. وهو يساوى خارج قسمة الايراد الكلى على الكمية، وهو يساوى السعر.

٣ - الايراد الحدى : وهو عبارة عن ايراد الوحدة الأخيرة من الوحدات المباعة، أو مقدار التغير فى الايراد الكلى نتيجة لزيادة الوحدات المباعة أو المنتجة بمقدار وحدة واحدة.

ويوضح لنا الجدول التالى أنواع الايرادات الثلاثة للمحتكر التى يحصل عليها عند بيعه وحدات مختلفة من السلعة محل الاحتكار.

**جدول الأنواع الثلاثة لايرادات المحتكر**

| (١) عدد الوحدات المباعة من السلعة | (٢) الإيراد المتوسط أو الثمن (وحدات نقدية) | (٣) الإيراد الكلي (وحدات نقدية) | (٤) الإيراد الحدي (وحدات نقدية) |
|---|---|---|---|
| ١ | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| ٢ | ٩ | ١٨ | ٨ |
| ٣ | ٨ | ١٢٤ | ٦ |
| ٤ | ٧ | ٢٨ | ٤ |
| ٥ | ٦ | ٣٠ | ٢ |
| ٦ | ٥ | ٣٠ | صفر |
| ٧ | ٤ | ٢٨ | ٢- |
| ٨ | ٣ | ٢٤ | ٤- |
| ٩ | ٢ | ١٨ | ٦- |
| ١٠ | ١ | ١٠ | ٨- |

**وتوجد عدة ملاحظات يمكن ابداؤها على جدول ايرادات المحتكر:**

**أولا** : يلاحظ أن الايراد المتوسط للمحتكر (أو الثمن) يتناقص بزيادة عدد الوحدات المباعة من السلعة وذلك أمر طبيعى طالما أن المحتكر يعرض كل الكمية المطروحة للبيع باعتباره الصناعة بأكملها.

**ثانيا** : أما الايراد الكلى، ويمثله العمود رقم (٣) من الجدول، فانه يزيد بزيادة عدد الوحدات المباعة من السلعة حتى يبلغ حده الاقصى ويثبت عند بيع عدد ست وحدات من هذه السلعة.

**ثالثا** : وبالنسبة للايراد الحدى، والذى يمثله العمود رقم (٤) من الجدول، فيلاحظ أنه يستمر فى التناقص حتى يصل الى الصفر عند بيع ست وحدات من السلعة، وعندئذ يصل الايراد الكلى إلى حده الأقصى الذى يثبت عنده ثم يتناقص بعد ذلك.

**رابعا** : كما يلاحظ من هذا الجدول أيضا أن الايراد الكلى يستمر فى الزيادة طالما كان الايراد الحدى كمية موجبة، ثم يبلغ الايراد الكلى حده الأقصى ويثبت عندما يصبح الايراد الحدى صفرا، ويبدأ الايراد الكلى فى التناقص عندما يصبح الايراد الحدى سالبا.

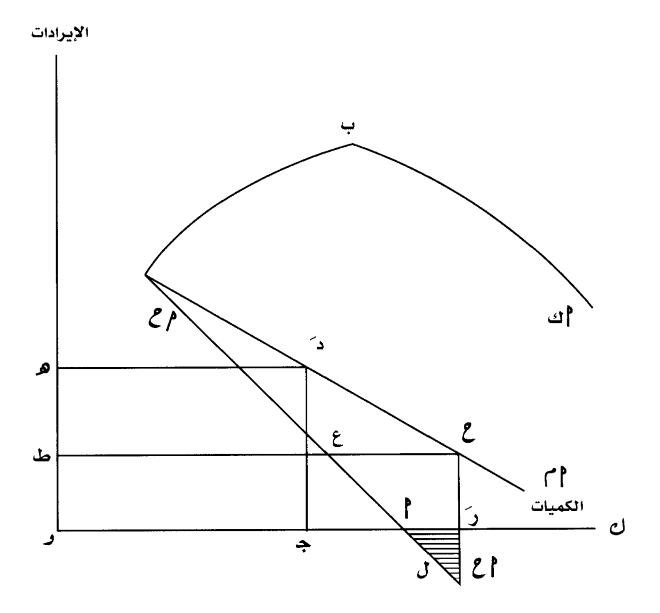
**خامسا**: كما يلاحظ أيضا أنه على خلاف الحال بالنسبة للمشروع فى سوق المنافسة الكاملة، فانه فى سوق الاحتكار نجد أن الايراد الحدى الذى يحصل عليه المحتكر يختلف عن الايراد المتوسط.

**سادسا**: ويلاحظ أخيرا، أن معدل الانخفاض فى الايراد الحدى يكون أكبر من هذا المعدل فى الايراد المتوسط، وذلك مع زيادة عدد الوحدات المباعة من السلعة.

ويمكننا التعبير هندسيا عن تطور الأنواع الثلاثة من ايرادات المحتكر، وذلك فى الشكل البيانى التالى رقم (٢٠).

**شكل بيانى رقم (٢٠)**

**التعبير البيانى عن تطور ايرادات المحتكر**




وفى هذا الشكل البيانى فسوف نخصص المحور الأفقى لرصد الكميات المباعة من السلعة، وهى المتغير المستقل فى العلاقة الدالية التى تربط بين ايرادات المشروع ومبيعاته فى شكل وحدات مادية، بينما نخصص المحور الرأسى لرصد الايرادات، وهى المتغير التابع فى هذه العلاقة الدالية، وذلك فى شكل وحدات نقدية. ولدينا فى هذا الشكل البيانى المنحنى أ م والذى يعبر عن الايراد المتوسط أو الثمن، والمنحنى أ ح الذى يعبر عن الايراد الحدى، والمنحنى أ ك والذى يعبر عن الايراد الكلى.

وكما يتضح لنا من الشكل البيانى السابق رقم (٢٠) فان منحنى الايراد المتوسط أ م ينحدر من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، وذلك دلالة على تناقص ثمن الوحدة، أو الايراد المتوسط الذى يحصل عليه المشروع مع زيادة الكميات المباعة من السلعة. وبالنسبة لمنحنى الايراد الحدى أ ح فهو ينحدر أيضا من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ولكنه يقع فى اسفل منحنى الايراد المتوسط أ م دلالة على أن الايراد الحدى للمشروع عند مختلف مستويات البيع يكون أقل من الايراد المتوسط عن هذه المستويات ذاتها. وتدل كل نقطة على منحنى الايراد الحدى على مقدار الزيادة فى الايراد الكلى التى يحصل عليها المشروع نتيجة لبيعه وحدة اضافية واحدة. أما منحنى الايراد الكلى أ ك، فهو يرتفع من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى حتى يصل إلى أقصى ارتفاع له عند النقطة ب، ثم يبدأ فى التناقص بعد ذلك متجها صوب الجنوب الشرقى، وذلك دلالة على تزايد مبلغ الايراد الكلى حتى يبلغ حده الأقصى ثم يتناقص بعد ذلك. وتدل كل نقطة على المنحنى أ ك على مبلغ الايراد الكلى الذى يحصل عليه المشروع عند بيعه الكمية التى تتناسب مع هذه النقطة.

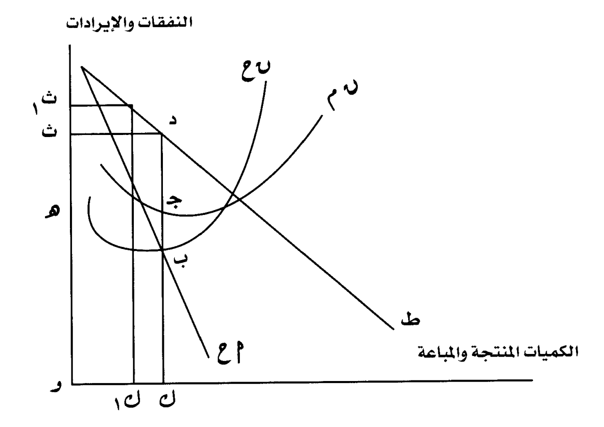
## ثانيا: توازن المحتكر فى الأجل القصير :

يتوصل المشروع المحتكر إلى تحقيق توازنه، أى تعظيم ربحه، عندما ينتج تلك الكمية التى تزيد الايرادات الكلية عندها عن النفقات الكلية بأكبر مبلغ ممكن.

وسوف نقوم بايضاح حالة تعظيم ربح المحتكر بالاستعانة بمنحنيات النفقات والايرادات الحدية، وذلك على النحو المبين فى الشكل البيانى التالى.

**شكل بيانى رقم (٢١)**

**توازن المشروع المحتكر فى الأجل القصير**




ويوجد لدينا فى هذا الشكل البيانى رقم (٢١) منحنى النفقة المتوسطة ن م ومنحنى النفقة الحدية ن ح، وكذلك لدينا منحنى الايراد المتوسط ط ط وهو فى نفس الوقت منحنى الطلب الذى يواجهه المحتكر، ومنحنى الايراد الحدى للمحتكر أ ح.

ويتوصل المحتكر إلى تعظيم ربحه فى سوق الاحتكار، كما فى حالة المنافسة الكاملة، عندما ينتج تلك الكمية التى يتساوى عندها ايراده الحدى مع نفقته الحدية، وكما يتضح لنا من الشكل البيانى الحالى فان تلك الكمية تتحدد عند المستوى و ك. فعند هذا المستوى من الانتاج يتقاطع منحنى النفقة الحدية مع منحنى الايراد الحدى وذلك فى النقطة ب دلالة على تساوى النفقة الحدية مع الايراد الحدى عند هذه النقطة، حيث يبلغ كل منهمــا المسافة ك ب. وعند مستوى الانتاج (و ك) نجد أن ثمن البيع هو و ث = ك د، والنفقة المتوسطة هى

ك جـ، ومن ثم فان الربح المتوسط للمحتكر = ك د - ك جـ = جـ د. أما الربح الكلى فنحصل عليه بضرب الربح المتوسط × الكميـــة المباعة (جـ د × جـ هـ) = مساحة المستطيل هـ جـ د ث، وهذه المساحة تعادل الفرق ما بين الايراد الكلى و ك د ث والنفقة الكلية و ك جـ هـ. وهكذا يتحقق شرط التوازن بالنسبة للمحتكر عندما ينتج الكمية التى يتساوى عندها مقدار ايراده الحدى مع مقدار نفقته الحدية.

وتجدر الاشارة إلى أن الثمن الذى حقق للمحتكر توازنه عن طريق تحقيق أقصى ربح ممكن له، ليس هو أعلى ثمن للوحدة يمكنه أن يبيع به، فهناك بلاشك مستويات أعلى من و ث مثل و ث١ مثلا، ولكن اختيار المحتكر لثمن أكثر ارتفاعا من و ث سوف يقترن بضرورة انقاصه للكمية المباعة من السلعة عن و ك لتصبح وك١ مثلا، ولن يكون هذا المستوى الأخير للانتاج هو مستوى التوازن، حيث لن يتحقق عنده شرط التوازن المشار اليه.

# المبحث الرابع
# آثار الاحتكـــار

## أولا : فيما يتعلق بالأثمان والكميات :

فان الآثـار المترتبة على ذلك سوف تتمثل فى ارتفاع ثمن السلعة المباعة من ناحية، وانخفاض حجم الانتاج منها من ناحية أخرى. وهكذا يحصل المستهلكون فى سوق الاحتكار على حجم أقل من الانتاج ويتحملون بثمن أكثر ارتفاعا للسلعة، وذلك مقارنة بما كانوا يدفعونه من أسعار ويحصلون عليه من العرض الكلى للسلعة فى سوق المنافسة الكاملة.

## ثانيا : فيما يتعلق بالأرباح المحققة فى الأجل الطويل :

يتعلق الأثر الثانى للأحتكار بامكانية تحقيق الأرباح فى الأجل الطويل. وهكذا، ففى حالة الأحتكار توجد امكانية لتحقيق الربح فى الأجل الطويل، نظرا لأن المحتكر يمكنه زيادة الثمن عن النفقة المتوسطة فى هذا الأجل[1]. أما فى حالة المنافسة الكاملة، فنظرا لتساوى الثمن مع النفقة المتوسطة فى هذه الأجل، فان الأرباح تتناقص ثم تختفى. والسبب فى هذا الفارق

(١) راجع د. محمد خليل برعى، مبادىء الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٣٤٨-٣٤٩.

فى الأثر بين سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار انما يكمن فى حرية الدخول فى الصناعة فى السوق الأولى وعقبات الدخول فى الصناعة فى السوق الثانية. فدخول مشروعات جديدة فى سوق المنافسة الكاملة وذلك رغبة فى الاستفادة من الأرباح المحققة، يؤدى إلى زيادة العرض الكلى للسلعة وانخفاض الثمن، وبالتالى تلاشى الأرباح المحققة فى الأجل الطويل. أما فى سوق الاحتكار، وحيث يتعذر دخول مشروعات جديدة فى حالة تحقيق ارباح مما يسمح للمحتكر بالاستمرار فى الحصول على هذه الأرباح فى الأجل الطويل.

## ثالثا : فيما يتعلق بتحقيق فعالية الانتاج :

فمن المعروف أن تحقيق هذه الفعالية يتم فى سوق المنافسة الكاملة وفى الأجل الطويل، حيث تقوم المشروعات بالانتاج فى هذا الأجل وفقا لأقل نفقة متوسطة ممكنة، وكذلك فى الأجل القصير أيضا، لأن المشروع يبلغ عندئذ الحجم الأمثل للطاقة الانتاجية فيه، وكذلك الحجم الأمثل للانتاج فى ظل هذه الطاقة. أما فى سوق الاحتكار فالحال ليس هكذا دائما، لأن توازن المحتكر قد يتحقق بانتاج كمية أقل من تلك التى يمكنه انتاجها وفقا لأقل نفقة متوسطة ممكنة فى الأجل الطويل. ويترتب على ذلك أن يكون حجم طاقته الانتاجية - التى يستخدمها فعلا - أقل من الحجم الأمثل، ويكون حجم انتاجه الفعلى أقل من الحجم الأمثل فى ظل الطاقة الانتاجية المستخدمة. ويعنى ذلك عدم استغلال المحتكر بما فيه الكفاية لمزايا الانتاج الكبير أو الوفورات الداخلية الموجودة فى مشروعه والكفيلة بخفض النفقة المتوسطة للانتاج.

# الباب السابع (*)

# النقود والبنوك

احتلت دراسة النقود والبنوك جانباً هاماً من الفكر الاقتصادي لما تقوم به من تنظيم أوجه الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمعات. ولذا سوف نتناول دراسة هذا الباب في فصلين على النحو التالي:

**الفصل الأول:** النقود وسوف نتناول نشأة النقود وتطورها في مبحث أول، ووظائف النقود وخصائصها في مبحث ثاني.

**الفصل الثاني:** البنوك. وسوف نتناول دراسة البنوك التجارية في مبحث أول، والبنك المركزي في مبحث ثاني، وأدوات التحكم في عرض النقود )الائتمان) في مبحث ثالث.

(*) من الباب السابع حتى نهاية الكتاب للأستاذ الدكتور/ خالد سعد زغلول.



# الفصل الأول

# النقـــود

سوف نتناول النقود في مبحثين على النحو التالي:

**المبحث الأول**: نشأة النقود وتطورها.

**المبحث الثاني** : وظائف النقود وخصائصها.

## المبحث الأول

## نشأة النقود وتطورها

لقد تطورت النقود خلال تاريخها الطويل بتطور تدريجي كبير حتى بلغت الصورة التي نعرفها اليوم. وقد تأثرت النقود خلال مراحل تطورها المختلفة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت أثرت في اتجاهات التطور.

ويقوم النظام الاقتصادي الحديث سواء كان رأسمالياً أم اشتراكياً على استخدام النقود، فبدون استخدام النقود يصبح التخصص وتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة مستحيلاً. وهذه الوسيلة (النقود) سببت وفراً هائلاً في الجهد والوقت الخاص بتسويق السلع والخدمات وكذا ساهمت في إمكانية توزيع الناتج على المستهلك النهائي بطريقة جيدة.

ولولا توفير التسهيلات النقدية في المجتمع الحديث لتأخر أو انعدمت كل أنواع التقدم الفني الذي طرأ على العالم، وكذلك تقسيم العمل والتخصص الدقيق في مختلف المجالات وخاصةً الصناعة، ولاختفى أيضاً من الوجود هذه الأسواق الوطنية والعالمية الكبيرة التي تنهض بالتجارة والاقتصاد. إلا أن النقود كان نتيجة عوامل وظروف متعددة، ويمكن أن نتتبع التاريخ حتى نصل الى النقود في صورتها اليوم.

منذ فجر التاريخ والمشكلة الاقتصادية واحدة في جوهرها مهما اختلفت الزمان والمكان، الا أن الوسيلة التي استخدمها الإنسان لمواجهتها لم تكن واحدة، فالأسلوب الذي اتبعه الإنسان البدائي كان أسلوباً تلقائياً ذاتياً تمليه عليه غرائز الطبيعية. فالإنسان البدائي لم يكن يبذل جهداً كبيراً لإنتاج ما يحتاج إليه من سلع وخدمات، إنما اكتفى بالحصول على ما جاءت به

الطبيعة ووفرت له من خيرات.

إذ إن الإنسان لم يقم فيها بدور إيجابي يذكر في تعامله مع الطبيعة وإنما كان دوره سلبياً وقاصراً على الاستفادة بما حوله، دون أن يحاول أن يغير الظروف المحيطة به، أو يؤثر فيها بما يتلاءم مع احتياجاته. وقد مرت المجتمعات البشرية بمراحل عديدة خلال التطور، عرفت فيه تعدد الحاجات وتنوعها، وأخذت تنقل عبر التاريخ من مراحل التخلف إلى مراحل أكثر تقدماً ورقياً من حيث مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق من هذه الجوانب بإنتاج الأموال وتبادلها بين الأفراد والمجتمعات. ومع وجود الفائض وضحت الحاجات الإنسانية وتعددت أشكالها، فلم يعد هناك إنسان يستطيع أن ينعزل اقتصادياً عن غيره ولا أن يكتفي ذاتياً بإنتاجه فالزارع يحتاج إلى اللحوم من الصياد، والصياد يحتاج إلى حبوب من الزارع وكليهما يحتاج إلى أدوات للزراعة والصيد، وهنا ظهر الصانع البدائي أيضاً.

ولقد كان أول نشاط إنتاجي زاوله الإنسان هو الزراعة، وكانت ممارسة الإنسان للزراعة نتيجة طبيعية لاستقراره، وزيادة معرفته بطبيعة الأرض التي يعيش عليها، ومعرفته بالظروف البيئية التي تحيط به وطرق الاستفادة منها. كما أن الزراعة بدورها زادت من ارتباط الإنسان، ونشأ عن هذا الارتباط أن غيرَّ الإنسان من نمط حياته، فأصبح دوره في الحياة دوراً أكثر إيجابية بحيث صار يتأثر بالبيئة المحيط به يؤثر فيها.

وفي مرحلة تالية فتحت الزراعة أمام الإنسان مجالات أخرى للإنتاج الصناعي، فالزراعة تحتاج إلى بعض المعدات والأدوات التي تسهل على الإنسان استغلال الأرض، وقد دفع هذا الإنسان إلى استغلال ما حوله من معادن، يعهدها ويشكلها بأسلوب يمكن من صنع مثل هذه الأدوات، ويصنع ما يحتاج إليه في حياته من أدوات أخرى.

وفي مرحلة تالية تنوعت السلع التي يحتاجها الإنسان وزادت بكميات كبيرة، ومع تنوع الأنشطة التي يمارسها لإنتاج ما يحتاج إليه من سلع بنفسه، ومن ثم اكتفى الفرد بممارسة نشاط إنتاجي واحد تاركاً ما عداه من الأنشطة لغيره من الأفراد لكي يتخصصوا فيه، ومن هنا بدأ الإنسان يعرف ما للتخصص وتقسيم العمل من مزايا وما يسهم به في الإنتاج من زيادة كميته وتباين أنواعه وتحسين جودته وتوفير جهد القائمين به.

وأمام هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي، اقتضى التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد، ضرورة وجود نظم معينة للتبادل، بحيث يستطيع كل فرد أن يبادل ما يفيض عن

حاجته من السلعة التي يتخصص في إنتاجها بالسلع الأخرى التي يحتاج إليها، والتي يتخصص في إنتاجها الآخرون.

ولقد كان أول نظام للمبادلة عرفه الإنسان هو نظام المقايضة، وفي ظل هذا النظام يقوم الأفراد بمبادلة السلع ببعضها البعض مباشرة وذلك دون وجود وسيط لعملية التبادل هذه فأصبح أفراد القبيلة أو القرية يتقابلون في مكان يطلق عليه اسم (السوق) حيث تستبدل السلع الفائضة، فالمشتغل بالزراعة مثلاً يستبدل ما يفيض عن حاجته من قمح أو غيره من ثمار الأرض بما يفيض عن حاجة المشتغل بالصيد من جلود وفراء. إلا أن هذه الطريقة البدائية من المبادلات كانت تحيط بها كثير من الصعاب.

## عيوب نظام المقايضة

### (١) صعوبة توافق الرغبات:

يقوم نظام المقايضة على أساس التبادل التجاري للسلع والخدمات، ويحاول كل فرد أن يبادل ما يفيض عن حاجته من السلع التي ينتجها بما يحتاجه من السلع التي ينتجها الآخرون.

ولإتمام عملية التبادل التجاري بين أفراد المجتمع يجب أن تتحد الإرادات بشأن مقدار السلع المتبادلة ونوعها، وجودتها وقيمتها. فمثلاً إذا أراد شخص أن يبادل ما لديه من قمح بما يحتاج إليه من لحوم، فإن عليه أن يجد شخصاً آخر، لديه كمية من اللحوم ويريد مبادلتها بقمح، وقد يجد شخصاً يريد قمحاً ولكن ليس لديه لحوم، أو قد يجد شخصاً لديه لحوم ولكن لا يريد مبادلته بقمح، الأمر الذي يقتضي دخول أطراف أخرى في عملية المقايضة حتى يمكن أن تتم عملية المبادلة.

فإذا كانت عملية المقايضة يمكن أن تتم وأن كلف الطرفين كثيراً من الجهد والمشقة، فإن الأمريكون شديد الصعوبة في ظل مجتمع يتميز بكثرة عدد السلع مع اختلافها في القيم والأوصاف والأنواع.

### (٢) صعوبة تجزئة بعض السلع:

إذا ما تغلب الأطراف على الصعوبة الأول فإنهم يصطدمون بصعوبة أخرى وهي صعوبة تجزئة بعض السلع حيث تختلف السلع فيما بينها من حيث حجمها وطبيعتها، وما بذل في

إنتاجها من جهد، فبعض السلع تتسم بصغر حجم وحدتها ولهذا يسهل تجزئتها كالفاكهة والأقمشة والجبن بينما نجد أن بعض السلع الأخرى كالبيوت والدواب، تتسم بكبر حجمها وعدم قابليتها للتجزئة.

فإذا أراد شخص أن يبادل بقرة يملكها بنصف أردب من القمح فإنه سيواجه مشكلة هي أن قيمة البقرة تتجاوز بكثير ما يحتاجه من القمح في الوقت الذي لا يستطيع معه أن يقوم بتجزئة البقرة ليحصل على ما يريده من هذا القمح.

وعلى ذلك فإننا نجد أن عدم قابلية بعض السلع للتجزئة كثيراً ما يقف حائلاً دون عملية المبادلة، فلو افترضنا في المثال المتقدم أن صاحب القمح لا يمتلك سوى خمسة أردب فقط من القمح فإن عملية التبادل لا يمكن أن تتم، ذلك أن في تجزئة البقرة القضاء على منفعتها كدابة.

**(٣) صعوبة الاهتداء إلى نسب مبادلة السلع بعضها ببعض:**

يتّسم أي سوق بتعدد السلع الموجودة فيه، وعدم وجود مقياس ترد إليه قيم هذه السلع المختلفة أو تحدد على أساسه نسب تبادلها. وإذ تتبادل في السوق آلاف السلع فإنه يتحدد بالنسبة لكل منها نسبة مبادلتها بغيرها في اللحظة الواحدة. فإذا كان بالسوق مائة سلعة مثلاً فإن الأمر يتطلب أن يتحدد لكل سلعة منها نسبة التبادل بكل سلعة أخرى من السلع الباقية التسعة والتسعين سلعة الأخرى.

فإذا افترضنا قيام التوافق بين رغبات المتبادلين السالفة الإشارة إليهم، فما هي الكمية التي يتخلى عنها كل طرف من عملية المقايضة ليحصل منها على الكمية الفول أو الشعير التي يريدها؟.

فقد يتبادل أردب من الشعير بثلاث كيلات من القمح ويتبادل كيلة القمح بخمسة أمتار من القماش من نوع معين، وهكذا بالنسبة لكافة أنواع السلع المتداولة في السوق ولذلك يجب على صاحب الشعير أن يبحث عن نسبة تبادل سلعته بالسلعة الأخرى التي يريدها في كل مرة فإذا كان عدد السلع المتبادلة في السوق عدة آلاف، فإن تحديد نسبة التبادل بين هذه السلع يصبح غاية في الصعوبة ويستلزم عمل العديد من القوائم التي تحدد نسبة تبادل كل سلعة على حدة مع باقي السلع الأخرى الموجودة في السوق وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتعذر وجود ارتباط عام بين الأسعار في السوق.

وترجع صعوبة تحديد نسبة تبادل السلع بعضها ببعض إلى عدم وجود مقياس مشترك لتقييم السلع.

**(٤) عدم وجود أداة لاختزان القيم:**

إن الفرد لا يعمل ليومه فقط وإنما يعمل ليومه وغده، فغالبية الأفراد يستهلكون أقل مما ينتجون، ويحتفظون بجزء من إنتاجهم الجاري لاستهلاك المستقبل، بهدف الاحتياط وتوفير حياة أفضل في المستقبل، حيث يأمل كل فرد أن يجد وسيلة آمنة أو إيجاد صورة مناسبة يحتفظ فيها بثروته، والسبيل الوحيد لاختزان القوة الشرائية في ظل نظام المقايضة هو احتفاظ الناس بثرواتهم في صورة سلع يختزنوها أو في صورة حقوق على سلع أو خدمات معينة بأنواعها وصفاتها.

لا شك أن احتفاظ الأفراد بثرواتهم في شكل سلعة تعرضهم للكثير من المخاطر، ومن هذه المخاطر احتمال تغيير قيمة هذه السلع في المستقبل أو صعوبة مبادلتها بغيرها عندما يحتاج صاحبها لذلك واحتمال تعرضها للعطب أو ارتفاع نفقات تخزينها. كما أن احتفاظ الفرد بثروته على شكل حقوق على الغير، فقد يعرضها للضياع، جزئياً أو كلياً، إذا لم يف الغير ببعض أو بكل ما عليه من التزامات.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح لنا أن نظام المقايضة وإن كان كافياً لمقابلة احتياجات الأفراد على المستوى العائلي أو المستوى القبلي، إلا أنه لا يعتبر كافياً لمقابلة متطلبات نظام اقتصادي متطور، وأمام هذه الصعوبات المتعددة لنظام المقايضة ظهرت النقود كوسيلة للتبادل وسبيل للتغلب على صعوبات نظام المقايضة.

## التطور التاريخي لاستخدام النقود:

استخدمت النقود كوسيلة للمبادلات السلعية وللتغلب على صعوبات نظام المقايضة، وأدى ذلك إلى تقسيم عملية المبادلة إلى عمليتين منفصلتين، عملية شراء مقابل للنقود وعملية بيع مقابل نقود، حيث تستبدل السلع بالنقود كمرحلة أولى ثم تستبدل النقود بالسلع في المرحلة الثانية وقد أخذت النقود صوراً وأشكالاً عديدة عبر المراحل التاريخية المختلفة، فظهرت أولاً النقود السلعية ثم النقود المعدنية ثم النقود الورقية فالنقود المصرفية أو الكتابية.

وسوف نتناول دراسة كل نوع على حده.

## أولاً: النقود السلعية:

تعتبر النقود السلعية الصورة الأولى للنقود، حيث استخدمت المجتمعات البدائية بعض السلع التي اعتاد الناس على استخدامها بكثرة لشدة ارتباطها بحياتهم أساساً لقياس قيم الأموال المتبادلة. وكانت هذه السلع تتمتع بصفة القبول العام مثل الأغنام في مجتمعات الرعي، والغلال في المجتمعات الزراعية، وأدوات الزينة في مجتمعات الصيد...

بناء على ذلك، اتخذت كل جماعة من الجماعات سلعة تتناسب مع ظروفها، وتراضت على اعتبارها وسيطاً في عملية التبادل. وكانت معظم السلع التي استخدمت كنقود تتفق في بعض الصفات العامة[1] التي تؤهلها للقيام بوظيفتها وأهم هذه الصفات:

١ — أن تكون السلعة ذات منفعة بالنسبة للك أفراد المجتمع بحيث يرغب كل فرد في الحصول عليها، وعلى استعداد لتقبلها.

٢ — أن تكون من السلع المعمرة، أو التي لا تتلف بسهولة نتيجة لتداولها بين الأفراد، أو نتيجة الاحتفاظ بها فترة طويلة من الزمن.

٣ — أن تكون وحداتها متجانسة بقدر الإمكان، أو أن تكون قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة متماثلة.

٤ — ألا تتسم بالوفرة التي تجعلها في متناول كل يد، وفي نفس الوقت لا تتسم بالندرة التي تجعلها بعيدة المنال وغير كافية لمقابلة احتياجات التبادل التجاري.

٥ — أن تتسم بالثبات النسبي في قيمتها، بمعنى ألا تكون قيمتها عرضة لتقلبات كبيرة بالدرجة التي تنفر الأفراد من الاحتفاظ بها.

يلاحظ مما تقدم أن النقود السلعية قد تغلبت على بعض صعوبات نظام المقايضة وأهمها صعوبة توافق الرغبات إلا أنها لم تتغلب على الصعوبات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى استخدام المعادن كنقود في مرحلة تالية للنقود السلعية بغرض التغلب على صعوبات نظام المقايضة جميعها.

---

(١) راجع الدكتور: محمد خليل برعي، دكتور عبدالهادي سويفي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٢، ص ٢٤، ٢٥.

## ثانياً: النقود المعدنية:

أدى اتساع نطاق عمليات التبادل وظهور الأسواق إلى عدم قدرة النقود السلعية على القيام بدورها كنقود وسد حاجات المعاملات، ومن ثم كان من الضروري البحث عن وسيط جديد يكون أقدر على أداء دور النقود، فظهرت المعادن النفيسة (الذهب والفضة بالذات) حيث كانت تتسم بالصفات اللازم توافرها في النقود حتى أنها كانت الشكل الوحيد في التداول لقرون طويلة من الزمن.

وقد ساعد على انتشار النقود المعدنية لما لها من خصائص تميزها وتجعلها قادرة على تسهيل عملية التبادل في مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمعات البشرية. فالنقود المعدنية وبصفة خاصة الذهب والفضة تمتاز بأنها معمرة وغير قابلة للتلف ومن ثم فهي أقدر من غيرها على القيام بوظيفة النقود كمخزن للقيم. كما أنها تقبل التجزئة إلى وحدات صغيرة في القيمة، مما يسمح لها بتسهيل عمليات التبادل الصغيرة، وقيمتها عالية بالنسبة لوزنها مما يسهل نقلها من مكان لآخر، كما أن الإنتاج السنوي للمناجم من الذهب والفضة قليل بالنسبة لما هو موجود في التداول، مما يعمل على ثبات قيمة النقود، ويدرأ عنها التقلبات الكبيرة في قيمتها نتيجة للتغير في المعروض منها.

وقد استخدمت المجتمعات البدائية أنواع أخرى من المعادن كالنحاس والحديد والبرونز، إلا أن الذهب والفضة كانت أكثر انتشاراً نظراً للميزات التي ينطوي عليها استخدام أي من هذين المعدنين.

لكل هذه الأسباب نجد أن الذهب والفضة قد قاما بوظيفة النقود خلال فترات طويلة من الزمن، لكنها الآن لا تخرج عن كونها عملة مساعدة أقل كثيراً في الأهمية من النقود الورقية والنقود المصرفية.

ولقد كانت الصورة الأولى لاستخدام الذهب والفضة كنقود هي صورة سبيكة يهيئ فرصة سهلة لحدوث الغش، ويعرقل سير المعاملات حيث يضطر المتعامل في كل مرة إلى التأكد من درجة نقاء السبيكة الفضية أو الذهبية وعدم اختلاطها بمعدن آخر يقل عنها في القيمة، فضلاً عن ضرورة التحقق من وزنها، ولا شك أن في ذلك عرقلة للمبادلات.

وإزاء هذه الصعوبات الناتجة عن التعامل بالنقود المعدنية في شكل سبائك، تطورت النقود المعدنية إلى مرحلة المسكوكات حيث قامت الدولة بسك المعادن وحولتها إلى قطع موحدة

توحيداً نوعياً، فالدولة تتولى تحويل السبائك إلى وحدات تستخدم كنقود بعد دمغها عنواناً على جودتها وصحة وزنها، وكان تقبل الأفراد لهذه المسكوكات يرجع إلى ثقتهم في السلطة الحاكمة من ناحية، وإلى إجبارها لهم على قبول هذه المسكوكات في التعامل من ناحية أخرى. وكان هدف الدولة من ذلك هو رفع الحرج عن الناس وسد أبواب الغش، وبهذا انتقل التاريخ بالبشرية من مرحلة تداول المعادن النفيسة بالوزن إلى مرحلة تداول المسكوكات.

ولم تعرف مصر المسكوكات في العهد القديم حتى بعد أن سكّت بلاد البحر الأبيض المتوسط المعادن بزمن طويل. فقد استمر تدول المعادن النقدية بالوزن سارياً طوال حكم الفراعنة وجاءت المسكوكات مع الفرس (٥٢ ق.م) ثم مع الإسكندر (٣٢٢ق.م) عند غزوهم لمصر. ومع ذلك فقد لقى الفرس والمقدنيون كما لقى البطالمة من بعدهما صعوبة كبيرة في ترويج المسكوكات بين الناس، واقتصر التعامل بها على الجاليات الأجنبية وعلى الطبقات الثرية من المصريين وربما رجع هذاالعزوف عن استعمال المسكوكات إلى ما هدفت إليه مصر من المحافظة على القديم من ناحية وإلى ندرة المسكوكات وضيق نطاق الاقتصاد النقدي من ناحية أخرى[١].

وبعد أن قامت الدولة مباشرة بسك النقود. أي بتحويل السبائك المعدنية إلى قطع متماثلة تماماً في الشكل والوزن ودرجة النقاء، ومختومة بخاتم يحدد الوزن والعيار وهنا أصبحت النقود المعدنية تستخدم في التبادل بالعد لا بالوزن وأصبح اسم الوحدة النقدية (المعيارية) كالجنيه أو الدولار أو الدينار، هو القاعدة التي تنسب إليها، أو تقاس بوساطتها قيم السلع والخدمات وتتم وفقاً لها المقارنات بين هذه القيم.

وبعد أن تمَّ إقرار وضمان حرية سك وصهر المسكوكات إلى معدن، كفلت الدولة التماثل أو التكافؤ بين القيمتين. ومن ثم تحددت القاعدة النقدية التي يتخذها المجتمع مقياساً للقيم. وتبعاً لذلك، اكتسبت النقود (القاعدة النقدية) المعدنية صفة النقود النهائية، التي تتمتع بقوة إبراء غير محدودة في الوفاء بالالتزامات، وعلى ذلك أصبحت النقود المعدنية ملزمة لأفراد المجتمع بقوة القانون في الوفاء بكافة الالتزامات، بعد أن كان الأفراد يتداولونها باختيارهم. ومن ثم أصبحت نقود قانونية، بعد أن كانت نقوداً (اختيارية).

(١) راجع دكتور محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية ١٩٨٢، ص٤٥.

**وكان من أهم مزايا هذه المعادن:**

١ – قبولها العام من المتعاملين محلياً ودولياً.

٢ – سهولة حملها ونقلها وتخزينها.

٣ – ندرتها النسبية وبالتالي ارتفاع قيمتها نسبياً، مما يجعل للقطع الصغيرة منها قيمة مناسبة في التبادل.

٤ – ثبات قيمتها نسبياً، كما أنها لا تتآكل بسرعة وسهولة من كثرة الاستعمال.

٥ – قابليتها للتجزئة، والتشكيل إلى وحدات صغيرة مع التجانس العام من حيث الحجم والوزن والنقاء.

ونظراً لما تتسم به المعادن النفيسة من ندرة، وبالتالي لا يزداد عرضه إلا بكميات محدودة، فإن التطور الاقتصادي أثبت أن ذلك يعتبر عيباً في النقود المعدنية، ذلك أنه بقدر احتياجات النشاط الاقتصادي المتزايد، فإنه يتعين أن تتوافر المرونة في عرض هذه النقود ولما كانت النقود المعدنية لا تستطيع أن تفي بهذه الحاجة، فقد دفع التطور الاقتصادي إلى إيجاد أنواع أخرى من النقود بجانب النقود المعدنية وهي النقود الورقية[1].

## ثالثاً: النقود الورقية:

ظلّت المجتمعات البدائية تستخدم المسكوكات المعدنية لفترة طويلة من الزمن. وكانت هذه الأنواع من النقود كافية لمواجهة تطور التجارة الداخلية والخارجية إلى ما قبل عصر الثورة الصناعية في أوروبا. ولكن كان لحمل التجار لهذه المسكوكات الانتقال بها من مكان إلى آخر الكثير من المخاطر التي تتعرض لها، كالسرقة والضياع، لذلك فكّر بعض التجار في إيداع ما لديهم من ذهب وفضة في بعض بيوت المال ذات الشهرة الطيبة، مثل الصاغة والصيارفة ورجال الدين حيث كان الأفراد يلجأون إلى الصاغة في بادئ الأمر لوزن سبائكهم والتأكد من درجة نقائها، وفي فترة لاحقة، لتحويلها إلى مسكوكات، ثم تطورت العلاقة عبر الزمن، وعلى أساس من الثقة، إلى اعتياد الأفراد على إيداع ما لديهم من معادن نفيسة في خزائن الصاغة، طلباً للأمان إلى أن يحين استعمالها عند الحاجة. وهنا تحول الصاغة إلى خزنة لهذه المعادن

(١) راجع دكتور عبدالحميد الغزالي، مقدمة في الاقتصاديات الكلية )النقود والبنوك(. دار النهضة العربية، ص ١٦٤، ١٦٥.

نظير عائد وكان المودع يحصل على صك أو سند، وهذا الصك أو السند عبارة عن إيصال يثبت حقه فيما أودعه من معادن، وتعهد الخازن بتسليم إيّاه أو جزء منه عند الطلب.

وكان التجار يكتفون بحمل هذه الصكوك في تنقلاتهم لإظهار أن في حوزتهم كمية معينة من النقود المودعة لدى أحد الصيارفة أو الصاغة. وكان في استطاعة أي تاجر، أن يتمم أي صفقة تجارية، أو يفي بأي التزام نقدي، وذلك بأن يوقع على الصك بتنازله عن قيمته لشخص آخر. ويستطيع هذا الشخص الأخر أن يذهب لهذا الصراف للحصول على قيمة الصك، وهنا بدأ يظهر أول شكل من أشكال أوراق البنكنوت.

ونتيجة ثقة أفراد المجتمع في الجهات التي تصدر الصكوك، فقد استخدمت هذه الصكوك كبديل عن النقود المعدنية، وأخذت البنوك تصدرها لحاملها بفئات صحيحة مختلفة لتسهيل التبادل وسميت هذه الأوراق بالنقود الورقية النائبة، ولقد كانت أوراق البنكنوت هذه لا تعتبر نقوداً في حقيقتها، وإنما مجرد أوراق تنوب عن نقود حقيقية سلعية مودعة في هذه البنوك، ومن ثم سميت بالنقود الورقية النائبة، لأنها تنوب عن أو تمثل نقوداً أخرى حقيقية موجودة في البنوك.

وفي مرحلة متقدمة لاحظت البنوك المصدرة لأوراق البنكنوت، أن حاملي هذه الأوراق لا يتقدمون جميعاً في وقت واحد إلى البنوك للمطالبة بتحويلها إلى معادن نفيسة، وإنما تتقدم نسبة معينة منهم عادة صغيرة إلى البنوك للمطالبة بالتحويل، كما أن تيار سحب المعادن النفيسة يقابله تيار إيداع جديد لهذه المعادن، وشاع بين أفراد المجتمع تداول أوراق البنكنوت، دون ما حاجة إلى تحويلها إلى معادن نفيسة، الأمر الذي شجع البنوك إلى إصدار كميات من أوراق البنكنوت جديدة تزيد عما يودعه لديها الأفراد من نقود معدنية حقيقية، وقد نتج عن ذلك أن أصبح في أيدي الأفراد كمية من أوراق النقد لا تقابلها أرصدة نقدية، وكان تقبل الأفراد لهذه النقود الورقية راجعاً إلى ثقتهم في البنوك التي أصدرتها، وقدرة هذه البنوك على دفع قيمة أي كمية من أوراق البنكنوت تقدم إليها في أي وقت من الأوقات أي أن البنوك لديها دائماً مقابل معدني نفيس لهذه الأوراق، أو ما يسمى (بالغطاء النقدي). وهنا، ظهرت النقود الورقية الائتمانية.

ولقد كان لتمادي البنوك في إصدار البنكنوت، سعياً وراء الربح أن اختلفت النسبة بين كمية البنكنوت المصدرة وبين الأرصدة النقدية الموجودة، أي زادت كمية أوراق البنكنوت زيادة

كبيرة عن المعادن النفيس ولقد أدى هذا الإجراء إلى حدوث موجات من ارتفاع الأسعار من ناحية، وإلى عدم قدرة بعض البنوك على مقابلة طلبات عملائها بالدفع ذهباً من ناحية أخرى. وكان يمكن لمثل هذه الحالات الفردية أن تؤدي إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي كله، مما قد ينشأ عنه آثار سيئة على الحياة الاقتصادية عموماً، لذلك أسرعت الحكومات المختلفة بالتدخل لتنظيم عملية إصدار البنكنوت وحصرها في جهة واحدة أو بنك واحد وهو ما يسمى بالبنك المركزي، يمارس عمله تحت إشراف الحكومة، ويخضع لرقابتها.

ولقد عانت الدول من عجز شديد في كميات النقود وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى بسبب زيادة النفقات الحربية، وكانت الوسيلة الوحيدة لمقابلة هذه الحاجة هي اقتراض حكومات الدول المشتركة في الحرب من البنوك المركزية، ولقد صاحب ذلك موجات أخرى من ارتفاع الأسعار، حيث لجأت البنوك المركزية إلى إصدار أوراق البنكنوت لتمويل هذه القروض.

وقد ترتب على ذلك زيادة كبيرة ومستمرة من مطالبة الأفراد للبنوك المركزية بتحويل ما لديهم من أوراق بنكنوت إلى ذهب لاكتنازه، وقد خشيت حكومات هذه الدول في ذلك الوقت، من أن تعجز بنوكها المركزية عن الوفاء بتعهداتها، بما قد ينشأ عنه آثار اقتصادية سيئة.

هذا من ناحية، ولحاجة الدول لأرصدتها الذهبية لمقابلة التسويات الخارجية من ناحية أخرى. لذلك أصدرت حكومات كثير من الدول قوانين تعفي البنوك المركزية من تعهداتها بصرف ما يقدم إليها من أوراق البنكنوت بالذهب، وتلزم الأفراد بقبول هذه الأوراق وفاء للديون، ومن ثم لم تعد هناك صلة بالمرة بين قيمة النقود كنقود وقيمتها كسلعة.

ويلاحظ هنا أن أوراق البنكنوت كانت تستمد قوتها وقابلية الأفراد لها من قابليتها للتحويل إلى نقود، أما الآن أصبحت تستمد قوتها من ثقة الأفراد بقبولها العام من الآخرين، وقوة القانون.

ولذلك نشأ نوع جديد من النقود يسمى بالنقود الإلزامية أو النقود القانونية، أي الملزمة للأفراد بقبولها في إبراء الذمة بقوة القانون.

ولا تقتصر النقود الإلزامية على النقود الورقية فحسب بل تشمل أيضاً المسكوكات المعدنية، سواء ذهبية أو فضية أو برونزية أو من أي معدن آخر، ما دامت ما تحتويه هذه النقود من معدن تقل عما تمثله من قيمة نقدية.

## رابعاً: النقود الكتابية:

النقود الكتابية هي أرقى أنواع النقود التي عرفت في العصر الحديث وتتكون من الودائع البنكية تحت الطلب، أو الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية التي تنتقل من فرد إلى آخر عن طريق الشيكات.

وقد نشأت النقود الكتابية على إثر تزايد المعاملات التجارية واتساع دور المؤسسات البنكية وقيامها بمنح القروض إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. وإذا كان ما يعتبر نقداً يتداول في حالة النقود المعدنية هو الذهب أو الفضة وفي حالة النقود الورقية هي الأوراق النقدية فإن ما يتداول في حالة النقود الكتابية هي القيمة في الحسابات التي تحتفظ بها البنوك، أو هي الودائع بتعبير آخر، حيث تقوم الكتابة أو القيمة في دفاتر البنك مقام انتقال الذهب أو الورقة النقدية من يد إلى يد والنقود الكتابية هي الودائع ذاتها وليست الشيكات.

ولقد ظهرت النقود الكتابية بطريقة مشابهة لظهور النقود الورقية فإذا كانت النقود الورقية قد ظهرت على أثر قيام الأفراد بإيداع الذهب لدى المصارف والصيارفة ورجال الدين مقابل الحصول على صكوك تفيد أحقية حامله في الحصول على ما أودع من ذهب أو فضة في أي وقت يشاء، فإن النقود الكتابية قد ظهرت أيضاً على أثر قيام الأفراد بإيداع ما يمتلكون من نقود ورقية لدى المصارف في مقابل تعهد من البنك برد الوديعة بمجرد طلب المودع. لكنه بدلاً من أن يتخذ هذا التعهد شكل نقود مطبوعة كما كان الحال من قبل عندما كانت النقود المودعة هي الذهب فقد اتخذ هذا التعهد شكل كتابة أو قيد في حساب مفتوح باسم المودع في البنك وكان المودع يستطيع إذا احتاج إلى نقود لإتمام عملية تجارية ما أن يذهب إلى البنك طالباً سحب ما أودعه من نقود ويعطيها للطرف الثاني في العملية التجارية، وكان من المحتمل أن يقوم الطرف الثاني بإيداع النقود التي استلمها إلى البنك مرة أخرى ليودعه فيه، إلا أنه في مرحلة متقدمة واختصاراً لعملية السحب والإيداع التي يقوم بها أطراف التبادل التجاري فقد حدث الشيء نفسه الذي حدث من قبل عندما كانت النقود المودعة هي النقود الذهبية، إذ اكتفى الشخص المودع لنقود لدى البنك بأن يأمر بتحويل المبلغ الذي يريد دفعه إلى شخص آخر من حسابه، أي من حساب هذا المودع إلى حساب ذلك الشخص الآخر.

وبناء على ذلك الأمر يقوم البنك بإنقاص وزيادة قيم حسابات الأفراد بواسطة الكتابة أو القيد فيها، أما الأداة التي يأمر بواسطتها المودع البنك بتحويل مبلغ محدد من حسابه إلى

حساب شخص آخر أو من وديعته إلى وديعة شخص آخر فتسمى (الشيك).

والشيك في ذاته ليس نقوداً، ولا هو حتى بديل عن النقود، بل هو مجرد أداة تتضمن أمراً إلى البنك بأن يحول التزامه بدفع مبلغ معين بمجرد الطلب من حساب أو وديعة الشخص الذي أصدر هذه الأداة إلى حساب أو وديعة شخص آخر.

وبمرور الوقت اعتاد الأفراد على استخدام الشيكات لتسوية حقوقهم، وبالتالي شاع استخدام الشيكات كوسيلة للدفع.

وقد لاحظت البنوك التجارية أن غالبية المودعين لنقود ورقية يقومون بتداول النقود فيما بينهم عن طريق الشيكات، أي أنهم يستخدمون النقود الكتابية في مبادلاتهم وليس النقود الورقية، وأن هناك أفراد تأتي يومياً إلى البنك حاملين نقود لإيدعها لديه وفي مقابل ذلك هناك أقلية من هؤلاء المودعين تأتي إلى البنك طالبين سحب مبالغ في شكل نقود ورقية من ودائعها أو حساباتها لديه، وبالتالي وجدت البنوك في خزائنها نقوداً ورقية تزيد في قيمتها كثيراً عن صافي قيمة تلك النقود التي تسحب من خزانتها يومياً. ولذلك قامت البنوك بإصدار تعهدات بدفع نقود عند الطلب تزيد في قيمتها عن قيمة ما لديها فعلاً من نقود في خزائنها، ولكن دون تضحية بثقة عملائه، الأمر الذي شجع البنوك التجارية على التوسع في منح القروض للأفراد عن طريق فتح اعتمادات مصرفية لهم، وبذلك أصبح لهذه البنوك قدرة على خلق نقود جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهي ما تسمى بنقود الودائع أو الائتمان.

ونلاحظ في هذا الصدد أن البنوك التجارية عندما تقوم بمنح قرض لأحد الأفراد، تقوم بقيد هذا القرض في حسابه لدى البنك ويمكن لهذا الفرد استخدام ما اقترضه بواسطة الشيكات على نفس النحو الذي تستخدم به الوديعة الحقيقية أو الأصلية التي أنشأها إيداع الفرد لنقود ورقية لدى البنك دون أية تفرقة(١).

ونظراً لهذا الدور الخطير الذي تقوم به البنوك التجارية، قامت الدولة بدور الموجهة والرقيب على قدرة البنوك هذه على زيادة العرض الكلي لحجم النقود في المجتمع وتنظيم عملية عرض النقود الكتابية ورقابة خلق الودائع أو خلق الائتمان.

ونشير في النهاية إلى أن تطور النقود على النحو السابق يعتبر تطوراً للنظم الرأسمالية

---

(١) راجع د. أحمد جامع، علم الاقتصاد، دار الثقافة الجامعية للنشر، ١٩٨٨ ١٩٨٩، ص٤٢، ٤٧.

لأنها هي التي قامت بالدور الرئيسي في نشر استعمال كل أشكال النقود، فقد قابل انتقال الرأسمالية من المراحل التي مرّت بها تطور مواز لأشكال النقود، وعلى ذلك نجد أن نقود المعادن النفيسة قابلت وضعية الرأسمالية التجارية، والنقود الورقية قابلت وضعية الرأسمالية الصناعية، والنقود الكتابية قابلت وضعية الرأسمالية المالية(١).

## المبحث الثاني
## وظائف النقود وخصائصها

بعد أن تناولنا في الفصل الأول نشأة النقود وأنواعها وفقاً للتطور التاريخي، يطيب لنا في هذا الفصل أن نتناول أهم الوظائف التي تقوم بها النقود، فالنقود تعتبر أداة عالمية. لا ترتبط بنظام اقتصادي معين، وهي أداة اجتماعية تتعاظم أهميتها مع نمو الحياة الاقتصادية، ولكنها لا ترتبط بمنهج اقتصادي معين، فهي أداة كل المناهج الاقتصادية لبلوغ أهدافها.

وتقوم النقود بأداء عدد من الوظائف تتغلب كل منها على مشكلة من مشاكل المقايضة التي سبق الإشارة إليها، ويمكن أن نجمل وظائف النقود في الآتي:

١ – النقود وسيط للمبادلات.

٢ – النقود مقياس للقيمة.

٣ – النقود أداة للاحتفاظ بالقيمة.

٤ – النقود أداة للمدفوعات المؤجلة.

### أولاً النقود وسيط للمبادلات:

إن التبادل التجاري في ظل نظام المقايضة كان يستلزم توافق الرغبات بين الأفراد محل التبادل، أي أن يكون كل من طرف التبادل على استعداد لقبول السلعة التي يقدمها الطرف الآخر، وكان هناك صعوبة شديدة وتضحية من الطرفين لقبول هذا التوافق، وبالتالي يكون التبادل في هذه الظروف محدوداً في مداه ويعد مضيعة للوقت والجهد.

---

(١) راجع د. سيد عبدالمولى، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ١٧، ١٨.

فاستخدام النقود وقيامها بدورها كوسيط للمبادلات أدى إلى التغلب على صعوبات نظام المقايضة، حيث إن وظيفة النقود كوسيط للمبادلات أدت إلى تقسيم عملية التبادل إلى عمليتين منفصلتين عملية شراء السلع مقابل نقود، وعملية بيع السلع مقابل نقود. وإتاحت الفرصة للبائع أن يركّز كل اهتمامه في الحصول على أفضل المشترين بأعلى الأسعار، كما أتاحت الفرصة للمشتري أن يركّز كل اهتمامه في الحصول على أفضل السلع بأقل الأسعار.

فالنقود هي الشيء الذي يكون كل فرد على استعداد لقبوله في مقابل السلع والخدمات التي يقدمها. وعندما يقبل الفرد نقوداً، لا يفعل ذلك من أجل النقود في حد ذاتها بل لأنه يعرف أن الأفراد الآخرين سوف يقبلونها منه بدورهم في مقابل السلع التي يشتريها منهم.

وقيام النقود بوظيفتها كوسيط للمبدلات من شأنه أنه يعمم القوة الشرائية في يد الأفراد، فالنقود تعطى لحاملها مجالاً واسعاً أو عاماً للاختيار وتمكنه من شراء ما يريده في أي مكان يرغب فيه ومن أي شخص يختاره.

كما أتاحت النقود لأفراد المجتمع أن يتخصص كل منهم في مهنة معينة على أن يقوم كل منهم بمبادلة فائض إنتاجه مع ما يحتاجه من سلع أخرى، فإذا لم يكن في مقدرة الفرد مبادلة ما ينتجونه في مقابل السلع الأخرى التي يحتاج إليها بطريقة سهلة لاستحال على أي فرد أن يخصص كل وقته في إنتاج سلعة واحدة، ولذلك تعتبر وظيفة النقود كوسيط للمبادلات أحد العوامل التي تحفز الأفراد على تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج مع ما يعنيه هذا من زيادة هائلة في الناتج الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة.

## ثانياً النقود مقياس للقيمة:

من صعوبات نظام المقايضة قياس قيمة السلع المتبادلة، فمثلاً كيف نحدد الكمية المناسبة من اللحوم التي ينبغي دفعها في مقابل شراء كمية معينة من الفول، إن تحديد ذلك يتطلب جهداً كبيراً ويعد مضيعة للوقت.

والوظيفة الثانية للنقود أنها تتغلب على هذه الصعوبة، حيث تقوم بمهمة قياس قيمة الأشياء، أي تعتبر الأداة التي يمكن بواسطتها التعبير عن قيم مختلف الأموال والخدمات.

والنقود إذ تؤدي هذا الدور إنما تشبه في قياسها للقيمة الاقتصادية للسلع أو الخدمات،

ما يؤديه المتر في قياس المسافة أو الكيلوجرام في قياس الوزن، أو الامبير في قياس مدى قوة التيار الكهربائي... وهكذا، ولذلك لا بد أن تقاس قيمة الشيء في شكل عدد ما من وحدة معينة، وهذه الوحدة بالذات هي النقود وبهذا تكون النقود هي أداة أو وحدة لحساب القيمة، ويطلق على قيمة مبادلة الشيء بغيره من الأشياء التي تعبر عنها في شكل نقود تعبير (الثمن).

والواقع أن وجود مقياس مشترك للقيمة الاقتصادية يسهل من إجراء المصنفات وعمليات التبادل والمحاسبة، إذ يمكن على أساس ذلك التعبير بوحدات النقود عن قيم الأصول والخصوم. ولعل تداخل وتشابك فروع الاقتصاد القومي يؤكد استحالة تأدية هذا الاقتصاد لوظائفه دون وجود مقياس مشترك للقيم.

وإذا كانت النقود تستخدم مقياساً للقيم الحاضرة فإنها تستخدم أيضاً مقياساً للقيم الآجلة، فالنشاط الاقتصادي يقوم على عدد كبير من الصفقات والمبادلات التي تتضمن سداد أصول وفوائد متعاقد عليها بالنقود وحيث يتم الوفاء بها في المستقبل، ومعنى ذلك أن النقود هنا تقوم بوظيفتها كمقياس للقيم بالنسبة للمدفوعات المؤجلة.

ومن الملاحظ أن الطريقة التي تقاس بها قيم الأشياء بواسطة النقود إنما تختلف عن الطريقة التي تقاس بها الأطوال بواسطة الأمتار وتوزن بها الأثقال بواسطة الجرامات، ففي حين أنه يمكن تعريف وحدات القياس المادية موضوعياً في شكل مقادير أو كميات ثابتة لا تتغير أبداً فإنه لا يمكن تطبيق ذلك على وحدات النقود، ويرجع ذلك إلى أن قيمة الوحدة من النقود يمكن أن تتغير من وقت إلى آخر ولكن بنسب ضئيلة، ولكن القدر المتيقن أن النقود تتمتع بالثبات النسبي في قيمتها أي قوتها الشرائية، وهو ما يجعلها قادرة على أداء وظيفتها في قياس القيم.

وفي الحقيقة، فإننا نجد أن قيمة النقود، أو قدرتها على شراء السلع والخدمات، إنما تتوقف، (أو على وجه الدقة تتحدد) بقيم جميع السلع والخدمات التي تشترى بها، فترتفع بانخفاضها، وتنخفض بارتفاعها. وعلى كل حال، فإن النقود على الرغم مما يعتري قيمتها من تغيرات تعتبر ثابتة نسبياً إذا ما قورنت بغيرها من السلع، وذلك إذا ما استثنينا فترات التضخم الجامح، وفترات الانكماش التي يمكن أن يحدث فيها تغيرات عنيفة ومتراكمة في النقود، بحيث يجعل الأفراد يتخلصون منها أولاً بأول كما في حالة التضخم، أو يحرصون على اقتنائها واكتنازها كما في حالة الانكماش.

## ثالثاً النقود أداة للاحتفاظ بالقيم.

كانت إحدى صعوبات نظام المقايضة احتفاظ الأفراد بالقوة الشرائية لفترات مستقبلة، وكان السبيل الوحيد أمام هؤلاء الأفراد هو الاحتفاظ بثرواتهم في صورة سلع يختزنونها أو في شكل حقوق على سلع معينة تتحدد بأنواعها وصفاتها، لا شك أن هذا الأسلوب يؤدي إلى أضرار محققة للأفراد، إذ قد تتعرض أثناء الاختزان للخسارة أو التلف.

وتعتبر النقود وسيلة سهلة ورخيصة ومضمونة لاحتفاظ الأفراد بالقوة الشرائية التي تفيض عن استهلاكهم الحاضر، فالزارع الذي ينتج القمح، عادة ما تتوافر لديه كمية كبيرة من القمح وخاصة في فترة الحصاد، ولذلك فإنه يستطيع أن يحتفظ لنفسه بما يحتاج إليه من القمح خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة، وذلك كاحتياطي للمستقبل توقياً لسنوات عجاف، فإن الحاجة تكون أكثر إلحاحاً لوسيلة سهلة ورخيصة لتخزين القمح، والنقود تقوم بهذا الدور، حيث يستطيع هذا المزارع أن يقوم ببيع ما يفيض عن حاجته من سلعة القمح والحصول على نقوداً، ثم يحتفظ بهذه النقود لفترة قد تطول أو تقصر دون أن يشتري بها شيئاً بهذا تكون النقود قد صارت أداة أمكن استخدامها في الاكتناز أو اختزان القوة الشرائية.

وفي الواقع أن هناك سلع كثيرة يستطيع الفرد من خلالها أن يحتفظ بثروته على شكل مخزون، من بعض السلع الهامة المعمرة ذات القيمة المرتفعة والوزن والحجم المنخفض. فالحلى الذهبية التي يحتفظ بها الكثير من النساء في كثير من الدول النامية تقوم فعلاً بوظيفة مخزن للقيمة، وقيامها بهذه الوظيفة لا يأتي عرضاً وإنما يكون بصورة متعمدة ومقصودة.

كذلك نجد بعض السلع الأخرى، كالتحف والأثاث تقوم بمثل هذه الوظيفة، هذا بالإضافة إلى العقارات، التي أصبحت فعلاً من أكثر الوسائل شيوعاً لتخزين القيمة والاحتفاظ بالثروات. كما أنه يوجد شكل آخر، بدأ يلعب دوراً على جانب كبير من الأهمية في العصر الحديث، وبصفة خاصة في الدول المتقدمة، وهو الأسهم والسندات والودائع التي يحتفظ بها الأفراد في البنوك ومؤسسات الادخار.

فإذا كان هناك العديد من السلع التي تصلح كمخزن للقيم، وأن كثير منها تفضل النقود في بعض الأحيان خاصةً في فترات التضخم، كالعقارات والأسهم والسندات التي تدر عائداً،

إلا أن النقود تفضلها جميعاً بصفة تميزها وهي السيولة[١].

وهناك خاصيتين أساسيتين يجب أن تتسم بها النقود حتى تصبح وسيلة صالحة لاختزان القيم.

أولاً: أن تتمتع النقود بالقبول العام من جانب الأفراد، وبالتالي تتصف بالسيولة أي يمكن أن تتحول إلى أي شكل آخر من أشكال الثروة.

ثانياً: أن تتمتع النقود بالثبات النسبي في قيمتها إلا أن هذه الخاصية قد فقدت أهميتها بسبب موجات التضخم التي تمر بها دول العالم المتقدم منه أو النامي لذلك يلجأ كثير من الأفراد إلى وسائل أخرى يمكن أن تستخدم كمخزن للقيم، على الرغم من أنها تتصف بسيولة أقل من النقود إلا أنها قد تتصف بالثبات النسبي في قيمتها.

وحيث أن الأفراد، عادة ما يوازنون بين هاتين الخاصيتين، السيولة وثبات القيمة، لذلك فإننا نجد أن كل فرد يحاول أن يوزع ثروته، بين الأشكال المختلفة من الأصول، فيحتفظ ببعض ثروته على شكل عقارات، والبعض الآخر على شكل أوراق مالية أو ودائع، والبعض الثالث على شكل نقود سائلة تضمن له سرعة مواجهة الظروف الطارئة[٢].

ولا يعني ذلك أن النقود فقدت قدرتها على القيام بوظيفة مخزن للقيم ولكنه لم يعد مرغوباً الاحتفاظ بنقود سائلة لمدة طويلة نسبياً وأصبح الأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بنقود سائلة عند الحد الأدنى خوفاً من انخفاض قيمتها أولاً، وللحصول على دخل عند تحويلها إلى أصول أخرى.

## رابعاً النقود أداة للمدفوعات المؤجلة:

تلعب النقود دوراً هاماً كأداة للمدفوعات المؤجلة، حيث تقوم بإبراء الذمة من الديون وتسوية الحقوق والالتزامات.

فالنشاط الاقتصادي في العصر الحديث يقوم على الائتمان، فجانب كبير من المعاملات

(١) يقصد بالسيولة قدرة الشيء على أن يتحول في أي وقت من الأوقات إلى أية سلعة أخرى دون أن تفقد جزء كبيراً من قيمتها وتتأتى صفة السيولة هذه من كون النقود تمثل قوة شرائية عامة وتلقى قبولاً عاماً من جانب الأفراد.

(٢) راجع د. محمد خليل مرعي، د. عبدالهادي سويفي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص ٤٤، ٤٥.

يقوم على التعاقدات الآجلة وينشأ عنها بالتالي التزامات مالية تستحق الدفع في المستقبل. فعقود توريد السلع والبيع بالتقسيط، وعمليات إقراض واقتراض الأموال كلها تقوم بالنقود. ويلتزم من استلم السلعة أو اشترى بالتقسيط أن يرد مبلغاً من النقود في الآجل المتفق عليه.

كما أن هناك مجموعة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين أفراد المجتمع ووحداته الاقتصادية، وهذه العلاقات يمكن أن تحدث على نطاق المجتمع القومي كله، بل وعلى نطاق المجتمع العالمي، ويقوم بين أشخاص لا تربطهم ببعضهم أي رابطة واضحة، ويتم عن طريق مجموعة من المؤسسات المحلية والقومية والعالمية، فنجد مثلاً أن مدخر المال قد يعرض ماله لمستثمر لا يعرفه، وذلك عن طريق البنوك التي تعتبر حلقة الوصل بين مدخر المال ومقترضه، ونتيجة لهذا تنشأ مجموعة من المعاملات بعضها يتم تسويته في حينه، والبعض الآخر لا يسوى إلا بعد مضي فترة من الوقت، والوسيلة المتاحة التي يمكن من خلالها تسوية مثل هذه المدفوعات المؤجلة هي النقود، فالنقود بما تمثله من قوة شرائية عامة وباعتبارها وحدة للحساب، وبما تتصف به من قبول عام من جانب جميع أفراد المجتمع وبما يضيفه عليها القانون من قدرة على الوفاء بالالتزامات، تعتبر الوسيلة المثلى لتسوية هذه المدفوعات.

## خصائص النقود:

هناك مجموعة من الخصائص تتوافر في النقود تجعلها قادرة دون غيرها على القيام بوظائفها المتعددة.

فالنقود عبارة عن أداة فنية اخترعها الإنسان من أجل تسهيل عمليات التبادل الاقتصادي وهي إلى جانب ذلك تتمتع بالصفة القانونية نتيجة اعتراف الدولة بها وإلزام أفراد المجتمع على التعامل بها.

وأهم خصائص النقود هو أنها تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه أي أنها تحوز على ثقة الجماعة باعتبارها وسيلة صالحة تماماً، بل وملزمة للأفراد للحصول على السلع والخدمات ولتسوية وقضاء الديون أما إذا فقد الأفراد الثقة في النقود، أي عدم قدرتها على الحصول على كميات من المنتجات مساوية في القيم تقريباً لما يعرضه من سلع وخدمات فسيرفض قبولها، وبالتالي تفقد صفتها كنقود.

كما أن النقود تتميز بكونها أعلى درجات الأصول المالية من حيث السيولة، ولذلك يفضل

أفراد المجتمع حيازتها لأنها تمثل السيولة في أقصى صورها وذلك بالمقارنة بأنواع أخرى كالعقارات والأراضي وما أشبه.

كما أن النقود تتمتع بالثبات النسبي في قيمتها الشرائية لا تتغير تغيراً كبيراً من عام إلى آخر، وهذه الحقيقة تجعل النقود قادرة على القيام وظيفتها كمقياس للقيم وكأداة للاحتفاظ بالقيم وكأداة للمدفوعات المؤجلة.

كما تتميز النقود بأن وحداتها قابلة للانقسام إلى عدد من الوحدات صغيرة القيمة تتناسب مع حاجة التعامل في عمليات المبادلة التي يكون محلها أشياء ضئيلة القيمة كما أن وحدات النقود متماثلة تماماً وقابلة للدوام، أي لا تتلف مع مرور الوقت.

ومن سمات النقود أيضاً هو سهولة حملها بأن تكون خفيفة في الوزن وصغيرة في الحجم. كل هذه اخصائص تجعل النقود أداة جيدة للقيام بوظائفها على أكمل وجه.

## تعريف النقود :

ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف دقيق للنقود، فهناك فريق يذهب إلى تعريف النقود من حيث وظائفها أو خصائصها على أنها أي شيء يستخدم كوسيط للمبادلات وكمقياس للقيم يلقى قبول عام من الأفراد.

ويذهب فريق آخر من الاقتصاديين إلى تعريف النقود من حيث قانونيتها على أنها أي شيء له القدرة على إبراء الذمة.

وقد تمكن الاقتصاديين من التوفيق بين التعريفين، إذ عرّفوا النقود على أساس أنها شيء يستخدم عادة كوسيط في التبادل وكمعيار للقيم، ويلقى قبولاً عاماً من جانب الأفراد، إلا أن رجال الاقتصاد لم يتفقوا مع رجال القانون في ضرورة اتسامها بالقدرة القانونية على إبراء الذمة.

وإزاء هذا الاختلاف، حاول بعض الاقتصاديين التوفيق بين وجهتي النظر الاقتصادية والقانونية، ولذلك فرّق الكتاب بين لفظي عملة ونقود، فالعملة هي كل ما تعتبره السلطة الحاكمة نقوداً وتضفي عليه قوة القانون صفة إبراء الذمة، في حين أن النقود تعبير أكثر شمولاً من ذلك، فهي تشمل أي شيء آخر يتراضى الناس على قبوله بمحض اختيارهم، كوسيط للتبادل وكمعيار للقيمة.

**نخلص مما تقدم إلى أنه يمكن أن نعرف النقود بأنها:**

أي شيء يتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع كوسيط للتبادل ومقياس للقيم.

ويلاحظ أن هذا التعريف يشمل أهم خصائص النقود وكذلك أهم وظائف تقوم بها النقود، لكي تجعلها أداة جيدة التعامل والتبادل بين أفراد المجتمع.

## أشباه النقود:

وهي النقود التي لا تتوافر فيها جميع الخصائص المميزة للنقود، ولكنها قريبة جداً من النقود بحيث يمكن تحويلها إلى نقود سائلة بعد إجراءات معينة وبتكلفة ضئيلة، ولذلك يطلق عليه (أشباه النقود).

وتتمثل أشباه النقود في الودائع الجارية، وهي الودائع المصرفية التي يمكن سحبها عن طريق الشيكات بدون إخطار أو الحصول على إذن من البنك. والودائع لأجل لدى البنوك وودائع التوفير وهذه غير قابلة للسحب بشيكات. وعادة لا يمكن السحب من هذه الودائع إلا بعد فترة معينة، أو بعد إخطار البنك، ويتعرض صاحب الوديعة لخسارة جزء من الفائدة المكتسبة، ولذلك لا تعتبر نقوداً سائلة.

ومن أشباه النقود أيضاً أذون الخزانة، والأوراق التجارية، مهما كانت الجهة التي أصدرتها.

# الفصل الثاني

# البـنــوك

سوف نتناول البنوك في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

**المبحث الأول:** البنوك التجارية.

**المبحث الثاني :** البنك المركزي.

**المبحث الثالث :** أدوات التحكم في عرض النقود ( الائتمان ) .

## تمهيد: نشأة البنوك وتطورها:

ترجع نشأة البنوك إلى القرن السادس عشر، عندما قام عدد من المفكرين إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، بدلاً من نظام الصياغ والتجار الذي بدأ يفقد ثقة أفراد المجتمع على أثر سماح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة. وقد نتج عن توسع هذه المؤسسات في السماح للمودعين بتجاوز أرصدتهم الدائنة أن أفلس عدد من هذه البيوت.

وفي عام ١٥٨٧ تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية، ثم إنشاء بنك أمستردام في عام ١٦٠٩ وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقايضة بين الكمبيالات التجارية. وقد ألزم القانون الذي أنشأ هذه البنوك، القيام بمنح القرض، وذلك بعد مضي فترة من تأسيسه ومنح بعض التسهيلات للوحدات المحلية وبعض الشركات.

ومع بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجياً، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد أو عائلات وكانت القوانين تقضي بذلك حماية للمودعين، وحتى يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها.

وعلى أثر انتشار الثروة الصناعية في دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر ظهرت الشركات الكبيرة واتسع نشاطه، الأمر الذي تطلب إنشاء البنوك كبيرة الحجم التي تأخذ شكل شركات مساهمة حتى تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات وقد اتسع نشاط البنوك حتى

أقامت لها فروع في كل مكان.

وبعد أن اتسع نشاط البنوك الأوروبية، بدأت تدخل إلى البلاد العربية والإسلامية للعمل في النشاط المصرفي. وطبقت نفس الأسلوب الذي تعمل به في البلاد الأوروبية.

ونشأت البنوك في مصر في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد حصل أرمني في سنة ١٨٤٨ من عباس باشا على تصريح باستثمار أموال بيت المال في أعمال البنوك مقابل فائدة قدرها ١٠٪ وبالفعل تسلم هذا الأرمني كل محتويات بيت المال من النقود وأشياء ثمينة. وكان من أغراضه إقراض الحكومة والأفراد وخصم الأوراق التجارية، وصودرت أمواله ثم أطلق صراحه في عهد سعيد باشا حيث ردّت إليه بعض ممتلكاته.

وتم تأسيس أول بنك برأس مال مصري وإدارة مصرية في عام ١٩٢٠ وأطلق عليه (بنك مصر)، مع اتساع نشاط هذا البنك تم إنشاء فروع له في جميع أنحاء القطر المصري، وكان لهذا البنك دور كبير في تقدم الاقتصاد المصري، فقد أسس الكثير من الشركات المصرية.

تم إنشاء بعد ذلك بنك التسليف الزراعي عام ١٩٣١، وظلت الغالبية العظمى من البنوك العاملة في مصر بنوكاً أجنبية.

في عام ١٩٥١ أصدرت الحكومة المصرية قانوناً بهدف تنظيم أعمال البنوك في مصر، ونص على اعتبار البنك الأهلي المصري بنكاً مركزياً مع تمصير إدارته.

وقد خوّل البنك الأهلي المصري سلطات البنك المركزي، بهدف الإشراف والرقابة على نشاط البنوك القائمة، وتوجيه الائتمان على مستوى الدولة.

وفي عام ١٩٦٠ صدرت قرارات تأميم البنك المركزي وفصل البنك الأهلي عنه باعتباره بنكاً تجارياً وأصبحت له قواعد مستقلة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦١، وفي هذا العام تم تأميم جميع البنوك والمؤسسات المالية بموجب قوانين صدرت في يوليو ١٩٦١.

وإلى جانب هذه البنوك التجارية نجد بنوكاً أخرى غير تجارية متخصصة في أنواع معينة من التمويل فتقوم مثلاً بعمليات التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي، مثل بنوك الائتمان العقاري، وبنوك التسليف الزراعي والبنوك الصناعية، كما ظهرت أنواع أخرى من المؤسسات المالية تؤدي وظائف ائتمانية كصناديق الادخار، وبنوك ومؤسسات الاستثمار وشركات التأمين، وبورصات الأوراق المالية.

وعلى الرغم من تعدد البنوك، إلا أن البنوك التجارية مع البنك المركزي تعتبر مركز الثقل أو العصب الرئيسي للنظام المالي كله للمجتمع.

وسوف تقتصر دراستنا على كل من البنوك التجارية في مبحث أول والبنك المركزي في مبحث ثاني، وأدوات التحكم في عرض النقود (الائتمان) في مبحث ثالث.

## المبحث الأول
## البنـــوك التجاريـــة

يمكن تعريف البنوك التجارية، بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير [1].

وعلى هذا لا تعتبر بنوكاً تجارية تلك التي لا تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتي تقوم بالتعامل في الائتمان طويل الأجل كالبنوك العقارية، وقد اتسع اليوم نشاط البنوك التجارية نتيجة تطور النشاط الاقتصادي، بحيث أصبحت البنوك التجارية تتطلع بعمليات الائتمان طويل الأجل، كتقديم القروض طويلة الأجل، للشركات والمشروعات العامة.

وتقوم البنوك التجارية بدور بارز في الاقتصاد القومي ويعتبر عامل الثقة في تلك البنوك الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها، بالإضافة إلى قدرة البنوك على تقديم خدمات مصرفية سريعة وسهلة، وشعور المقترضين أن البنك يمكن أن يمدهم بما يحتاجون إليه من قروض في الوقت المناسب وبالثمن المناسب.

وعادة ما تكون البنوك التجارية على شكل مؤسسات أو شركات كبيرة لها فروع منتشرة في جميع أنحاء الدول التي تعمل داخلها، وبل في كثير من الدول الأخرى أيضاً. ويرجع ذلك إلى أن طبيعة عملية السحب والإيداع في البنك ليست عملية محلية، ولا تكون قاصرة على الموقع الجغرافي الموجود في البنك، ولكنها تمتد لتشمل مناطق مختلفة في العالم أجمع، إذ إنه من الممكن لفرد ما مقيم في السعودية أن يسحب شيكاً على حسابه في بنك بالقاهرة لصالح شخص

(١) إن قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ قد عرف البنك التجاري في مادته ٣٨ بأنه (كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يجاوز سنة).

مقيم في باريس. ونظراً لعدم استطاعة أي بنك مهما كبر حجمه أن يكون له فروعاً في جميع أنحاء العالم، ولذلك يجب أن يكون هناك تعاون بين البنوك في الدول المختلفة.

وسندرس البنوك التجارية في مطالب ثلاثة هي:

وظائف البنوك التجارية.

ميزانية البنك التجاري. (تؤجل لدراسة أخرى).

وأخيراً.. مشكلة البنوك التجارية. (تؤجل لدراسة أخرى).

## المطلب الأول
## وظـائف البنـوك التجاريـة

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف منها وظائف رئيسية وأخرى فرعية.

### أولاً الوظائف الرئيسية:

#### ١ قبول الودائع:

إن الوظيفة الأساسية التي أنشأت من أجلها البنوك التجارية هي قبول ودائع الأفراد، وتعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية، لذلك يحرص البنك على نشر الوعي المصرفي والادخاري بين أفراد المجتمع من خلال الدعاية والإعلان وتبسيط إجراءات التعامل ومنح أسعار الفائدة.

وتتنوع ودائع الأفراد إلى أربعة أنواع تتمثل فيما يلي:

#### ١- الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب:

وهذا النوع من الودائع، وكما يدل عليها اسمها تكون قابلة للسحب لمجرد الطلب، وعادة لا تسمح هذه الودائع لأصحابها الحصول على فائدة نظراً لأنها لا تتيح للبنوك فرصة توظيفها أو استثمارها ويلجأ الأفراد إلى هذا النوع من الودائع بغرض مواجهة الإنفاق الجاري.

ويكون السحب من هذه الودائع جزئياً كان أو كلياً عن طريق إصدار المودع الشيكات لنفسه أو لصالح شخص معيّن.

وتمثل الوديعة تعهداً من البنك لصاحب الوديعة بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية في حدود مبلغ الوديعة وذلك في أي وقت يرغب فيه المودع قيام البنك بهذا الدفع.

**٢ - الودائع الآجلة والتي تستحق بعد إخطار سابق:**

وهذا النوع من الودائع ينشأ عن طريق اتفاق يتم بين العميل والبنك بمقتضاه يضع العميل مبلغ من النقود لدى البنك لمدة ثابتة معينة ولا يجوز للعميل السحب من الوديعة إلا بعد تقديم إخطار للبنك يحدد فيه المبلغ المراد صرفه وكذلك التاريخ الذي يريد فيه صرف هذا المبلغ، وعلى ألاَّ تقل مدة الإخطار عن خمسة عشر يوماً وعند انتهاء مهلة الإخطار يحوّل المبلغ الذي أعطى عنه الإخطار إلى حساب تحت الطلب.

ويتقاضى العميل عن هذا النوع من الودائع فوائد تتفاوت أسعارها حسب مدة الإيداع فكلما زادت مدة الوديعة، كلما ارتفع معدل سعر الفائدة التي يحصل عليها أصحاب تلك الودائع أي أن هناك تناسباً طردياً بين مدة الإيداع وأسعار الفائدة.

وهذا النوع من الودائع يتيح للبنوك فرصة استثمارها، في المجالات المختلفة وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح، ولذلك يمنح عنها فوائد تتناسب مع مدة الوديعة.

**٣ - الودائع طويلة الأجل (ودائع التوفير والإدخار):**

تعتبر الودائع طويلة الأجل أهم أنواع الودائع بالنسبة للبنوك نظراً لأنها تتيح للبنوك الانطلاق نحو مجالات الاستثمار طويلة الأجل ذات الربح المرتفع، دون أن تخشى سحب هذه الودائع خلال مدة طويلة.

وفي مقابل ذلك يحصل العميل على فوائد تتناسب مع مدة الوديعة كما هو الحال بالنسبة للودائع لأجل والتي تستحق بعد إخطار سابق.

وقد يحدث في حالات قليلة أن يطلب المودع لأجل سحب وديعته قبل موعد استحقاقها، وفي هذه الحالة للبنك الحق في عدم ردّها في هذا الوقت، غير أنه في الظروف العادية لا تمتنع البنوك التجارية عادة عن الصرف، ولكن مع حرمان صاحب الوديعة من فوائد المدة التي ظلّت

فيها وديعته لدى البنك.

أما ودائع التوفير والادخار، فهو نظام تلجأ إليه البنوك بغرض تشجيع أفراد المجتمع على الادخار، وبموجب هذا النوع من الودائع يعطى للعميل دفتر توفير يوضح به إيداعاته ومسحوباته وما يستحق له من فوائد.

وتكون ودائع التوفير قابلة للسحب في أي وقت يشاء المودع، ولذلك فإن معدل الفائدة على ودائع التوفير منخفضة نسبياً نظراً لعدم تضحية المودع باعتبار السيولة إلا في حدود ضيّقة.

وتعمل بعض البنوك التجارية على تشجيع هذا النوع من الودائع من خلال منح أصحاب ودائع التوفير حق الاشتراك في اقتراعات على جوائز نقدية أو عينية (ويسمى هذا النوع نظام التوفير ذو المزايا المزدوجة)، وتتبعه في الوقت الحاضر كثير من البنوك في الكويت.

**٤- الودائع المجمّدة:**

يقصد بالودائع المجمّدة تلك التأمينات النقدية التي تحصل عليها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان، وكذلك مقابل تمويل بعض الاعتمادات المستندية والمتعلقة باستيراد السلع من الخارج.

وتعتبر الودائع المجمدة إحدى المصادر الهامة لتمويل البنوك التجارية بصفة مستمرة وتنمو هذه الودائع بنمو النشاط الاقتصادي، فإذا ما انتهى الغرض من التأمينات النقدية وقام البنك بردّها إلى العميل، فإن البنك يحصل في نفس الوقت على تأمينات نقدية تتعلق بعمليات جديدة، ومن ثم يرتفع حجم الودائع المجمدة مع نمو النشاط الاقتصادي.

## ثانياً تقديم القروض:

تقوم البنوك التجارية بدور الوسيط فيما بين الأفراد، حيث تقبل نقود الأفراد في شكل ودائع، ثم تستخدم هذه الودائع في إقراض الغير مقابل الحصول على فائدة.

وتستطيع البنوك من خلال قيامها بهذه الوظيفة أن تقدم خدمة كبيرة للنشاط الاقتصادي وذلك بمنح رجال الأعمال ائتماناً قصير الأجل أي بإقراضهم قروضاً لبضعة أشهر، حتى يتمكنوا من تمويل العمليات الإنتاجية والتجارية. وفي مقابل هذه الخدمة التي تؤديها البنوك

التجارية فإنها تحصل على نسبة معينة من مبلغ القروض، يسمى ذلك المبلغ بالفائدة. ونظراً لخطورة عملية تقديم البنوك القروض للغير، فكثيراً ما يطلب البنك من الضمانات الشخصية أو العينية ما يمكنه من الاطمئنان على أحواله.

وتنقسم القروض على حسب طول مدتها إلى قروض قصيرة الأجل، وقروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل.

أ – القروض قصيرة الأجل هي تلك القروض التي لا تتجاوز أجلها عن عام وتمثل القروض قصيرة الأجل الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها.

ب – القروض متوسطة الأجل وهي تلك القروض التي يجاوز أجلها العام ولا يزيد عن خمس سنوات.

جـ – القروض طويلة الأجل وهي تلك القروض التي يكون أجلها أكثر من خمس سنوات.

وقيام البنك بهذه الوظيفة أي تقديم القروض للغير تعتبر مصدر أساسي لحصول البنوك التجارية على أرباحها وخاصةً إذا ما كانت القروض طويلة الأجل.

## ثالثاً خصم الأوراق التجارية:

إن عملية خصم الأوراق التجارية التي تقوم بها البنوك التجارية، وتتمثل في أن حاملي الأوراق التجارية من شيكات وكمبيالات والتي تكون مستحقة الدفع بعد فترات معينة، وفي حاجة إلى استخدام قيمة هذه الأوراق التجارية في الوقت الحاضر، فإنه يستطيع أن يتقدم بهذه الأوراق التجارية إلى أحد البنوك التجارية طالباً الحصول على قيمتها في الوقت الحاضر، على أن يقوم البنك التجاري بتحصيل قيمتها عندما يحل أجل استحقاقها ويقوم حاملي الورقة بتظهيرها للبنك التجاري، وعادة ما يقبل البنك التجاري صرف قيمتها بعد أن يخصم مبلغاً صغيراً يمثل الفائدة التي يستحقها البنك نظير الخدمة التي أداها لهذا الشخص وتخليه عن أمواله لمدة معينة هي الواقعة بين تاريخ الدفع وتاريخ استحقاق المبلغ المذكور في الورقة التجارية.

ويطلق على النسبة التي يستقطعها البنك من قيمة الورقة التجارية بسعر الخصم، ويطلق على هذه العملية كلها تعبير خصم الأوراق التجارية.

وتستطيع البنوك التجارية إذا ما احتاجت إلى نقود حاضرة أن تعيد خصم الأوراق

التجارية لدى البنك المركزي أي تكرر عملية الخصم مرة خرى ولكن مع تحويل دور البنك التجاري من القابل للخصم إلى طالب الخصم. ويحصل البنك المركزي على نسبة معينة من قيمة الورقة التجارية المخصومة وتسمى هذه النسبة بسعر إعادة الخصم، وتحدد البنوك التجارية سعر الخصم الذي تتعامل به مع البنك المركزي. وبصفة عامة يحدد البنك المركزي سعر الخصم وسعر إعادة الخصم في ضوء أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية.

وفي الواقع أن عملية خصم الأوراق التجارية تعود بالفائدة على كل من المستفيد في الورقة التجارية والبنوك التجارية، وتنمية النشاط الاقتصادي القومي.

فالمستفيدون من الورقة التجارية، وهم غالباً المنتجون والتجار يستطيعون أن يبيعوا منتجاتهم وبضائعهم بالأجل، ويقوموا بعد ذلك بخصم الأوراق التجارية لدى البنوك للحصول على السيولة النقدية التي تمكنهم من الاستمرار من مزاولة نشاطهم.

ومن ناحية أخرى فإن عملية الخصم مربحة للبنوك التجارية، ومن خلال الفائدة التي تعود على كل من المستفيد من الورقة التجارية والبنوك التجارية، فإن عملية خصم الأوراق التجارية تقدم خدمات كبرى للنشاط الاقتصادي.

## رابعاً البنوك التجارية وخلق نقود الودائع (الائتمان):

في الواقع أن وظيفة البنوك التجارية في خلق نقود الودائع تعتبر أخطر وظيفة تقوم بها هذه البنوك لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي.

ولقد ظهرت وظيفة البنك التجاري في خلق نقود الودائع (الائتمان) نتيجة تطور الوظيفة الأساسية التي أنشأ من أجلها وهي الاحتفاظ بودائع الأفراد، ونتيجة ثقة أفراد المجتمع في قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت، كما أن الأفراد اعتادوا على تسوية مدفوعاتهم بواسطة الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية.

وقد استفادت البنوك التجارية من توافر ثقة الجمهور في مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي رغبتهم الدائمة في إيداع أموالهم، ولاحظت البنوك أن ما يسحب منها يومياً في شكل نقود ورقية لا يتجاوز عادة نسبة ضئيلة فقط من حجم هذه النقود المودعة لديهم. ونتيجة لذلك وجدت البنوك أنه يمكنها أن تحتفظ بجزء من ودائع الأفراد في شكل احتياطي نقدي لمواجهة

ما تقدم إليها من طلبات سحب نقدي، وأن تستخدم الجزء الآخر في إقراض عملائها قروضاً يودعونها لديها ليسحبوا منها عند احتياجهم إلى الأموال عن طريق الشيكات، مثلها في ذلك مثل الودائع الآجلة والتي تمت في شكل إيداع حقيقي لنقود ورقية لديهم.

وهكذا كانت الودائع الأصلية سبباً في خلق ودئع مشتقة تزيد من كمية النقود الموضوعة تحت تصرف المجتمع. ويصبح في استطاعة النظام المصرفي أن ينشئ من النقود المصرفية عدة أضعاف ما يتوافر لدى البنوك من احتياطيات.

ولتوضيح كيف تقوم البنوك التجارية بدورها في خلق نقود الودائع يمكن الاستعانة بالمثال التالي نفترض أن نسبة الاحتياطي النقدي إلى الودائع هي $\frac{١}{١٠}$ وأن أحد أفرد المجتمع وليكن ( أ ) قد أودع مبلغ من النقود (وديعة حقيقية) قدرها ١٠٠,٠٠٠ دينار لدى بنك القاهرة، ولما كان بنك القاهرة يعلم تماماً أن تأمين مركزه المالي يتطلب الاحتفاظ $\frac{١}{١٠}$ من المبلغ فقط في صورة احتياطي نقدي، فسيعمل على استثمار ٩٠ ألف دينار الباقين فيما يدر عليه عائداً، كأن يقرض شخص آخر وليكن (ب).

فإذا استخدم الشخص (ب) هذا المبلغ في مبادلة تجارية مع الشخص (جـ) وكان هذا الأخير يتعامل مع بنك مصر، فسيودع ٩٠ ألف دينار لدى البنك الأخير الذي لا يحتفظ به للأسباب نفسها بأكثر من $\frac{١}{١٠}$ من المبلغ فقط في صورة احتياطي نقدي، وسيعمل على استثمار ٨١ ألف دينار الباقي في إقراض الغير وليكن الشخص (د)، فإذا استخدم الشخص (د) هذا المبلغ في مبادلة تجارية أخرى مع الشخص (هـ) وكان هذا الأخير يتعامل مع البنك الأهلي، سيودع ٨١ ألف دينار لدى البنك الأخير. وهنا يكرر البنك الأهلي العملية نفسها فيحتفظ $\frac{١}{١٠}$ من المبلغ كاحتياطي نقدي ويستعمل الباقي في إقراض (و).

وهكذا تتوالى حركات النقود وتنتقل من بنك إلى بنك أو شخص إلى شخص آخر في نفس البنك، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الودائع المشتقة (الائتمانية) في كل دورة من الدورات حتى تبلغ في آخر الأمر ٩٠٠ ألف ديناراً.

في الواقع أنه يمكن الوصول إلى تلك النتيجة بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{الودائع الائتمانية} = \text{الودائع الحقيقية} \left( \frac{١}{\text{نسبة السيولة}} - ١ \right)$$

أي أن حجم الودائع الائتمانية التي تستطيع البنوك التجارية أن تخلقها تساوي حاصل ضرب حجم الودائع الحقيقية × مقلوب نسبة الرصيد النقدي «١٠».

وبتطبيق هذه المعادلة على المثال السابق سوف نحصل على تلك النتيجة التي توصلنا إليها ويمكن توضيح ذلك:

الودائع الحقيقــة = ١٠٠,٠٠٠.

نسبة السيولة أو نسبة الرصيد النقدي = ١٠٪.

الودائع الائتمانيـة = ١٠٠,٠٠٠ ( $\frac{١}{١٠}$ - ١).

= ١٠٠,٠٠٠ ( ( $\frac{١٠٠}{١٠}$ - ١).

= ١٠٠,٠٠٠ (١٠ - ١).

= ١٠٠,٠٠٠ × (٩) = ٩٠٠,٠٠٠ ديناراً

ويتضح مما تقدَّم أن حجم الودائع الائتمانية التي تستطيع البنوك التجارية خلقها تتوقف على عاملين: الأول نسبة السيولة (نسبة الرصيد النقدي) والثاني: حجم الودائع الحقيقية لدى البنك.

ويمكن أن نغير نسبة السيولة في المثال السابق لمعرفة العلاقة بين نسبة السيولة وحجم الودائع الائتمانية، فإذا افترضنا أن الودائع الحقيقية قيمتها ١٠٠,٠٠٠ دينار كما هو الحال في المثل السابق، وأن نسبة السيولة قد ارتفعت وأصبحت ٢٠٪ ويمكننا حساب حجم الودائع الائتمانية باستخدام المعادلة السابقة.

الودائع الائتمانيـة = ١٠٠,٠٠٠ ( $\frac{١}{٢٠}$ - ١).

= ١٠٠,٠٠٠ ( ( $\frac{١٠٠}{٢٠}$ - ١).

= ١٠٠,٠٠٠ (٥ - ١).

= ١٠٠,٠٠٠ × (٤) = ٤٠٠,٠٠٠ ديناراً

ونلاحظ أنه عندما زادت نسبة السيولة انخفض حجم الودائع الائتمانية، أي أن هناك علاقة عكسية بين نسبة السيولة وحجم الودائع الائتمانية، فكلما زادت نسبة السيولة أي نسبة الرصيد النقدي التي تحتفظ بها البنوك من مبلغ الودائع الحقيقة، انخفض حجم الودائع

الائتمانية، وكلما قلَّت نسبة السيولة أي نسبة الرصيد النقدي التي تحتفظ بها البنوك من مبلغ الودائع زاد حجم الودائع الائتمانية.

أما عن العلاقة بين حجم الودائع الائتمانية، وحجم الودائع الحقيقية فمن الملاحظ أنه كلما زاد حجم الودائع الحقيقية التي تحتفظ بها الأفراد لدى البنوك زاد حجم الودائع الائتمانية التي تستطيع أن تخلقها البنوك، وكلما انخفضت حجم الودائع احقيقية التي يحتفظ بها الأفراد لدى البنوك انخفض حجم الودائع الائتمانية، أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الودائع الائتمانية وحجم الودائع الحقيقية.

يلاحظ أن أصحاب الودائع الائتمانية، إنما يقترضون من البنك بالنظر إلى حاجتهم لاستخدام جزء على الأقل من القروض المتاحة لصالحهم، وهم بهذا السبب في حاجة إلى السحب النقدي من ودائعهم الائتمانية التي قام البنك بخلقها لهم للاقتراض منها. وهكذا بعكس أصحاب الودائع الحقيقية الذين لا يواجهون نفس الدرجة من الإلحاح وبالتالي لا يكونون مضطرين للسحب النقدي إلا طبقاً للقواعد العامة ومن خلال نسبة الرصيد النقدي.

ولهذا تختلف ظروف أصحاب الودائع الحقيقية عن أصحاب الودائع الائتمانية حيث يمكن أن تتسرب بعض النقود القانونية من الودائع، عن طريق احتفاظ الأفراد ببعض الأموال السائلة لديهم بدلاً من إيداعها البنوك أو تسرب هذه الأموال السائلة إلى خارج الاقتصاد القومي... إلخ.

وبالقطع فإن نسبة التسرب تقلل من قدرة البنك على خلق الودائع الائتمانية.

ولحساب حجم الودائع الائتمانية التي تستطيع البنوك التجارية خلقها حساباً دقيقاً فإنه يجب أن نضع في الاعتبار نسبة التسرب، ويمكننا ذلك من خلال المعادلة التالية:

حجم الودائع الائتمانية =

$$\text{الودائع الحقيقية} \left( \frac{١}{\text{نسبة السيولة}} - ١ \right) \times (١ - \text{نسبة التسرب})$$

فإذا افترضنا أن الودائع الحقيقية بلغت ١٠٠,٠٠٠ ديناراً،

ونسبة السيولة ٢٠٪

ونسبة التسرب ٤٠٪

فإن حجم الودائع الائتمانية =

$$١٠٠,٠٠٠ \left( \frac{١}{\frac{٢٠}{١٠٠}} - ١ \right) \times \left( ١ - \frac{٤٠}{١٠٠} \right).$$

$$= ١٠٠,٠٠٠ \, (٤) \times \left( \frac{٦٠}{١٠٠} \right)$$

$$= ٤٠٠,٠٠٠ \times \left( \frac{٦٠}{١٠٠} \right) = ٢٤٠,٠٠٠ \text{ ديناراً}$$

ويلاحظ انخفاض حجم الودائع الائتمانية عن المثال السابق بالرغم من افتراض نفس الودائع الحقيقية ونفس نسبة السيولة، وذلك نتيجة احتساب نسبة التسرب، ومعنى ذلك أنه كلما زادت نسبة التسرب انخفض حجم الودائع الائتمانية، وكلما انخفضت نسبة التسرب زادت حجم الودائع الائتمانية، أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم الودائع الائتمانية ونسبة التسرب، كما هو الحال بالنسبة لنسبة السيولة أو الرصيد النقدي.

ويرتبط خلق نقود الودائع، أو (النقود الائتمانية) بمقدار نشاط البنوك في القيام بعمليات الاستثمار والقروض، ونشاط البنوك لا يستقر على حال فيتقلب بين فترات رخاء وفترات كساد.

ويلاحظ أن البنوك التجارية لن تتردد في فترات الرخاء في زيادة ودائعها الائتمانية إلى أقصى قدر ممكن نظراً لما تدرّه عليها هذه العمليات من أرباح وعلى العكس من ذلك في فترات الكساد، تميل البنوك إلى تقليل نطاق العمليات خوفاً من مخاطر الاقتراض في مثل هذه الظروف.

ويغلب ألا يتفق سلوك البنوك مع مقتضيات السياسة الاقتصادية السليمة سواء كان ذلك في فترات الرخاء أو الانكماش ولهذا كله أصدرت أغلب دول العالم قانوناً يمنح البنك المركزي سلطة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني وذلك لإسباغ رقابته الشاملة على الائتمان، وتلتزم البنوك بمراعاتها عند ممارسة نشاطها الائتماني.

**ضرورة قيام جميع البنوك التجارية بخلق الائتمان:**

تتسم المجتمعات بتعدد البنوك التجارية التي تشترك جميعاً في قبول ودائع الأفراد، وبصفة عامة، تعد المقدرة الفعلية للبنك الواحد على القيام بعملية خلق الودائع محدودة للغاية

نسبياً إذا ما قورنت بالمقدرة الفعلية للبنوك التجارية مجتمعة، أي بالنظام المصرفي ككل.

فإنه من المتوقع أن يسحب الأشخاص الذين أنشئت هذه الودائع لصالحهم شيكات على البنك لصالح أشخاص يتعاملون مع البنوك الأخرى. ولهذا السبب لا يستطيع البنك الواحد أن يستمر بصفة عامة ما يتجاوز ما بخزائنه بالفعل من نقود أو ما لحسابه بالبنوك الأخرى من ودائع.

وإنما تستطيع البنوك التجارية أن تزيد مقدار ودائعها إلى عدة أضعاف أية زيادة في أرصدتها النقدية نظراً لأن ما يتسرب من احتياطي نقدي من بنك يذهب إلى بنك ثان على أثر ما قام به البنك الأول من عمليات إقراض، ومرة أخرى قد يتسرب الاحتياطي النقدي من البنك الثاني إلى بنك ثالث، وهكذا يتوالى تبعاً لذلك زيادة الودائع عبر البنوك التجارية مجتمعة.

**الوظائف الفرعية :**

تقوم البنوك التجارية بعدد آخر من الوظائف أقل أهمية من الوظائف السابقة، وتتمثل أهم هذه الوظائف فيما يلي:

١ – إصدار البنك لخطابات ضمان لمصلحة عملائه يتعهد فيها بسداد مبالغ معينة نيابة عن العميل إلى طرف ثالث. وذلك خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة في الخطاب.

٢ – فتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عمليات التبادل التجاري مع الخارج.

٣ – تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات وأوراق مالية.

٤ – قيام البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء تعلّقت هذه المستحقات بشيكات أو بكمبيالات أو بسندات أذنية مسحوبة لصالحهم. وكذلك دفع ديونهم لمستحقيها وذلك كله داخل الدولة أو خارجها.

٥ – قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أو لمصلحته هو نفسه.

٦ – شراء وبيع العملات الأجنبية.

# المبحث الثاني
# البنك المركزي

## نشأة البنوك المركزية:

لقد نشأت البنوك المركزية في الأساس كبنوك تجارية تقوم بكافة الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية. وفي مرحلة تاريخية لاحقة تركزت في هذه البنوك احتكار الإصدار النقدي. وقد تطورت بعد ذلك وظائف هذه البنوك بحيث جعلت منها السلطة العليا المشرفة على شؤون النقد والائتمان.

وقد أنشئ أول بنك مركزي في السويد عام ١٦٥٦، يليه بنك إنجلترا عام ١٦٩٢، وبعد ذلك بسنوات كثيرة بدأت كل دولة من دول أوروبا تنشئ بنكاً مركزياً. أما الولايات المتحدة فقد أنشئت عدة بنوك مركزية أطلق عليها بنوك الاحتياطي الفيدرالي. وفي بداية القرن العشرين خاصة خلال السنوات ١٩٣٠ ١٩٤٠ أخذت كثير من بلاد العالم تحنو نحو إنشاء بنوك مركزية.

وفي مصر خولت الحكومة المصرية البنك الأهلي المصري منذ إنشائه، أي عام ١٨٩٨ إصدار أوراق البنكنوت، وليس معنى ذلك أن هذا البنك كان منذ إنشائه بنكاً مركزياً. وقد أخذ البنك يوسع من نطاق وظائفه بقيامه بأعمال ووظائف البنك المركزي واكتسابه لسلطاته، وإن كانت هذه الصفة لم تسبغ عليه رسمياً إلا بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧. الذي أكد إشراف الحكومة عليه وإعطاءه سلطات واسعة لتنظيم الائتمان والإشراف عليه كما عهد إليه بإنشاء جهاز يتولى الإشراف على البنوك والتفتيش عليها كما أنشأ إدارة لتجميع إحصائيات الائتمان.

وفي ١١ فبراير ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الأهلي المصري إلى الدولة. ونص في المادة ١ منه على أن (يعتبر البنك الأهلي المصري مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته إلى الدولة) وبهذا تأمم البنك الأهلي المصري باعتباره البنك المركزي للدولة.

وفي يوليو ١٩٦٠ أعيد تنظيم البنك الأهلي المصري وقسم البنك إلى بنكين هما (البنك المركزي المصري) ويمارس اختصاصات البنوك المركزية ويتمتع بسلطاتها و(البنك الأهلي

المصري) ويباشر جميع العمليات المصرفية العادية بالشروط التي تخضع لها البنوك التجارية والبنك المركزي وقد بدأ كل من البنكين في ممارسة نشاطه في أول يناير ١٩٦١.

وأصبح البنك المركزي في وضعه الراهن واحداً من المصالح العامة المتعددة التي تتمكن الدولة بواسطتها من الهيمنة على اتجاهات الحياة الاقتصادية في البلاد، وتحقيق استقرار النظام النقدي والمصرفي في الدولة وعلى تطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بتدعيم الاقتصاد القومي في نطاق السياسة العامة للدولة.

والبنك المركزي، في حقيقة الأمر، ما هو إلا بنك، يتعامل في الائتمان شأنه في ذلك شأن البنوك الأخرى، ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته ومن حيث أهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها، وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين معه.

فمن حيث الملكية، نجد أن البنوك المركزية لا تكون عادة مملوكة بالكامل ملكية خاصة، فهذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، فقد يكون البنك المركزي ملكاً كاملاً للحكومة، أو قد يأخذ شكل شركات مساهمة تمتلك الحكومة جزءاً كبيراً من اسمها ضماناً للسيطرة عليه وحسن توجهها، وقد تكون على شكل هيئات عامة تمتلكها المؤسسات النقدية في المجتمع.

وفي جميع الحالات يجب أن يخضع البنك المركزي لإشراف الحكومة.

ومن حيث الهدف، نجد أن البنوك المركزية تختلف عن البنوك الأخرى من حيث إنها لا تهدف إلى تحقيق أرباح بل تسعى إلى تحقيق أهداف قومية من خلال السيطرة على كميات النقود ومد الأسواق بالنقود التي تتناسب مع احتياجاتها، كما تتولى مهام الرقابة والإشراف على عمليات الائتمان، ويعمل على التنسيق بين البنوك التجارية المختلفة وتسوية ما ينشأ عن التعامل بينهما من حقوق والتزامات، ويقدم القروض للبنوك التجارية[١].

وعلى هذا تكون طبيعة العمليات التي يقوم بها البنك المركزي ذات طابع قومي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة. ونجد عادةً أن المتعاملين مع البنك المركزي هم البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والمصالح الحكومية.

وبعد أن تعرضنا لنشأة البنوك المركزية، سوف نتناول أهم الوظائف التي يقوم بها.

---

(١) راجع د. محمد خليل برعي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص ١٢٣، ١٢٤.

## وظائف البنك المركزي:

البنك المركزي عبارة عن مؤسسة نقدية تقوم بمجموعة من الوظائف الأساسية، تتمثل في إصدار أوراق البنكنوت، وتقديم الخدمات المصرفية للحكومة، وتقديم الخدمات المصرفية للبنوك، والتحكم في حجم الائتمان أي أن البنك المركزي يمكن أن نطلق عليه الصفات النقدية التالية:

١ – بنك الإصدار.

٢ – بنك الحكومة.

٣ – بنك البنوك.

٤ – بنك التحكم في عرض النقود.

وسوف نقوم بمناقشة كل وظيفة من الوظائف بنوع من التفصيل.

### أولاً بنك الإصدار:

تعتبر وظيفة إصدار أوراق النقد أهم وأقدم الوظائف التي مارسها البنك المركزي، بل إن البنك المركزي، حتى بداية القرن العشرين، كان يطلق عليه بصفة عامة: بنك الإصدار. ويقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة وحده ولا يشاركه فيها أية جهة أخرى.

وتفضل الدول الحديثة منح سلطة الإصدار إلى مؤسسة نقدية واحدة هي البنك المركزي عن أن تقوم الدولة نفسها بمزاولة هذه السلطة وعن منحها لعدد من المؤسسات النقدية، وذلك يرجع للأسباب التالية:

١ – توحيد جهة الإصدار يؤدي إلى توحيد نوع النقود المتداولة في المجتمع، وإسباغ نوع الوحدة التماثل في نظام النقود الورقية في الدولة مما يؤدي إلى سهولة التعامل بين الأفراد.

٢ – توحيد جهة الإصدار، مع قيام الحكومة بالإشراف عليها يعطي هذه العملة أكبر قدر ممكن من الاعتبار والثقة، مما يؤدي إلى استقرار التعامل بين أفراد المجتمع.

٣ – توحيد جهة الإصدار من شأنه أن تتمكن الدولة من التحكم في عرض النقود وتغير كميتها بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع.

٤ – توحيد جهة الإصدار يمكن الحكومة من الإشراف عليها والمشاركة في الأرباح المتولدة عن نشاط الإصدار، كما تستطيع الحكومة الحصول على ما تحتاج إليه من قروض بطريقة أسهل نسبياً.

٥ – وتوحيد جهة الإصدار في يد مؤسسة غير حكومية تحقق ميزة كبيرة وهي عدم إفراط الحكومة في إصدار أوراق النقد، فقد تفرط الحكومة في إصدار أوراق النقد لتحقيق بعض الأهداف السياسية التي قد تتعارض مع الأوضاع الاقتصادية القائمة.

ولهذه الأسباب استقرت الدول جميعها على ترك الحق في الإصدار النقدي إلى البنك المركزي، على أن تقوم الحكومة بوضع مجموعة من القواعد التي تحكم عملية الإصدار، وترتبط هذه القواعد بضرورة توافر غطاء نقدي معين للنقود الورقية المصدرة، فكلما زاد الغطاء النقدي المطلوب زادت النقود المصدرة والعكس صحيح.

ويهدف المشرع من شرط الغطاء النقدي تقييد سلطة البنك المركزي في الإصدار، وبالتالي حماية الاقتصاد القومي من خطر التضخم. وسوف نتناول أهم أساليب الإصدار التي عرفتها النظم المصرفية[١].

**١ - الغطاء الذهبي الكامل.**

في ظل هذا النظام يتقيد البنك المركزي في إصدار أوراق البنكنوت بالغطاء الذهبي الكامل مع السماح له بإصدار مبلغ محدد بحد أقصى دون غطاء ذهبي، فقد أصدرت إنجلترا قانون ينظم عملية إصدار أوراق البنكنوت سنة ١٨٢٤ ويلزم البنك المركزي بإصدار بنكنوت في حدود كمية الذهب التي لديه مع السماح له بإصدار أوراق بنكنوت دون غطاء في حدود ١٨,٥ مليوناً من الجنيهات، ويعاب على هذا النظام جموده النسبي، وعدم تناسبه مع احتياجات التعامل الاقتصادي من النقود، ولقد أدى هذا العيب إلى ترك مختلف الدول هذا النظام، والأخذ بنظم أخرى أكثر مرونة[٢].

---

(١) M. H. de Dock: Central Banking, 1946. - Hawtrey, The art of central banking, 1938.

(٢) قد اضطرت إنجلترا في مواجهة هذا النظام الجامد للإصدار النقدي إلى وقف تطبيق القانون المذكور مرات عديدة، وفي عام ١٨٤٧ وعام ١٨٥٧ وعام ١٨٦٠ بالإضافة إلى ذلك فقد حدثت زيادات متعاقبة في المبالغ المسموح بإصدارها دون غطاء ذهبي.

**٢ - الحد الأقصى للإصدار:**

في ظل هذا النظام يحدد المشرع للبنك المركزي حد أقصى بصفة مطلقة لحجم الإصدار من النقود الورقية دون أي ربط للنقود المصدرة بغطاء ذهبي، وقد اتبعت فرنسا هذا النظام من عام ١٨٧٠، حتى عام ١٩٢٨، وهنا أيضاً حدثت زيادات متعاقبة لهذا الحد الأقصى عندما كانت الحكومة تحتاج إلى المزيد من النقود.

ويعاب على هذا النظام جموده النسبي أيضاً، وعدم تناسب الكمية المصدرة من النقود وفقاً لهذا الحد مع مستوى النشاط الاقتصادي السائد، ولا يمكن زيادة هذا الحد إلا بتغير القانون.

وقد يضع المشرع حد أكبر من احتياجات الاقتصاد القومي للنقود، ومن ثم قد يعرض النشاط الاقتصادي لخطر التضخم.

**٣ - الغطاء الذهبي النسبي:**

في ظل هذا النظام، يحدد القانون نسبة مئوية معينة من حجم البنكنوت المصدر تغطى بالذهب، على أن يغطى الباقي بأنواع معينة من الأصول كالسندات وأذونات الخزينة والأوراق التجارية. وقد أتبعت ألمانيا هذا النظام عام ١٨٧٥ وقد لجأت كثير من دول العالم إلى اتباع هذا النظام ومن بينها مصر عام ١٨٩٨ ودولة الكويت.

ويتميّز هذا النظام بقدر كبير من المرونة وسهولة تغير الكميات التي تصدرها البنوك من أوراق البنكنوت بما يتناسب واحتياجات الاقتصاد القومي من النقود.

إلا أنه يعاب على هذا النظام كونه يؤدي إلى مضاعفة أية زيادة أو نقصان في الرصيد الذهبي إلى عدة أضعاف من الزيادة أو النقصان في أوراق البنكنوت وهو الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة الآثار التضخمية لدخول الذهب ومضاعفة الآثار الانكماشية لخروجه، وقد يتعارض هذا التأثير مع الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلاد[1].

**٤ الإصدار الحـر:**

في ظل هذا النظام، يصبح للبنك المركزي مطلق الحرية في عملية الإصدار ولا يخضع البنك المركزي لأي قيود خاصة بالغطاء، فيستطيع البنك المركزي أن يصدر أي كمية من أوراق

(١) راجع د. محمد زكي شافعي، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص ٢٧٠، ٢٧١.

البنكنوت، ما دامت مغطاة بأي نوع من أنواع الأصول سواء كانت ذهباً أو غير ذلك، ولكن تلتزم البنوك بأن تحتفظ بالذهب كعملة احتياطية دولية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية عندما لا تتوافر العملات الأجنبية الضرورية لإتمام هذه التسوية وكذلك لمواجهة الاحتياجات الطارئة للدولة كما في حالة نشوب الحرب مثلاً وأخيراً لاستعماله في خدمة السياسة الاقتصادية الدولية للدولة.

وفي ظل هذا النظام أيضاً نجد أن قيمة النقود لا تتوقف على مقدار ما تتمتع به من غطاء ذهبي وإنما على العلاقة بين الحجم الكلي للنقود في المجتمع والمقدار الكلي للسلع والخدمات الموجودة فيه في لحظة معينة.

وبهذا يكون الغطاء الحقيقي للنقود هو العمل الاجتماعي وليس الذهب ويحل الاحتياطي من القوى الإنتاجية للمجتمع محل الاحتياطي من الذهب.

ويتعيّن على البنك المركزي أن يتبع سياسة للإصدار النقدي تهدف إلى توفير ذلك الحجم من النقود الذي يحتاجه الاقتصاد القومي لتمويل وجوه نشاطه المختلفة بما يسهم في تحقيق العمالة الكاملة وفي استخدام موارده غير المستغلة وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**ثانياً بنك الحكومة :**

يقدم البنك المركزي خدمات جليلة للحكومة تجعله أحياناً يسمى بنك الحكومة. فالبنك المركزي بجانب إصداره لأوراق البنكنوت تحتفظ الدولة لديه بإيراداتها ويقوم بسداد التزاماتها ويقدم لها قروض قصيرة الأجل عند حدوث عجز مؤقت في ميزانيتها كما ينوب عن الحكومة في إصدار سندات الديون العامة وسداد مديونيتها واستهلاكها في داخل البلاد وخارجها أي خدمة القروض العامة. كما يتولى البنك المركزي مزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة والأشخاص الاعتبارية الأخرى وعمليات الائتمان مع البنوك.

كما يقوم البنك المركزي بحفظ احتياطي الدولة من الرصيد المعدني الذهبي وذلك بالإضافة إلى الجزء الأكبر من الاحتياطي النقدي الأجنبي في دول كثيرة، ويقدم للحكومة ما يلزمها من نقد أجنبي لمواجهة مدفوعاتها الخارجية سواء لخدمة ديونها الخارجية أو لشراء ما تحتاجه من سلع من الخارج أو لغير ذلك من المدفوعات.

كما يقوم البنك المركزي بدور المستشار النقدي والمالي للحكومة وسبيلها في تنفيذ

السياسات المالية والنقدية التي ترى الحكومة اتباعها.

كما يمد الحكومة بكافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي داخل الدولة وتحديد اتجاهات السوق، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي وفي التنبؤ بأحوال المستقبل، كما يقوم بتوجيه النصح والإرشاد للحكومة بما يجب أن يتبع حيال الظروف التي تمر بها البلاد.

**ثالثاً بنك البنوك:**

يقوم البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية والمتخصصة ما تقوم به البنوك بالنسبة للأفراد. فإذا كانت البنوك التجارية هي التي تقوم بتقديم هذه الخدمات إلى الأفراد والمشروعات، فإن البنك المركزي هو الذي يقوم بكافة هذه الخدمات إلى البنوك التجارية. ومن هناك كانت التسمية الشائعة للبنك المركزي بأنه بنك البنوك، ومن خلال قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة، تتوافر له السيطرة والتحكم في حجم الائتمان. وتتمثل وظائف البنك المركزي في علاقته بالبنوك التجارية فيما يلي:

**١ - الاحتفاظ بودائع البنوك التجارية :**

تحتفظ البنوك التجارية بجزء من أرصدتها النقدية السائلة لدى البنك المركزي في صورة ودائع تحت الطلب، ويتم تحديد هذا الجزء أما عن طريق العرف أو عن طريق القانون.

فقديماً كان احتفاظ البنوك التجارية بهذا الرصيد يتم طوعاً واختيار لمعرفتها أن البنك المركزي مكان مأمون إلا أنه مع مرور الوقت وزيادة قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان نتيجة لزيادة الودائع، وجدت السلطات النقدية أنه من الضروري أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة معينة من ودائعها في البنك المركزي بدون فوائد، وبذلك أصبحت مثل هذه الودائع تتم جبراً لا اختياراً، وإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بهذه النسبة من أرصدتهم السائلة لدى البنك المركزي إنما يهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

**أولاً** : ضمان تحقيق سيولة البنوك التجارية وحمايتها.

**ثانياً** : سهولة تسوية معاملات البنوك التجارية فيما بينها عن طريق غرفة المقاصة في البنك المركزي.

**ثالثاً** : أن هذه النسبة من (الاحتياطي النقدي) أصبحت أداة من الأدوات التي يستخدمها

البنك المركزي في التحكم في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

وينص قانون البنوك في الدول المختلفة على ما يلي (على كل بنك تجاري أن يحتفظ بالبنك المركزي وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع يعينها البنك المركزي).

### ٢ - تسوية عمليات المقاصة بين البنوك:

تقوم البنوك المركزية بالتنسيق بين البنوك التجارية المختلفة وتسوية ما قد ينشأ من التعامل بينها من حقوق والتزامات، بطريقة تؤدي إلى عدم الحاجة إلى النقل الفعلي للنقود من بنك لآخر سداد لالتزام، ويقوم البنك المركزي بتسوية الحسابات بين البنوك عن طريق ما يسمى بعملية المقاصة.

ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى الاقتصاد في استعمال النقود في تسوية العمليات المصرفية حيث لا يدفع في النهاية إلا الرصيد المتخلف بعد إجراء عملية المقاصة.

والمقاصة هي أسلوب خاص لانقضاء أو لتسوية الديون ما بين طرفين كل منهما مدين للآخر ودائن له في الوقت اته، بحيث يدفع المدين بالمبلغ الأكبر إلى الطرف الآخر الفرق بين مبلغي الدينين فحسب، فكل بنك يحصل يومياً على شيكات أو أوراق تجارية مسحوبة على بنك آخر ومن الصعوبة بمكان أن يقوم كل بنك بتحصيل قيمة كل شيك على حدى، ولكن وفقاً لنظام المقاصة يقوم كل بنك بتجميع مجموعة من الشيكات التي أودعها عملاؤه في حساباتهم المسحوبة على مختلف البنوك التجارية الأخرى، وفي كل فترة معينة يتوجه مندوب عن كل بنك إلى غرفة المقاصة في البنك المركزي، ويبدأ مندوبي البنوك في تصفية هذه الشيكات مع بعضها البعض ويقوموا بتسجيل الفروق فقط في حسابتهم لدى البنك المركزي وبالقطع فإن عملية المقاصة تؤدي إلى تسهيل التعامل فيما بين البنوك التجارية.

### ٣ - تقديم القروض للبنوك التجارية:

يقوم البنك المركزي بدور المقرض الأخير لكافة البنوك، فالبنك المركزي يقفدائماً على استعداد لتقديم العون في أوقات الأزمات النقدية ويمدها بالأرصدة النقدية في حالة حاجتها للسيولة ويقوم البنك المركزي بهذا الدور لتحقيق وظيفته الأساسية وهي السيطرة على الائتمان والمحافظة على ثقة أفراد المجتمع في الجهاز المصرفي، وضمان ثبات قيمة النقود ومنع الهزات

العنيفة من أن تصيب المجتمع الاقتصادي ولا يقتصر دور البنك المركزي على أوقات الأزمات، ولكنه يقوم عادة بإعادة خصم بعض الأوراق التجارية التي سبق للبنوك التجارية أن خصمتها ويحصل مقابل ذلك على سعر فائدة أقل من السعر الذي سبق أن حصلت عليه. ويطلق على هذه العملية اسم إعادة خصم الأوراق التجارية، ويطلق على سعر الفائدة هنا، سعر إعادة الخصم.

فالبنك المركزي في رفعه أو خفضه لسعر إعادة الخصم إنما يؤثر بصورة مباشرة على عمليات خصم الأوراق التجارية التي تقوم بها البنوك التجارية وبالتالي تستطيع التحكم في عمليات الائتمان التي تقوم بها البنوك التجارية، والتحكم في كمية النقود داخل المجتمع بما يجعلها تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي داخل الدولة.

**رابعاً بنك التحكم في عرض النقود (الائتمان):**

تعتبر هذه الوظيفة أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي على الإطلاق، فالبنك المركزي بصفته القائم بعملية إصدار البنكنوت وبصفته حلقة الوصل بين البنوك التجارية والحكومة وبصفته المقرض الأخيرة في النظام المصرفي كله، وعلى اعتبار المكانة الهامة التي يحتلها في سوق المال عامة، يكون له القدرة على الإشراف على الائتمان والسيطرة عليه والتحكم في كمية اتجاهاته.

وقد رأينا كيف أنه في الأنظمة المصرفية الحديثة أصبحت النقود المصرفية أو (الائتمان المصرفي)، تكون جزءاً كبيراً في عرض النقود، وكيف أن البنوك التجارية لها القدرة على خلق هذا النوع من النقود، والتي لها قوة الإبراء في عمليات التبادل وفي تسديد الديون.

ولذلك تقوم البنوك المركزية بصفتها ممثلة للحكومة أن تضع البنوك التجارية تحت إشرافها حتى لا تبالغ هذه في خلق النقود المصرفية وتقرضها إلى عملائها سعياً وراء تحقيق أقصى ربح ممكن.

ونظراً إلى المخاطر التي قد تنجم حينما تفرط البنوك التجارية في عمليات الاقتراض أو الاستثمار، وما يحدث من تغيرات في عرض وسائل الدفع تؤدي بدورها إلى تغير في القوة الشرائية للنقود، وفي المستوى العام للنشاط الاقتصادي، يمكننا أن نلاحظ أثر الائتمان على الحالة الاقتصادية العامة ومدى وجوب تصدى هيئة معينة كالبنك المركزي تمارس سلطاتها

في هذا المجال تحقيقاً لأهداف السياسة النقدية والائتمانية.

ويستطيع البنك المركزي أن يتحكم في الائتمان عن طريق مجموعة من الأدوات والوسائل، يتدخل بها في الوقت المناسب. ويطلق على هذه الأدوات مصطلح أدوات التحكم في عرض النقود (الائتمان).

وسوف نتناول مختلف الوسائل التي يتمكن من خلالها البنك المركزي التحكم في عرض النقود (الائتمان).

# المبحث الثالث

# أدوات التحكم في عرض النقود (الائتمان)

تختلف الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الائتمان من مجتمع إلى آخر تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادي واختلاف الظروف السياسية والمالية التي تحيط بنشاطه ومدى اتصال هذه الوسائل بنوع التحكم في الائتمان الذي تمارسه.

وتمثل هذه الوسائل القوة الرئيسية للبنك المركزي في قدرته على زيادة أو إنقاص حجم الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية، وبالتالي التحكم في عرض النقود داخل المجتمع.

وتملك البنوك المركزية ثلاثة أنواع رئيسية من الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، يحتوي كل نوع منها على عدد من الأساليب أو السياسات التي يختلف مدى اعتماد البنك المركزي عليها باختلاف البنيان الاقتصادي والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، وتتمثل أنواع الرقابة فيما يلي:

١ – الرقابة الكمية.

٢ – الرقابة الكيفية.

٣ – الرقابة المباشرة.

## أولاً الرقابة الكمية:

يهدف هذا النوع من الرقابة إلى التأثير على كمية الائتمان المصرفي في مجموعة بالزيادة أو النقصان بغض النظر عن وجوه الاستعمال التي سوف تستخدم فيها هذا الائتمان.

ويمارس البنك المركزي رقابته الكمية على الائتمان من خلال سيطرته على حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك سواء ما اتخذ منه صورة حاضرة أو الأرصدة الدائة لدى البنك المركزي إلى الأرصدة النقدية، إلى جانب سيطرته على نسبة الاحتياطي النقدي إلى الودائع.

ويستطيع البنك المركزي أن يمارس رقابته الكمية عن طريق ثلاث أساليب هي سياسة سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة وتعديل نسب الاحتياطي القانوني.

### (١) سياسة سعر إعادة الخصم:

عرفنا خلال دراستنا لوظائف البنوك التجارية، أن هذه البنوك تقوم بدور خصم الأوراق التجارية مقابل سعر فائدة يتمثل في نسبة معينة من قيمة الورقة التجارية وتسمى هذه النسبة (سعر الخصم).

والورقة التجارية المخصومة هي في حقيقة الأمر عبارة عن قرض قصير الأجل يقدمه البنك التجاري لأصحاب الأوراق التجارية بسعر فائدة معينة، وبضمان الأوراق التجارية نفسها.

وتقبل البنوك التجارية خصم الأوراق التجارية لما لها من مزايا عديدة، فإنها تدر ربحاً كبيراً للبنوك خلال فترة قصيرة، وإذا تعرض البنك لأزمة مالية وأصبح في حاجة إلى نقود، فإنه يستطيع أن يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي بسعر أقل من السعر الذي خصم به الورقة. وتراعي البنوك التجارية دائماً أن يكون سعر خصم الأوراق التجارية أعلى من سعر إعادة الخصم، حتى إذا ما اضطرت إلى إعادة الخصم فلا تتعرض لخسائر مالية. فإذا كان سعر إعادة الخصم ١٠٪ وفقاً لتعليمات البنك المركزي فإن البنوك التجارية تحرص على أن يكون سعر الخصم لديها أعلى من ذلك مثل ١٢٪ أو ١٤٪.

وعلى ذلك تتأثر البنوك التجارية في تحديدها لسعر الخصم بأي تغيير يحدث في سعر إعادة الخصم، فإذا قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فإن البنوك التجارية حرصاً على أرباحها ترفع سعر الخصم أيضاً، والعكس صحيح.

ففي فترات التضخم حيث تزداد كميات النقود في المجتمع، تقوم البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، وسعر الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها مما يؤدي إلى إنقاص طلب رجال الأعمال لائتمان، ولهذا فإن حجم الإنفاق الكلي سوف ينخفض إلى حد ما، مما يساهم في التخفيف من الضغط التضخمي الذي يتعرّض له الاقتصاد القومي، ويساعد في هذا الاتجاه أن زيادة سعر الفائدة على الودائع لأجل وودائع الادخار ستجذب جزء من القوة الشرائية من السوق وتجمدها لفترة ما مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي. ويترتب على ذلك اتجاه مستوى الأسعار إلى الانخفاض وتخف حدة التضخم.

أما في فترات الانكماش حيث تقل كميات النقود في المجتمع، تقوم البنوك المركزية بخفض سعر إعادة الخصم، وسعر الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها مما يقلل من

تكلفة حصول البنوك التجارية على المزيد من الاحتياطيات النقدية. وسيؤدي هذا إلى تخفيض البنوك التجارية لسعر الفائدة على القروض التي تمنحها وكذلك على الودائع لأجل وودائع الادخار مما يشجع رجال الأعمال على طلب الائتمان من هذه البنوك للقيام بوجوه النشاط المختلفة لما تدره من أرباح، وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي بعض الشيء مما يساهم في انعاش الاقتصاد القومي ويساعد في هذا الاتجاه ما يترتب على تخفيض سعر الفائدة من خروج مدخرات الأفراد من البنوك إلى السوق في شكل قوة شرائية إضافية.

**(٢) سياسة السوق المفتوحة:**

يقصد بسياسة السوق المفتوحة، قيام البنك المركزي مباشرة ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق.

وقيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية يؤثر تأثيراً مباشراً على كمية النقود القانونية المتداولة، وتأثيراً غير مباشر على حجم الائتمان الذي تخلقه البنوك التجارية.

من حيث التأثير المباشر على كمية النقود المتداولة، نلاحظ أن قيام البنك المركزي ببيع أوراق مالية بمبلغ معين معناه أن يسحب من التداول هذا المقدار من أوراق البنكنوت وشرائه لأوراق مالية معناه أنه يطرح للتداول أوراق بنكنوت مساوية لقيمة ما اشتراه.

ومن حيث التأثير غير المباشر على حجم الائتمان الذي تخلقه البنوك التجارية، نلاحظ أن قيام البنك المركزي ببيع أوراق مالية بمبلغ معيّن معناه أن يسحب من التداول هذا المقدار من أوراق البنكنوت، وسيدفع الأفراد جزء من قيمة هذه الأوراق من خلال سحب جزءًا من ودائعهم لدى البنوك التجارية، ونقص الودائع يؤدي إلى نقص موارد البنوك التجارية وبالتالي ينخفض حجم الائتمان الذي يمكن أن تخلقه البنوك التجارية.

والعكس صحيح، بمعنى أن قيام البنك المركزي بشراء أوراق مالية بمبلغ معين معناه أنه طرح أوراق مالية مساوية لهذا المبلغ، وسيحصل الأفراد على جزء من قيمة هذه الأوراق التي تتجه بطبيعة الحال إلى خزائن البنوك التجارية، فتزداد أرصدتها النقدية وبالتالي تزداد قدرة هذه البنوك على خلق الائتمان.

ففي فترات التضخم حيث تزداد كميات النقود المتداولة داخل المجتمع، يدخل البنك المركزي بائعاً لهذه السندات والأوراق المالية. الأمر الذي يؤدي إلى نقص الأرصدة لدى البنوك

التجارية، وبالتالي يحد من قدرتها على منح القروض وخلق الائتمان، أي نقص كميات النقود المتداولة داخل المجتمع، مما يخفف من حدة التضخم.

وفي فترات الانكماش حيث تقل كميات النقود المتداولة داخل المجتمع، يتدخل البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، وبالتالي يزيد من قدرتها على منح القروض وخلق الائتمان، أي زيادة كميات النقود المتداولة داخل المجتمع، مما يخفف من حدة الانكماش.

ونجاح سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي تتوقف على عدة عوامل وأهمها:

أ – مقدار ما يحتفظ به البنك المركزي من الأوراق المالية الحكومية، حيث يجب على البنوك المركزية أن تحتفظ بكميات كبيرة من السندات والأوراق المالية المتفاوتة الآجال حتى تتمكن من القيام بعمليات السوق المفتوحة في أوقات التضخم وتحقق التأثير الفعّال المطلوب على حجم الائتمان.

ب – درجة استعداد البنك المركزي وقدرته على تحمل الخسائر عند القيام بعمليات السوق المفتوحة. فالبنك المركزي قد يضطر إلى بيع الأوراق المالية بأسعار منخفضة في أوقات التضخم ويشتريها بأسعار مرتفعة في أوقات الانكماش.

جـ – اتساع سوق الأوراق المالية، لكي يستطيع البنك المركزي القيام بعمليات السوق المفتوحة دون مشقة أو تحمله لخسائر كبيرة. وهذا العامل تفتقر إليه كثيراً من الدول النامية.

وتعتبر سياسة السوق المفتوحة من أهم السياسات التي تتبعها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية للتأثير على حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك وبالتالي على مقدرتها على منح الائتمان وعلى خلق الودائع.

**(٣) تعديل نسب الاحتياطي القانوني:**

يقصد بهذه الوسيلة، قيام البنك المركزي بتعديل نسبة الاحتياطي الذي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه من الودائع التي لديها.

ففي فترات التضخم، حيث تتزايد كميات النقود داخل المجتمع، يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لديه، الأمر الذي

يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، بل ستضطر هذه البنوك إلى إلغاء ودائع تبلغ في قيمتها خمس ما كانت تلتزم به هذه النقود في ظل النسبة القديمة للاحتياطي. وهكذا تعمد البنوك إلى قبض الائتمان وتحويل بعض أصولها المربحة إلى أصول سائلة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى خفة حدة التضخم.

وفي فترات الانكماش، حيث تقل كميات النقود داخل المجتمع، يعمل البنك المركزي على خفض نسبة الاحتياطي القانوني الذي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لديه، الأمر الذي يمكن البنوك التجارية من اتساع قدرتها على خلق الائتمان بما يعادل خمس أضعاف ما تم تخفيضه من الاحتياطي القانوني، وهكذا تعمد البنوك إلى تحويل بعض أصولها السائلة إلى أصول مربحة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى خفة حدة الانكماش.

وتعتبر سياسة الاحتياطي النقدي أكثر وسائل السياسة النقدية تحقيقاً للهدف المطلوب بأقصر الطرق المباشرة[١].

## ثانياً الرقابة الكيفية (النوعية):

رأينا أن الرقابة الكمية تهدف إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد استخدامه فيها. بينما الرقابة الكيفية تهدف إلى توجيهه الائتمان الوجهة التي تتفق مع تنمية الاقتصاد القومي، فقد يكون من المناسب في حالات معينة الحد من الاستثمار في مجال معين من مجالات الاستثمار، والتوسع في مجال آخر وقد يكون الهدف من الرقابة الكيفية هو توجيه نسبة أكبر من الائتمان إلى مجالات الإنتاج السلعي والسلع التصديرية، والحد من الائتمان غير المنتج الذي يستخدم لأغراض المضاربة في أسواق المواد الأولية.

وللرقابة النوعية صور وأشكال متعددة يمكن للبنك المركزي أن يستخدمها في توزيع موارد الائتمان على مختلف وجوه الاستعمال. وهناك عدد من الأدوات يمكن للبنك المركزي من خلالها تحقيق الرقابة النوعية وأهم هذه الأدوات ما يلي:

أ – تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي

---

(١) لقد عبرّ كينز عن هذه السياسة، بأنها تعمل على علاج الأزمات الاقتصادية من جذورها.

تمنح لأنشطة تشجعها الدولة، ومرتفعة بالنسبة للأنشطة ذات الأهمية الأقل بالنسبة للمجتمع.

ب – تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لتمويل بيع السلع بالتقسيط.

جـ – تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض للمشروعات الإنتاجية، وتقل آجال القروض المقدمة للمشروعات الاستهلاكية.

د – التميّز بين القروض حسب الأصل المقدم كضمان، مثال ذلك أن يقرر البنك المركزي زيادة قيمة القرض عند تقديم الأوراق المالية الحكومية كضمان يشجع الأفراد والبنوك على اقتناء هذه الأصول.

هـ – اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض البنوك التجارية التي تتجاوز قيمتها مقداراً معيناً.

ويتوقف نجاح الرقابة الكيفية على قيام المقترضين باستعمال القروض في الأوجه المحددة لها والمتفق عليها عند الحصول على القروض.

وتعتبر أدوات الرقابة الكيفية من أهم الوسائل التي يملكها البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال التحكم في عمليات الائتمان، فوسائل الرقابة الكيفية تستهدف وضع قيود على نشاط البنوك التجارية بحيث تمنع هذه المصارف من مزاولة عمليات معينة أو توظف مواردها في بعض الأصول غير المرغوب فيها بالنسبة لسياسة التنمية داخل الدولة.

## ثالثاً الرقابة المباشرة:

يقصد بالرقابة المباشرة قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات للبنوك التجارية أو اتفاقيات غير رسمية بينهما، وهذه الوسيلة تعتبر مكملة للأدوات السابق ذكرها التي يملكها البنك المركزي.

وتعتبر هذه الوسيلة من الوسائل الفعّالة في الدول التي يتمتع فيها البنك المركزي بمركز أدبي اكتسبه نتيجة نصوص قانونية ولتعاونه مع البنوك التجارية في تحقيق التوازن الاقتصادي والنقدي داخل المجتمع.

ويمارس البنك المركزي الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي من خلال أسلوبين هما:

### ١- أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة:

يستطيع البنك المركزي أن يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات الملزمة للبنوك التجارية، بما يتناسب مع متطلبات السياسة النقدية. ولا يمكن للبنوك التجارية أن تتجاهلها وإلاّ تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي تفرضها عليها البنوك المركزية.

ومن أمثلة الأوامر والتعليمات التي يمكن أن يصدرها البنك المركزي للبنوك التجارية، تحديد حد أدنى للقروض الممنوحة لنوع معين من أنواع الأنشطة الاقتصادية بغرض التوسع فيه أو الامتناع عن منح قروض لأنشطة معينة للحد منها، أو إجبار البنوك على توجيه جزء من مواردها نحو نوع معين من أنواع الاستثمار، كشراء سندات حكومية أو أذونات خزانة.

وأهم العقوبات التي يملكها البنك المركزي تجاه البنوك التجارية هي الامتناع عن إعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة منها، أو اقراضها أو تقديم قروض لفترات محدودة وبأسعار فائدة مرتفعة.

ويعتبر أسلوب الرقابة المباشرة ملائماً لعلاج حالات التضخم، إلا أنه عديم الجدوى في حالات الانكماش، فإذا أمكن إلزام البنوك بخفض ما تقرضه فإنه يصعب إلزامها بزيادة نسبة ما تقرضه.

### ٢ - أسلوب الإقناع الأدبي:

ويتمثل في قدرة البنك المركزي على شرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة وإقناعها بالسياسات النقدية المناسبة، ويتخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات يدلي بها البنك المركزي، وتوجيهات ونصائح يتوجه بها للبنوك، واجتماعات يعقدها مع المسؤولين في البنوك لتبادل الرأي في شؤون النقد والائتمان.

ويعتمد أسلوب الإقناع الأدبي على ما يتمتع به البنك المركزي من مركز أدبي يستمده من كونه بنك البنوك، والمقرض الأخير لها عند الضرورة والقائم على تنظيم والتحكم في حجم الائتمان.

وعادة ما تتبع البنوك التجارية أوامر ورغبات البنك المركزي، وذلك لعلمها أن البنك المركزي لديه من السلطة والوسائل ما يجعله يجبرها على السير وفقاً لسياسته الائتمانية.

ونلاحظ هنا أن الإقناع الأدبي يمكن أن يستخدم، وهذا يحدث فعلاً في عملية تخفيض الائتمان في الاستخدامات المختلفة، ومن ثم يمكن أن يعتبر أداة كمية ونوعية في نفس الوقت.

# الباب الثامن
# التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية أهمية كبرى لكافة دول العالم المتقدمة منه والنامي وسوف نقسم دراستنا لهذا الباب إلى فصول ثلاثة على النحو التالي:

**الفصل الأول :** النظرية التقليدية للتجارة الخارجية.

**الفصل الثاني :** ميزان المدفوعات.

**الفصل الثالث :** تسوية المدفوعات الدولية.



# الفصل الأول
# النظرية التقليدية للتجارة الخارجية

لقد حظت نظرية التجارة الدولية باهتمام الكثير من الاقتصاديين عبر مراحل التاريخ المختلفة، وكانت نقطة الانطلاق في تحليل نظرية التجارة الدولية هي آراء مذهب التجاريين التي انتشرت في أوروبا في منتصف القرن السادس عشر وظلّت سائدة حتى مستهل القرن التاسع عشر، وتتلخص آراء التجاريين في أن ثروة أية دولة لا تقاس بما تمتلكه من موارد طبيعية أو مما يستطيع إنتاجه من سلع وخدمات وإنما تقاس بمقدار ما لديها من مخزون الذهب والفضة، كما أن الوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن النفسية هي التجارة الخارجية.

ولذا بدأت الحكومات المختلفة تتدخل بطرق متعددة لتنظيم تجارتها الخارجية بهدف زيادة الصادرات عن الواردات وتدفق المعدن النفيس.

إلا أن هذا المذهب التجاري لم يلقَ تأييد بين الاقتصاديين بل ثبت فيما بعد أن تفسير آراء التجاريين للتجارة الدولية خاطئة[١].

وقد نشأت النظرية التقليدية كرد فعل لمذهب التجاريين حاملة لواء حرية التجارة ومبينة أن قوة الدولة لا تقاس بما لديها من معدن نفيس فقط وإنما أيضاً بما لديها من ثروة حقيقة ممثلة في الأراضي والمنازل وسلع الاستهلاك[٢]. وقد أوضحت أن حرية التجارة هي السبيل لزيادة ثروة البلاد وبالتالي قوتها.

وسوف نتناول أهم الفروض التي تقوم عليها النظرية التقليدية في التجارة الخارجية. ثم نتناول أهم النظريات التي جاء بها كل من آدم سمث وديفيد ريكاردو.

## فروض النظرية التقليدية:

لقد جاء الاقتصاديون التقليديون بمجموعة من الفروض أهمها:

---

(١) Winer Jacob: Studies in the tneory of international Trade, George Allen & un9win, ltd., London 1937 p.p. 1 - 113.

(٢) dam Smith, An quiry into the nature and Couses of the wealth of Nations, th ed London: Methuen & Co. Ltd., 1925 Vol. I, p. 416.

**الفرض الأول:**

أن تكاليف إنتاج السلع يتحدد بقيمة العمل المبذول في إنتاجها (نظرية العمل للقيمة)، وهي من دعائم المدرسة التقليدية في الفكر الاقتصادي، وقد قرر «آدم سميث» أن قيمة أي سلعة بناء على ذلك للشخص الذي يملكها ولا يبغي استعمالها أو استهلاكها بنفسه بل مبادلتها بسلع أخرى، تساوي كمية العمل التي تمكنه من شرائها فالعمل يعتبر المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لجميع السلع.

ولا يعني ذلك أن تحدد للسلعة قيمة مساوية أو ثمن مساو لكمية العمل المبذول في إنتاجها وإنما يعني كما يقرر ريكاردو أن نسبة المبادلة بين أي سلعتين تساوي نسبة ما بذل في إنتاجهما من عمل فإذا كان إنتاج متر القماش يتطلب ساعة عمل واحدة وإنتاج اردب القمح يتطلب عشر ساعات عمل فإن القيمة النسبية لكل من القماش والقمح تكون:

١ أردب قمح = ١٠ أمتار قماش.

ونلاحظ في هذا المثال، أن لا يهم بعد ذلك إذا كان أردب القمح يباع نقداً بمبلغ عشرة دنانير ومتر القماش دينار واحد، أو أن يباع أردب القمح بعشرين ديناراً ومتر القماش بدينارين... إلخ.

ففي كل هذه الحالات هناك نسبة مبادلة واحدة بين كل من السلعتين أساسها كمية العمل المبذول في إنتاج كل منهما.

**الفرض الثاني:**

إن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية كاملة في الانتقال داخل الدولة الواحدة، في حين أن هذه العناصر لا تتمتع بمثل هذه الحرية بين الدول المختلفة.

ويعني ذلك أنه ليست هناك قيود أمام عناصر الإنتاج القابلة بطبيعتها للانتقال داخل الدولة الواحدة. ويصبح في مقدوره عنصر الإنتاج القابل للانتقال أن يتحول من نشاط إنتاجي إلى آخر ومن مكان إلى آخر داخل الدولة سعياً وراء العائد الأعلى وهذه الحالة تعرف بحالة المنافسة الكاملة في سوق عناصر الإنتاج.

وفي المقابل لا تستطيع عناصر الإنتاج الانتقال من دولة إلى أخرى، والأسباب التي تحول دون انتقال هذه العناصر متعددة بعضها، اجتماعي أو ثقافي وبعضها إداري والبعض الآخر له

طبيعة سياسية.

**الفرض الثالث:**

إن الإنتاج يخضع لقانون ثبات النفقة أي أن زيادة الإنتاج لن يترتب عليها تزايد في النفقة. وهذا يعني ثبات النفقة المتوسطة للإنتاج بغض النظر عن حجم الإنتاج.

**الفرض الرابع:**

إن هناك تشغيلاً كاملاً للموارد، وبالتالي ينحصر أثر التجارة الدولية في إعادة تخصيص الموارد. فعندما تتحول دولة عن إنتاج سلعة معينة إلى سلعة أخرى فإن عناصر الإنتاج تنتقل من إنتاج السلعة الأولى إلى إنتاج السلعة الثانية، طالما أنه ليست هناك أي موارد عاطلة.

**الفرض الخامس:**

إن التبادل الدولي يتم في صورة مقايضة، بمعنى أن كل سلعة يتم مبادلتها بالسلعة الأخرى على أساس نفقتها، ولا تدخل النقود لإتمام عملية التبادل.

**الفرض السادس**

إن التبادل الدولي يتم بين بلدين فقط، كما أن التبادل يتم بين سلعتين فقط، وذلك تسهيلاً لشرح نظرية التجارة الخارجية بصورة مبسطة.

**الفرض السابع:**

عدم وجود أية عقبات في سبيل قيام التبادل الدولي، فلا تفرض رسوم جمركية ولا يستلزم انتقال السلع نفقات نقل أو تأمين أو غير ذلك من النفقات وسوف نتناول الآن أهم نظريات التجارة الدولية، وهي نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث في مبحث أول، ونظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو في مبحث ثان.

# المبحث الأول

## نظرية النفقات المطلقة - آدم سميث

كانت نقطة البدء في نظرية التجارة الدولية لدى التقليديين ما نادى به آدم سميث من أن قيام التخصص والتجارة الدولية يرجع لاختلاف النفقة الحقيقية أو المطلقة لإنتاج السلعة موضوع التبادل بين دولتين، ولقد كانت الأفكار التي جاء بها آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) تأثير كبير في القضاء على قيود التجارة الخارجية، وتشجيع حرية هذه التجارة في أوروبا الغربية، وقد انتقد آدم سميث مذهب التجاريين وبين أنه لا يوجد أي معنى للمزيد من الذهب من أجل الذهب في حد ذاته وإنما ينبغي العمل على الاستزادة منه هو السلع الكفيلة بإشباع حاجات الأفراد ورغباتهم وأن الدخل الذي يحصل عليه الشخص لا يتكون في الواقع من عدد من القطع الذهبية بقدر ما يتكون مما يستطيع هذا الشخص أن يشتريه في السوق أو يحصل عليه بهذه القطع[١].

كما انصرف آدم سميث لتوضيح فوائد مبدأ تقسيم العمل بين الأفراد ومن أهم هذه الفوائد هو القدرة على الحصول على مقادير من المنتجات أكبر بكثير جداً مما كان يمكن الحصول عليه في حالة عدم اتباع تقسيم العمل وذلك بالقدر نفسه من عوامل الإنتاج.

وقد ركّز سميث على ضرر القيود التي دعا إليها التجاريون من أجل جلب المعادن النفيسة إلى الدولة ووضع أساس الحجة الرئيسية في مذهب حرية التجارة عندما أظهر أن التجارة بين الدول كفيلة بتمكين كل دولة من زيادة ثروتها وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو أنه إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا. أي أن آدم سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقات الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما[٢].

ولتوضيح رأيه فقد افترض وجود دولتين هما إنجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين هما المنسوجات والنبيذ وأن نفقة إنتاج السلعتين كالآتي:

---

(١) راجع في ذلك د. حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، ١٩٦٨ الفصل الثاني والثالث.
أيضاً د. سعيد النجار، تطور الفكر الاقتصادي في نظرية التجارة الدولية ١٩٥٦.

(٢) راجع في ذلك: A Smith: Wealth of Nations ``Vol., I." p. 413.

**جدول رقم (٦)**

| البلد / السلعة | المنسوجات | النبيذ |
|---|---|---|
| إنجلترا | ٣ ساعات عمل | ٦ ساعات عمل |
| البرتغال | ٦ ساعات عمل | ١ ساعة عمل |

فاختلاف النفقات المطلقة يشكل عنه آدم سميث أساساً للتخصص وتقسيم العمل الدولي، ولذلك فهذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية، وهو يرى أن التجارة متى قامت فإنها تتيح للطرفين الحصول على منافع أكبر من ذي قبل.

وفي المثال السابق الذي أورده، سميث، إذا كانت نفقة إنتاج المنسوجات في إنجلترا أقل منها في البرتغال فإن ثمن المنسوجات في إنجلترا سيكون أقل من ثمنها في البرتغال وهذا الأمر وحدة كفيل بقيام التجارة بين الدولتين وتصدير فائض المنسوجات من إنجلترا إلى البرتغال وتصديراً فائض النبيذ من البرتغال إلى إنجلترا سوف يحقق فائدة لكل من الدولتين. فافتراض حرية التجارة الدولية وعدم وجود نفقات نقل، يمكن للبرتغال أن تحصل على وحدة من المنسوجات بمجهود ٣ ساعات عمل وهو أقل بكثير من نفقات إنتاج المنسوجات في البرتغال التي يصل إلى ٦ ساعات عمل أما إنجلترا فسوف تكسب اتساع نطاق السوق أمام منتجاتها من المنسوجات بشراء البرتغال منها مما يساعدها على المزيد من تقسيم العمل والتخصص الدولي وكذلك الوضع بالنسبة للسلعة التي تتفوق البرتغال في إنتاجها وهي النبيذ، فحيث أن نفقة إنتاج النبيذ في البرتغال أقل منها في إنجلترا فإن تصدير النبيذ من البرتغال إلى إنجلترا يحقق فوائد مماثلة بالنسبة للدولتين ومما يسعد أيضاً على المزيد من تقسيم العمل والتخصص الدولي.

وبمعنى آخر لقد برهن سميث على أنه يمكن للدولتين أن تستفيد من التخصص في الإنتاج إذا ما كانت الأولى أكثر كفاءة من الثانية في إنتا ج السلع ( أ ) ولكنها أقل كفاءة منها في إنتاج السلعة (ب)، وذلك إذا ما انصرفت الدولة الأولى إلى إنتاج السلعة ( أ ) وحدها والدولة الثانية إلى إنتاج (ب) وحدها وعمدت كل منهما إلى استيراد حاجتها من السلع التي لا تنتجها من الدولة الأخرى.

## تقييم آراء سميث:

يلاحظ أن ما ذهب إليه سميث يمكن الأخذ به إذا كانت كل من الدولتين طرفي العلاقة تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج إحدى السلعتين، لكن الأمر يختلف إذا كانت إحدى الدولتين تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كل من السلعتين فيها، والدولة الثانية محرومة من كل ميزة مطلقة في إنتاجة أية سلعة مهما كانت بالمقرنة بالدول الأخرى، ويرد تساؤل في هذا الصدد: هل تتصرف الدولة الأولى إلى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينهما وبين الدولة الأخرى؟ أم تتجه على العكس إلى مباشرة حرية التجارة معها مع ما يترتب على هذا حتماً من تعريض صناعاتها إلى منافسة مدمرة من قبل الدولة الثانية؟ لقد ظل هذا السؤال مطروحاً واحد وأربعين عاماً حتى أتى ريكاردو بالإجابة عليه في نظريته النفقات النسبية.

## المبحث الثاني
## نظرية النفقات النسبية دافيد ريكاردو

جاءت أفكار ريكاردو مكملة لما بدأه آدم سميث وكان لدافيد ريكاردو العديد من المقالات والمؤلفات ومن بينها مؤلفه: (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)[1]. وقد عالج ريكاردو في هذا المؤلف موضوع القيمة والتوزيع معالجة نظرية، ولم يتناول موضوع العلاقات الاقتصادية الخارجية إلا في باب واحد فقط هو الباب السابع.

ولقد ساهم ريكاردو في وضع مبادئ جديدة في نظرية التجارة الخارجية، عرفت فيما بعد باسم نظرية النفقات النسبية أو النفقات المقارنة. ولم يعترض ريكاردو على هذا التحليل الذي قدّمه لنا أدم سميث فإذا كان آدم سميث أوضح لنا في نظريته النفقات المطلقة أن التجارة الخارجية بين دولتين تحقق الفائدة لكل منها إذا كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى، أي نفقة مطلقة أقل، في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة، وكان للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى. أي نفقة مطلقة أقل، في إنتاج السلعة الثانية فقد أوضح ريكاردو أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على

(1) Ricardo, David: The Priniciples of politcal Economy and Taxation, London, 1817.

الأخرى، أي نفقة مطلقة أقل، في إنتاج السلعتين كلتيهما وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى وهو ما يعرف باختلاف النفقات النسبية.

ويقصد باختلاف النفقات النسبية أحد معنيين مترادفين:

**المعنى الأول:**

هو اختلاف النسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين.

**المعنى الثاني:**

هو اختلاف النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين داخل البلد الواحد.

**اختلاف النفقات النسبية هو الشرط الضروري والكافي للتبادل التجاري:**

أوضح ريكاردو أن اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع يصبح هو الشرط الضروري والكافي لقيام التخصص والتجارة الدولية. الضروري بمعنى أن تساوي النفقات النسبية يمنع من قيام التجارة الدولية ولو تميز أحد البلدين على الآخر تميزاً مطلقاً في إنتاج إحدى السلعتين أو كلاهما. وشرطاً كافياً لقيام التخصص والتجارة الدولية ولو لم يتميز أحد البلدين على الآخر تميزا مطلقاً في إنتاج أي من السلعتين.

ولتوضيح مبدأ النفقات النسبية يمكن الاستعانة بالمثال الحسابي نفسه الذي أورده ريكاردو.

وفي هذا المثال نفترض وجود دولتين، هما نجلترا والبرتغال كما نفترض وجود سلعتين هما المنسوجات والنبيذ ونفترض أيضاً أنه يلزم في إنجلترا لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات ١٠٠ ساعة عمل ولإنتاج وحدة واحدة من النبيذ ١٢٠ ساعة عمل، أما في البرتغال فإنه يلزم لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات ٩٠ ساعة عمل ولإنتاج وحدة واحدة من النبيذ ٨٠ ساعة عمل.

وتبسيطاً للشرح يمكن رصد البيانات السابقة في صورة جدول كالآتي:

| الدولـة | وحدة من المنسوجات | وحدة من النبيذ |
|---|---|---|
| إنجلترا | ١٠٠ ساعة عمل | ١٢٠ ساعة عمل |
| البرتغال | ٩٠ ساعة عمل | ٨٠ ساعة عمل |

يتضح من البيانات السابقة أن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة على إنجلترا. أي بالمقارنة بها، في إنتاج كل من سلعتي المنسوجات والنبيذ، حيث تستطيع البرتغال أن تنتج أي من السلعتين بنفقة مطلقة أقل من تلك التي يمكن لإنجترا أن تنتجها بها.

وباستخدام النفقات النسبية يمكن تفسير قيام التبادل الدولي بين كل من إنجلترا والبرتغال، وتحسب النفقات النسبية بإحدى طريقتان متكافئتان.

**الطريقة الأولى:**

يمكن حساب النفقات النسبية فيما يتعلق بالسلعتين والدولتين محل البحث بأننستخرج نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في كل بلد على حدة ثم نقارن هذه النفقة النسبية ما بين البلدين ويتضح من المثال السابق، أن نفقة إنتاج النبيذ بالنسبة إلى نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال هي: ٨٠ ساعة عمل / ٩٠ ساعة عمل أي ٨٨، معنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج ٨٨، من وحدة من المنسوجات، وبالنسبة لدولة إنجلترا فإن نفقة إنتاج النبيذ بالنسبة إلى نفقة إنتاج المنسوجات : ١٢٠ ساعة عمل / ١٠٠ ساعة عمل، أي بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في إنجلترا إنما تعادل نفقة إنتاج ١,٢ من

وحدة

واحدة من المنسوجات.

وحيث إن النفقة النسبية لإنتاج النبيذ في البرتغال هي أقل من النفقة النسبية لإنتاجه في إنجلترا، فمن مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ وتصدير الفائض عن حجتها إلى إنجلترا وكذلك من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات وتصدير الفائض عن حاجتها إلى البرتغال.

**الطريقة الثانية:**

لحساب النفقات النسبية فيما يتعلق بالسلعتين والدولتين محل البحث، وهي أن نستخرج نفقة إنتاج إحدى السلعتين في أحد البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الآخر وذلك في كل سلعة على حدة ثم نقارن هذه النفقة النسبية ما بين السلعتين ويتضح من المثال السابق، أن نفقة إنتاج النبيذ في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجه في إنجلترا هي : ٨٠ ساعة عمل / ١٢٠ ساعة عمل،

أي ٦٦، بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج.٦٦ من وحدة واحدة منه في إنجلترا.

وبالنسبة للسلعة الأخرى فإن نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في إنجلترا فهي : $\frac{\text{٩٠ ساعة عمل}}{\text{١٠٠ ساعة عمل}}$، أي.٩٠، بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج.٩٠ من وحدة واحدة منها في إنجلترا.

وحيث إن النفقة النسبية للبرتغال في إنتاج النبيذ أقل من النفقة النسبية في إنتاج المنسوجات، فمن مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ وتصدير الفائض عن حاجتها إلى إنجلترا وكذلك من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات وتصدير الفائض عن حاجتها إلى البرتغال[1].

وطبقاً لتخصص كل دولة تستطيع البرتغال تصدير النبيذ إلى إنجلترا مقابل المنسوجات، كما تستطيع إنجلترا تصدير المنسوجات إلى البرتغال مقابل النبيذ. وينتج عن هذا التبادل فائدة للدولتين فمثلاً لو تم التبادل على أساس وحدة منسوجات مقابل وحدة نبيذ فإن إنجلترا بتصديرها وحدة من المنسوجات (التي تكلفها ١٠٠ ساعة عمل) ستحصل على وحدة من النبيذ (التي تكلفها ١٢٠ ساعة عمل وبذلك ستوفر إنجلترا ٢٠ ساعة عمل)[2].

كذلك الوضع بالنسبة للبرتغال بتصديرها وحدة من النبيذ (التي تكلفها ٨٠ ساعة عمل) مقابل وحدة من المنسوجات (التي تكلفها ٩٠ ساعة عمل) ستوفر ١٠ ساعات عمل أي إن هذا التبادل يعود بالفائدة على كل من الدولتين.

**لا فائدة من التبادل التجاري إذا تساوت النفقات النسبية:**

ويتضح ذلك أنه في حالة تعادل النفقات النسبية لإنتاج السلعتين في إنجلترا والبرتغال لن يقوم التبادل التجاري، فلو غيرنا فروض المثال السابق. وأصبح كالآتي:

---

(١) راجع د. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق ص ١٨ ٢٦.

(٢) نلاحظ أن هذا المثال طبقاً للشروط التي وضعها ريكاردو للتبادل بين الدولتين والسابق ذكرها في هذا الفصل ومنها عدم وجود مصاريف نقل أو أي مصاريف أخرى بين الدولتين.

| الدولــة | وحدة من المنسوجات | وحدة من النبيذ |
|---|---|---|
| إنجلترا | ١٠٠ ساعة عمل | ٢٠٠ ساعة عمل |
| البرتغال | ٥٠ ساعة عمل | ١٠٠ ساعة عمل |

نلاحظ في هذا المثال أن النفقة النسبية لإنتاج كل من المنسوجات والنبيذ في إنجلترا هي ضعف نفقة الإنتاج في البرتغال ($\frac{١٠٠}{٥٠}$ = ٢ و $\frac{٢٠٠}{١٠٠}$ = ٢).

وبالتالي لا فائدة لإنجلترا في تخصصها في إنتاج إحدى السلعتين. وكذلك الوضع في البرتغال حيث إن نفقة إنتاج كل من المنسوجات والنبيذ نصف نفقة إنتاجية في إنجلترا ($\frac{٥٠}{١٠٠}$ = ٥ و $\frac{١٠٠}{٢٠٠}$ = ٥،).

وبالتالي لا ترى البرتغال فائدة في تخصصها في إنتاج إحدى السلعتين.

تطبيقاً لذلك نفترض أن إنجلترا صدرت إلى البرتغال وحدة من المنسوجات تتكلف ١٠٠ ساعة عمل، فإن أقصى ما يمكن أن تصدره البرتغال إلى إنجلترا مقابل وحدة منسوجات هو ما يمكن إنتاجه من النبيذ في البرتغال بتخصيص ٥٠ ساعة عمل أي نصف وحدة من النبيذ، ولكن إذا نظرنا إلى تكلفة الإنتاج في إنجلترا نجد أنه بتخصيص ١٠٠ ساعة عمل يمكنه إنتاج نصف وحده من النبيذ محلياً وهي نفس الكمية الممكن الحصول عليها من التبادل الدولي.

ولذلك وفقاً لهذا الفرض فإن لا فائدة لأي من الدولتين من التخصص وقيام التبادل التجاري بينهما وبهذا يكون اختلاف النفقات النسبية هو الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل الدولي بين البلدين.

### منطقة التبادل المفيد لكل من الدولتين:

لا شك أن هناك قيود تحكم معدل التبادل الدولي الذي يعود بالفائدة على كل من الدولتين، إلا أن ريكاردو أغفل تلك القيود التي يتوقف عليها تحديد تلك الكمية من المنسوجات التي ستتبادل في مقابل وحدة واحدة من النبيذ عندما تقوم التجارة بين إنجلترا والبرتغال، ولكنه افترض أنه توجد منطقة سيكون من المفيد في داخلها لكل من البلدين أن تتبادلا السلعتين فيما بينهما بعد أن تتخصص إنجلترا في المنسوجات والبرتغال في النبيذ.

فإذا لاحظنا البيانات الواردة في الجدول الأول يتضح لنا أن البرتغال عندما تنتج الوحدة من النبيذ فإنها تتكلف ٨٠ ساعة عمل ولإنتاج وحدة من المنسوجات سوف تتكلف ٩٠ ساعة عمل وفي حالة عدم وجود تجارة خارجية ستكون تكلفة وحدة المنسوجات في البرتغال أكبر من تكلفة وحدة النبيذ، وتتبادل وحدة النبيذ مقابل.٨٨ من الوحدة من المنسوجات، وفي هذه الحالة يكون من مصلحة البرتغال أن تحصل من إنجلترا مقابل وحدة من النبيذ على أية كمية من المنسوجات تزيد عن.٨٨ من الوحدة منها.

وبالنسبة لدولة إنجلترا يلاحظ أنها عندما تنتج وحدة من المنسوجات فإنها تتكلف ١٠٠ ساعة عمل ولإنتاج وحدة من النبيذ سوف تتكلف ١٢٠ ساعة عمل، وفي حالة عدم وجود تجارة خارجية ستكون تكلفة وحدة النبيذ في إنجلترا أكبر من تكلفة وحدة المنسوجات وتتبادل وحدة النبيذ مقابل ١,٢ من الوحدة من المنسوجات وفي هذه الحالة يكون من مصلحة إنجلترا أن تعطي البرتغال مقابل وحدة من النبيذ أية كمية من المنسوجات أقل من ١,٢ وحدة منها.

ويتضح من ذلك أن هناك حدود للتبادل الدولي بين الدولتين وهي ما تعرف بمنطقة التبادل المفيد نظراً لاستفادة كل من الدولتين من التبادل التجاري متى تم التبادل على أساس أي معدل يقع في هذه المنطقة، ومنطقة التبادل التجاري المفيد بين البلدين وفقاً للمثال السابق تلك الواقعة ما بين.٨٨ من الوحدة من المنسوجات و١,٢ وحدة منها في مقابل الوحدة الواحدة من النبيذ، أي ما بين معدلي التبادل داخل كل بلد قبل قيام التجارة بينهما. ومتى كان معدل التبادل الدولي هو معدل التبادل الداخلي في البرتغال قبل قيام التجارة الخارجية، أي.٨٨ من الوحدة من المنسوجات مقابل الوحدة من النبيذ، عادت الفائدة بأكملها على إنجلترا ومتى كان معدل التبادل الدولي هو معدل التبادل الداخلي في إنجلترا قبل قيام التجارة الخارجية، أي ١,٢ من الوحدة من المنسوجات مقابل الوحدة من النبيذ عادت الفائدة بأكملها على البرتغال. ومتى كان معدل التبادل الدولي واقعاً في منتصف تلك الحدود مثل معدل (١) منسوجات إلى (١) نبيذ عادت الفائدة على كل من الدولتين وكلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل الداخلي في البرتغال عادت الفائدة على إنجلترا، وكلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل الداخلي في إنجلترا عادت الفائدة على البرتغال.

وجاء بعد ذلك جون ستيوارت ميل ليوضح ما أغفله ريكاردو، وهو حدود التبادل بين الدولتين بحيث يمكن معرفة الحد الأقصى والحد الأدنى لشروط تبادل السلعتين، ومعرفة تلك القوة التي تحكم معدل التبادل الدولي، والتي سوف نتناولها في دراسة أخرى أكثر اتساعاً.

# الفصل الثاني
# ميزان المدفوعات

## تعريف ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال مدة معينة هي في الغالب مدة سنة.

وعادة ما يشتمل ميزان المدفوعات على عدد من السجلات أي، عدد من موازين المدفوعات يظهر بعضها المركز المالي للدولة مع كل دولة من الدول الأخرى على حدة ويظهر البعض الآخر مركز الدولة مع بعض التكتلات الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة الكوميكون (السوق المشتركة للدول الاشتراكية) والسوق العربية المشتركة وكذلك مركز الدولة مع التكتلات النقدية مثل منطقة الدولار، ومنطقة الاسترليني.

ويقصد بالمقيمين في تعريف ميزان المدفوعات، الأفراد والمشروعات والهيئات العامة الذين يرتبطون بالدولة برابطة تبعية اقتصادية ولو لم تكن تربطهم بها رابطة تبعية سياسية، أي كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها الاقتصادي المعتاد في الدولة. ولا يشترط لكي يكون الشخص مقيماً بالنسبة لبلد معيّن أن يقطن هذا البلد بصفة دائمة، فالفرد الذي يسافر للخارج للتعليم أو السياحة يعتبر مقيماً في الدولة التي ينتمي إليها وغير مقيم في الدولة الموجود بها. المقيمون في الدول الأخرى أو الخارج فيقصد بهم كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها المعتاد في الدول الأخرى. وقد يطلق على المقيمين في الخارج تعبير (غير المقيمين).

ويختص ميزان المدفوعات بقيد كافة المبادلات الاقتصادية التي تتم بين دولة ما والدول الأخرى، وما يترتب عليها من نشأة حقوق والتزامات فيما بينهم وذلك خلال فترة ممتد من الزمن، أجرى العرف على أن تكون سنة. وتعتبر فترة السنة كافية لتشمل جميع التغيرات الاقتصادية المتوقعة في الأجل القصير مثل تغيرات المناخ أو المواسم الزراعية[1].

---

(١) Charls P. Kindleoberger, International: Economcs. p. 17.

وحيث أن ميزان المدفوعات يعتبر سجلاً كاملاً، فيكون مرشداً عاماً لتحديد موقف الدولة بالنسبة إلى الدول الأخرى من حيث حقوقها والتزاماتها المالية. وبذلك يمكننا تحديد ما يطرأ على موقف الدولة المالي من حيث مديونتها ودائنيتها وكذلك يمكن الاسترشاد به في رسم السياسات النقدية والمالية للدولة واتخاذ القرارات الخاصة بها.

## أقسام ميزان المدفوعات :

يقسم ميزان المدفوعات رأسياً إلى جانب دائن وجانب مدين وجانب آخر لقيد الفرق بين قيمتي هذين العمودين أي جانب صافي الدائن والمدين.

ويقيد في جانب الدائن كافة المبادلات الاقتصادية التي تتم بين دولة ما والدولة الأخرى والتي من شأنها زيادة دائنة الدولة للدول الأخرى مثل تصدير سلعة بمقابل، ويقيد في جانب المدين كافة المبادلات الاقتصادية التي تتم بين دولة ما والدول الأخرى والتي من شأنها زيادة مديونية الدولة للدول الأخرى مثل استيراد سلعة بمقابل.

كما ينقسم الميزان أفقياً إلى قسمين، القسم الأول هو حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري، والقسم الثاني هو حساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال، وحساب العمليات الجارية ينقسم إلى حساب تجاري وحساب تحويلات، والحساب التجاري بدوره ينقسم إلى حسابين فرعين هما حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة، أما القسم الثاني من الميزان وهو حساب العمليات الرأسمالية فإنه ينقسم إلى حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل. وكل من هذين الحسابين الأخيرين ينقسم إلى عدة بنود.

ومما هو جدير بالذكر أن تصنيف وتقسيم ميزان المدفوعات يختلف من دولة إلى أخرى إلا أن المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي ساهم في توحيد أسلوب التصنيف، ووفقاً للتقسيم الذي وضعه صندوق النقد الدولي يمكن أن نعرض صورة مختصرة لميزان المدفوعات[1].

(١) IMF, Balance, of payment Manual third Edution, washington, D. C., us A July, 1961.

جدول رقم (٩)

| نوع الحساب | دائن | مدين | الصافي (دائن - مدين) |
|---|---|---|---|
| أولاً حساب العمليات الجارية. | | | |
| ١ - الحساب التجاري. | | | |
| أ - حساب التجارة المنظورة السلع. | | | |
| ب - حساب التجارة غير المنظورة. | | | |
| - النقل. | | | |
| - التأمين. | | | |
| - السياحة. | | | |
| - دخول استثمارات. | | | |
| - خدمات حكومية. | | | |
| - خدمات متنوعة. | | | |
| ٢ - حساب التحويلات. | | | |
| - هبات وتعويضات. | | | |
| ثانياً: حساب العمليات الرأس مالية. | | | |
| ١ - حساب رأس المال طويل الأجل. | | | |
| - استثمار مباشر. | | | |
| - أوراق مالية. | | | |
| - قروض طويلة الأجل. | | | |
| ٢ - حساب رأس المال قصير الأجل. | | | |
| - عملات وذهب. | | | |
| - حسابات مصرفية. | | | |
| - أذونات الخزانة. | | | |
| - القروض قصيرة الأجل. | | | |
| - أوراق وحقوق تجارية. | | | |
| - السهو والخطأ. | | | |

وقبل أن نتعرض بالبحث لمختلف بنود هذه الحسابات الواحد بعد الآخر، فإننا نود أن نوضح كيفية قيد بند معيّن في جانب الدائن أو في جانب المدين.

١ – يذهب صندوق النقد الدولي إلى تقدير قيمة كلا من الواردات والصادرات على أساس «فوب» أي على أساس ثمنها في ميناء التصدير قبل أن تضاف إليها نفقات النقل والتأمين.

٢ – ينظر إلى كل بند على حدا، وهل يشبه هذا البند تصدير سلعة من الدولة من حيث تسببه في حصول هذه الدولة على نقد أجنبي من الخارج أم أنه يشبه استيراد الدولة لسلعة من حيث تسببه في أن تدفع هذه الدولة نقداً وطنياً إلى الخارج. وفي الحالة الأولى يقيد البند في جانب الدائن. في حين أنه يقيد في الحالة الثانية في جانب المدين.

٣ – يتبع في ميزان المدفوعات مبدأ القيد المزدوج، فإن كل قيد لعملية ما بين المقيمين وغير المقيمين في جانب الدائن يقابله قيد مساوئ له تماماً في قيمته في جانب المدين من الميزان، فإذا صدرت الكويت البترول إلى إنجلترا فإن صادات البترول تقيد في الجانب الدائن ومقابل الدفع يقيد في الجانب المدين، وكذلك إذا استوردت الكويت الآلات أو القمح تقيد الآلات المستوردة أو القمح المستورد في الجانب المدين، وتقيد وسيلة الدفع في الجانب الدائن.

وطبقاً لمبدأ القيد المزدوج في ميزان المدفوعات فإن أي بند في جانب الدائن لابد أن يقابله قيد مساوئ له تماماً في قيمته في جانب المدين من شأنه إظهار كيفية تسوية هذا البند أو تحويله. وغالباً ما يتم القيد المقابل للقيد الأصلي في حساب رأس المال قصير الأجل(١).

## أولاً حساب العمليات الجارية:

وهو يمثل القسم الأول من ميزان المدفوعات، ويعبّر عن الجوهر الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية، ينقسم حساب العمليات الجارية إلى الحساب التجاري وحساب التحويلات.

---

(١) I.M.F: Balance of payment Yearbooks Washingtan, D. C. U.S.A.

**(١) الحساب التجاري:**

وهو يبين الحقوق والديون الناشئة عن التبادل التجاري في السلع والخدمات خلال فترة الحساب وهي عادة سنة، والفرق بين الحساب التجاري وحساب التحويلات، إنه يوجد مقابل للعمليات التي يشتمل عليها الحساب التجاري في حين لا يوجد مقابل للعمليات التي يشتمل عليها حساب التحويلات.

وينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة.

**أ ) حساب التجارة المنظورة:**

ويقيد في هذا الحساب كافة السلع المادية المحسوسة أو المنظورة والتي تمر عادة تحت نظر السلطات الجمركية عند انتقالها من دولة إلى أخرى. ويشمل حساب التجارة المنظورة على بند واحد وهو السلع.

**١) السـلع:**

يقيد في بند السلع، قيمة كافة البضائع المادية المحسوسة أو المنظورة التي يصدرها المقيمين إلى غير المقيمين في الخارج وتلك التي يستوردها المقيمين من الخارج. ويعتبر بند السلع أهم وأكبر بند في ميزان المدفوعات بأكمله. ويستبعد من القيد في بند السلع البضائع العابرة (الترانزيت) فالعبرة في القيد في ميزان المدفوعات هو بانتقال ملكية السلعة وليس باجتيازها للحدود الجمركية للدولة.

ووفقاً لمبدأ القيد المزدوج المتبع في ميزان المدفوعات يتم قيد الصادرات في جانب الدائن من الميزان، ويقابله قيد مساولة في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل. ويتم قيد الواردات في جانب المدين من الميزان، ويقابله قيد مساولة في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي: نفترض أن دولة ما قد قامت باستيراد أو تصدير قطن قيمته ١٠٠ مليون دينار، فإنه في حالة التصدير تقيد قيمة القطن في جانب الدائن بند السلع ويقابله قيد مساولة في القيمة في جانب المدين تحت حساب رأسمال قصير الأجل وفي حالة الاستيراد تقيد قيمة القطن في جانب المدين بند السلع ويقابله قيد مساولة في القيمة في جانب

الدائن تحت حساب رأسمال قصير الأجل. وإذا قام المصدر بشراء أجهزة كهربائية بدلاً من الحصول على المقابل النقدي لتصدير القطن، ففي هذه الحالة يكون القيد المقابل في جانب المدين تحت حساب رأس المال طويل الأجل بدلاً من رأس المال قصير الأجل.

**ب) حساب التجارة غير المنظورة :**

ويقيد في هذا الحساب كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، وتقيد الخدمات التي يؤديها مقيمون لغير مقيمين في جانب الدائن، ويقابلها قيد في حساب رأس المال قصير الأجل، وتقيد الخدمات التي يؤديها غير المقيمين لمقيمين في جانب المدين، ويقابلها قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل ويشتمل حساب التجارة غير المنظورة على البنود الآتية:

**١) النقـل :**

يقيد في بند النقل، قيمة كافة خدمات النقل البحري والبري والجوي والنهري التي يقدمها مقيمون لغير مقيمين، وتقيد في جانب الدائن، ويقابلها قيد في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل، وأيضاً قيمة الخدمات التي يقدمها غير المقيمين لمقيمين، وهذه تقيد في جانب المدين ويقابلها قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل.

**٢) التـأمـين :**

ويقيد في هذا البند قيمة كافة عمليات التأمين على اختلاف أنواعها ولمعرفة كيفية القيد في الميزان نفرق بين أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن له للمؤمن وقيمة مبالغ التأمين التي يدفعها المؤمن له عندما يقع الشيء المؤمن ضده. فيتم قيد قيمة أقساط التأمين التي يدفعها غير المقيمين للمقيمين في جانب الدائن ويقابلها قيد في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل، وتقيد قيمة أقساط التأمين التي يدفعها المقيمين لغير المقيمين في جانب المدين ويقابلها قيد في جانب الدائن في الحساب المذكور.

بينما تقيد قيمة مبالغ التأمين التي يدفعها غير المقيمين للمقيمين في جانب الدائن في هذا البند ويقابلها قيد في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل، في حين تقيد قيمة مبالغ التأمين التي يدفعها المقيمون لغير المقيمين في جانب المدين ويقابلها قيد في جانب الدائن في الحساب المذكور.

### ٣) السياحة :

ويقيد في هذا البند قيمة كافة خدمات السياحة التي يحصل عليها السائحون في غير دولتهم، وتقيد المبالغ التي ينفقها المقيمون باعتبارهم سائحين في الدول الأخرى في جانب المدين ويقابلها قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل، كما تقيد المبالغ التي ينفقها غير المقيمين باعتبارهم سائحين في الدولة في جانب الدائن ويقابلها قيد في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل.

### ٤) دخول الاستثمارات:

ويقيد في هذا البند قيمة دخول رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج والمتمثلة في الأرباح والفوائد في جانب الدائن ويقابلها قيد في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل. وتقيد دخول رؤوس الأموال المملوكة لغير المقيمين والمستثمرة في الدولة في جانب المدين ويقابلها قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل.

### ٥) خدمات حكومية:

ويقيد هذا البند قيمة الخدمات المتبادلة بين الدول، ويقيد قيمة ما تؤديه الدولة من خدمات إلى حكومات الدول الأخرى في جانب الدائن ويقابله قيد مساوي في جانب المدين تحت حساب رأس المال قصير الأجل، بينما يقيد قيمة ما تؤديه حكومات الدول الأخرى إلى حكومة الدولة في جانب المدين ويقابله قيد مساوي في جانب الدائن تحت حساب رأس المال قصير الأجل.

والخدمات الحكومية تتمثل في نفقات البعثات الدبلوماسية الأجنبية وكذلك المنظمات الدولية والنفقات العسكرية، وقيمة رسوم الخدمات القنصلية.

### ٦) خدمات متنوعة :

ويقيد في هذا البند مجموعة من الخدمات المختلفة مثل مدفوعات البريد والتليفون والحقوق الأدبية، وحقوق الملكية الكيماوية والصناعية، وإيجار الأفلام السينمائية.

### أ - حساب التحويلات:

يتضمن حساب التحويلات كافة القيود المقابلة للعمليات التي تمت بدون مقابل بين الدولة

والخارج أي العمليات غير التبادلية أو من جانب واحد، ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو هبات وتعويضات.

**ب - هبات وتعويضات :**

تعتبر الهبات والتعويضات عمليات بدون مقابل، فإذا صدرت الدولة سلعة على سبيل الهبة إلى دولة أخرى فإن هذه العملية غير التبادلية تقيد أصلاً في بند السلع في جانب الدائن وذلك باعتبارها تصديراً. أما القيد المقابل فيكون في بند هبات وتعويضات ولكن في جانب المدين. أما إذا حصلت الدولة على سلعة على سبيل الهبة من دولة أخرى فإن هذه العملية تقيد في بند السلع في جانب المدين وذلك باعتبارها استيراداً، أما القيد المقابل فيكون في بند هبات وتعويضات ولكن في جانب المدين، وفقاً لقاعدة القيد المزدوج.

## ثانياً حساب العمليات الرأسمالية:

يمثل القسم الثاني من ميزان المدفوعات. ويختص هذا القسم من الميزان بقيد كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة وحقوقها قبل الدول الأخرى وكذلك على خصوم الدولة أو التزامها في مواجهة هذه الدول وتنقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل.

**١) حساب رأس المال طويل الأجل:**

ويقصد برأس المال طويل الأجل، قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهتهم، وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام، ويقيد تصدير المقيمين لرأس المال طويل الأجل إلى الخارج في جانب المدين، أما استيراد المقيمين لرأسمال طويل الأجل من الخارج فيقيد في جانب الدائن.

ويمكن تفسير طريقة القيد في هذا الحساب، هو أن تصدير رأسمال إلى الخارج إنما يتسبب في أن تدفع الدولة نقداً وطنياً إلى الخارج، ومن هذه الناحية فإنه يتشابه مع استيرادها لسلعة من الخارج، ولهذا فإنه يقيد في جانب المدين في الحساب محل البحث. أما استيراد الدولة لرأسمال من الخارج فإنه يتسبب في أن يدفع الخارج إلى الدولة نقداً أجنبياً، وهو بهذا يتشابه مع تصديرها لسلعة إلى الخارج ولهذا فإنه يقيد في جانب الدائن في الحساب.

ويتضمن حساب رأس المال طويل الأجل على البنود الآتية:

### أ - الاستثمارات المباشرة:

الاستثمارات المباشرة هي عبارة عن رؤوس الأموال التي يستغلها مقيم في دولة ما استغلال مباشراً في دولة أخرى، ويشمل الاستثمار المباشر الفروع التي تنشئها المشروعات في الدول الأخرى، والمشروعات التابعة لمشروعات أجنبية أي تلك المشروعات التي يكون مركزها القانوني في دولة أخرى، كذلك العقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج.

ويقيد قيمة ما يحققه المقيمون من استثمار مباشر في الدول الأخرى في جانب المدين وذلك باعتباره تصديراً لرأسمال طويل الأجل ويقابلها قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل، بينما قيمة ما يحققه غير المقيمين من استثمار مباشر في الدولة فإنها تقيد في جانب الدائن وذلك باعتباره استيراد لرأس مال، ويقابلها قيد في جانب المدين في الحساب المذكور غالباً.

### ب - أوراق مالية:

وتشمل الأوراق المالية كافة الأسهم والسندات التي يطلق عليها (استثمارات الحافظة) نظراً لما تدره من دخل دون أن يحمل ذلك سيطرة على المشروع المصدر لها وألا تحول إلى نوع من الاستثمار المباشرة وقد تكون السندات خاصة أو عامة بحسب ما إذا كانت الجهة المصدرة لها مشروعاً خاصاً أو الحكومة أو إحدى الهيئات العامة.

وتقيد قيمة ما يشتريه المقيمون من أسهم وسندات أجنبية في جانب المدين باعتباره تصديراً لرأسمال، وتقيد قيمة ما يشتريه غير المقيمين من أسهم وسندات وطنية في جانب الدائن باعتبارها استيراد لرأسمال، ويقابل كل منها قيد في حساب رأس المال قصير الأجل.

### جـ - قروض طويلة الأجل:

وهي عبارة عن السلفيات التي منحها المقيمون لغير المقيمين أو تلك التي حصل عليه المقيمون من الخارج، وذلك لمدة أكثر من عام. وقد يكون المقرض فرداً أو مشروعاً أو حكومة أو هيئة عامة، وكذلك الحال، بالنسبة إلى المقترض. وتقيد قيمة ما يمنحه المقيمون لغير المقيمين من قروض طويلة الأجل في جانب المدين باعتبارها تصديراً لرأسمال أما قيمة ما يمنحه غير المقيمين للمقيمين من هذه القروض فإنها تقيد في جانب الدائن باعتبارها استيراداً لرأسمال، ويقابل كل منها قيد في حساب رأس المال قصيرا الأجل.

### ٢) حساب رأس المال قصير الأجل:

ويقصد برأس المال قصير الأجل، قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي لا يزيد أجلها عن عام.

وحساب رأس المال قصير الأجل يكون في شكل نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود، ويقوم هذا الحساب بدور تسوية المبادلات أو العمليات المتعلقة بمختلف بنود ميزان المدفوعات.

ويقيد في جانب المدين كل تغير بالزيادة في الأصول أو الحقوق وكذلك كل تغير بالنقصان في الخصوم أو الالتزامات، ويقيد في جانب الدائن كل تغير بالزيادة في الخصوم أو الالتزامات وكذلك كل تغير بالنقصان في الأصول أو الحقوق. ويمكن تفسير هذا بأن القيود التي تجري في جانب الدائن في ميزان المدفوعات إنما يترتب عليها عرض أو دفع عملة أجنبية أو عملة وطنية من جانب غير المقيمين، ويؤدي هذا العرض أو الدفع إلى زيادة أصول المقيمين، ولما كان مقتضى مبدأ القيد المزدوج أن يكون لكل قيد في جانب ما في ميزان المدفوعات قيد مقابل له بقيمته في الجانب الآخر من الميزان فإن مؤدى هذا أن يتم قيد الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم، وهو القيد المقابل في هذه الحالة في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل[١].

ويتضمن حساب رأس المال قصير الأجل على البنود الآتية:

#### أ - عملات ذهب:

ويشمل هذا البند كل ما يملكه الأفراد من نقد أجنبي وما تملكه الحكومة والبنوك الوطنية من ذهب لتسوية المعاملات مع الخارج حيث إن الذهب يعتبر عملة دولية تقبلها كل دولة في تسوية معاملاتها الاقتصادية.

ويقيد زيادة رصيد المقيمين من النقد الأجنبي أو من الذهب في جانب المدين، حيث إن هذا القيد يكون مقابلاً لقيد آخر في جانب الدائن في ميزان المدفوعات كتصدير سلعة ما. وتقيد زيادة رصيد المقيمين من النقد الوطني أو من الذهب في جانب الدائن باعتباره زيادة

---

(١) د. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ٢١٤ ٢٢٠.

في الخصوم، ويكون هذا القيد مقابلاً لقيد آخر في جانب المدين في ميزان المدفوعات كدفع أقساط تأمين.

**ب - حسابات مصرفية :**

ويشمل هذا البند قيمة الودائع التي يمتلكها المقيمون في بنوك أجنبية التي لا تزيد عن عام، وكذلك قيمة الودائع التي يمتلكها غير المقيمين في البنوك الوطنية، وتقيد الزيادة في قيمة الودائع التي يمتلكها المقيمين في البنوك الأجنبية في جانب المدين وذلك كمقابل لقيد في جانب الدائن في ميزان المدفوعات مثل قيام الطائرات الوطنية بنقل ركاب غير مقيمين، كذلك تقيد الزيادة في قيمة الودائع التي يمتلكها غير المقيمين في البنوك الوطنية في جانب الدائن وذلك كمقابل لقيد في جانب المدين في ميزان المدفوعات مثل قيام المقيمين بسياحة أو بالدراسة في الخارج.

**جـ - أذونات الخزانة :**

وهي عبارة عن سندات حكومية تتميز بأجلها القصير وبسيولتها أي قابليتها للتحويل بسهولة إلى نقد عن طريق بيعها في الأسواق أو خصمها لدى البنك بسعر ثابت نسبياً.

تقيد قيمة الزيادة فيما يملكه المقيمين من أذونات الخزانة الأجنبية في جانب المدين، وتقيد قيمة النقص فيما يملكه غير المقيمين من أذونات الخزانة الوطنية في جانب المدين أيضاً. أما قيمة الزيادة في أذونات الخزانة الوطنية التي يملكها غير المقيمين فتقيد في جانب الدائن، وتقيد قيمة النقص في أذونات الخزانة الأجنبية التي يملكها المقيمون في هذا الجانب أيضاً.

**د - القروض قصيرة الأجل :**

وهي عبارة عن السلفيات التي منحها المقيمون لغير المقيمين أو تلك التي حصل عليها المقيمون من الخارج والتي لا يزيد أجلها عن عام واحد.

وتقيد قيمة ما يمنحه المقيمون لغير المقيمين من قروض قصيرة الأجل في جانب المدين باعتبارها زيادة في الأصول، أما قيمة ما يمنحه غير المقيمين للمقيمين من هذه القروض فإنها تقيد في جانب الدائن اعتبارها زيادة في الخصوم.

**هـ - أوراق وحقوق تجارية :**

يشمل هذا البند الحقوق والديون الناشئة عن عمليات تجارية لم تتصف بالنهاية، مثل المبالغ المستحقة كثمن لسلع سلمت ولم تدفع قيمتها بعد والمبالغ التي دفعت كثمن لسلع لم تسلم بعد كما يشمل الأوراق التجارية من كمبيالات وسندات أذنية.

وتقيد الزيادة في قيمة الأوراق التجارية التي يسحبها مقيمون على غير مقيمين في جانب المدين باعتبارها زيادة في الأصول، أما النقص في قيمة هذه الأوراق والحقوق التجارية فإنها تقيد في جانب الدائن باعتبارها نقصاً في الأصول، وتقيد الزيادة في قيمة الأوراق التجارية التي يسحبها غير مقيمين على مقيمين في جانب الدائن باعتبارها زيادة في الخصوم أما النقص في قيمة هذه الأوراق والحقوق فتقيد في جانب المدين.

ونظراً لأن ميزان المدفوعات يخضع لمبدأ القيد المزدوج، بمعنى أن كل قيد بقيمة ما في أحد جانبي ميزان المدفوعات يقابله قيد بالقيمة نفسها في الجانب الآخر، فإنه ينتج عن ذلك منطقياً أن يتوازن ميزان المدفوعات توازناً محاسبياً.

ومتى وجد اختلاف بين جانب الدائن وجانب المدين معنى ذلك أن هناك سهواً وخطأ.

**و - السهو والخطأ :**

وهذا البند يمكن من خلاله تصحيح ميزان المدفوعات والقيمة التي تقيد في بند السهو والخطأ تعادل الفرق بين القيمة الكلية لجانب الدائن والقيمة الكلية لجانب المدين في ميزان المدفوعات.

ومما هو جدير بالذكر، أن كل ما يقيد في أحد جانبي ميزان المدفوعات لدولة ما لا بد وأن يقيد بذاته في الميزان الخاص بدولة أخرى ولكن في الجانب الآخر من ميزانها.

وذلك نظراً لأن المبادلات الاقتصادية تتم ما بين الدول:

وعلى سبيل المثال فإن ما تصدره الدولة ( أ ) إلى الدولة (ب) يقيد في جانب الدائن من ميزان مدفوعات الدولة ( أ ) وفي نفس الوقت يعبر عما تستورده الدولة (ب) من الدولة ( أ ) ويقيد بالتالي في جانب المدين من ميزان مدفوعاتها. كذلك فإن ما تدفعه الدولة (ب) إلى الدولة ( أ ) من نقدها الوطني يقيد في جانب الدائن من ميزان مدفوعات الدولة (ب) باعتباره زيادة الخصوم وإنما يعتبر نفسه هو ما تحصل عليه الدولة ( أ ) من نقد

أجنبي من الدولة (ب) وبالتالي يقيد في جانب المدين في ميزان مدفوعاتها، باعتباره زيادة في الأصول[1].

وبعد هذا العرض لميزان المدفوعات تجدر الإشارة إلى أن بيانات ميزان أي بلد لها دلالاتها التي تعبّر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، هذا وإن كانت تلك الدلالات تتوقف على المدى الزمني الذي تغطية دراسة بيانات الميزان. ولذلك يعتبر ميزان المدفوعات أحد المؤشرات التي توضح الأوضاع الاقتصادية السائدة كل دولة.

---

(١) د. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ١٩٦، ٢٢٢.

# الفصل الثالث

# تسوية المدفوعات الدولية

# (الصرف الأجنبي)

إن حجر الزاوية في إتمام وتسوية المبادلات الاقتصادية بين كافة دول العالم، هي النقود حيث تعتبر النقود وسيلة للتداول وتبادل السلع بين الدول المختلفة، ونظراً لأن مصدري كل دولة يرغبون في الحصول على ثمن السلعة التي يصدرونها في شكل نقودهم الوطنية، وكذلك المستورد في دولة أخرى يرغب في دفع ثمن هذه السلعة في شكل نقده الوطني، فإن الحاجة تدعو إلى القيام بما يعرف بعملية مبادلة بين الوحدات النقدية الأجنبية، وتعرف نسبة التبادل بين عملة دولة ما وعملة دولة أخرى بسعر الصرف.

## سـعر الصـرف

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه ثمن عملة دولة ما مقوم في شكل عملة دولة أخرى، أو نسبة مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى فسعر صرف الدينار الكويتي بدلالة الدولار الأمريكي مثلاً هو عدد الدولارات التي تتبادل مع كل دينار كويتي.

فسعر الصرف لا يعدو أن يكون ثمن، ولكنه ثمن ذو طبيعة خاصة وبالتالي يتحدد سعر الصرف كأي سعر آخر بمجموعتين من العوامل عوامل الطلب وعوامل العرض. فمن حيث الطلب على العملة فالعملة لا تطلب لذاتها وإنما لما تتمتع به داخل حدود بلدها من قوة شرائية فأي كويتي لايطلب الدولار لحد ذاته وإنما من أجل استيراد خدمات من أمريكا أو لوفاء أية التزمات أخرى مع العالم الخارجي كما أن أي أجنبي لا يطلب الدينار الكويتي لذاته وإنما من أجل استيراد سلع وخدمات من الكويت أو الوفاء بالتزامات في الكويت.

ويقابل عملية الطلب على العملات الأجنبية أو الوطنية عملية عكسية وهي عرض العملات الأجنبية أو العملة الوطنية، فالمستوردون الأجانب يعرضون عملتهم ويطلبون الدينار الكويتي لدفع ثمن الواردات الكويتية، وكذلك المستوردون الكويتيون يعرضون الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية لدفع ثمن الواردات من الخارج.

فإذا كان الدينار الكويتي يتبادل مع ٢ $\frac{1}{2}$ دولار، ففي هذه الحالة يقال إن سعر الصرف

هو ١ دينار كويتي = $\frac{١}{٢}$ ٢ دولار أمريكي.

ويمكن أن يقال أيضاً أن ١ دولار = ٤٠٠ فلساً كويتياً.

وبطبيعة الحال فإن النتيجة واحدة في الحالتين، وسعر الصرف عرضه للتقلب والارتفاع والانخفاض، ولكن درجة هذا التقلب تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع.

## سوق الصرف الأجنبي:

يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي بأنه ذلك السوق الذي تتلاقى فيه الطلب وعرض العملات المختلفة، وتتم مبادلة العملات المختلفة بعضها ببعض على أساس سعر الصرف السائد. ففي سوق الصرف الكويتي يتم التلاقي بين طلب المقيمين في الكويت للدولار وغيره من العملات الأجنبية، سداد لقيمة وارداتهم من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلاد الأجنبية، وبين عرض غير المقيمين للدولار وغيره من العملات الأجنبية سداداً لقيمة وارداتهم من الكويت، أي سداد لقيمة صادرات الكويت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلاد الأجنبية.

ويتميز سوق الصرف عن أسواق السلع الحقيقية بالعلاقة التبادلية بين طلب وعرض العملات المختلفة. فالطلب على الصرف الأجنبي يثير في ذات الوقت عرض الصرف الوطني، فطلب المقيمين في الكويت للدولار الأمريكي يتضمن عرضهم للدينار الكويتي. وبالمثل فإن عرض الأمريكيين للدولار يتضمن بالضرورة طلبهم للدينار الكويتي.

وتتم عمليات الصرف في سوق الصرف الأجنبي الذي يتكون من البنوك المتخصصة في التجارة الخارجية وأقسام النقد الأجنبي في البنوك التجارية العادية، يوجد إلى جانب هذا في بعض البلاد الصيارفة الأفراد المتخصصون في القيام بعمليات النقد الأجنبي.

## نظم الصرف:

إن الصرف الأجنبي لا يخضع لتنظيم واحد في جميع دول العالم، فقد عرف العالم نظماً متعددة للصرف، وتختلف النظم الخاصة بسوق الصرف من وقت لآخر باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، كما تختلف نظم الصرف فيما يتعلق بالعوامل المحددة بطلب وعرض الصرف الأجنبي من نظام صرف إلى نظام صرف آخر.

**وتنقسم نظم الصرف عموماً إلى ثلاثة نظم أساسية:**

١) نظام ثبات سعر الصرف.

٢) نظام حرية سعر الصرف.

٣) نظام الرقابة على الصرف.

وسوف نتناول هذه النظم في مباحث ثلاثة.

# المبحث الأول
# نظام ثبات سعر الصرف

لقد ساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ويتميز تطبيق قاعدة الذهب بثبات أسعار الصرف ما بين الدول التي تطبقها، وتأخذ الدول بنظام الذهب إذا وجد تنظيم يربط بين وحدة النقد الوطني ووزن معين من الذهب بحيث يوجد سعر ثابت للذهب بالنقد الوطني.

ويعرف سعر الصرف في هذه الحالة بحد التعادل الذهبي إشارة إلى أن السعر الذي يتفق وقيمة كل من العملتين بالذهب.

ويقتضي قيام قاعدة الذهب الدولية توافر شروط ثلاثة:

أ – أن يحدد كل من البلاد أطراف القاعدة قيمة عملته بوزن معين من الذهب.

ب – للأفراد مطلق الحرية في استبدال العملة بالذهب طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.

جـ – حرية تصدير واستيراد الذهب.

ويمكننا توضيح كيف يتحقق ثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب، ولو افترضنا أن الدينار الكويتي = ٢ جرام ذهب، والدولار الأمريكي = ١ جرام وأن كل من الدولتين الكويت

(١) Croome Henir: Introduction to money, University Peoerbacks, London, 1972, p.p. 157 - 166. -
day, A.C.L: Outline of monetary economic, at the clarendon press, Oxford, 1958. p. p. 438 - 441.

والولايات المتحدة تتبعان قاعدة الذهب. في هذه الحالة فإن قيمة الذهب الذي يحتوي عليه الدينار يعادل تماماً قيمة الذهب الذي يحتوي عليه دولاران، وبالتالي يكون سعر الصرف بين العملتين: ١ دينار = ٢ دولار.

ويطلق على سعر الصرف في هذه الحالة حد التعادل الذهبي إشارة إلى أنه السعر الذي يتفق وقيمة كل من العملتين بالذهب.

ويلاحظ في ظل هذا النظام قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب والعكس، فضلاً عن حرية تصدير الذهب واستيراده بضمان ثبات سعر الصرف عند حد التعادل الذهبي، وذلك بغض النظر عن تغيرات طلب وعرض الصرف الأجنبي.

فإذا افترضنا أن حد التعادل الذهبي هو ١ دينار = ٢ دولار وإن تكلفة نقل جرام واحد ذهب من الكويت إلى الولايات المتحدة أو بالعكس هي سنت واحد. ومع هذه الافتراضات فإن زيادة الكمية المطلوبة من الدولار في سوق الصرف الكويتي عن الكمية المعروضة منه، يؤدي وفقاً للقواعد العامة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار ويصل مثلاً إلى ١ دينار = ١,٥ دولار، إلا أنه في ظل نظام قاعدة الذهب لن يرتفع سعر الدولار، لأن الكويتي لن يقبل هذا السعر المرتفع للدولار، وسيعمد في هذه الحالة إلى تحويل الدنانير الكويتية التي معه إلى ذهب في الكويت ويقوم بشحنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ويستبدل بها دولارات هناك، وسيحصل في مقابل «٢» جرام من الذهب (دينار كويتي واحد) يشحنها على دولارين في الولايات المتحدة بالإضافة إلى نفقات النقل «٢» سنت، ويكون سعر الصرف في هذه الحالة «١» دينار= ١,٩٨ دولار.

وهذا المعدل يكون الحد الأدنى لسعر صرف الدينار الذي يقبله الكويتي، لأنه عند هذا السعر يتساوى لديه أن يدفع ديناراً واحداً في مقابل ١,٩٨ دولار أو أن يحول الدينار إلى ٢ جرام من الذهب في الكويت ويشحنها إلى الولايات المتحدة ويتكلف في ذلك ٢ سنت ويأخذ في مقابلها ٢ دولار مما يعني أن سعر صرف الدينار بالنسبة له هو أيضاً ١ دينار = ١,٩٨ دولار.

وبطبيعة الحال فإن الكويتي سيقبل أي سعر صرف للدينار أكبر من ١ دينار = ١,٩٨ دولار مثلاً = ١,٩٩ دولار، لأن مثل هذا السعر أفيد له من شحن الذهب إلى الولايات المتحدة وتحمل نفقات الشحن. ولكن الكويتي سيرفض أي سعر صرف للدينار أقل من ١ دينار = ١,٩٨ دولار، لأنه سيكون من مصلحته في هذه الحالة تحويل الدنانير إلى ذهب في الكويت وشحنه إلى

الولايات المتحدة وتحمل تكاليف هذا الشحن وتحويل الذهب فيه إلى دولارات وفقاً لسعر صرف ١ دينار = ١,٩٨ دولار، ويطلق على مثل هذا السعر حد خروج الذهب، أي الحد الذي إن وصل سعر الصرف في انخفاضه إليه فإن الذهب يخرج من الدولة.

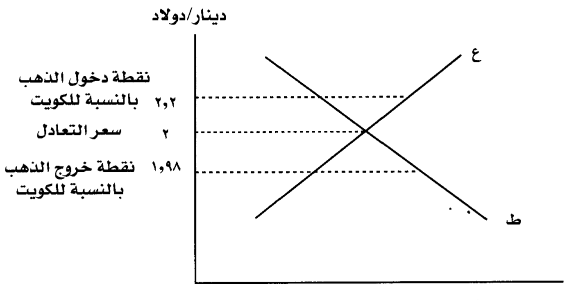
وفي الحالة العكسية أي زيادة الكمية المطلوبة من الدينار عن الكمية المعروضة منه فإنه يؤدي وفقاً للقواعد العامة إلى ارتفاع سعر صرف الدينار الكويتي ويصل مثلاً إلى دينار = ٢,٥ دولار، إلا أنه في ظل نظام قاعدة الذهب لن يرتفع سعر صرف الدينار، لأنه الشخص الأمريكي لن يقبل هذا السعر المرتفع للدينار، وسيعمد في هذه الحالة إلى تحويل الدولارات التي معه إلى ذهب في أمريكا ويقوم بشحنها إلى الكويت ويستبدل بها دنانير كويتية، وسيحصل في مقابل ٢ جرام من الذهب (٢ دولار) يشحنها على دينار واحد في الكويت بالإضافة إلى نفقات النقل ٢ سنت، ويكون سعر الصرف في هذه الحالة ١ دينار = ٢,٢ دولار.

وهذا المعدل يكون الحد الأقصى لسعر صرف الدينار الكويتي الذي يقبله الأمريكي لأن عند هذا السعر يتساوى لديه أن يدفع ٢,٢ لكل دينار أو أن يحول ٢ دولار إلى ٢ جرام ذهب في الولايات المتحدة يشحنها إلى الكويت ويتكلف في ذلك ٢ سنت ويأخذ في مقابلها ديناراً واحداً، مما يعني أن سعر الصرف الدينار بالنسبة له هو أيضاً ١ دينار = ٢,٢ دولار، وبالطبع فإن الأمريكي سيقبل أيضاً أي سعر لصرف للدينار أقل من ١ دينار = ٢,٢ دولار مثل ١ دينار = ٢,١، لأن هذا السعر أصلح له من شحن الذهب إلى الكويت وتحمل تكاليف الشحن. ولكن الأمريكي سيرفض أي سعر صرف للدينار أكبر من ١ دينار = ٢,٢ دولار، لأنه سيكون من مصلحته في هذه الحالة تحويل دولاراته في الولايات المتحدة إلى ذهب وشحنها إلى الكويت وتحمل تكاليف هذا الشحن وتحويل الذهب فيها إلى دنانير وفقاً لسعر صرف ١ دينار = ٢,٢ دولار.

ويطلق على مثل هذا السعر حد دخول الذهب، أي الحد الذي وصل سعر الصرف في ارتفاعه فإن الذهب يدخل إلى الدولة.

مما سبق يتضح أن نفقات نقل الذهب هي التي تحدد الحد الأدنى والحد الأعلى لسعر الصرف. والحد الأدنى هو الحد الذي لو قل عنه سعر الصرف للجأ المستوردين في الدول إلى تصدير الذهب (١,٩٨ دولار للدينار الكويتي) والحد الأعلى هو الحد الذي لو زاد عنه سعر الصرف للجأ المستوردين في الخارج إلى تصدير الذهب (٢,٢ دولار للدينار)، ويسمى الحد

الأدنى نقطة خروج الذهب، ويسمى الحد الأعلى نقطة دخول الذهب. ويمكن توضيح ذلك بيانياً:




(شكل رقم ٢٢)

ويوضح الشكل رقم (٢٢) المعدل القانوني للصرف (١ دينار = ٢ دولار) الذي يتأرجح حوله سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب على كل عمله، كما يوضح الحد الأدنى والحد الأعلى لسعر الصرف الذي يمكن أن يسود في السوق وهكذا يمكن أن نصل إلى أن سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب هو سعر ثابت إلى حد كبير جداً، ولكنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جداً، هي حد دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها.

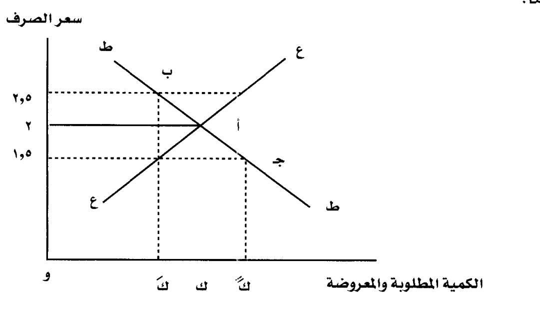
# المبحث الثاني
# نظام حرية سعر الصرف

لقد ساد نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب في بعض الدول الأوروبية في الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الأولى والعودة إلى العمل بقاعدة الذهب في منتصف العشرينات. وأثناء الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها انتقل عدد كبير من الدول من العمل بقاعدة الذهب إلى قاعدة العملات الورقية المستقلة (الإلزامية). وهذا الانتقال يعني استرداد سعر الصرف حريته في التغير تبعاً لتغيرات الطلب والعرض.

## تحديد سعر الصرف الحر

يتحدد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الحر وفقاً للقواعد التي يتحدد بها سعر أي سلعة، أي وفقاً لتفاعل قوى العرض وقوى الطلب وهي عرض العملة الوطنية بواسطة المقيمين بالدولة وطلبها من المقيمين بالخارج. ويعرف سعر الصرف هنا بسعر التعادل أو التوازن، وهو السعر الذي يتحقق عندما تتعادل الكمية المعرضة من العملة الوطنية بالكمية المطلوبة منها.

ويمكننا هنا أن نستعين بالرسم البياني وهو نفس الشكل المعروف في تحديد ثمن سلعة ما.




(شكل رقم ٢٤)

ونفترض مثلاً أن هناك دولتين هما الكويت والولايات المتحدة. وعملتين هي الدينار الكويتي والدولار، ويبين هذا الشكل منحنى العرض والطلب على الدينار الكويتي، حيث ترصد على المحور الأفقي الكمية المطلوبة والمعروضة من الدينار الكويتي. وعلى المحور الرأسي سعر الصرف، أي سعر صرف الدينار الكويتي بالدولارات.

ويعبر منحنى الطلب عن الكمية التي يطلبها الأمريكيون من الدينار عند أسعار الصرف المختلفة مقوماً بالدولار. ويعبر منحنى العرض عن الكمية التي يعرضها الكويتيون من الدينار عند أسعار الصرف المختلفة للدينار مقوماً بالدولار.

ويلاحظ في هذا الشكل أنه عند سعر صرف مرتفع نسبياً للدينار (٢,٥ دولار) فإن طلب الأمريكيون على الدينار سوف ينخفض وتصبح (و ك)، وتشير ذلك أن السلع والخدمات الكويتية تصبح غير جذابة بالنسبة للأمريكيون وبالتالي يقل طلبهم على الدينار الكويتي عن الكمية المعروضة، مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار إلى (٢دولار) ويلاحظ أيضاً أنه عند سعر صرف منخفض نسبياً (١,٥) فإن طلب الأمريكيون على الدينار سوف يزداد ويصبح (و ك)، وتفسير ذلك أن السلع والخدمات الكويتية أصبحت أكثر جاذبية للأمريكيون، وبالتالي يزداد طلبهم على الدينار الكويتي عن الكمية المعروضة منه، مما يؤدي إلى زيادة سعر صرف الدينار مرة أخرى إلى (٢ دولار) أي أن هناك سعر واحد فقط يمكن أن يستقر عند سعر الصرف بين كل من الدينار والدولار في ظل حرية الصرف وهو ذلك السعر الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من الدينار الكويتي مع الكمية المعروضة منه، وذلك عند سعر (دينار واحد = ٢ دولار)، ويسمى هذا السعر سعر التوازن، وعند الكمية (و ك) وتسمى هذه الكمية بكمية التوازن، وهنا يتحدد سعر الصرف التوازني تماماً كما يتحدد السعر التوازني للسلعة في السوق.

## نظرية تعادل القوة الشرائية:

لقد تعرضت أسواق الصرف لتقلبات عنيفة على أثر قيام الحرب العالمية الأولى وانتقال أغلب دول العالم إلى اتباع قاعدة العملات الورقية المستقلة (نظام حرية الصرف). وقد عرفت عملات الدول المختلفة خلال هذه الفترة تغيرات عنيفة، وكان من الضروري معرفة المعيار الذي يتم على أساسه تحديد قيمة كل عملة في تبادلها بالعملات الأخرى.

وظهرت عدة محاولات لمعرفة ذلك المعيار، إلا أن أبرز هذه المحاولات هي نظرية تعادل

القوة الشرائية التي جاء بها الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل، وأوضح في نظريته كيفية تحديد سعر الصرف ما بين عملات الدول المختلفة التي تعرضت لموجات من التضخم خاصتاً في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

ولقد أقام جوستاف كاسل[١] نظريته على أساسا أنه إذا كانت قيمة عملات الدول فيما بين بعضها البعض تتحدد في ظل قاعدة الذهب بما تساويه كل عملة من ذهب، فإنه في ظل نظام حرية الصرف، يتحدد سعر الصرف التوازني ما بين عملتي دولتين على أساس تعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية، أي بالعلاقة بين مستويات الأسعار في البلاد المختلفة.

وتبسيطاً لدراسة نظرية تعادل القوة الشرائية، فسوف نفرق بين نظرية تعادل القوة الشرائية في صورها المطلقة وصورها المقارنة.

## الصورة المطلقة للنظرية:

من المسلم به أن العملات المختلفة لا تطلب لذاتها ولكن لما لها من قوة شرائية داخل بلادها، فإنه يترتب على هذا أن يتم تحديد معدل التبادل بين هاتين العملتين، أي سعر الصرف بينهما على أساس تعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق الدولة الأخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الدولة الأخرى وفقاً لسعر الصرف المذكور، ويعني أن معدل التبادل بين عملة دولتين لابد وأن يكون هو نفسه معدل نقود الدولة الأولى اللازمة لشراء كمية معينة من السلع والخدمات فيها إلى مقدار نقود الدولة الثانية اللازمة لشراء هذه الكمية نفسها من السلع والخدمات[٢].

ولإيضاح ذلك نفترض أنه من الممكن شراء كمية معينة من السلع والخدمات في داخل الولايات المتحدة بمبلغ ٢٠٠ دولار، وأنه من الممكن أن نشتري الكمية نفسها من السلع والخدمات داخل الكويت بمبلغ ١٠٠ ديناراً كويتياً ومعنى ذلك أن القوة الشرائية للدولار الأمريكي تعادل نصف القوة الشرائية للدينار الكويتي، وعلى ذلك فإن سعر صرف التوازن الذي يتفق والعلاقة بين القوة الشرائية للدولار في الولايات المتحدة والقوة الشرائية للدينار في الكويت هو ١ دينار

---

(١) Cassel: La monnaie et la change opres 1914 - p. 168.
Cite par Barre: Economic Politique, tome 11. p. 592.

(٢) راجع د. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق، ص ١٦٨ ١٧٠.

= ٢ دولار وهكذا فإن سعر الصرف على هذا النحو، فإنه يحقق التوازن في العلاقات التجارية للبلدين، أي يحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من الدولار، وبين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من الدينار الكويتي، وبالتالي فإن سعر الصرف الذي يعكس القوة الشرائية النسبية لعملتين معينتين في ظل نظام حرية الصرف يعتبر هو سعر صرف التوازن الذي يميل سعر الصرف الفعلى إلى الاتجاه إليه والاستقرار عنده وذلك في حالة ثبات القوة الشرائية لهاتين العملتين.

وبناء على ذلك فإن أي سعر صرف أقل من سعر التوازن لا يمكن أن يستمر في السوق، فلو تغير سعر الصرف وأصبح )١ دينار = ١,٥ دولار) فإن الدينار الكويتي سيكون مبخساً في سعره بالنسبة للدولار، وتكون أثمان السلع الأمريكية أكثر ارتفاعاً من أثمان السلع الكويتية المماثلة لها تماماً، ومن ثم يزيد طلب الأمريكيون على السلع الكويتية ويقل طلب الكويتيون على السلع الأمريكية، وزيادة عرض الدولار عن طلبه، ونقص عرض الدينار عن طلبه، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الدينار الكويتي مرة أخرى في اتجاه معدل التوازن أي ١ دينار = ٢ دولار.

وبالمثل فإن أي سعر صرف أعلى من سعر التوازن لا يمكن أيضاً أن يستمر في السوق، فلو تغير سعر الصرف وأصبح (١ دينار = ٢,٥ دولار) فإن الدينار الكويتي يكون مغالي في سعره بالنسبة للدولار، وتكون أثمان السلع الكويتية أكثر ارتفاعاً من أثمان السلع الأمريكية المماثلة لها تماماً، ومن ثم يزيد طلب الكويتيون على السلع الأمريكية ونقص طلب الأمريكيين على السلع الكويتية، أي زيادة عرض الدينار عن طلبه، ونقص عرض الدولار عن طلبه، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الدينار الكويتي مرة أخرى في اتجاه معدل التوازن أي ١ دينار = ٢ دولار.

ويتضح مما سبق أن نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة توضح أن هناك سعر صرف ما بين عملتي دولتين يعتبر هو المعدل الطبيعي والعادي، أو معدل التوازن بينهما، يتأرجح سعر الصرف الواقعي حوله ويميل إلى الاتجاه إليه والاستقرار عنده، ويسمى سعر الصرف المذكور بمعدل القوة الشرائية.

## الصورة المقارنة للنظرية:

تذهب نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المقارنة إلى كيفية تحديد مقدار التغير في سعر الصرف التوازني من فترة إلى أخرى بمعنى أن أي تغير في مستوى أسعار دولة بالنسبة لمستوى الأسعار في العالم الخارجي، أي أن تغير القوة الشرائية للعملة الوطنية في داخل بلدها

بالنسبة للقوة الشرائية للعملات الأجنبية في داخل بلدها، لابد وأن يؤدي إلى تغير سعر صرف التوازن، وإن سعر صرف التوازن يتغير بمقدار يتناسب مع ما حدث من تغير في القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها.

وعلى سبيل المثال لو تغيرت القوة الشرائية للدينار بالانخفاض بدرجة أكبر مما انخفضت به القوة الشرائية للدولار ما بين فترتين فلابد وأن ينخفض سعر صرف الدينار في الفترة اللاحقة عنه في فترة الأساس والعكس صحيح بمعنى أن لو تغيرت القوة الشرائية للدينار بالارتفاع بدرجة أكبر مما ارتفعت به القوة الشرائية للدولار، فلابد وأن يرتفع سعر الدينار في الفترة اللاحقة عنه في فترة الأساس.

وهناك صيغة بسيطة تمكنا من تحديد مستوى سعر صرف التوازن بين عملتي دولتين في فترة لاحقة بالمقارنة بسعر صرف التوازن الذي ساد في فترة الأساس وذلك أخذاً في الاعتبار ما حدث من تغيير في القوة الشرائية لكل من هاتين العملتين ما بين الفترتين المذكورتين.

وتأخذ الصيغة الشكل التالي بافتراض أن العملتين محل البحث هما الدينار والدولار.

سعر الصرف الحالي للدينار = سعر صرف التوازن للدينار

$$\text{في فترة الأساس} \times \frac{\text{الرقم القياسي الحالي للأسعار في الولايات المتحدة}}{\text{الرقم القياسي الحالي للأسعار في الكويت}}$$

تطبيقاً لذلك، نفترض أن سعر الصرف الدينار في فترة الأساس هو ١ دينار = ٢ دولار، وكان الرقم القياسي للأسعار في كل من الكويت والولايات المتحدة في فترة الأساس هو ١٠٠، وأن الرقم القياسي الحالي للأسعار في الكويت هو ٢٠٠ مما يعني ارتفاع مستوى الأسعار في الكويت ما بين فترة الأساس والفترة الحالية بمقدار ١٠٠٪ وكان الرقم القياسي الحالي للأسعار في الولايات المتحدة، كما هو ١٠٠ لم يتغير فإنه يمكن معرفة سعر صرف التوازن الحالي للدينار بتطبيق المعادلة السابقة.

$$\text{سعر صرف التوازن الحالي للدينار} = ٢ \times \frac{١}{٢} = ١$$

ومعنى ذلك أنه عندما ارتفعت أسعار السلع في الكويت إلى الضعف أدى إلى انخفاض قيمة الدينار إلى النصف أمام الدولار الذي لم تتغير قوته الشرائية لثبات مستوى الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.

مما سبق يتضح أن سعر الصرف الأجنبي يتغير طردياً مع تغير مستوى الأسعار في الاقتصاد الوطني، أي أن قيمة العملة الوطنية تتغير عكسياً مع تغير مستوى الأسعار في الاقتصاد الوطني.

## تقييم نظرية تعادل القوة الشرائية:

هناك العديد من الانتقادات وجهت إلى نظرية تعادل القوة الشرائية وتتمثل هذه الانتقادات فيما يلي:

**أولاً** : إن مستوى الأسعار ليس هو المؤشر الوحيد في تحديد سعر الصرف، إذ يتوقف تحديد هذا السعر على عوامل هامة أخرى، مثل مستوى الدخل القومي وأذواق المستهلكين، ومن ثم فإن الاعتماد على التغير في المستوى العام للأسعار فحسب في تحديد سعر الصرف التوازني قد يؤدي في بعض الحالات إلى نتائج غير سليمة. فقد يرتفع مستوى الأسعار في بلد ما بالمقارنة بسنه الأساس، ومع ذلك لا يقتضي الأمر تخفيض قيمة العملة الوطنية. فإذا اقترن الارتفاع في مستوى الأسعار في هذه البلد بتحويل في أذواق المستهلكين أدى إلى انصرافهم عن السلع الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء الارتفاع في سعر الصرف (وانخفاض قيمة العملة الوطنية). نتيجة لارتفاع الأسعار الوطنية.

**ثانياً**: من الصعوبة بمكان اختيار فترة الأساس المناسبة ومعرفة سعر الصرف التوازني بين عملتي دولتين، التي يمكن أن نقارن بينهما وبين سعر الصرف في فترة لاحقة.

**ثالثاً**: هناك صعوبات فنية في الوصول إلى أرقام قياسية قادرة على التعبير عن تغير القوة الشرائية تغيراً يعتد به في هذا المجال، ويمكن بالرغم من هذا اعتبار الرقم القياسي لأسعار التجزئة هو أنسب الأرقام القياسية والتي يمكن أن يعتد بها في هذا المجال.

**رابعاً**: يأخذ على نظرية تعادل القوة الشرائية إنها أغفلت في بحثها لقوى التوازن، تأثير حركات رؤوس الأموال الدولية على تحديد سعر الصرف فالنظرية تفترض أن الطلب وعرضه إنما يتولدان عن التجارة الدولية فحسب، ولم تضع في الاعتبار أثر انتقالات رؤوس الأموال على مستوى سعر الصرف.

ورغم كل هذه الانتقادات التي وجهت لنظرية تعادل القوة الشرائية فإنه لا يمكن اعتبارها عديمة الفائدة، بل هي على العكس نظرية صحيحة، مع بعض التحفظات، وتظهر

أهمية النظرية في أعقاب الفترات ذات التقلبات الكبيرة في القوة الشرائية للنقود، إذ توضح هذه النظرية وجوب تخفيض سعر صرف عملة الدولة التي ارتفعت بها الأسعار بنسبة أكبر من الدولة الأخرى، وإلا ستكون منتجاتها أغلى نسبياً من منتجات الدولة الأخرى مما يهدد قدرتها على التصدير ومنافسة الدول الأخرى في الأسواق العالمية.

كما أن النظرية تركز النظر على إحدى العلاقات الهامة التي يجب عدم إهمالها عند أقدام السلطات النقدية على تحديد سعر الصرف التوازن لعملتها أمام عملات الدول الأخرى.

# الفهـــرس

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|